

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

تخصص: نفوذ مالية و بنوك

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

بموضوع:

دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس
التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات

من إعداد الطالب:

غربي ناصر صلاح الدين

تحت إشراف:

أ.د. بن بوزيان محمد

لجنة المناقشة:

أ.د. دربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. طاولي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
أ.د. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
د. تشيكو فوزي	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا
د. جديدن لحسن	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي	عضوا
		عين تموشنت	

السنة الجامعية: 2014-2015

الإهداء

أهدى عملي هذا و ثمرة جهدي إلى كل أفراد عائلتي ، و اخص بالذكر الصغيرة ملك و الصغير ريان ، و إلى خالي الذي اعزه كثيرا هو و عائلته الدكتور سليمان عكاشة ، و إلى كل الذين تعلمت على أيديهم ، و إلى كل أصدقائي ، و اخص بالذكر الأستاذ عياد و أستاذ بونعراة، كما اهديها إلى كل مثابر في هذه الحياة مهم كان مجاله.

الشكر و التقدير

الشكر و الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل ، ثم الشكر لأستاذي
الفاضل المشرف على العمل الأستاذ الدكتور بن بوزيان محمد ، الذي لم
يبخل بتوجيهاته و دعمه ، و هذا ليس بالأمر الغريب عليه، فقد كان
المشرف على كل الأعمال التي قدمتها في مساري الأكاديمي و له الفضل
الكبير عليا ، كما أشكر السيد معلاش عبد الرزاق الذي ساهم في تطوير
مصلحة ما بعد التدرج في كلية العلوم الاقتصادية، و ذلك كل الصعوبات
الإدارية التي تقف في وجه طلبة ما بعد التدرج، و أشكر أعضاء لجنة
المناقشة على مجهوداتهم المبذول معنا، و أشكر كل من الأنسة "المياء"
و "سمية" موظفتي المكتبة على مساعدتهما لنا في حصول على المراجع،
و الشكر لأنسة فاطمة و شريفة في مصلحة الدراسات، و في الأخير أشكر
كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

الفهرس

أ	الشكر و التقدير
ب	الإهداء
ت	الفهرس
خ	قائمة الجداول
ر	قائمة الأشكال
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1	1.1 مقدمة
4	2.1 إشكالية الدراسة
6	3.1 فرضيات الدراسة
6	4.1 الدراسات السابقة
19	5.1 أهداف الدراسة
20	6.1 أهمية الدراسة
21	7.1 منهجية الدراسة
22	8.1 حدود الدراسة
23	9.1 محاور الدراسة
	الفصل الثاني: المقاربة النظرية للتكامل الاقتصادي و النقدي
25	مقدمة الفصل
26	1.2 الإطار النظري للتكامل الاقتصادي
26	1.1.2 مفهوم التكامل الاقتصادي
32	2.1.2 التفرقة بين التكامل الاقتصادي و باقي المصطلحات القريبة منه
35	3.1.2 دوافع التكامل الاقتصادي
39	4.1.2 الآثار الاقتصادية المترتبة عن التكامل الاقتصادي
46	5.1.2 مقومات نجاح التكامل الاقتصادي
51	2.2 تسلسل مراحل التكامل الاقتصادي
51	1.2.2 منطقة التجارة الحرة

53	2.2.2 الاتحاد الجمركي
55	3.2.2 السوق المشتركة
57	4.2.2 الاتحاد الاقتصادي
58	5.2.2 المشاكل التي تواجه قيام التكامل الاقتصادي
60	3.2 الإطار النظري للتكامل النقدي
60	1.3.2 ماهية التكامل النقدي
63	2.3.2 شروط التكامل النقدي
65	3.3.2 صيغ التكامل النقدي
71	4.3.2 أهمية التكامل النقدي
75	خاتمة الفصل
	الفصل الثالث: التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي
76	مقدمة الفصل
77	1.3 ماهية مجلس التعاون الخليجي
77	1.1.3 الخلفية التاريخية لمجلس التعاون الخليجي
79	2.1.3 مقومات إنشاء مجلس التعاون الخليجي
82	3.1.3 الهيكل التنظيمي للمجلس التعاون الخليجي
89	4.1.3 أهداف مجلس التعاون الخليجي
90	2.3 مراحل تأسيس التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
92	1.2.3 منطقة التجارة الحرة الخليجية
97	2.2.3 الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي
103	3.2.3 السوق الخليجية المشتركة
105	3.3 الخصائص المالية و النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي
125	1.3.3 السياسة النقدية و أسعار الصرف و أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي
133	2.3.3 مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي الخليجي
138	3.3.3 تطور مؤشرات أداء الأسواق المالية الخليجية
153	4.3.3 تحليل خصائص السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي
161	خاتمة الفصل

الفصل الرابع: معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

162	مقدمة الفصل
163	1.4 معايير المنطقة النقدية المثلى
164	1.1.4 معيار حركية عوامل الإنتاج
168	2.1.4 معيار درجة الانفتاح الاقتصادي
171	3.1.4 معيار التنوع الإنتاجي
173	4.1.4 معيار التكامل المالي و الضريبي
176	5.1.4 معيار تماثل الصدمات
181	6.1.4 معيار تقارب معدلات التضخم
182	7.1.4 معيار تجانس التفضيلات و الاختيارات (درجة تكامل السياسات)
183	8.1.4 معيار المنافع و التكاليف
186	2.4 التكامل النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة
186	1.2.4 الخلفية التاريخية للعملة الخليجية المشتركة
191	2.2.4 معايير التقارب لتكامل النقدي الخليجي
203	3.2.4 الهيكل المؤسسي لتكامل النقدي الخليجي
208	4.2.4 متطلبات إقامة تكامل نقدي خليجي ناجح
212	3.4 التحليل الوصفي لتوافر معايير نظرية المنطقة النقدية المثلى في العملة الخليجية المشتركة
213	1.3.4 حركية اليد العاملة بين دول مجلس التعاون الخليجي
218	2.3.4 الانفتاح الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي
223	3.3.4 التنوع الاقتصادي في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي
230	4.3.4 التكامل المالي بين دول مجلس التعاون الخليجي
235	5.3.4 تقارب معدلات التضخم بين دول مجلس التعاون الخليجي
236	6.3.4 المنافع و التكاليف المترتبة عن إنشاء العملة الخليجية المشتركة
242	خاتمة الفصل

الفصل الخامس: الدراسة القياسية

243	مقدمة الفصل
244	1.5 منهجية الدراسة القياسية
244	1.1.5 المتغيرات المستعملة في الدراسة
245	2.1.5 المدى الزمني لتحليل القياسي
246	3.1.5 مصادر البيانات
246	4.1.5 التحليل الوصفي لتطور متغيرات الدراسة
249	5.1.5 الأساليب المستعملة في التحليل القياسي
254	2.5 نتائج الدراسة القياسية و اختبار فرضيات الدراسة
254	1.2.5 مراحل اختبار التجانس (Hsiao)
260	2.2.5 اختبار استقرارية سلاسل البانل (اختبار جذور الوحدة)
262	3.2.5 اختبار وجود علاقة تكامل المتزامن بين المتغيرات
264	4.2.5 تحليل تماثل الصدمات بين دول مجلس التعاون الخليجي باستعمال نماذج VAR
313	5.2.5 اختبار فرضيات الدراسة
315	خاتمة الفصل
	الفصل السادس : النتائج و التوصيات
316	1.6 النتائج
322	2.6 التوصيات
325	المراجع

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
40	الآثار الناتجة عن التكتل الاقتصادي	(1-2)
96	تطور إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة إقامة منطقة التجارة الحرة الخليجية	(1-3)
102	تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2002-2012	(2-3)
109	عدد الأفراد من مواطني دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الأخرى	(3-3)
110	نسبة مواطني دول المجلس الذين دخلوا دول الأعضاء الأخرى خلال سنة 2012	(4-3)
112	تطور عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى خلال (1995-2012)	(5-3)
114	عدد موطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2012	(6-3)
116	عدد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى	(7-3)
118	عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس خلال الفترة ما بين 1995 و 2012	(8-3)
119	الدول المستقبلية للمساهمين في الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني الدول الأعضاء الأخرى خلال سنة 2012	(9-3)
121	إجمالي عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في المؤسسات التعليمية العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى (1995-2012)	(10-3)
122	الدول المستقبلية للطلاب من مواطني الدول الأعضاء الأخرى في التعليم العام الحكومي بجميع مراحلها خلال سنة 2012	(11-3)
123	إجمالي عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التأمينات الاجتماعية بالدول الأخرى	(12-3)
130	سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار متوسط الفترة خلال (1994-2012)	(13-3)

تابع للقائمة الإشكال

132	مقارنة تطور أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية و دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1993و2008)	(14-3)
135	معدل نمو الكتلة النقدية (M2) في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1994-2012)	(15-3)
137	مؤشر M2/PIB لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1994-2012)	(16-3)
149	تطور عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية الخليجية خلال (1994-2012)	(17-3)
150	تطور معدل القيمة السوقية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1994-2012)	(18-3)
152	تطور معدل الدوران للأسهم المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي	(19-3)
157	المؤشرات الحديثة لتقييم السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي	(20-3)
166	صدمة خارجية غير متماثلة	(1-4)
171		(2-4)
196	تطور معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2002-2009)	(3-4)
197	تطور نسبة عجز الموازنة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2002-2009) (نسبة من الناتج الداخلي الخام)	(4-4)
198	تطور أسعار الفائدة بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة ما بين (2003-2008)	(5-4)

تابع للقائمة الأشكال

199	تطور احتياطات العملة الصعبة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2008) (الوحدة الشهور)	(6-4)
200	تطور الدين العام على الحكومة العامة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2008) (نسبة من الناتج الداخلي الخام)	(7-4)
201	تطور الدين العام على الحكومة المركزية خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2008)(الوحدة نسبة من الناتج الداخلي الخام)	(8-4)
212	متطلبات إقامة الاتحاد النقدي الخليجي ودرجات تحقيقها	(9-4)
216	لني دول المجلس العاملين في القطاعين الحكومي و الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى	(10-4)
220	تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الواردات، الصادرات، إجمالي الصادرات و الواردات) (الوحدة مليون دولار)	(11-4)
231	تطور عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس التعاون الخليجي مقارنة بعدد الإجمالي لشركات المساهمة الخليجية	(12-4)
232	تطور حجم رؤوس أموال الشركات المساهمة المسموح تداولها أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة برؤوس الأموال لإجمالي شركات المساهمة الخليجية.(الوحدة مليون دولار)	(13-4)
233	تطور عدد البنوك التجارية الخليجية المصرح لها في الدول الأعضاء الأخرى	(14-4)

تابع للقائمة الأشكال

246	تطور قيم الناتج الداخلي الخام في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1981-2012)	(1-5)
247	تطور قيم معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1981-2012	(2-5)
248	تطور مؤشر حجم الوساطة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ما بين (1995-2012)	(3-5)
253	تسلسل مراحل اختبار (Hsiao) لتجانس	(4-5)
294	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالناتج الداخلي الخام للبحرين (PIB_BHR)	(5-5)
295	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالناتج الداخلي الخام للكويت (PIB_KWT)	(6-5)
296	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالناتج الداخلي الخام لعمان (PIB_OMN)	(7-5)
297	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالناتج الداخلي الخام لقطر (PIB_QAT)	(8-5)
298	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالناتج الداخلي الخام للسعودية (PIB_SAU)	(9-5)
299	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالناتج الداخلي الخام للإمارات (PIB_UAE)	(10-5)
300	تحليل دالة استجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية للبحرين (M2P)	(11-5)
301	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية للكويت (M2P_KWT)	(12-5)
302	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية لعمان (M2P_OMN)	(13-5)

تابع للقائمة الأشكال

303	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية لقطر (M2P_QAT)	(14-5)
304	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية للسعودية (M2P_SAU)	(15-5)
305	تحليل دالة استجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية للأمارات (M2P_UAE)	(16-5)
307	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم للبحرين (INF_BHR).	(17-5)
308	الجدول تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم للكويت (INF_KWT)	(18-5)
309	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم لعمان (INF_OMN)	(19-5)
310	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم لقطر (INF_QAT)	(20-5)
311	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم للسعودية (INF_QAT)	(21-5)
312	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم للإمارات (INF_UAE)	(22-5)

قائمة الجداول

214	هيكل سوق العمل لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة ما بين (2002- 2006) (الوحدة بالنسبة)	(1-4)
222	حجم الصادرات و الواردات البيئية لأهم التكتلات الاقتصادية في العالم (الوحدة %)	(2-4)
225	نسبة مساهمة القطاع النفطي في كل من الناتج المحلي و الصادرات و الإيرادات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2011)	(3-4)
227	الأهمية النسبية لبعض القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2011	(4-4)
256	مجموع مربعات البواقي للنموذج (SCRC _i)	(1-5)
257	جدول مقارنة قيمة F ₁ المحسوبة مع قيمة فيشر الجدولية	(2-5)
258	جدول مقارنة قيمة F ₂ المحسوبة مع قيمة فيشر الجدولية	(3-5)
259	جدول مقارنة قيمة F ₃ المحسوبة مع قيمة فيشر الجدولية	(4-5)
261	اختبار الجذور الوحدة باستعمال اختبار chu, lin,Levine (LLC)	(5-5)
263	اختبار KAO لعلاقات التكامل المتزامن الخاصة بمعطيات البانل (معطيات السلة)	(6-5)
266	اختبار استقرارية المتغيرات	(7-5)

تابع للقائمة الجداول

268	اختبار(Granger) للسببية بين المتغيرات الخاصة بالبحرين	(8-5)
269	اختبار(Granger) للسببية بين المتغيرات الخاصة بالكويت	(9-5)
270	اختبار(Granger) للسببية بين المتغيرات الخاصة بعمان	(10-5)
271	اختبار(Granger) للسببية بين المتغيرات الخاصة بقطر	(11-5)
272	اختبار(Granger) للسببية بين المتغيرات الخاصة بالسعودية	(12-5)
273	اختبار(Granger) للسببية بين المتغيرات الخاصة بالإمارات	(13-5)
274	مكونات التباين لنتاج الداخلي الخام (PIB) الخاص بالبحرين	(14-5)
275	مكونات التباين لنتاج الداخلي الخام (PIB) الخاص بالكويت	(15-5)
276	مكونات التباين لنتاج الداخلي الخام (PIB_OMN) الخاص بعمان	(16-5)
277	مكونات التباين لنتاج الداخلي الخام (PIB_QAT) الخاص بقطر	(17-5)
278	مكونات التباين لنتاج الداخلي الخام (PIB_SAU) الخاص بالسعودية	(18-5)
279	مكونات التباين للنتاج الداخلي الخام (PIB_UAE) الخاص بالإمارات	(19-5)
280	مكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_BHR) الخاص بالبحرين	(20-5)
281	مكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_KWT) الخاص بالكويت	(21-5)

تابع للقائمة الجداول

283	مكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_ OMN) الخاص بعمان	(22-5)
284	مكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_ QAT) الخاص بقطر	(23-5)
285	مكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_ SAU) الخاص بالسعودية	(24-5)
286	مكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_ UAE) الخاص بالإمارات	(25-5)
287	مكونات التباين لمعدل التضخم (INF_ BHR) الخاص بالبحرين	(26-5)
288	مكونات التباين لمعدل التضخم (INF_ KWT) الخاص بالكويت	(27-5)
289	مكونات التباين لمعدل التضخم (INF_ OMN) الخاص بعمان	(28-5)
290	مكونات التباين لمعدل التضخم (INF_ QAT) الخاص بقطر	(29-5)
291	مكونات التباين لمعدل التضخم (INF_ SAU) الخاص بالسعودية	(30-5)
292	مكونات التباين لمعدل التضخم (INF_ UAE) الخاص بالإمارات	(31-5)

1.1 مقدمة

لقد عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية بروز ظاهرة جديدة على الاقتصاد الدولي، تمثلت في سعى الكثير من دول العالم إلى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية، تحت دافع تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و السياسة و العسكرية، و المتمثلة بالأساس في توسعت الأسواق المحلية و خلق فضاء جديد للمنتجات المحلية و الاستفادة من مزايا الإنتاج بحجم كبير، و إلغاء القيود على حركة الأفراد بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، مما يؤدي إلى حل مشكلة البطالة في هذه الدول و تحسين المستوى المعيشي فيها، و تنوع فرص استغلال الموارد المتاحة، و كذلك خلق كتلة سياسية و عسكرية قوية، قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه أعضاء التكامل.

و بالرغم من الجدل الحاصل في الأدبيات الاقتصادية حول تحديد و حصر مفهوم دقيق لتكامل الاقتصادي، إلا انه يمكن القول بان التكامل الاقتصادي ما هو إلا عبارة عن عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يعتمد على سن مجموعة من القوانين و الإجراءات التي من شأنها إلغاء كافة الحواجز الجمركية و الكمية على التجارة الدولية في السلع و انتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بغيت تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

و يكون إنشاء التكامل الاقتصادي على شكل مرحلي و متدرج ، بحيث في كل مرحلة من المراحل التي يمر عليها التكامل الاقتصادي يتعمق التكامل أكثر بين الدول الأعضاء و تزداد أهميته، فهو يبدأ بمنطقة التجارة الحرة التي يقوم فيها الأعضاء بإزالة كافة الحواجز التجارية فيما بينهم

و المتمثلة في الرسوم و القيود الكمية ، و لكن يبقى كل بلد محتفظا بحواجزه الخاصة مع بقية دول العالم غير أعضاء في اتفاقية المنطقة التجارية الحرة، ثم يأتي بعدها الاتحاد الجمركي الذي يتضمن إضافتا إلى الإجراءات المتخذة في إطار اتفاقية التجارة الحرة وضع كذلك تعريفه جمركية موحدة بالنسبة لدول الأخرى تحل محل التعريفه الخاصة التي كانت مطبقة من طرف كل دولة عضو على هذا ، و في المرحلة ما قبل الأخيرة من التكامل الاقتصادي نجد السوق المشتركة التي تعد مرحلة جد متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي ، و هي تتضمن بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة في إطار اتفاقية التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي، انتقال السلع ورؤوس الأموال و يد العاملة و التكنولوجيا بين الدول الأعضاء في التكامل ، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق استخدام أفضل لعناصر الإنتاج المتاحة في المنطقة التكاملية، ثم نجد الاتحاد الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية كأخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي التي تكتمل بها صورة هذا الأخير، حيث تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء بمثابة اقتصاد واحد، أي زوال مختلف أشكال التمييز بين اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل ، و يتم في هذه المرحلة مناقشة و معالجة الاختلالات الاقتصادية التي تمس المنطقة التكاملية بشكل جماعي، و تبني خطط و أطر اقتصادية موحدة، و خلق هياكل تنظيمية مشتركة تسيير التكامل الاقتصادي ، و تبني عملة مشتركة (منطقة نقدية) بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية يتم بها أداء المدفوعات بين كل الدول الأعضاء، مما يساهم في تسهيل التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء و تحرير انتقال عناصر الإنتاج، و تعظيم المنافع المترتبة عن إقامة التكامل الاقتصادي ، مما يؤدي في النهاية إلى الرفع من مستويات النمو الاقتصادي لدول الأعضاء، و تحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعوبها.

و من أجل ضمان تحقق المكاسب السابقة الذكر من وراء خلق عملة مشتركة، و جعل عملية إنشاء المناطق النقدية تصب في مصلحة الدول الأعضاء، عكف الاقتصاديون على دراسة ماهية الشروط الواجب توفرها في التكامل النقدي أو المناطق النقدية، و التي أطلق عليها اسم معايير مقارنة منطقة النقد المثلى، حيث يرجع الفضل الأول في ظهور الأدبيات الخاصة بمعايير منطقة النقد المثلى إلى أعمال "روبرت مندال" (Robert A. Mundell)، و التي قدمها في مقال منشور تحت عنوان (نظرية المنطقة النقدية المثلى *A Theory of Optimal Currency Areas*)، حيث أكد من خلاله على ضرورة توفر حركية في عوامل الإنتاج و خاصة العمالة بين الدول الأعضاء، و مرونة الأجور و الأسعار من أجل خلق منطقة نقد ناجحة، ثم تلته بعد ذلك أعمال عديدة ساهمت في تطوير هذه النظرية، و بروز معايير جديدة في مقارنة المنطقة النقدية المثلى، على غرار الانفتاح الاقتصادي "ماكنون" (Mckinnon 1963)، و درجة التنوع الإنتاجي و الاقتصادي (Kenen 1969)، و التكامل المالي و الضريبي (Ingram et 1969) Johnson)، و تماثل الصدمات، و تجانس التفضيلات و الاختيارات، و معيار المنافع و التكاليف (Ishiyama 1975)، الذي يمثل بمعية معيار تماثل الصدمات الاتجاه الحديثة في هذه النظرية.

و قد سعت دول مجلس التعاون الاقتصادي الستة (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات) إلى إقامة أول مشروع تكامل اقتصادي مكتمل الأركان على الصعيد العربي، بغية الاستفادة من جملة المنافع المترتبة عن التكتلات الاقتصادية المذكورة سلفاً، و استجابتا لعدة مقومات مشتركة بين أعضائه كاللغة والدين والتاريخ المشترك و وحدة المصير، حيث استهلّت مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي من خلال التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام 1981،

التي هي بمثابة خطة طريق لهذا التكامل الاقتصادي، لكونها تضمنت المسارات الواجب إتباعها من طرف دول الخليج العربية لتحقيق تكامل اقتصادي خليجي، و قد ترجمة هذه المسارات من خلال تأسيس منطقة التبادل الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي في سنة 1983 كأول مرحلة من مراحل التكامل، ثم الاتحاد الجمركي الخليجي اعتبارا من يناير 2003 ، ثم إقامة السوق الخليجية المشتركة في 4 ديسمبر 2007 .

إلا أن التكامل النقدي الخليجي الذي هو بمثابة تنويج لما تم تحقيقه من مراحل سابقة في مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، و مرحلة يعول عليها كثيرا في تعظيم المنافع المترتبة عن التكامل الاقتصادي ككل، مزال لم يكتمل إلى يومنا هذا، بالرغم من تحقيق الكثير من الخطوات فيه، مثل تحديد معايير التقارب الخاصة بالتكامل النقدي الخليجي على غرار معايير التقارب المعتمدة من طرف الاتحاد النقدي الأوروبي، الإتفاق على اختيار الدولار كعملة تثبت للعملات الخليجية المحلية تمهيدا لإصدار العملة الخليجية المشتركة، التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي و دخولها حيز التنفيذ في 27 فبراير 2010، و إنشاء المجلس النقدي الخليجي الذي هو بمثابة السلطة النقدية المشتركة الخاصة بالتكامل النقدي الخليجي بقصد تحويله فيما بعد إلى البنك الخليجي المشترك على غرار البنك المركزي الأوروبي الذي يسير الشأن النقدي لتكامل الأوروبي.

2.1 إشكالية الدراسة :

تهدف إشكالية الدراسة إلى إختبار ما مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي الستة (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات) على إقامة منطقة نقد مثلى تضمن إطلاق عملة خليجية مشتركة ناجحة و قادرة على الاستمرار، و تضمن تحقق المنافع لجميع الدول

الأعضاء، و هذا من خلال تحليل تماثل الصدمات التي يعد من المعايير الحديث في مقارنة المنطقة النقدية المثلى، و الذي استيفائه يغطي على غياب المعايير الأخرى، مثل حركية عوامل الإنتاج، و الانفتاح الاقتصادي، و التنوع الاقتصادي و التكامل المالي، و يؤدي تحققه بالضرورة إلى تحقق معيار تقارب معدلات التضخم و معيار تماثل و تجانس الاختيارات و التفضيلات، فمعيار تماثل الصدمات يسمح بتطبيق سياسات اقتصادية مشترك بين الدول الأعضاء في المنطقة النقدية لمواجهة الصدمات التي قد تتعرض لها، كما أنه المعيار الأكثر قابلية لقياس خاصة إذا تم مقارنته بمعيار المنافع و التكاليف الذي تحققه مرهون بالمستقبل، كما أن ما يبرر اختبار مثالية المنطقة النقدية الخليجية من خلال معيار تماثل الصدمات هو الاستعمال الواسع لهذا المعيار في الدراسات الحديثة التي تم إجرائها على مناطق نقدية أخرى في عالم على غرار منطقة النقد الأوروبية، و عليه فان إشكالية الدراسة تتمثل فيما يلي:

ما مدى إمكانية دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة منطقة نقد مثلى، من خلال تحليل

تماثل الصدمات؟

و تنقسم هذه الإشكالية إلى مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي مقومات التكامل الاقتصادي و الآثار المترتبة عنه بالنسبة لدول الأعضاء فيه؟
2. ما هي مكانة التكامل النقدي ضمن مراحل التكامل الاقتصادي؟
3. ما هي المعايير التي تتكون منها مقارنة منطقة النقد المثلى؟
4. ما هي المراحل التي تم تحقيقها في إطار التكامل الاقتصادي الخليجي؟

5. ما مدى تحقق معايير نظرية منطقة النقد المثلى في التكامل النقدي لدول مجلس التعاون

الخليجي؟

3.1 فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

1. الفرضية الأولى: هناك تقارب كبير بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، في كل

من الجانب الحقيقي و الجانب النقدي ، الأمر الذي يسمح لها بتطبيق سياسات اقتصادية

موحدة (مالية و نقدية)، ويرفع من احتمال تعرضها لصددمات متماثلة.

2. الفرضية الثانية: تتعرض دول مجلس التعاون الخليجي إلى صدمات متماثلة ، ويشمل هذا

التمائل كل من صدمات العرض و صدمات الطلب، الأمر الذي يساعدها على تبني تدابير

مشتركة فيما بينها لتعامل مع هذه الصدمات و امتصاص أثرها، مما يعنى إمكانية إقامة منطقة

نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي .

4.1 الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات التي عاجلت موضوع التكامل النقدي الخليجي و المشروع التكامل

الخليجي بشكل عام، بحيث اختلفت هذه الدراسات في زاوية المعالجة و الأساليب المستعملة و في

النتائج المتوصل إليها، و في مايلي سوف نعرض أهم الدراسات القريبة من إشكالية الدراسة التي نحن

بصددها:

1. دراسة (سيف سعيد السويدي، 1993)¹، بعنوان:

أفاق إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي

تسعى الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية : ما مدى مواءمة دول مجلس التعاون الخليجي لخلق عملة موحدة تستجيب للمعايير نظرية المنطقة النقدية المثلى؟، فقامت هذه الدراسة باستعراض الأدبيات الخاصة بنظرية منطقة النقد المثلى بطريقة مفصلة، ثم تناولت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لأجل إسقاط المعايير التي تضمنتها هذه النظرية عليها، و الإجابة على الإشكالية المقدمة سابقا، حيث جاءت هذه الدراسة وصفية، فلم يستخدم فيها صاحبها الأساليب الإحصائية أو القياسية.

و انتهت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن دول مجلس التعاون الخليجي بحالتها هذه غير مؤهلة لتكوين منطقة نقد مثلى، مع اقتراح مجموعة من التوصيات .

2. دراسة (**Belkacem Laabas and Imed Limam ,2002**)²، تحت

عنوان:

Are GCC Countries Ready for Currency Union?

حاولت الدراسة اختبار ما مدى استيفاء دول مجلس التعاون الخليجي للمعايير نظرية المنطقة النقدية المثلى بما في ذلك الانفتاح الاقتصادي، حركية عوامل الإنتاج، وتنوع السلع و الإنتاج، و مرونة الأجور، و تشابه معدلات التضخم بين الدول الأعضاء، و درجة تكامل

¹ سيف سعيد السويدي، " أفاق إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي " ،مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي ،جامعة الكويت ، سنة 1993

² Laabas Belkacem and Limam Imad, "Are AGCC Countries Ready for Currency Union?", *Arab Planning Institute Working Paper*, No. 32, (API/WPS 0203), 2002.

السياسات، حيث قامت بعرض الأدبيات الخاصة بنظرية المنطقة المثلى و إسقاطها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

و كذلك قام الباحثين بدراسة قياسية لسلوك سعر الصرف الحقيقي الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي، لتحديد درجة الارتباط بينهم في سلوك هذا المتغير (سعر الصرف)، من خلال طريقة التكامل المتزامن و النموذج التالي:

$$RER_{12t} = \alpha_0 + B_{13}RER_{13t} + \dots + \beta_{1n} RER_{1nt} + \varepsilon_t$$

RER_{1it} تمثل سعر الصرف الحقيقي للدولة التي تمثل قاعدة المقارنة و الدولة i عبر الزمن t ، α_0 تمثل المقدار الثابت، β_{ij} معامل التكامل الذي يمثل درجة الارتباط بين اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، ε_t يمثل البواقي .

و توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط وثيق في حركة سعر الصرف الحقيقي بين دول مجلس التعاون الخليجي، و كذلك إلى استيفاء اقتصادياتها أغلب معايير نظرية المنطقة النقدية المثلى، باستثناء معيار حركية العوامل و معيار التنويع الاقتصادي، و ضعف مرونة الأسعار و الأجور.

و خلصت الدراسة إلى أن التكامل الخليجي مازال في حاجة إلى المزيد من التقارب في السياسات الإقتصادية، و الدورات الاقتصادية المتزامنة، كما شددت على ضرورة إلغاء القيود المفروضة على حرية حركة السلع و عوامل الإنتاج، و رفع درجة تكامل السياسات الاقتصادية، و تفعيل كل آليات السوق الخليجية المشتركة، من أجل ضمان خلق تكامل نقدي نجاح، و في الأخير أكدت الدراسة على أن عدم التحقق المسبق لكل شروط نظرية المنطقة النقدية المثلى لا يمنع إقامة كتل نقدي مثل ما هو عليها الحال في الاتحاد الأوروبي الذي انطلق في العملة المشتركة.

3. دراسة (هيل عجمي جميل، 2005)¹، تحت عنوان :

إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تهدف الدراسة إلى البحث في إمكانية تحقق التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون

الخليجي، و مدى انطباق نظرية المنطقة النقدية المثلى على التكتل النقدي الخليجي.

و قد تطرقت الدراسة إلى مجموعة من النقاط المتمثلة في : الإطار النظري لتكامل النقدي

و نظرية المنطقة النقدية المثلى، و الخصائص المالية و النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي و أنظمة

أسعار الصرف فيها، و تحليل ما مدى انطباق معيار المنطقة النقدية المثلى على دول مجلس التعاون

الخليجي، و يجب الإشارة إلى أن هذه الدراسة لم تعتمد على أي أساليب قياسية أو إحصائية

من أجل الإجابة على الإشكالية.

و في الأخير خلصت الدراسة إلى إمكانية استيفاء اقتصاديات دول مجلس التعاون

الخليجي لشروط نظرية المنطقة النقدية المثلى، و قد برر الباحث هذه النتيجة بانفتاح كل دول مجلس

التعاون على العالم الخارجي، و توحيد الإنتاج و التشابه الكبير فيما بينها، و عدم تحملها تكاليف

باهظة من جراء دخولها في الوحدة النقدية ، الأمر الذي يجعل هذه الدول مجموعة اقتصادية ذات

مصالح اقتصادية مشتركة مؤهلة لإقامة تكتل نقدي ناجح.

¹ هيل عجمي جميل، "إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات

2005

4. دراسة (EL HAG Sherine ,2007)¹، تحت عنوان :

GCC's Countries Common Currency and its relationship to the Optimum Currency Area

توصل الباحث من خلال دراسته لإشكالية ما مدى توافر معايير نظرية المنطقة النقدية المثلى في التكتل النقدي الخليجي، إلى أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من ضعف درجة انفتاحها، وجمود الأجور و الأسعار فيها ، و تنقل جد ضعيف لليد العاملة فيما بينها، مما يجعلها غير قادرة على تطبيق سياسة اقتصادية مشتركة من أجل امتصاص الصدمات الغير متماثلة بشكل جيد، و بالتالي فان التكتل النقدي الخليجي لا يحقق معايير المنطقة النقدية المثلى.

5. دراسة (فهد محمد التركي، 2007)²، تحت عنوان :

Essays on Optimum Currency Area

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة و التي عبارة عن رسالة دكتوراه ،معالجة إشكالية ما مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة منطقة نقد مثلى ، وذلك من خلال اختبار توافر معايير الخاصة بمقاربة المنطقة النقدية المثلى في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، و قد تضمنت هذه الرسالة عدة محاور نذكر منها : الأدبيات الخاصة بنظرية المنطقة النقدية المثلى و تحليل توافر معايير هذه النظرية في اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، و مقارنة معايير التقارب المالي و الاقتصادي الخليجية مع مثيلتها في الاتحاد الأوروبي، و إجراء دراسة قياسية من أجل تحديد جدوى

¹ EL HAG Sherine, "GCC's Countries Common Currency and its relationship to the Optimum Currency Area", *European Journal of Scientific Research*, Vol° 17 N°3, 2007, pp-329-337

² Alturki, Fahd mohammed, "Essays on Optimum Currency Area", Ph.D Thesis, Department of economics, University of Oregon, USA, 2007.

خلق عملة خليجية مشتركة، تحديد اثر الاتحاد النقدي الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء.

و توصلت الدراسة إلى نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في استيفاء الكثير من المعايير الخاصة بنظرية المنطقة النقدية المثلى ، و المتمثلة في : الانفتاح، تشابه هياكل الإنتاج، و تشابه معدلات التضخم، تكامل المالي و الضريبي و تنسيق السياسات ، و لكن تبقي غير قادرة على تحقيق حرية و حركة عوامل الإنتاج و خاصة عنصر العمل ، و تنوع الإنتاج، و مرونة الأسعار و الأجور.

6.دراسة(Michael Thorpe,2008)¹ بعنوان :

The Suitability of the GCC for Monetary Union

تحاول الدراسة اختبار ما مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على إتمام مشروع التكامل النقدي، و خلق عملة خليجية مشتركة ناجحة و قادرة على الاستمرار، حيث عرضت هذه الدراسة الأدبيات الاقتصادية و الأعمال التجريبية الخاصة بالتكامل النقدي، و سلطة الضوء على الخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد جاءت الدراسة وصفية ، لم يستعمل فيها صاحبها الأساليب الإحصائية أو القياسية.

و خلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات من أجل خلق تكامل نقدي خليجي ناجح و قادر على الاستمرار، و المتمثلة في ضرورة توفير آليات للتكيف الجيد مع الصدمات الغير متماثلة، بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق مرونة أكبر في سوق العمل الخليجي (حرية انتقال

¹ Thorpe, M. W. "The suitability of the GCC for Monetary Union." *International Journal of Business and Management* 3 (2): 71-83, 2008. Available at the following URL: <http://www.theijbm.com/2013/06/17>

العمالة)، تعزيز تكامل الأسواق المالية الخليجية، و خلق آلية لانتقال رؤوس الأموال بين دول مجلس التعاون الخليجي ، خاصة إلى الأعضاء التي تعني من صدمة سلبية، و منح المزيد من الوقت لدول الأعضاء في التكامل الخليجي من أجل استيفاء معايير التقارب الاقتصادي و المالي التي يعتبرها الباحث إجراء جيد و في الطريق الصحيح.

7. دراسة (Rock-Antoine Mehanna and M. Kabir Hassan,2008)¹، تحت

عنوان :

Readiness of The Gulf Monetary Union: Revisited

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: هل دول مجلس التعاون الخليجي تتجه بنجاح نحو إقامة تكتل نقدي قوي و قابل للاستمرار، أم أنها لا تزال بعيدة عن ذلك؟، لإجابة على هذه الإشكالية قدم الباحثين الأدبيات الخاصة بنظرية المنطقة النقدية المثلى ، و وضحا أهم المعايير و الأسس التي تنبني عليها هذه النظرية، ثم قام باختبار تحقق هذه الأخيرة على العملة الخليجية المشتركة المزمع إطلاقها من خلال استعمال أسلوب إحصائي المتمثل في طريقة (ANOVA) لقياس تقارب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث حدد مجموعة من المتغيرات من أجل ذلك(قياس التقارب) خلال الفترة الممتدة من (1990-2006)، المتغيرات المستعملة هي: نسبة التجارة الخليجية البينية إلى الناتج الداخلي الإجمالي يمثل درجة تكامل اقتصادياتها، مجموع استيراد دول مجلس التعاون الخليجي إلى الناتج الداخلي الإجمالي يمثل الانفتاح

¹ Rock-Antoine Mehanna and M. Kabir Hassan, "Readiness of The Gulf Monetary Union: Revisited", *conomic Research Forum Working Paper*, No. 441 , 2008. Available at the following URL: http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=1114(2013/06/17)

التجاري، معدل التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي، معدل الدخل الفردي يمثل درجة تقارب التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون، الإنفاق الحكومي على الناتج الداخلي الخام الإجمالي و العجز الموازنة على الناتج الداخلي الخام يمثل تقارب السياسة المالية في دول المجلس، النفقات العسكرية كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي و النفقات العسكرية كنسبة من الناتج الداخلي الخام و عدد الموظفين في الأجهزة الأمنية و العسكرية إلى إجمالي اليد العاملة لتمثيل التقارب في السياسات العسكرية.

و قد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية : تحسن كبير في درجة تقارب السياسة المالية بين دول مجلس التعاون الخليجي ، و تقارب ضعيف في مجال التجارة، و السياسة النقدية و مؤشرات التنمية الاقتصادية، و رغم هذا تؤكد الدراسة على إمكانية قابلية مشروع التكامل النقدي الخليجي للتحقق الإستمرارية.

8. دراسة (عبد المنعم السيد علي، 2008)¹، تحت عنوان :

الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى استكشاف إمكانيات تحقق التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تطرق فيها إلى العديد من النقاط : التكامل الاقتصادي و التكامل النقدي، و مقارنة المنطقة النقدية المثلى، و تحليل وضعية الأنظمة المالية و النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي، و إمكانية تشكيل منطقة نقدية مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي، و انتهى إلى عرض مسار التكامل النقدي الخليجي، جاءت الدراسة وصفيّة.

¹ عبد المنعم السيد علي، "الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008.

و خلص الباحث إلى إثبات إمكانية دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة منطقة نقد

مثلى ، و تشكيل كتلة نقدية و مالية فعالة في المنطقة.

9. دراسة(أحمد الخليفي و علي آل ريشان،¹2009)، بعنوان :

GCC Monetary Union

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد جدوى إقامة التكتل النقدي الخليجي، و إبراز أهم العوائق

التي يمكن أن تواجه هذا المشروع، حيث سلطت الضوء على الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالتكامل

النقدي و نظرية المنطقة النقدية المثلى، وكذلك الترتيبات و الإجراءات المتخذة من طرف دول مجلس

التعاون الخليجي لأجل خلق عملة مشتركة ، كما حاول الباحثين التنبؤ بالايجابيات و السلبيات

المرتبة عن إنشاء تكامل نقدي خليجي في ظل المعطيات الاقتصادية الحالية (حجم التجارة البينية،

و طبيعة القاعدة الاقتصادية و ترتيبات أسعار الصرف الحالية)، و لقد دعمت الدراسة بالكثير من

الإحصائيات الخاصة باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، لكن لم يستعمل فيها الأساليب

الإحصائية و القياسية.

و انتهت الدراسة إلى عدم مقدرة دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحالي على إقامة

تكتل نقدي نجاح تتحقق فيه معايير نظرية المنطقة النقدية المثلى، كما ينصح الباحثين بضرورة

إحداث تنسيق قوي بين كل السياسات الاقتصادية في دول مجلس التعاون خاصة في مجال السياسة

المالية، و لم يتم الاقتصار على السياسة النقدية فقط، و هذا من أجل إنجاح مشروع التكتل النقدي

الخليجي و خلق عملة مشتركة قوية قادرة على استمرار في الوجود.

¹أحمد الخليفي و علي آل ريشان، "GCC Monetary Union"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الجمعية الاقتصادية السعودية، 27/26 ماي 2009، الرياض

10. دراسة (محمد إبراهيم السقا و مساعد عبد الله بن عبيد، 2009)¹، بعنوان:

العملة الخليجية الموحدة: تحليل بانل لروابط التجارة البينية و النشاط الاقتصادي

تحاول هذه الدراسة قياس الروابط بين كثافة التجارة الثنائية لدول مجلس التعاون الخليجي، و مستويات النشاط الاقتصادي ، بهدف إثبات ضرورة خلق عملة مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي، لأنه كلما كان هناك ارتباط قوي بين التجارة البينية و مستويات النشاط الاقتصادي للدول التي ترغب في إقامة تكامل نقدي، كلما تعاظم العائد من وراء قيام المنطقة النقدية، فقد تطرقت الدراسة إلى معايير نظرية المنطقة النقدية المثلى، و عرضت مختلف الدراسات السابقة في الموضوع، ثم قامت بإجراء دراسة قياسية لتقدير النموذج الذي يجمع بين متغيرات النشاط الحقيقي و التجارة الثنائية الخليجية (صادرات البينية و الواردات البينية) باستخدام أسلوب البانل ، بحيث يتمثل النموذج المستعمل في مايلي:

$$Xijt = Xijt / (Xi$$

$$Mijt = Mijt / (M$$

$$TOTijt = (Xijt$$

$Xijt$: الصادرات من الدولة i إلى الدولة j خلال الفترة الزمنية t

$Mijt$: الواردات من الدولة i إلى الدولة j خلال الفترة الزمنية t

$TOTijt$: إجمالي التجارة من الدولة i إلى الدولة j خلال الفترة الزمنية t

¹ محمد إبراهيم السقا ،مساعد عبد الله ،"العملة الخليجية الموحدة: تحليل البانل لروابط التجارة البينية و النشاط الاقتصادي"، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، عدد 132 يناير، الكويت 2009

و قد تم استخدام الانحدار الآتي في التقدير:

$Corr y_i, j_t$: علاقة الارتباط بين النشاط الاقتصادي لدولة i و الدولة j للمدى الزمني t

$Trade w_{i,j,t}$: متوسط كثافة التجارة بين الدولة i و الدولة j للمدى الزمني t باستخدام مفهوم

كثافة التجارة w و الذي ينصرف إلى أوزان الصادرات X و الواردات M و إجمالي التجارة

TOT

لتلخص الدراسة إلى انخفاض الروابط بين كثافة التجارة البينية و مستويات النشاط

الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا عكس الهدف المتوقعة من وراء إقامة تكتل

نقدي، و بالتالي لا يوجد أساس قوي يدعم عملية إنشاء اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون

الخليجي، كما تنصح الدراسة في الأخير هذه الدول باتخاذ المزيد من الإجراءات و التدابير لأجل

تحقيق التنويع في اقتصادياتها بالشكل الذي يساعد ها على تعميق كثافة التجارة البينية.

11. دراسة (بلفاطمي عباس، 2011)¹، بعنوان :

محددات، إمكانات و آثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي

جاءت الإشكالية المعالجة في هذه الدراسة متطابقة مع عنوانها ، فقد صيغت على الشكل

التالي: ما هي محددات و إمكانات و آثار التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي؟،

لأجل الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول ، وهي فصل أول خاص

بنظرية التكامل النقدي الإقليمي، و فصل عن الخصائص الاقتصادية و المالية و النقدية لاقتصاديات

¹ بلفاطمي عباس، "محددات، إمكانات و آثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي"، رسالة دكتوراه جامعة سطيف، الجزائر، 2011

دول مجلس التعاون، و فصل ثالث عن إمكانيات التكامل النقدي بين دول مجلس، و فصل رابع الآثار المحتملة للتكامل النقدي، و فصل ما قبل أخير خاص بمتطلبات إقامة تكتل نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي، و فصل أخير حول التكامل النقدي الأوروبي و الدروس المستفادة منه، لم يجرى الباحث أي دراسة قياسية لإجابة عن الإشكالية المطروحة، فقط اعتمد على الأسلوب الوصفي.

و توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها إمكانية تحقيق تكامل نقدي خليجي ناجح، بحجة تحقق أغلب معايير نظرية المنطقة المثلى في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، الوصول إلى هذه النتيجة كان بدون تقديم أي دليل قاطع، كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لأجل تحقيق تكامل نقدي خليجي دائم و ناجح، نذكر منها اختيار عملة تثبيت مثالية للعملة الخليجية المشتركة، صياغة معايير لتحقيق تقارب في الأداء الاقتصادي، تسريع عملية الإصلاحات و التنوع الاقتصادي، ضرورة تعميق التكامل الاقتصادي، توافر إرادة سياسة حقيقية.

12. دراسة (خالد بن راشد الخاطر، 2012)¹، تحت عنوان :

الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون و التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي : التطلعات

و التحديات و المكاسب الإستراتيجية بعيدة المدى

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على المكاسب المتوقعة من إقامة تكتل نقدي خليجي، و كذلك التحديات التي تقف في وجه نجاح هذا التكتل، و المتمثلة أساسا الإرادة و التزام

1 خالد بن راشد الخاطر، "الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون و التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي: التطلعات و التحديات و المكاسب الإستراتيجية بعيدة المدى"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، 2012 متوفرة على موقع المركز www.dohainstitute.org تاريخ الاطلاع 2013/06/15

السياسيان، و السيادة المؤسسية، و توافر المتطلبات الفنية الضرورية لتأسيس (البني التحتية البحثية و الإحصائية و الكفاءات البشرية).

و خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات و الاقتراحات ، و التي تمثلت فيما يلي:
 ضرورة إنشاء مجلس اقتصادي اتحادي فوق وطني (supra-national)، يتولى مهمة رسم السياسات الاقتصادية التي يجب أن يلتزم بها كل الدول الأعضاء، و اقتراح إنشاء صندوق مشترك على مستوى التكامل النقدي الخليجي تكون مهمة التدخل في حالة حدوث الأزمات المالية و مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من اختلال مالي، و إقامة جهاز إحصائي مركزي تكون مهمته توفير الإحصائيات و المعطيات الاقتصادية الخاصة بالدول الأعضاء من أجل إدارة السياسة النقدية بشكل ناجح.

و ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تضمنها كل من الجانب النظري الخاص بالتكامل الاقتصادي و النقدي و مقارنة المنطقة النقدية المثلى و التكامل النقدي الخليجي، و الجانب التطبيقي المعتمد على استعمال طرق قياسية حديثة من أجل الإجابة الإشكالية، و هو ما يقل استعماله في هذا المجال، فاعلمت الدراسات التي تم في الموضوع كانت تقتصر على الجانب الوصفي فقط خاصة في مستوى الدكتوراه و الماجستير ، و حتى الدراسات القليلة القياسية التي تمت في شكل أوراق بحثية انصب اهتمامها على معيار الانفتاح التجاري و قياس الروابط التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي، و معايير تقارب الأداء الاقتصادي فقط، و هي معايير التي لا تتطلب إجراء دراسة قياسية لأجل اختبار تحققها في حالة دول مجلس التعاون الخليجي لكون النتيجة معروفة

سلفاً، بينما دراسة مثالية المنطقة النقدية الخليجية من خلال تماثل الصدمات لم يتم معالجتها من قبل على مستوى الرسائل البحثية الأكاديمية.

5.1 أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن عرضها فيما يلي:

1. إبراز مكانة التكامل النقدي ضمن التكامل الاقتصادي، و العوامل التي تساعد الدول على إقامة تكامل نقدي نجاح، و الأشكال التي يمكن أن يأخذها، و المنافع و التكاليف المترتبة على دخول الدول في التكتلات النقدية الإقليمية.
2. دراسة مراحل التكامل الاقتصادي المحققة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي.
3. التحديد الدقيق للسمات و المميزات النقدية و المالية الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت، عمان)، من أجل الوقوف على ما مدى قدرتها و استعدادها لإقامة منطقة نقدية و إصدار عملة موحدة ناجحة.
4. عرض الأدبيات الخاص بمقاربة المنطقة النقدية المثلى، و إسهامات أهم الاقتصاديين فيها، و ذلك تمهيدا من أجل القيام فيما بعد بإسقاط البعد النظري لهذه النظرية على دول مجلس التعاون الخليجي.
5. تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي و المالي المعتمدة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي في إطار تحقيق التكامل النقدي، و ذلك بعرض تطور الإحصائيات الخاصة بهذه المؤشرات في الدول الأعضاء.

6. إلقاء الضوء على الخطوات المنجزة في إطار تحقيق المشروع التكامل النقدي الخليجي، و إطلاق العملة الخليجية المشتركة.
7. تقديم حوصلة دقيقة لأهم الأعمال التجريبية و الدراسات السابقة التي عاجلت موضوع العملة الخليجية المشتركة و نظرية المنطقة النقدية المثلى.
8. القيام بدراسة قياسية دقيقة تعتمد على أساليب إحصائية حديثة تحاكي الدراسات القياسية التي تمت على المنطقة النقدية الأخرى في العالم، و ذلك من أجل اختبار قدرة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة منطقة نقدية تتوفر فيها شروط و معايير المنطقة النقدية المثلى.

6.1 أهمية الدراسة:

هناك العديد من النقاط التي تعكس الأهمية الكبيرة التي تمثلها هذه الدراسة ، و التي يمكن تقديمها في مايلي:

1. باعتبار المشروع النقدي الخليجي و التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام يمثل أهم و أنضج تجربة تكامل في العالم العربي ، فأنا نسعى من وراء دراسته إلى تحقيق فهم دقيق لتكامل النقدي و تحديد متطلباته نجاحه، و كل ما يتعلق بمقاربة المنطقة النقدية المثلى التي تضمن إطلاق عملة مشتركة ناجحة، لتكون هذه الدراسة بمثابة بداية للقيام بدراسات أخرى في المستقبل على مشروع تكامل عربي آخر، و المتمثل في المشروع التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي الذي مزال يراوح مكانه، و لا تتوفر الكثير من الدراسات التي تناولته بالرغم ما يمثله

من أهمية بالغة بالنسبة لجزائر و باقي الدول الأعضاء فيه، فهذه النقطة تبرر جزء كبير من الأهمية التي تمثلها هذه الدراسة.

2. تعد الدراسة من الدراسات القليلة التي جمعت بين الجانب النظري الخاص بمقاربة المنطقة النقدية المثلى و التطورات الحاصلة في مشروع العملة الخليجية المشتركة، و الجانب التطبيقي المعتمد على الأدوات القياسية الحديثة مثل (معطيات البانل من أجل اختبار تقارب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي و نماذج (VAR) من أجل تحليل تماثل الصدمات)، و هي كلها أساليب تضاهي الأساليب المعتمد في الدراسات الحديثة التي تمت على مناطق نقدية أخرى في العالم خاصة الاتحاد الأوروبي، لأن أغلب الدراسات السابقة التي أجريت على المنطقة النقدية الخليجية اقتصرت على المعالجة الوصفية فقط، خاصة على مستوى رسائل الماجستير و الدكتوراه.

3. تحاول الدراسة الخروج بمجموعة من التوصيات و الاقتراحات، التي من الممكن أن تساعد الجهات المعنية في دول مجلس التعاون الخليجي على الخروج من حالة الركود الذي أصبح يعيشها هذا المشروع في السنوات الأخيرة، كما يمكن أن تكون هذه الدراسة بمثابة لبنة أولى تبني عليها دراسات أخرى في المستقبل عن المشروع النقدي الخليجي .

7.1 منهجية الدراسة:

سوف نعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي من أجل عرض النظريات الخاصة بالتكامل الاقتصادي و النقدي، و مقارنة المنطقة النقدية المثلى و تحليل المعطيات الخاصة باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي و التكامل الاقتصادي الخليجي، بينما نعتمد على الأسلوب الكمي

القياسي (أسلوب استقرائي) في الفصل الخاص بالدراسة القياسية من أجل قياس تقارب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي (البيانات الزمنية المقطعية أو معطيات البانل (datad Panel) و اختبار التجانس)، و تحليل تماثل الصدمات عن طريق استعمال نماذج متجه الانحدار الذاتي "Vector AutoRegression" (VAR) و دالة الاستجابة، و ذلك باستعمال الطبعة الثامنة من البرنامج الإحصائي (Eviews) (أداة تقنية).

8.1 حدود الدراسة:

للتأكد من صحة الفرضيتين المطروحتين في هذه الدراسة و للإجابة على الإشكالية تم اختيار عينة الدراسة دول مجلس التعاون الخليجي الستة (البحرين، عمان، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات)، لأجل اختبار تقارب اقتصادياتها و تحليل تماثل الصدمات فيها، و أما الحدود الزمنية فتم اختيار الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1981 و إلى سنة 2012 ، لأن هذه الفترة كافية من الناحية التقنية لإجراء الدراسة القياسية ، و كذلك لكون هذه الفترة تغطي كل مراحل التي مر بها التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

9.1 محاور الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيق الأهداف المسطرة، تم تقسيم هذه

الدراسة إلى ستة محاور رئيسية، و التي جاءت على شكل فصول و هي :

1. الفصل الأول تحت عنوان: الإطار العام للدراسة، وهو يتضمن: إشكالية الدراسة و الفرضيات و أهمية الدراسة و أهداف الدراسة، و الدراسات السابقة في الموضوع، و المنهجية المعتمدة في الدراسة، و حدود الدراسة، و محاور الدراسة.
2. الفصل الثاني تحت عنوان : المقاربة النظرية للتكامل الاقتصادي و النقدي، و الذي يتضمن ماهية التكامل الاقتصادي ، و الشروط تحققه ، و الآثار المترتبة عنه ، و تسلسل مراحل التكامل الاقتصادي، و كذلك بين هذا الفصل ماهية التكامل النقدي و مكانته ضمن التكامل الاقتصادي، و الأشكال التي يمكن أن يأخذها التكامل النقدي و متطلبات إقامته.
3. الفصل الثالث تحت عنوان: التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، يتضمن مقومات إقامة التكامل الاقتصادي الخليجي، و المراحل المنجزة في هذا الإطار، و السمات الاقتصادية و المالية و نقدية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.
4. الفصل الرابع تحت عنوان: معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة، و الذي يتضمن مختلف المعايير التي تضمنتها مقارنة المنطقة النقدية المثلى، و إبراز الإطار المؤسسي لتكامل النقدي الخليجي، و إجراء تحليل وصفي لدراسة توافر أهم معايير المنطقة النقدية المثلى في التكتل النقدي الخليجي.

5. الفصل الخامس تحت عنوان: الدراسة القياسية ، وهو يتضمن إبراز متغيرات الدراسة و المدى

الزمني للدراسة و الأساليب المستعملة فيها، و نتائج التحليل القياسي و اختبار فرضيات الدراسة.

6. الفصل السادس تحت عنوان: النتائج و التوصيات، و هو يتضمن أهم النتائج المتوصل إليها

من هذا الدراسة في كل من الشق النظري و الشق التطبيقي(القياسي)، و مجموعة من التوصيات.

مقدمة الفصل:

لقد بدأ انتشار مفهوم التكامل الاقتصادي في العالم خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث تم خلق تكتلات اقتصادية على شكل ثنائي أو شبه إقليمي أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، الأمر الذي دفع الأدبيات الاقتصادية إلى الاهتمام بتوصيف هذه الظاهرة الجديدة على الاقتصاد الدولي، و تحدد دوافعها و الآثار الناجمة عليها، و دراسة المراحل التي تمر بها .

و من خلال هذا الفصل نحاول توضيح الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، عن طريق التعرض للمختلف المفاهيم التي أعطيت له، والأسس و المقومات التي تبنى عليها مختلف التكتلات الاقتصادية، و التفرقة بين التكامل الاقتصادي و المفاهيم المتشابهة معه، و التعريف بالعوائق التي تحول دون قيامه، و تعداد الآثار المترتبة على الدول المنظمة إلى التكتلات الاقتصادية، و تسلسل المراحل التي يمر بها التكامل الاقتصادي، بدأ من منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، و مروراً بالسوق المشتركة ، و في الأخير الاتحاد الاقتصادي.

و هذا كله من أجل التمهيد للدراسة الإطار النظري للتكامل النقدي الذي يمثل الاهتمام الرئيسي في هذه الدراسة، فلم يكن في استطاعتنا الدخول مباشرة في دراسة التكامل النقدي دون إبراز المراحل التي تسبقه و تحديد موقعه بدقة على خريطة التكامل الاقتصادي.

1.2 الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

1.1.2 مفهوم التكامل الاقتصادي:

لم يشهد القرن العشرين انتشارا لمفهوم التكامل الاقتصادي، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعت عديد الدول إليه سواء في أوروبا أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا، باعتباره وسيلة لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية و السياسية، حتى أصبحت التكتلات الاقتصادية في عصرنا الحالي السمة البارزة في العلاقات الاقتصادية الدولية، غير أن هناك اختلاف كبير في وجهات النظر بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم و تفسير هذه الظاهرة، كل حسب توجه و نظرتة، و فيمايلي سوف نحاول تقديم أهم التعاريف التي أعطيت للتكامل الاقتصادي و نحاول تميزه عن المفاهيم المشابهة له :

أولا :التعريف اللغوي

كلمة تكامل " integration " هي ذات أصل لاتيني و ابتدئ استعمالها عام 1620م في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا، و هذا المعني يتماش مع المعني الدارج لكلمة تكامل التي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد، هذا بالنسبة لأصلها اللغوي¹ ، و أما بالنسبة للغة العربية يرد التكامل بمعنى مماثل:

¹ تزيه عبد المقصود مبروك، " التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 11، ص 12

ففي القاموس العصري بمعنى تكميل و تميم، و في المورد بمعنى توحيد و في المصباح المنير بمعنى: يقال كمل الشيء إذا تمت أجزاؤه و كملت محاسنه¹.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

هناك الكثير من التعريفات التي حاول الاقتصاديين أعضائها للمفهوم التكامل الاقتصادي من الناحية الاصطلاحية، فيما يلي سوف نبرز أهمها :

أ. يعرفه "بيلا بلا سا" B.Balassa " على أنه عملية و حالة في نفس الوقت فهو عملية لأنه ينطوي على التداير و الإجراءات و الوسائل التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية، و هو حالة لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف و ينقلها من حالة تفرقة و تمايز إلى حالة التحام و انسجام، و بالتالي نلاحظ من التعريف أن الاقتصادي "بيلا بلا سا" يبني تعريفه على مناقشة قضية التمييز و تدخل الحكومة في التجارة الدولية و يربط إلغاء التمييز أو التفريق بتحرير التجارة بين دول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.²

ب. يعرف Walter التكامل الاقتصادي بأنه "الجهود المبذولة من مجموعة اقتصاديات و التي قد تكون أو لا تكون متقاربة جغرافيا من أجل الحد أو التقليل من القيود على حركة التجارة

¹ مصطفى عبد العزيز مرسي، "التكامل الاقتصادي و الوظيفية الجديدة مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية"، حوليات الآداب و العلوم الاجتماعية رقم 23، مصر، 2003، ص 15

² بيلا بلا سا، "نظرية التكامل الاقتصادي"، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، 1964، ص 10

و العناصر الإنتاجية و المدفوعات فيما بينها مع استبقاء معظم أو كل هذه القيود على التبادل مع العالم الخارجي".¹

ج. أما Pinder فيرى انه من المناسب التفرقة بين التكامل الاقتصادي و الاتحاد الاقتصادي. فالتكامل الاقتصادي ما هو إلا إزالة لأشكال التمييز، و تطبيق و تنسيق السياسات بدرجة كافية بما يتوافق مع تحقيق الأهداف الاقتصادية. أما الاتحاد الاقتصادي فهو الحالة التي تنتج عن هذه العملية أي الحالة التي يتم فيها إزالة التمييز و تنسيق السياسات بدرجة تسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية، و ذكر Pinder أن تنفيذ التكامل السلبي (إزالة كافة أشكال التمييز بين الوحدات الاقتصادية للأقطار المتكاملة) شرط أساسي لأي تكامل اقتصادي، إلا أنه لا يجب تنفيذ التكامل السلبي بشكل كامل قبل البدء بالتكامل الإيجابي (إنشاء و تطبيق سياسات مشتركة و متسقة على نطاق كافي لتحقيق الأهداف الاقتصادية)².

د. تعريف فريتز ماخلوب "F.Machlup": يرى أن التعريف المناسب و الملائم للمصطلح التكامل الاقتصادي يتبلور في فكرة الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، و التي بموجبه يتم النظر إلى انتقالات السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج على أساس حسابات الكفاءة الاقتصادية البحتة، دون تمييز أو تفرقة متعلقة بالمكان

¹ رويدة بنت عبد الرحمن، " تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة ماجستير كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود، 1999، ص6

² رويدة بنت عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص6

الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو المكان التي هي متجها إليه¹، كما يشير "ماخلوب
 Machlup" إلى أن مصطلح التكامل الاقتصادي قد استخدم بداية في التنظيم الصناعي
 لإشارة إلى مجتمعات المشروعات الصناعية المتكاملة.²

هـ. و لقد انتقد "فاجدا Vajda" كل من تعريف (Pinder و Balassa) للتكامل
 الاقتصادي، حيث يعتبر تعريف (Balassa) ينطبق أكثر على اقتصاديات السوق و غير
 مقبول في الاقتصاد المخطط و الذي يقوم على وضع الخطط و تنسيقها. أما تعريف
 (Pinder) غامض و لا يحدد النقطة الرئيسة في التكامل الاقتصادي³، و يرى هو أن
 التكامل الاقتصادي: " عبارة عن علاقات اقتصادية واسعة بين المجالات الاقتصادية المختلفة،
 و في إطار التحليل النيوكلاسيكي و اعتمادا على فرضية انعدام تكاليف النقل، و في حالة
 منافسة كاملة، و بدون حقوق جمركية و بتكاليف جبائية متشابهة على النشاطات الإنتاجية
 أن تمثل سوقا واحدا"⁴.

و. و يعرف "روبسون Robson 1987" على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة
 استخدام الموارد خاصة رأس المال، كما أن التكامل في النهاية مؤسسة تضم وحدات سياسية
 مختلفة لتكوين كتلة اقتصادية مغلقة.⁵

1 سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق الذكر، ص30

2 عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة"، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة 2003، ص13

3 رويدة بنت عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص6

4 محسن الندوي، مرجع سابق الذكر، ص68

5 عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة"، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة 2003، ص14

ز. أما "ارنست هاز Ernest Haas" الذي يعتبر احد رواد نظرية التكامل فيري بأنه: مسار بواسطته تسعى الوحدات السياسية إلى إنشاء مركز أو وحدة أشمل و أوسع تتولى شؤونها بمختلف الأبعاد و الأنواع هذا المركز الذي بمقتضى ذلك تمتلك مؤسساته أو تهدف إلى امتلاك سلطة على الوحدات السياسية المكونة لها"¹.

ح. و يعرف "تبرجن Jan Tinbergen" التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبين سلبي و ايجابي، فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء و استبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، و أما من الناحية الايجابية منه فتشير إلى الإجراءات المؤدية إلى إلغاء عدم الاتساق في الضرائب و الرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل ووضع برامج إعادة التنظيم اللازمة للعلاج مشاكل التحول و الانتقال إلى الوضع الجديد الذي تخلقه عملية التكامل بين الدول الأعضاء."²

ط. عرف "ميردال Gunnar Myrdal" التكامل الاقتصادي هو مفهوم يشمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، و ذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم"³.

ي. أما الاقتصادي " فان سيرجيه" فيري أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدريجياً أو في الحال ، و هذا القرار يتضمن حدا

¹ محسن الندوي ، مرجع سابق ،ص66

² محمد محمود المكاوي ، "التكامل الاقتصادي العربي : رؤية إسلامية"، دار الفكر و القانون ، مصر ، 2013 ،ص324

³ محسن الندوي، " تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة"، منشورات الحلبي ،بيروت، 2011،ص66

أدني من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية ، بل و عدم وضع قيود جديدة في هذا الإطار أيضا¹.

ك. و كذلك يعرف التكامل الاقتصادي على أنه دمج اقتصاديات دولتين أو أكثر لتجميع و تعبئة الفعاليات الإنسانية و الموارد المادية في اقتصاد واحد، وهذا ما يتطلب وضع سياسات و اتخاذ قرارات و إجراءات ، و توحيد نظم و قوانين و تشريعات اقتصادية و تجارية و نقدية و مصرفية و مالية، و إزالة الحدود و القيود و المعوقات و إزاء انتقال عناصر الإنتاج و إقامة المشروعات ، في ظل تكامل الفعاليات لمختلف قطاعات الاقتصاد و أنشطة لتحقيق و تعظيم منافع اقتصادية و سياسية و اجتماعية².

و من خلال ما سبق من الضروري التأكيد على انه إذا كانت هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي إلا إننا يجب أن نتفق على مفهوم شمولي له يتلخص في التعريف الآتي: التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز و القيود ، و المتمثلة في الحواجز الجمركية و الكمية على التجارة الدولية في السلع و انتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، " السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة" ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2003، ص14

² عبد الكريم جابر العيسوي ، " التمويل الدولي : مدخل حديث " ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن، 2012 ، ص3142

الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو ، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء¹.

2.1.2. التفرقة بين التكامل الاقتصادي و باقي المصطلحات القريبة منه:

يوجد الكثير من الخلط في استعمال مصطلح التكامل الاقتصادي و بقيت المصطلحات المشابهة له أو القريبة منه مثل التعاون و التنسيق و الاندماج الاقتصادي، و من أجل منع اللبس سوف نحاول فيما يلي حصر هذه المصطلحات و إعطائها معناه الحقيقي و الدقيق:

أ. التعاون الاقتصادي :

يهدف التعاون الاقتصادي إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح الامتيازات اللازمة لتسهيل و تنمية التبادلات التجارية و الاقتصادية بين دولتين أو أكثر، بحيث يتم تحديد مجالات التعاون و مدة اتفاقية التعاون و التسهيلات و الامتيازات التي تقدمها كل دولة، و يكون هذا عن طريق مبدأ المعاملة بمثل أو وفقا لتنظيمات أخرى، و في إطار التعاون الاقتصادي تحتفظ الوحدات الاقتصادية لكل دولة مشتركة في هذا التعاون بخصائصها المتميزة و استقلاليتها، و أبرز ما يميز التعاون الاقتصادي أنه يقوم على أساس تحقيق منافع مشتركة و بصورة متناسبة لجميع الأطراف التعاون، و يهدف إلى تسهيل عمليات التبادل الدولي و التخفيف من العقبات القائمة في وجه تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية، و أما التكامل

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة"، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة 2003، ص14

الإقتصادي فيهدف إلى أكثر من ذلك فبالإضافة إلى كونه يسعى إلى القضاء النهائي على الحواجز و القيود و المشكلات في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، فإننا نجد أنه يرتبط بتحقيق تغيرات وإحداث آثار هيكلية في اقتصاديات الدول المنتمية إلى اتفاقية التكامل ، كما أنه يشترط في إبرام اتفاقية التكامل أن تكون الدول الأطراف في الاتفاقية متجانسة و متقاربة اقتصاديا و اجتماعيا و يتخذ مستويات متفاوتة مثل منظمة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي السوق المشتركة، على عكس التعاون الاقتصادي الذي قد يقوم بين اقتصاديات متجانسة أو اقتصاديات مختلفة و متعارضة، و يمكن أن يتعلق بموضوعات و مجالات لا حصر لها¹، كما أن التعاون الاقتصادي يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز و مثال عن ذلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي دوليا، أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي، فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز، مثل ذلك أن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن عمل من أعمال التكامل الاقتصادي².

ب. التنسيق الاقتصادي:

هو عبارة عن إجراءات يتم اتخاذها من طرف مجموعة من الدول بهدف إحداث نوع من التقارب للسياسات الاقتصادية لهذه الدول، و غالبا ما تكون هذه الدول منظوية تحت تجمع جهوي أو إقليمي بغيت تنفيذ برنامج محدد لا يمكن إنجازها بصفة منفردة، و يتم هذا التنسيق بين

¹نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق الذكر، ص15، ص16

²حسين عمر، "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية و التطبيق"، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص08

مؤسسات و أجهزة الدول الموجودة أصلا قبل بداية التنسيق، على عكس التكامل الاقتصادي الذي يسع إلى إقامة هيكل مؤسسات جديد يتكفل بتسيير هذا التكامل الاقتصادي¹.

ج. الاندماج الاقتصادي:

في الأدبيات الاقتصادية نجد أن بعض الاقتصاديين يترجم اصطلاح الإندماج الإقتصادي في أصله الأوروبي *intégration* على أنه التكامل، بالرغم من أن هناك اختلاف بين دلالة و مضمون كل من الاندماج و التكامل، فبينما الاندماج يعني تشكيل كيان موحد مندمج بين أكثر من طرف، فان التكامل يعني أن ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى و من ثم فان الربط بينهما يؤدي إلى تقوية في كل منهما².

¹خلفية موارد، "التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية : تجارب و تحديات"، رسالة ماجستير كلية العلوم الإدارية جامعة باتنة، 2006، ص 41

²نزبه مبروك، مرجع سابق الذكر، ص12، ص13

د. التكتل الاقتصادي :

يعكس التكتل الاقتصادي الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، أو بأحر يعني تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي للعملية التكامل الاقتصادي، و كما يمكن تعرفه على أنه تجمع عديد من الدول التي يربط بينها الجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحاد جمركيا أو منطقة تجارة حرة، أي أنه يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء¹.

3.1.2 دوافع التكامل الاقتصادي :

إن دوافع التكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا و المنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا و منافع قبل تحقق مثل التكامل، و هذه المزايا و المنافع يمكن أن تكون كما يلي²:

أ. توسيع السوق المحلية:

إن الدافع الأساسي للتكامل هو في الأساس ضيق السوق المحلية و عدم قدرتها على امتصاص كل السلع المنتجة في الدولة و في ظل السياسات التجارية التقليدية و المتمثلة في فرض الرسوم الجمركية على الواردات و إتباع نظام الحصص و تراخيص الاستيراد، لا يمكن معها توسيع نطاق

¹ محسن الندوي، مرجع سابق الذكر، ص77، ص78

² أكبر عمر محي الدين الجباري، " إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة : الإمكانيات و المعوقات"، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة و الاقتصاد الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011، ص38

السوق لذا يصبح من الضروري إلغاء مثل هذه الحواجز بين الدول التي ترغب في الدخول في تكامل اقتصادي بحيث تصبح كأنها سوقا واحدة¹، حيث إن المنتجات المختلفة سوف تجد أسواق أوسع و مجالا أكبر، و يساعد التكتل على إقامة صناعات جديدة يشنأ الطلب عليها عن هذا التكتل، و الاستفادة من مبدأ التخصص و الميزة النسبية الذي يؤدي إلى كبر حجم الصناعات و تمتعها بمزايا الإنتاج الكبير التي يسمح بانخفاض التكاليف و الذي يؤدي إلى اتساع نطاق السوق².

ب. تنويع فرص استغلال الموارد المتاحة و زيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة و ذلك لاعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على احتياجاتها من السلع و عوامل الإنتاج³.

ج. إلغاء القيود على حركة الأشخاص :

أي السماح للمواطنين الدول الأعضاء في التكامل بالتنقل بكل حرية واقتناص فرص العمل في اقتصاديات الدول الأعضاء، و هذا يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى إعادة توزيع السكان في البلدان المعنية بما يحقق أكبر قدر من التناسب بين عددهم و بين الموارد المتاحة مما يقضي على مشاكل البطالة و انخفاض مستويات المعيشة⁴، و من ناحية أخرى تستطيع الدول التي تعاني من نقص الفنين و المتخصصين من الاستفادة من مهارات الفنين و الأيدي العاملة بصورة أفضل

¹ هاشم محمود الاقداحي، " العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص201، ص202

² عزت بلوك قناوي حسن، " التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق "، دار العلم للنشر و التوزيع، مصر، 2005، ص5

³ عزت بلوك قناوي حسن، مرجع سابق، ص5

⁴ هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق الذكر، ص203

و على نطاق أوسع¹، لهذا يتحتم على الدول الأعضاء في التكامل سن تشريعات و قوانين تضمن معاملة مواطنين الدول الأعضاء كأهم مواطنين محلين أي إلغاء كافة صور التمييز بينهم من حيث الإقامة و مزاولة الأنشطة الاقتصادية و التمتع بخدمات الأمن و العدالة و الصحة و التعليم و غير ها من الخدمات الأخرى².

د. يتيح التكامل الاقتصادي القدرة للاقتصاد، بالذات النامي على إقامة نشاطات إنتاجية هامة لنمو الاقتصاد و توسيع قاعدته الإنتاجية، و التي بدون التكامل يصعب على الدول النامية القيام بها و بكفاءة.

هـ. التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة ثقلا على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية و يمنحها قدرة أكبر على المساومة التجارية و فرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجتمعة³.

و. إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال : و التي يقصد بها إلغاء كافة القيود التي تحول دون دخول الأموال إلى الدول المتكاملة أو خروجها منها و ذلك بقصد تشجيع استثمارها إقليميا في مختلف النواحي الأنشطة الاقتصادية بما يحقق تنشيط التجارة بين الدول المتكاملة، و هذا يسمح لرؤوس الأموال بتحقيق أكبر قدر من الربح عن طريق المساهمة في

¹ عزت بلوك قناوي حسن ، مرجع سابق ،ص6

² هشام محمود الاقداحي ،مرجع سابق الذكر ،ص 203

³ نزيه عبد المقصود مبروك، " التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006،ص25

المشروعات و الصناعات التي سوف تنشأ و تزدهر تبعاً لاتساع حجم السوق و بالطبع يعود ذلك بالفائدة على الدول المتكاملة من خلال¹:

✓ النهوض باقتصاديات هذه الدول وتنميتها دون عقبات في التمويل.

✓ تنشيط التجارة و زيادة التبادل التجاري فيما بينها بسهولة.

✓ زيادة دخولها القومية.

✓ رفع مستوى معيشة السكان و زيادة رفاهيتهم.

ز. دافع سياسي و عسكري :

تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول ، و الدوافع السياسية إلى تكون من وراء قيام التكامل الاقتصادي لها أسباب عديدة تختلف باختلاف ظروف كل منها، فقد يكون الدافع للتكامل هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول الداخلة في التكامل، و قد يكون الدافع هو تمكين الدول من دفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية ، وتوثر السياسة في التكامل الاقتصادي حتى و لو لم يستهدف من التكامل أمور سياسية، و يمكن أن يضرب مثال عن الدوافع السياسية تكون وراء إتمام التكامل الاقتصادي

¹ هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق الذكر، ص 203

بين الدول بالتجمع الاقتصادي الأوروبي الذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية بحيث كان ردا على التحديات السياسية التي واجهت أوروبا خلال تلك الفترة¹.

و في آخر هذا العنصر يجب الإشارة إلى أن هناك اختلاف بين الأهداف المسطرة في الدول النامية و الدول المتقدمة من وراء الدخول للتكتلات الاقتصادية، فالدول النامية تسعى من خلال التكامل الاقتصادية إلى تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود، و هو ما تسمح به حالة اقتصادياتها نظرا لاتساع السوق، و تنوع الإمكانيات، و أما الدول المتقدمة فهي تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة².

3.1.2 الآثار الاقتصادية المترتبة عن التكامل الاقتصادي:

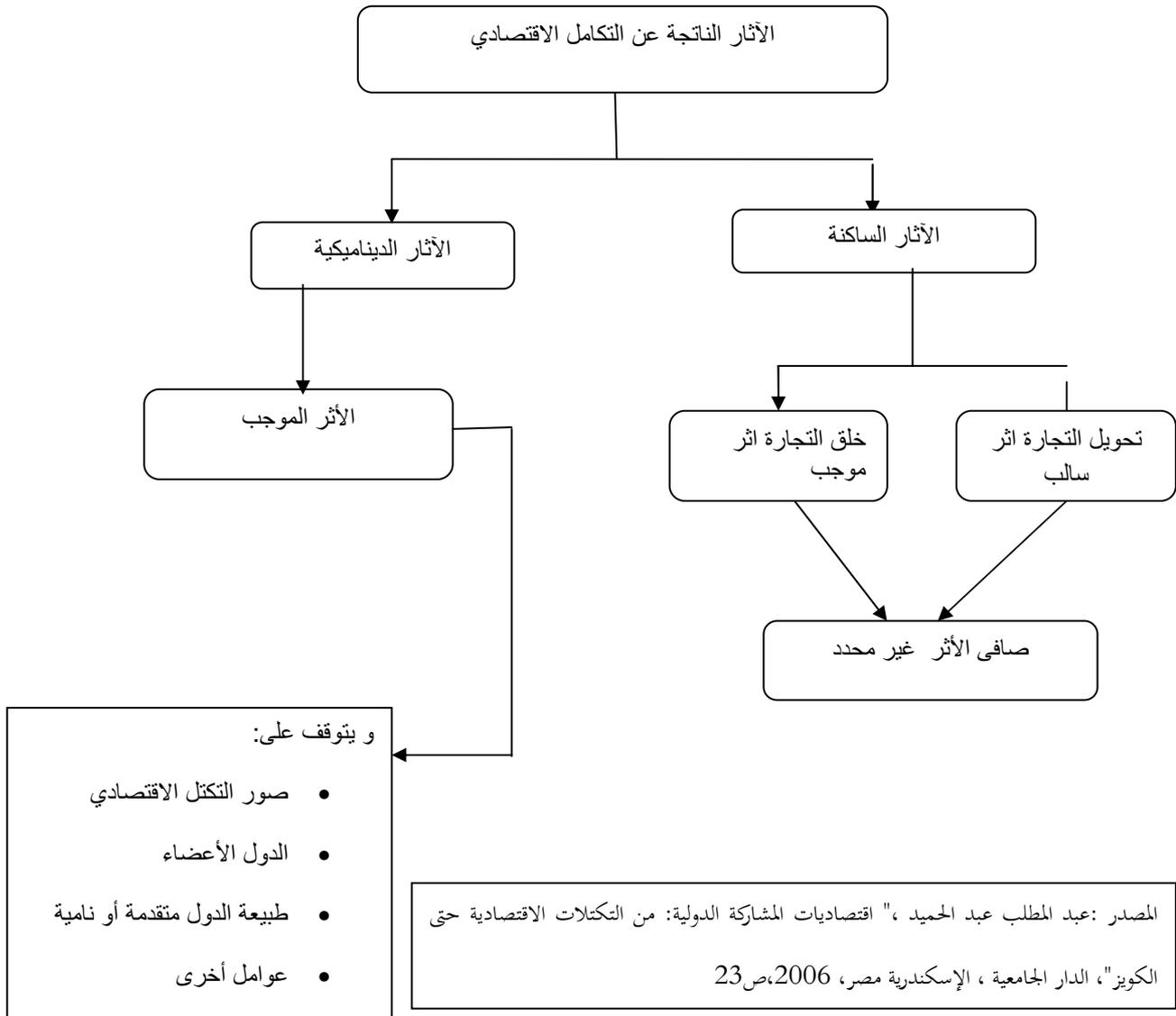
يمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي إلى قسمين مهمين و أساسين و هما : الآثار الساكنة (static effect) التي نجدها تؤثر مباشرة على الكفاءة الاقتصادية للدول الأعضاء، و الآثار الحركية (Dynamics Effect)³، و قبل أن نقوم بتطرق لكلهما بالشرح و التفصيل سوف نقوم بتقديم الشكل (2-1) من أجل التوضيح الدقيق لهذه الآثار:

¹ نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سابق الذكر ، ص 22

² محمد محمود المكاوي ، " التكامل الاقتصادي العربي : رؤية إسلامية" ، دار الفكر و القانون، مصر، 2013، ص 332

³ على عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق الذكر، ص 389

الشكل (1-2): الآثار الناتجة عن التكامل الاقتصادي



أولاً: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي

ينتج هذا الأثر من المعاملات المختلفة بين الدول الأعضاء و الدول الغير الأعضاء،

بحيث يمكن أن يؤدي إلى خلق تغير كبير في نمط التجارة بين الدول الأعضاء و الدول الغير

الأعضاء، و هناك نوعان من الآثار الناجمة عن التحليل الساكن الأول اثر ايجابي و يسمى بخلق

التجارة ، و الأثر الثاني سلمي و يدعي بتحويل التجارة، و يكون الأثر الصافي الناتج عنهما غامض بصفة عامة، و يحدث الأثر الساكن بنوعيه في الأجل القصير¹.

أ. خلق التجارة:

يعد خلق التجارة نتيجة مفيدة و ايجابية لأحد أشكال التكامل الاقتصادي، بحيث يتم خلق التجارة في داخل التكامل الاقتصادي بالكيفية التالية: عند اعتماد دولة عضو في التكامل الاقتصادي على استهلاك سلعة معينة يتم إنتاجها محليا لكن بطريقة لا تتميز بالكفاءة الاقتصادية و هذا قبل دخولها أو قيام التكامل الاقتصادي، و لكن بعد دخولها في اتفاقية التكامل تصبح تقوم باستيراد هذه السلعة من الدولة العضو التي تنتجها بأكثر كفاءة اقتصادية منها و بأقل تكلفة، و هنا يمكننا القول أن الإنتاج المحلي الغير الكفؤ اقتصاديا لدولة عضو قد توقف و تم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصادية و الأقل تكلفة من دولة أخرى عضو في التكامل الاقتصادي، و الدول الغير أعضاء في اتفاقية التكامل لا يفقدون شيئا من حصة صادراتهم نظرا لان هذا المنتج كان قبل قيام التكامل لا يتم استيراده من أي دولة و إنما يعتمد على إنتاجه محليا وحتى و إن كان بأقل كفاءة اقتصادية²، و بهذا يكون التكامل الاقتصادي قد ساهم في خلق التجارة.

و يمكن تفسير خلق التجارة بشكل أبسط من ما سبق بحيث يعني ازدياد الطلب على الواردات نتيجة للتخفيضات الجمركية بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة اثر انخفاض الأسعار، و هو اثر

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المشاركة الدولية: من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، مرجع سابق الذكر، ص23

² علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق الذكر، ص390

إيجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية، و يحدث هذا عندما يتم نقل سعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكامل تكون تكلفته أقل، و هذا الانتقال يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة للحرية التجارة، و هذا يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية داخل منطقة التكامل الاقتصادي¹.

ب. الأثر الخاص بتحويل التجارة:

يشكل تحويل التجارة الجانب السلبي و الغير المرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة العضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي و يحدث أثر التحويل التجاري في حالة دولة عضو كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنضم إلى اتفاقية التكامل الاقتصادي، و بعد قيام التكامل و ما ينتج عنه من تخفيض للرسوم بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل، تصبح هذه الأخيرة متفوقة على غيرها من الدول الغير أعضاء في هذه الاتفاقية و ينجم عن هذا حتما تغير في أنماط التجارة بحيث تستحوذ الدول العضو في الاتفاقية على مبيعات السلعية من الدول الغير الأعضاء في الاتفاقية، أي أن هذه الأخيرة تفقد مبيعاتها لصالح منتجين داخل الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل يتصفون بأنهم أقل كفاءة في إنتاج السلعة المعينة، مما يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية العالمية².

¹ عبد المطلب عبد الحميد " اقتصاديات المشاركة الدولية : من التكتلات الاقتصادية حتى الكوزيم"، مرجع سابق الذكر، ص24

² علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق الذكر، ص390، ص391

ج. صافي أثر خلق التجارة و أثر تحويل التجارة :

قد يكون صافي أثر خلق التجارة و أثر تحويل التجارة موجبا كما قد يكون سالبا، و يتوقف هذا على العديد من العوامل التي تحدد مدى المكاسب المحققة، و يمكن ذكر العوامل المسؤولة عن نتيجة صافي الأثرين فيما يلي¹:

✓ تكامل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل، حيث يشكل عاملا مهما في تعظيم المنافع التي يحصل عليها و بشكل أحسن مما لو كانت الهياكل الإنتاجية متشابهة، ذلك لأن التكامل ينطوي على وجود اختلاف بين الميزات النسبية للدول الأعضاء، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الواردات البينية على حساب الدول الأخرى خارج التكتل.

✓ تقارب هياكل الأسعار في الدول الأعضاء في التكتل مع هياكل أسعار شركائها التجاريين الرئيسيين، حتى لا يكون تحويل التجارة من خارج دول التكتل أعلى من نمو التجارة داخله، و الذي ينجر عليه خسارة في كفاءة تخصيص الموارد، نظرا لتحويل الاستيراد من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة خارج نطاق التكتل إلى المنتجين في داخل الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي الذين حصلوا على ميزاتهم النسبية نتيجة الإعفاءات الجمركية و ليس نتيجة تكلفة إنتاجهم المنخفضة.

✓ تقارب مستوى الأداء و الاستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي، لأنه يمثل عاملا مهما في تكافؤ المكاسب و التكاليف بين الأعضاء و يقلل من

¹ عبد المطلب عبد الحميد " اقتصاديات المشاركة الدولية : من التكتلات الاقتصادية حتى الكونيز"، مرجع سابق الذكر، ص24، ص25

استقطاب المنافع إلى دولة واحدة بعينها أو عدد محدود من الدول داخل اتفاقية التكامل على حساب الآخرين، إلا أن هذا لا يمنع بأي شكل من الأشكال إقامة تكامل اقتصادي بين دول تتباين مستويات الأداء الاقتصادي بينها طالما كان بإمكانها التوصل إلى اتفاق حول السياسات التي تساعد على تحقيق التقارب بالاعتماد على أسلوب عملي لتقسيم المنافع و تحمل الأعباء فيما بينها.

د. النتائج الساكنة الهامشية للتكامل الاقتصادي:

ليس خلق التجارة و تحويل التجارة الناتجتين الساكنتان الوحدتين للتكامل الاقتصادي، و إنما يوجد نتائج أخرى ساكنة يخلفها التكامل الاقتصادي لكنها تعتبر هامشية مقارنة بنتيجتين السابقتين، و فيما يلي يمكن ذكر بعض النتائج الساكنة الأخرى¹:

✓ يقود التكامل الاقتصادي إلى ترشيد الإداري و ذلك بإلغاء الحاجة إلى موظفين حكوميين لكي يقوموا بمراقبة بضائع و خدمات الشركاء التجاريين (الدول الأعضاء) عند عبورها الحدود.

✓ إن الحجم الاقتصادي للاتحاد يحسن معدل التبادل التجاري للدول الأعضاء مقارنة بدول الغير الأعضاء.

✓ الدول الأعضاء في الاتحاد يتمتعون بقوة تفاوضية من اجل عقد بعض الصفقات مع بقية دول العالم أكبر من قوتهم التفاوضية الذاتية قبل تشكل اتفاقية التكامل الاقتصادي.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق الذكر، ص399، ص400

ثانيا: الأثر الديناميكي للتكامل الاقتصادي

يقصد بالأثر الديناميكي للتكامل الاقتصادي العوامل المؤدية إلى قيام التكتل الاقتصادي ، سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهيكل الاقتصادية لدول التكتل ، بحيث تترك هذه العوامل اثر ايجابي مع مرور الوقت¹ ، و فيما يلي سوف نذكر هذه الآثار بالتفصيل:

أ. اتساع نطاق الأسواق :

من بين أهم الآثار الحركية أو الدينامكية للقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هي اتساع نطاق الأسواق مما يتولد عليه وفورات الإنتاج² ، فهذه النقطة تشتكي منها العديد الدول النامية كون أن أسواقها المحلية ذات حجم الصغير لا يساعد منتجها على بناء مجمعات صناعية ضخمة بما فيه الكافية قادرة على إنتاج كميات ضخمة من مختلف السلع بالتالي الاستفادة من انخفاض التكاليف النابع من وفورات الحجم الاقتصادية، و تعتبر دول الاتحاد الأوربي أفضل مثال على الدول التي استفادة من اتساق نطاق أسواقها المحلية عند دخولها في التكامل الاقتصادي و بالتالي الحصول على المنافع من حجم الإنتاج الكبير³ .

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المشاركة الدولية"، مرجع سابق الذكر، ص 25

² سامى عفيفى حاتم ، مرجع سابق الذكر، ص 94

³ علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق الذكر، ص 400

ب. ازدياد حدة المنافسة بين الدول التكامل :

تصبح المنافسة أقوى في ظل إلغاء القيود الجمركية بما يتيح الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، و تدفع الشركات على الرفع من كفاءتها لمواجهة هذه المنافسة المتزايدة، أو الدخول في اندماجات مع شركات أخرى أو تكون مهددة بالخروج من السوق¹.

ج. توسيع نطاق الاستثمارات:

يؤدي توسع السوق الناجم عن تكوين التكامل إلى خلق فرص جديدة، مما يجذب كل من الاستثمارات المحلية و الأجنبية. فزيادة الكفاءة الإنتاجية المقترنة بزيادة الأرباح الناتجة من انخفاض تكاليف الإنتاج يتيح للمؤسسات أرصدة إضافية للاستثمار، و قد يؤدي نمو حجم السوق إلى توليد توقعات بزيادة الأرباح المستقبلية مما ينعش الإنفاق الاستثماري داخل الدول، بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الأجنبية قد تحاول الدخول إلى السوق الإقليمية بإنشاء فروع لها، أو عن طريق الاستثمار في مشاريع وطنية لتجنب العوائق المفروضة عليها من دول الاتحاد، مما ينعكس بشكل إيجابي على الاستثمارات في الدول المكونة للتكامل².

5.1.2 مقومات نجاح التكامل الاقتصادي:

يتطلب إقامة أي تكتل اقتصادي في العالم ، توفر مجموعة من المقومات أو الشروط و ذلك من أجل ضمان نجاح هذا الأخير في تحقيق الأهداف التي تم إنشائه من أجلها ، و قد جاءت

¹ هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق الذكر، ص 211

² رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف ، مرجع سابق الذكر، ص 22

الدراسات التجريبية التي تمت على مختلف التجارب التكتلات الاقتصادية بمجموعة من الشروط و المقومات الاقتصادية و السياسية المطلوب توفرها في بناء تكتل اقتصادي ناجح، و فيما يلي سوف نذكر أهم :

أولاً. الشروط الاقتصادية : و هي تتمثل فيما يلي

أ. التقارب الجغرافي:

يعد التقارب الجغرافي من الدعامات الأساسية المطلوب توفره بين الدول التي تريد إنشاء تكتل اقتصادي، لأنه يسهل انسياب السلع و الخدمات و العمالة داخل المنطقة التكاملية، و يساعدها على تخفيض تكاليف النقل التي قد تكون جد مرتفعة في حالة تباعد الدول جغرافياً¹.

ب. توفر وسائل النقل و المواصلات:

إن توفر المواصلات بشكل الكافي و المقبول ضروري للنجاح التكامل الاقتصادي، لأنه يسمح بانتقال و فرات الإنتاج و يوسع حركة التبادل التجاري و تشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء، و يساعد دول التكتل في إنشاء علاقات تجارية اقتصادية جديدة مع دول العالم الأخرى².

¹ عبد الوهاب رميدي، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2007، ص 08

² مقدم عبيرات، " التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2002، ص 32

ج. التخصيص و تقسيم العمل:

و كذلك تمثل سياسة التخصيص و تقسيم العمل بين دول الأعضاء في التكتل شرطا مهما في نجاح التكتل الاقتصادي، فهو يجعل اقتصادياتها تعتمد على بعضها البعض بشكل مباشر، مما يسمح بتوسيع المبادلات التجارية للسلع فيما بينها، و بالتالي فان حجم سوق تبادل المنتجات المحلية مرهون بدرجة التباين في درجة التخصيص الإنتاجي بين الدول الأعضاء، بحيث يفقد التكامل الاقتصادي دوره كأداة منشطة للتبادل التجاري بين أعضائه في ظل تشابه التخصيص الإنتاجي¹.

د. تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:

لا تكفي أي حال من الأحوال سياسة حرية انتقال السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي بل يجب أن تكون مرفقة بمجموعة من الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل و المنافسة في الظروف الطبيعية حتى نضمن نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة لها، الأمر الذي يتطلب تنسيق القومي بين الدول الأعضاء في الاتحاد تدريجيا، و يتمثل هذا التنسيق القومي من خلال توحيد التعريفات الجمركية و السياسة التجارية اتجاه الدول الغير الأعضاء في التكتل و كذلك في مجال رسم السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية و المالية) و في الجانب الاجتماعي و سياسات الاستثمار، و يتم هذا التنسيق في هذه النقاط عن طريق المفاوضات بين

¹ إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي للطباعة و النشر، القاهرة 2005، ص57.

الدول الأعضاء في التكتل، و تخلق أجهزة و مؤسسات مهمتها السهر على استمرارية التنسيق القومي بين اقتصاديات هذا الدول¹.

هـ. توفر موارد الثروة الطبيعية:

يعد توفر الموارد الثروة الطبيعية من الشروط المطلوبة عند إقامة أي تكتل اقتصادي في العالم، فهو يقوم على أساس تصريف السلع المتولدة من استغلال هذه الموارد الطبيعية المتواجدة في دول الأعضاء، بعدم وجود هذه الموارد يعني تحول اقتصاديات دول التكتل للمجرد سوق للمنتجات دول أخرى خارج التكتل، و تنويع المصادر الموارد الطبيعية يسمح بتشجيع فرص التخصص و اعتماد الدول على بعضها البعض الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة².

ثانيا - الشروط السياسية و الاجتماعية و الثقافية (الغير الاقتصادية):

أ- الشروط السياسية:

إن التكامل الاقتصادي في الوقت المعاصر هو عملية إدارية تتحقق عادة باتفاق الدول الأعضاء فيه، فبدون وجود اتفاقية أو معاهدة التي تمثل الجانب السياسي لا يمكن أن يتم، فمهم كان كبر حجم المنافع الاقتصادية المترتبة عن التكامل الاقتصادي فهو غير كافي لتحقيق التكامل بشكل تلقائي و يبقى يحتاج لإرادة السياسية من أجل إتمام ذلك و اتحاد دول المغرب العربي أفضل مثال

¹عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق الذكر، ص 09

²كامل بكري، "التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1983، ص 20

يبين نتائج غياب العنصر السياسي في التكامل¹، و يتطلب كذلك التكامل الاقتصادي تشابه القيم السياسية بين القائمين على التكامل، كالديمقراطية، و التعددية، حقوق الإنسان و الحريات²، و التأكيد على العنصر السياسي للتكامل الاقتصادي لا يعني ضرورة قيام اتحاد سياسي بين الدول الأعضاء و إنما يقصد به التفاعل المتبادل بين الجانب السياسي و الاقتصادي من أجل النجاح في تحقيق التكامل الاقتصادي³.

ب- التجانس الاجتماعي و الثقافي:

تساعد وحدة اللغة و التاريخ و العادات و التراث و الدين بين الدول التي تريد الدخول في مشروع التكامل الاقتصادي ترسيخ النظرة الفوق الوطنية و إقامة كيان متكامل، لكن الواقع بين عكس ذلك تماما بحيث أن الدول العربية تشترك في كل من الدين و اللغة و التاريخ و الثقافة و المصير و بينها رابط الدم، لكن بالرغم من كل هذا لم تنجح في إقامة أي مشروع تكاملي و تبقى التكامل الاقتصادي العربي مجرد حلم، و في المقابل يوجد التكامل الاقتصادي الأوروبي الذي يضم دول متعددة الأعراق و الأديان و اللغات و ثقافات متنوعة و ماضي مليء بالحروب في ما بينها، و نجحت في إقامة أكبر تكامل اقتصادي في عالم وصل إلى حد تبني عملة مشتركة بين الدول الأعضاء و التخلي عن العملات المحلية⁴.

¹ صبيحة بخوش ، مرجع سابق الذكر، ص60

² محسن الندوي، مرجع سابق الذكر، ص91

³ صبيحة بخوش ، مرجع سابق الذكر، ص60

⁴ محسن الندوي، مرجع سابق الذكر، ص90

2.2 تسلسل مراحل التكامل الاقتصادي :

سوف نحاول في هذا العنصر إلقاء الضوء على المراحل و المستويات المختلفة التي يمكن أن يتخذها التكامل الاقتصادي ، فالوصول إلى التكامل الاقتصادي التام يمر على عدة محطات، تبدأ من التخفيف للقيود الاقتصادية الموجودة بين الدول الأعضاء و انتهائنا بإلغائها بشكل تام و دمج اقتصادياتها في اقتصاد واحد، ففي كل مرحلة من المراحل التي يمر عليها التكامل الاقتصادي يتعمق التكامل أكثر بين الدول الأعضاء و تزداد أهميته ، فيما يلي سوف نبرز هذه المراحل:

1.2.2 منطقة التجارة الحرة :

في هذه المرحلة يقوم الأعضاء بإزالة الحواجز التجارية فيما بينهم و المتمثلة في الرسوم و القيود الكمية، و لكن يبقى كل بلد محتفظا بحواجزه الخاصة مع بقيت دول العالم الغير أعضاء في اتفاقية المنطقة التجارية الحرة¹، و بالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الأعضاء السلع فقط و تصل قيمة الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر²، و تعد المنطقة التجارة الحرة الشكل الأكثر شيوعا على المستوى العالمي من حيث درجة التكامل فقد بلغت نسبة التكمالات الاقتصادية الموجودة في العالم من هذا الشكل حوالي 84% و النسب المتبقية تتوزع على الإشكال الأخرى المتبقية من التكامل الاقتصادي³.

¹ حبيب محمود، " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي "، مجلة جامعة دمشق المجلد 16 العدد الثاني، 2000، ص 276

² عبد المطلب عبد الحميد، " اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكوينز " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 17

³ أحمد الكواز، " مناطق التجارة الحرة"، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط العدد 22 ابريل 2010، الكويت، ص 2

و يلاحظ انه عند تطبيق هذه المرحلة ستظهر مشكلة أساسية تتلخص في كيفية التحديد و السيطرة على ما يسمى بانحراف التجارة و الذي يقصد به السلع التي يعاد استيرادها من خلال الدول الأعضاء ذات التعريف المنخفضة بغرض استغلال فروق التعريف، و من أجل هذا يتم العمل بما يسمى بقواعد المنشأ و التي من خلالها تتفق الدول الأعضاء على تحديد نسبة القيمة المضافة الضرورية للمنتج حتى يصبح منتجا وطنيا يمكن تصديره بدون رسوم إلى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة¹.

و لإشارة فهناك اختلاف في ترتيب تسلسل مرحلة التجارة الحرة بين مراحل التكامل الاقتصادي بين الاقتصاديين و المختصين، بحيث هناك من يعتبرها المرحلة الأولى في عملية التكامل الاقتصادي، و هناك من يجعلها في المرحلة الثانية بعد مرحلة الترتيبات التجارية التفضيلية أو منطقة التجارة التفضيلية، إلا أننا سوف نتفق مع الاتجاه الأول من الاقتصاديين، باعتبار انه لا يوجد فرق بين المرحلتين و نستدل على ذلك من خلال عرض تعريف المنطقة التجارية التفضيلية التي عبارة عن اتفاق يشمل دولتين أو أكثر و ينص على التخفيض التدريجي للعوائق الجمركية و غير الجمركية المفروضة على تدفق السلع فيما بينها، مع الإبقاء على كل الحواجز و الرسوم الجمركية المفروضة على دول الأخرى غير العضو في هذه الاتفاقية، فقط يكون هذا الخفض في الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء بصفة تدريجية.

و هناك من الاقتصاديين من يذهب إلى أكثر من هذا و يشكك في كون أن الترتيبات التفضيلية هي مرحلة أو شكل من أشكال الموصلة إلى التكامل الاقتصادي التام بين الدول

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكوينز"، مرجع سابق الذكر، ص 18

الأعضاء ، وذلك لبساطة و تواضع الترتيبات التكاملية التي تختارها مجموعة الدول الأعضاء في نظام التفضيل التجاري، فهو عبارة عن نوع من المعاملات التفضيلية الجمركية الهادفة إلى تشجيع التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر و لعل ابرز مثال للنظام التفضيلي منطقة الكومنولث¹.

و قد تم إقامة العديد من المناطق التجارة الحرة في العالم و أفضل مثال عليها جمعية التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) التي شكلت سنة 1960 من طرف المملكة المتحدة و النمسا و الدنمارك و النرويج و البرتغال و السويد و سويسرا، ولحقت بها فلندا عام 1961، و المثال الآخر هو اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية و التي شكلت عام 1993 من الولايات المتحدة و كندا و المكسيك (NAFTA)².

2.2.2 الاتحاد الجمركي :

إحتل الاتحاد الجمركي حيز واسع في المفاوضات و المناقشات التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية و الهادفة إلى إقامة نظام تجاري جديد متعدد الأطراف، و يفسر هذا بالمخاوف التي أثّرت حول إمكانية هذه الاتحادات من خلق عراقيل في وجه إقامة نظام تجاري عالمي موحد على عكس الاتحادات الإقليمية، إلا أن هذه المخاوف تبددت في ميثاق "هافانا" عام 1948 الذي سمح بعقد اتفاقيات تجارية منشئة للاتحادات الجمركية بين دولتين و أكثر للتوثيق و دعم العلاقات التجارية بينها³، و يعتبر الاتحاد الجمركي كشكل من أشكال التكامل

¹عمر صقر، "سياسات التجارة الخارجية"، دار المهندس، القاهرة 2005، ص 216

²علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات"، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص 388

³سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق الذكر، ص 41

الاقتصادي و كخطوة هامة في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي التام بين مجموعة من الدول،
بحيث نجده يتضمن الإجراءات التالية¹:

أ. إلغاء الضرائب الجمركية و القيود غير التعريفية فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد
الجمركي.

ب. تطبيق تعريفه موحدة اتجاه العالم الخارجي (اتجاه الدول الغير الأعضاء في الاتحاد) محل
محل التعريفه الخاصة المطبقة من طرف كل دولة عضو على حذا.

ج. إمكانية التبادل الحر للسلع المستوردة من باقي دول العالم داخل الاتحاد، وذلك إذا تم
استيرادها من طرف إحدى الدول الأعضاء.

و من خلال من سبق نقول أن الاتحاد الجمركي يشتمل على أربعة مكونات أساسية،
بحيث يمكن ذكرها على النحو التالي²:

أ. وحدة القانون الجمركي و التعريفه الجمركية.

ب. وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

ج. وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم الغير أعضاء في الاتحاد
الجمركي.

¹ عمر النقي، " رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي في ظل تجربة الاتحاد الأوروبي "، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث و المعلومات، القاهرة
2005، ص 16

² سامي عفيفي حاتم، " التكتلات الاقتصادية بين النظر و التطبيق "، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 40 ص 41

د. توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها و يعتمد عليها في توزيع الحصص بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

كما قد أشار "ولفريد باريتو" في عام 1889 إلى أن الاتحادات الجمركية و أنظمة العلاقات التجارية الأخرى يمكن لها أن تكون وسيلة لتحسين العلاقات السياسية و المحافظة على السلم، علما أن الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) كان من إحدى مسبباتها الحماية التجارية المبالغ فيها على صناعات الشمال و القيود التجارية على القطن، كما أن أحد أسباب انفصال بنغلاديش عن باكستان هو هيكل التعريفات الخارجية المشتركة التي منعت الأولى من النفاذ للمدخلات الرخيصة في السوق العالمي، و تحويل التجارة لباكستان¹.

و أشهر مثال على هذا الشكل هو الاتحاد الأوروبي (EU) European Union و الذي أسس عام 1957 من طرف ألمانيا الغربية، و فرنسا، إيطاليا، و بلجيكا، و هولندا، و لوكسمبورغ.²

3.2.2 السوق المشتركة:

على الرغم من كون منطقة التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي يعتبران مرحلتين متقدمتين في سلسلة خطوات تحقيق التكامل الاقتصادي، إلا أن ما يعاب عليهما هو اقتصاريهما فقط على حرية التبادل السلعي و إهمالهما حرية حركة عوامل الإنتاج، فجاءت السوق المشتركة مرحلة أكثر

¹ احمد الكواز، مرجع سابق الذكر، ص 5

² علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق الذكر، ص 389

تقدما في مسار التكامل من شأنها أن تتم النقائص التي كانت في المراحل السابقة ، و التي على رأسها السماح بحركة عوامل الإنتاج¹.

فالسوق المشتركة هي المستوي الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي حيث تبدأ هذه المرحلة على ما تم تحقيقه من مكاسب في المرحلتين السابقتين (مرحلة منطقة التجارة الحرة، و مرحلة الإتحاد الجمركي)، فالسوق المشتركة تدخلنا إلى مرحلة تكامل الأسواق بكل ما تعنى الكلمة من تفعيل و تعميق انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال و العمل و إزالة كافة العقبات التي تعوق حركتها، و بالتالي تعتبر حرية تحرك و انتقال عناصر الإنتاج و رأس المال و العمل مستوى متقدم و أعلى من مستويات التكامل الاقتصادي².

أي انه لا يتم في السوق المشتركة دمج أسواق السلع فقط ، و إنما دمج كذلك أسواق عوامل الإنتاج ، بحيث تصبح الدول الأعضاء سوقا واحد تنتقل في داخلها السلع بدون قيود، و كذلك العمال يستطيعون العمل في مكان داخل المنطقة التكاملية دون أي تمييز يذكر، كما يصبح في مقدور أصحاب رؤوس الأموال استثمار أموالهم في أي موقع ضمن نطاق السوق المشتركة³، و خير مثال على سوق مشتركة تم تنفيذها على أرض الواقع ، هو السوق المشتركة الأوروبية في التي تم إنشائها في بداية عام 1993⁴.

¹ هشام محمود الاقداحي، " معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية "، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2009، ص 183

² عبد المطلب عبد المطلب عبد الحميد، " السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003، ص 28

³ هشام محمود الاقداحي ، مرجع سابق الذكر، ص 184

⁴ علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق الذكر، ص 389

4.2.2 الاتحاد الاقتصادي:

تعد مرحلة الاتحاد الاقتصادي هي المرحلة الرابعة و ما قبل الأخيرة في سلسلة التكامل الاقتصادي، حيث أنها تملو مرحلة السوق المشتركة، فهي بالإضافة إلى كونها تتضمن حرية حركة السلع و الخدمات (مرحلة منطقة تجارة حرة)، و التعريف الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه بقيت دول العالم (مرحلة الاتحاد الجمركي)، وحرية انتقال عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل و رأس المال فيما بين الدول الأعضاء في التكامل (مرحلة السوق المشتركة)، فإنها تتضمن كذلك الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات المالية و النقدية و الاجتماعية¹، و فيما يلي يمكن أهم إجراءات هذا التنسيق²:

أ. مناقشة و معالجة الاختلالات الاقتصادية التي تمس المنطقة التكاملية بشكل جماعي، و تبني خطط و أطر اقتصادية موحدة.

ب. القيام بالتخطيط الهادف إلى التنمية و زيادة الرفاهية على المستوى الإقليمي.

ج. التنسيق بين مستويات الأجور في المنطقة التكاملية، و في مجال تنسيق ساعات العمل و معدلات الأجر عن الإضافي، و في مجال المساواة في الأجر بين الرجال و النساء.

د. التنسيق في يخص السياسات المالية، بحيث يتم التمويل المشترك لمواجهة المشكلات ذوات الطابع الانتقالي، و تنسيق الميزانيات العسكرية بالدول الأعضاء في التكامل، و تمويل تكلفة المشروعات المشتركة، و تمويل نفقات الاتحاد الجارية، و محاولة وضع نظام موحد للضرائب.

¹ حسين عمر، مرجع سابق الذكر، ص 125

² محمد عبد العزيز عجمية، "الاقتصاد الدولي : دراسة نظرية و تطبيقية"، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص 145، ص 146

هـ. العمل على تحقيق التكامل النقدي عن طريق تبني عملة مشتركة بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية يتم بها أداء المدفوعات بين كل الدول الأعضاء، أو القيام بتثبيت أسعار الصرف للعملات الدول الأعضاء فيما بينها بصفة دائمة لا رجعة فيها وسوف نفصل في المحور الأخير من هذا الفصل في ماهية العملة الموحدة و إجراءات خلق التكامل النقدي.

5.2.2 المشاكل التي تواجه قيام التكامل الاقتصادي:

لابد من التأكيد في هذا العنصر على أن التكامل الاقتصادي هو عملية ليست مضمونة النتائج لكل الدول الأعضاء الداخلة فيه، فعلى الرغم من الآثار و الامتيازات الايجابية التي يتركها على اقتصاديات الدول الأعضاء، إلا أنه في الكثير من الأحيان لا يعود بنفس النتائج و الفوائد على أطراف العملية التكاملية، فهناك العديد من المشاكل التي يمكن أن تبرز عند اكتمال قيام التكامل الاقتصادي و الناتجة أساساً عن عدم تكافؤ أطراف العملية التكاملية أو وجود فراغ قانوني في الاتفاقيات التي تنظم التكامل ، و فيما يلي نبرز أهم المشاكل التي تبرز عند قيام التكامل الاقتصادي¹:

أ. مشكلة التعريف الجمركية :

و هي تتمثل في توحيد التعريف الجمركية بين الدول الأعضاء على المنتجات الواردة من الدول الغير العضو في التكامل الاقتصادي (الدول الأجنبية) التي تخلق مشاكل للبعض الدول الأعضاء و تكون لا تخدم مصالحها الاقتصادية.

¹ صبيحة بخوش، "اتحاد لمغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007"، دار الحامد، الأردن، 2010، ص69، ص70

ب. مشكلة الحماية الجمركية:

تنشأ نتيجة تباين الظروف الاقتصادية التي تقام فيها الاستثمارات الإنتاجية في الدول الأعضاء و اختلاف درجة تطور اقتصادياتها، و هذا ما يجعل كل دولة عضو تحاول توجيه قدر معين من الحماية لقطاعاتها الإنتاجية.

ج. مشكلة توزيع إيرادات الجمارك:

تمثل إيرادات الجمارك مصدرا مهما من مصادر الدخل للخبزينة العمومية في أي دولة، و الدخل في التكامل الاقتصادي يعني إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء و توحيدها على السلع الأجنبية الواردة للمنطقة التكاملية، و هنا تبرز مشكلة تناقص هذه الإيرادات و إشكالية كيفية توزيعها بشكل عادل بين الدول الأعضاء في التكامل.

د. مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية:

تتمثل أهم مرحلة في التكامل الاقتصادي في تنسيق السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بجوانب المالية و النقدية ، الأمر الذي ينتج عنه مشاكل تناقص الإيرادات بعض الدول و زيادة إيرادات البعض الآخر، و كذلك يزيد من أعباء بعض المشاريع الإنتاجية و تخفيضها على البعض الآخر، كما يتسبب التنسيق في هروب رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، الأمر الذي ينجر عليه اختلال في ميزان مدفوعات بعض الدول الأعضاء.

3.2 الإطار النظري للتكامل النقدي

1.3.2 ماهية التكامل النقدي :

يعرف "فريتز ماخلوب F.Machlup" مصطلح التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات و التدابير الهادفة إلى تسهيل إتمام المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية¹.

و يعرف "محمد القطاطشة" التكامل النقدي في كتابه الذي يحمل عنوان النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، على انه إنشاء مؤسسة نقدية مركزية واحدة بين مجموعة من الدول تصدر عملة واحدة مشتركة تكون مستخدمة في كل دول المنطقة، بحيث قد تكون عملة جديدة، أو عبارة عن محصلة تجمع عملات وطنية متنوعة تمثل بكسور عشرية من العملة الموحدة، أو تكون عملة دولة أجنبية يعلن عن أنها ذات صفة قانونية في الاتحاد النقدي، فهذا المفهوم ينطوي على بعد مؤسسي و بعد عملي، البعد المؤسسي يشير إلى إقامة كيان ملموس مستقل يتمثل في البنك المركزي خاصة بالمنطقة النقدية تتمثل مهمته في التنسيق السياسات النقدية و ضمان استقرار أسعار الصرف، و البعد العملي هو بعد مركب يقوم على توحيد سياسات النقد و تبني سياسة مشتركة لأسعار الصرف في مواجهة العالم².

¹ جابر محمد عبد الجواد، "التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة"، مطابع الأهرام، مصر، 2006، ص 22

² محمد حمد القطاطشة، "النظام الاقتصادي السياسي الدولي"، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص 203

و ينظر "فريتز ماخلوب F.Machlup" إلى التكامل النقدي باعتباره أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية و أهم مرحلة في التكامل الاقتصادي، فقيام صور و مراحل التكامل الاقتصادي الأخرى من اتحاد جمركي و سوق مشتركة، و ما تقتضيه من تحرير التجارة البينية و انتقالات عناصر الإنتاج سوف يصطدم بمشكلة توفر وسيلة إتمام المعاملات و تحويل الأجر و عوائد عناصر الإنتاج داخل منطقة التكامل، و هذا قد يعوق قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة من وراء تحقيق مراحل التكامل، و قيام تكتل نقدي يترتب عليه نتيجتين رئيسيتين¹:

النتيجة الأولى : يقتضي الأمر وجود سلطة نقدية تتولى مسؤولية إدارة العملة المشتركة الجديدة و المتمثلة في شكل البنك المركزي الاتحادي.

النتيجة الثانية : اختفاء كافة صور الرقابة على الصرف داخل حدود المنطقة النقدية.

إلا انه يوجد تعريف آخر مخالف لما سبق و هو الذي جاء به "فيرنر Werner" 1970، حيث يعتقد أن تثبيت أسعار الصرف بصورة كاملة لا رجعة فيها (اعتماد نظام سعر الصرف الثابت بين أعضائه²) هو مكافئ تماما لخلق عملة مشتركة جديدة للدول الأعضاء في التكامل النقدي، و يعتبر أن القطاع الخاص سيكون واقعا في خطأ الوهم النقدي إذا ما استمر في التمييز بين العملات للدول الأعضاء التي تم تثبيت سعر صرفها بشكل نهائي لا رجعة فيه ، على اعتبارها مختلفة عن بعضها البعض فقط لكونها تحمل تسميات مختلفة، غير أن هذا التعريف تعرض إلى انتقاد حاد من طرف الاقتصادي "بادر كوردن" 1972Cordon الذي يرى أنه

¹ جابر محمد عبد الجواد، مرجع سابق الذكر ، ص 23

² يتم في نظام سعر الصرف الثابت تثبيت قيمة العملة المحلية مقابل عملة أخرى أو سلة من العملات التي تمثل أهم الشركاء الاقتصاديين لدولة.

لا يوجد مجال للتصديق الوعد بأن أسعار الصرف سوف يجري تثبيتها بصورة لا رجعة فيها طالما هناك انفصال في العملات عن بعضها البعض، إذ يكون بسهولة بمكان نقض الوعد في ما تطلبت الظروف ذلك، و حتى لو تم الوفاء بشكل دائم بثبات أسعار الصرف بين العملات الدول الأعضاء المكونة لتكامل فان القطاع الخاص سوف لن تكون لديه الثقة الكاملة في ذلك، الأمر الذي يتولد عنه آثار اقتصادية عديدة¹، حيث يقود وجود عملات متعددة ذات قيم محتملة التغيير إلى اختلاف و تباين في مستوى الأسعار و الفائدة، كما وحتى التغيير في أسعار الصرف الثابتة بين عملات الدول التي تكون التكامل النقدي يصبح غير ممكن إلا باتفاق جميع الدول الأعضاء و هذا يستلزم مفاوضات مستمرة وبالتالي تحمل تكاليف إضافية ، الأمر الذي يمكن تفاديه في ظل تبني عملة مشتركة بين الدول الأعضاء عوض أسعار الصرف الثابتة بين العملات².

كما أن تبني عملة مشتركة بين الدول الأعضاء في التكامل النقدي تتولد عنه منافع المتعلقة بزيادة الكفاءة التخصّصية نتيجة إزالة مخاطر سعر الصرف، و هو ما يشجع على التكامل الإنتاجي و على التبادل الدولي، حيث يتم تشجيع تدفقات التجارة و الاستثمار بين الدول الأعضاء في التكامل، و هذا لكون أن إزالة مخاطر سعر الصرف داخل التكامل النقدي يؤدي إلى إلغاء التغطية على سعر الصرف، و مقابل ذلك فان تبني سياسة تثبيت أسعار الصرف بين عملات الأعضاء تؤدي إلى تحويل المخاطر إلى مكان آخر مثل سوق السندات، حيث تصبح

¹ جون وليامسون، "التكامل النقدي العربي : المبررات، المشاكل،الوسائل"،مركز دراسات الوحدة العربية لبنان ،سنة 1986، ص43

² هيل عجي جميل، "إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس لدول الخليج العربية"،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات 2005،ص17

أسعار الفائدة أكثر تقلبا بسبب تغيير الأحوال النقدية المحلية اتجاه سعر الصرف الثابت، فعموما تبني سعر الصرف الثابت داخل المنطقة النقدية يؤدي إلى زيادة درجة التقلب التي تصيب النشاط الاقتصادي الحقيقي خاصة إذا كان منشأ هذه الصدمات هو القطاع المحلي الحقيقي¹.

و إضافة على ما سبق ذكره فإن إقامة تكامل نقدي في شكل عملة مشكلة بدلا عن العمل بأسعار الصرف الثابتة بين عملات الدول الأعضاء في التكامل يحل الكثير من المشاكل الفنية مثل المشكلات المتعلقة بالحفاظ على أسعار الصرف الثابتة بين العملات الأعضاء، و تلك المتعلقة بقابلية التحويل بين العملات المتعددة المرتبطة بأسعار صرف ثابتة فيما بينها فمثلا في الاتحاد الأوربي انخفضت بواقع النصف من الناتج القومي الإجمالي المحقق في الاتحاد الأوربي و اقتصاد التكاليف المتعلقة بنفقات السك و الطبع، و تساعد العملة الموحدة بين الأعضاء على توحيد العمليات الحسابية لمختلف الأنشطة الإقليمية ، لذلك فإن تبني عملة مشتركة في عملية إقامة تكامل نقدي تتفوق من الناحيتين الاقتصادية و الفنية على نظام الإبقاء على العملات الوطنية للدول الأعضاء مع المرتبطة بسعر صرف ثابتة فيما بينها².

2.3.2 شروط التكامل النقدي :

يؤكد الاقتصادي "هالم 1978" على ضرورة توفر خمسة شروط أساسية من

أجل إقامة تكامل نقدي بين مجموعة من الدول ، و التي يمكن عرضها فيما يلي³:

¹ سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، "النقود و التمويل الدولي"، دار المريخ الرياض، 2007، ص572، ص573

² هيل عجمي جميل ، مرجع سابق الذكر، ص17

³ عبد المنعم السيد على ، "الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة" ، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008، ص52، ص53

أ. قابلية التحويل:

و التي تعني أن تكون هناك قابلية كاملة و متبادلة على التحويل بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، و هذا في حالة عدم تبني عملة مشتركة واحدة.

ب. التثبيت الغير قابل للإلغاء للأسعار الصرف الدول الأعضاء:

أي تبيت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء في التكامل بصفة نهائية لا رجعة فيها، و هذا بالنسبة لبعضها البعض أو بالنسبة لعملة البلد الرئيسي بينها، أو في إطار وحدة حساب مشتركة ما.

ج. إلغاء هوامش التغيرات بين عملات الدول الأعضاء:

أي عدم السماح بحدوث تغير بين سعر صرف عملات الدول الأعضاء، الأمر لذي سيجعل حركة رأس المال الخاص بين الدول الأعضاء في التكامل دالة لمتغيرات أخرى من غير أسعار لصراف العملات، أي إلغاء تأثير عامل سعر الصرف في حركة رؤوس الأموال بين دول المنطقة النقدية.

د. تبني سياسات نقدية و مالية مشتركة:

و يحدث هذا من خلال التعاون الوثيق بين البنوك المركزية للدول الأعضاء، أو من خلال خلق مؤسسة نقدية مركزية على مستوى الاتحاد على غرار البنك المركزي الاتحادي.

هـ. تقديم العون المالي المؤقت للأعضاء التي تعاني من عجز:

يكون هذا الشرط مطلوب في المراحل المبكرة من عمر التكامل النقدي ، بحيث يلزم تقديم مساعدات مالية للدول الأعضاء في التكامل و يكون هذا بشكل مؤقت و محدودا و مشروطا، و يمكن أن نضرب مثال الاتحاد الأوروبي خلال الأزمة التي عرفها بعض أعضائها مثل اليونان و البرتغال و اسبانيا، حيث تلقت مساعدة مالية مشروطة و محدودة من أجل مساعدتها على تخطي الأزمة المالية التي تتخبط فيها.

3.3.2 صيغ التكامل النقدي:

هناك صيغتين لإقامة أي تكامل نقدي بين مجموعة من الدول، و هما الصيغتين المباشرة و الغير مباشرة و فمالي نقوم بالتفصيل فيهما:

أولا: الصيغة المباشرة

يتم في هذه الصيغة تبني بشكل مباشر للعملة المشتركة من طرف كل الدول الأعضاء في التكامل النقدي بدون المرور بمرحلة انتقالية أو أي شكل تدريجي أخرى ، عن طريق إحلال عملة مشتركة جديدة تحل محل جميع العملات الوطنية للدول الأعضاء، أو اختيار عملة رئيسية من بين العملات الوطنية داخل الاتحاد النقدي و جعلها عملة مشتركة، إلا أن هذا الإجراء الأخير يطرح الكثير من الحساسيات المرتبطة بالسيادة الوطنية للدول الأعضاء خاصة إذا كانت

تمتلك حجم اقتصادياتها متساوية¹، و يواكب هذا الإجراء إقامة سلطة نقدية مشتركة يعهد إليها بالإضافة إلى وظائفها الأساسية، إدارة الاحتياطات الأجنبية المشتركة، و إتباع سياسة سعر صرف مشتركة اتجاه الدول الغير أعضاء في التكامل النقدي، بحيث لا يترك مجال لخلق النقود و التوسع أو الانكماش في الائتمان و الإنفاق على الصعيد الدولة بصورة منفردة، و بالتالي يكون من الأفضل للدول الأعضاء التنازل على سلطاتها النقدية و المالية لصالح السلطة المركزية المشتركة التي تقوم بتحديد الأهداف المناسبة للسياسة المالية و النقدية على مستوى الاتحاد النقدي، مع الاتفاق على إتباع سياسة مشتركة فيما يخص الاستخدام و التضخم و النمو الاقتصادي، مع تحقيق درجة عالية من حركة العمل و رأس المال و السلع بين الدول الأعضاء و اعتبارها جزءا من سياسة التنمية الاقتصادية المتكاملة، و يمكن القول إن الصيغة المباشرة للتكامل النقدي هي الأنسب لتلك الدول التي تتقارب في أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و في التوجهات السياسية، و التي تنعم بوفرة في الموارد المالية و استقرار في موازين مدفوعاتها، و تتمتع بدرجة عالية من الحرية في حركة عوامل الإنتاج، و بالتالي لا تتأثر كثيرا لفقدانها أداة سعر الصرف لتحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية و تحفيز النمو الاقتصادي فيها².

ثانيا: الصيغة الغير مباشرة

في ظل وجود اختلافات عميقة بين الدول الأعضاء في التكامل النقدي في ما يخص نظم سعر الصرف المتبعة فيها، و ظروفها الاقتصادية و السياسية و طبيعة مصادر الإيرادات

¹ هيل عجمي جميل ، مرجع سابق الذكر، ص33

² هيل عجمي جميل ، مرجع سابق الذكر، ص17، ص18، ص33

و طرق الإنفاق فيها، يكون من الأجدد على هذه الدول إتباع الصيغة الغير المباشرة في التكامل النقدي أي إتباع الأسلوب التدريجي في إقامة التكامل نقدي بينها ، فدخل الدول في هذه الصيغة لا يعني التنازل عن استقلاليتها الاقتصادية و النقدية ، و إنما تبقي محتفظة بها من أجل محاولة إحداث نوع من التوافق في اقتصادياتها يسهل عليها فيما بعد إقامة تكامل نقدي تام بينها¹، و يندرج ضمن صيغة التكامل النقدي الجزئي عدة أشكال بحيث يمكن عرضها فيما يلي:

أ. اتحاد المدفوعات:

هو ترتيب يقوم بموجبه عدد من البلدان ذات العملات الغير قابلة للتحويل بإنشاء نظام للمقاصة متعدد الأطراف يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري فيما بينها أي ضمن منطقة التكامل النقدي²، و يمكن لاتحاد أن يوفر ائمانا للدول الأعضاء بغاية تغطية جزء من الاختلال في موازين مدفوعاتها البيئية، و يعد الاتحاد المدفوعات مفيدا حتى في حالة ضآلة حجم التبادل التجاري البيئي ، فإنشائه سوف يحفز بشكل تدريجي التبادل و بالتالي رفع حجم المدفوعات البيئية ، و هذا يجعله مفيدا على المدى الطويل، و يمكن نأخذ مثال التكامل النقدي الأوروبي الذي أسس على اتحاد المدفوعات الأوروبي في الفترة ما بين 1950 و 1959، و يمكن إقامة اتحاد المدفوعات بشكل تدريجي أيضا ، ابتداءً بنظام مقاصة محدود و لكن متعدد الأطراف

¹ دينا عبد الله الدباس ، " التكامل النقدي العربي " ، البنك المركزي الأردني دائر الأبحاث و الدراسات ، الأردن ، سنة 1987، ص 6، ص 7

² جون و ليامسون ، سلفاتوروي روسي ، مرجع سابق الذكر، ص 44

، وصولاً إلى اتحاد المدفوعات كامل و بموارد و مساهمات كافية تسمح له بإمداد الدول الأعضاء
بائتمان القصير و المتوسط الأجل ، لمواجهة أي عجز قد يحدث في ميزان مدفوعاتها البيئية¹.

ب. مجمع الاحتياطي الأجنبي:

يتأسس هذا المجمع على إيداع الدول الأعضاء جزءاً من احتياطياتهم الأجنبية لدى جهة نقدية
واحدة، و ذلك استناداً إلى معايير معينة كالدخل القومي و ما يتوفر لدى كل عضو من الصرف
الأجنبي و كذلك على اعتبار عدد السكان، و تكون هذه المساهمة مقابل حقوق سائلة لكل
منها بشكل قروض قصيرة و متوسطة و حتى طويلة الأجل في حالة ما كان يعاني من عجز في
ميزان مدفوعاته، بغيت تخفيف حرية التجارة الإقليمية فيما بينها خاصة أن الدول الأعضاء في
المجمع لا يمكنها أن تكون عاجزة في نفس الوقت، و يشترط بضرورة معاملة المجمع في المدى
الطويل على أنه وسيلة يمكن تطويرها إلى بنك مركزي مشترك يقوم بإصدار العملة المشتركة مقابل
العملات الوطنية و تقديم التمويل للدول الأعضاء².

¹ عبد المنعم السيد على ، " الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2009، ص 66

² هيل عجمي جميل ، مرجع سابق الذكر ، ص 35

ج. تنسيق أسعار الصرف البيئية:

و يعني ذلك القيام بمجموعة من الإجراءات و التدابير و التي يمكن أن نذكرها فيمايلي¹:

✓ إقامة نوع من التنسيق بين أسعار الصرف للدول الأعضاء، عن طريق الأسعار المركزية بين

عملات الوطنية لهذه الدول، و محاولة الحفاظ عليها ضمن مدى نسبي معين من خلال

سياسات تدخل ظرفية لمنع التقلبات المتطرفة فيها.

✓ تحديد مدى التغير المسموح به في أسعار الصرف البيئية و تقييد الانحرافات فيها.

✓ تحديد مثبت مشترك بين العملات القطرية كالدولار مثلا أو حقوق السحب الخاصة،

أو سلة من العملات الرئيسية الدولية، الخلط بين الإجراءات السابقة، بحيث يؤدي ذلك

إلى الحد من مخاطر التقلبات في أسعار الصرف البيئية، و بالتالي تشجيع الدول الأعضاء

على التوسع في المبادلات التجارية البيئية، وذلك بتقليله من تكاليف الصرف الأجنبي،

كما يشجع أيضا على حركة العمل و رأس المال، وسيقود إلى ثبات في التحويلات

الرأسمالية الجارية بين الأقطار الأعضاء.

¹ عبد المنعم السيد علي ، مرجع سابق الذكر، ص 68

د. التنسيق النقدي:

هو عبارة عن الاتفاق عن نوعية و طبيعة السياسات النقدية التي يجب على الدول الأعضاء إتباعها، ويشمل هذا التنسيق إما أسعار الفائدة، أو تنظيم كمية النقود المعروضة و الائتمان المحلي¹.

هـ. العملة الموازية:

و يقصد بها اعتماد عملة في المنطقة النقدية تكون مكاملة للعملات الموجودة و ليست بديل عنها، وتؤدي هذه العملة دور في خدمة القطاع الخاص و الحكومي، و يمكن أيضا أن تكون فقط وحدة حسابية في القطاع الحكومي².

و. تكامل أسواق رأس المال:

و هو عبارة عن إلغاء القيود و الحواجز التي تقف في وجه حركة رؤوس الأموال، بحيث تصبح حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء دالة تابعة لمعدلات الفائدة والعوائد على الاستثمارات المطبقة في هذه الدول فقط، مع إلغاء عوامل أخرى أو التخفيف منها مثل قيود الصرف، و تباين نظم الصرف بين الدول لأعضاء³.

¹ دينا عبد الله الدباس، "التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات البنك المركزي الأردني، عمان، سنة 1996، ص7

² جون وليامسون، سلفاتورى روسي، مرجع سابق الذكر، ص46

³ عبد المنعم السيد على، مرجع سابق الذكر، ص67

ز. توحيد السياسات اتجاه التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال:

و يقصد بها توحيد أو على الأقل تنسيق السياسات المتعلقة بتدفقات رأس المال بين دول الأعضاء من جهة و العالم الخارجي من جهة أخرى، و يكون ذلك في مجال توحيد قيود التمويل التي تفرضها على باقي دول العالم ، و السياسات المعتمدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

4.3.2 أهمية التكامل النقدي :

تظهر أهمية التكامل النقدي من خلال المنافع المترتبة على اعتماد عملة مشتركة بين الدول الأعضاء، و التي تمس جوانب عديد يمكن إبرازها فيما يلي²:

أ. العملة المشتركة و تدفقات التجارة و الاستثمار:

من المنافع المترتبة على اعتماد عملة مشتركة هي تنمية و تشجيع تجارة السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء، من خلال تقليص تكاليف المعاملات للتجارة البينية و التقليل من آثار تقلبات معدل الصرف بين الدول الأعضاء، و كذلك تساعد العملة المشتركة على تحقيق الشفافية السعرية و تقليص عمليات التمييز السعري، و التي تعني اعتماد سعر موحد للسلعة في كل الأسواق المحلية للمنطقة التكتل، الأمر الذي يساهم في الرفع من مستويات الرفاهية للمستهلكين و يجعل الشركات تحت ضغوط تنافسية أكبر و يشجعها على النمو السريع لإنتاجية و الكفاءة

¹ دينا عبد الله الدباس ، مرجع سابق الذكر، ص 9

² محمد إبراهيم السقا ، مساعد عبد الله بن عيد ، " العملة الخليجية الموحدة: تحليل بانل لروابط التجارة البينية و النشاط الاقتصادي " ، مجلة الدراسات الخليجية و الجزيرة العربية العدد 132 يناير، سنة 2009، ص 17، ص 18، ص 19

في ظل المناخ التنافسي، و هكذا فان عمليات التجارة البينة للدول تتبنى عملة مشتركة تكون ارضص منها في حالة وجود عملات متعددة.

ب. العملة المشتركة و النمو:

تساعد العملة المشتركة أو الموحدة على تحفيز معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في التكتل، حيث يؤدي غياب تقلبات أسعار صرف العملات إلى إزالة العوائق أمام إعادة هيكلة الإنتاج و النمو، و كذلك تحسين الكفاءة في صناعات دول التكتل، بحيث يحدد الاقتصادي Baldwin (1991) خمس قنوات التي يمكن للعملة الموحدة بها أن تعزز الكفاءة الاقتصادية، و من ثم مستويات الناتج و النمو :

- ✓ القضاء على تكلفة المعاملات.
- ✓ تحسين كفاءة تخصيص رأس المال بين دول الاتحاد.
- ✓ تكثيف مستويات المنافسة بين الدول الأعضاء في التكتل.
- ✓ تحقيق كفاءة أعلى في الشركات.
- ✓ زيادة مستويات الناتج نتيجة انخفاض معدلات التضخم و تقاربها.

ج. العملة المشتركة و مخاطر الصرف الأجنبي :

من أبرز الحجج وراء تبني عملة الموحدة بين مجموعة بين الدول ، هي إلغاء مخاطر تقلبات الصرف الأجنبي، و تخفيض تكاليف المعاملات في الصرف الأجنبي، المرتبطة بتكاليف التحويل، و تكاليف التنبؤ بمعدلات الصرف الأجنبي، و تكاليف توظيف خبراء في الصرف الأجنبي.

د. العملة الموحدة و سوق المال:

يعد خلق عملة موحدة أمرا مهما لأسواق المال في دول التكتل، حيث يؤدي ذلك إلى إلغاء حواجز بين أسواق المال الوطنية عبر دول التكتل، و في ظل اعتماد عملات متعددة داخل منطقة التكتل يميل المستثمرون المحليون إلى الاستثمار في المؤسسات المحلية عبر سوق مال المحلي، بينما يختلف سلوكهم في ظل اعتماد على عملة موحدة ، بحيث يبحثون عن أعلى الفرص لمستويات العائد على الاستثمارات في منطقة التكتل ككل ، كما تسمح العملة المشتركة للشركات المساهمة بتعبئة رؤوس الأموال من خلال مختلف أسواق المال عبر دول التكتل ، و يرفع الضغوط على إدارات الشركات الأمر الذي يجعلها ترفع من مستويات أدائها ، نظرا لتداول أدواتها المالية في مختلف أسواق التكتل و ليس في سوق واحد فقط.

و علاوة على ما سبق ذكره، فان التكامل النقدي لديه منافع أخرى كزيادة القوة التفاوضية للمنطقة المتكاملة، و زيادة فاعلية السلطات النقدية بتقليل أثر المضاربات على أسعار

صرف العملات ، و تقليل التكلفة الإدارية للتحويلات المالية حيث يتم توزيعها على الدول

الأعضاء¹.

¹دينا عبد الله الدياس ، مرجع سابق الذكر، ص 10

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكننا القول بأن فلسفة التكامل الاقتصادي مبنية على أسس إزالة كل الحواجز و القيود التي تحول دون حركة السلع و انتقال عوامل الإنتاج، و تنسيق السياسات الاقتصادية بين أعضائه من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو في التكامل الاقتصادي، و التكامل النقدي ما هو إلا المرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، التي تحققها يساهم في تعظيم الفوائد الاقتصادية للدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية، فالتكامل النقدي يسمح بتوفير وسيلة إتمام المعاملات و تحويل الأجور و عوائد عناصر الإنتاج داخل منطقة التكامل .

و يمكن أن يأخذ التكامل النقدي الصيغة المباشرة الصريحة و المتمثل في إلغاء العملات المحلية للدول الأعضاء فيه و اعتماد عملة مشتركة واحدة بينهم دون المرور بمراحل انتقالية، أو الصيغة الغير المباشرة التي يمكن أن تكون على أشكال التالية: اتحاد مدفوعات، مجمع الاحتياطي الأجنبي، تنسيق أسعار الصرف البنينة، التنسيق النقدي، العملة الموازية، تكامل أسواق رأس المال، توحيد السياسات اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

و التوسع الذي قمنا به في هذا الفصل للإطار النظري الخاص بالتكامل الاقتصادي و النقدي، سمح لنا بتكوين قاعدة نظرية صلبة تمكننا فيما بعد من دراسة و فهم التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في الفصل الموالي (الفصل الثالث).

مقدمة الفصل:

جاء تأسيس مجلس التعاون الخليجي تجسيدا للمجموعة المقومات الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية و الثقافية و الحضارية المشتركة التي تربط بين الدول الأعضاء فيه، فقد تم في 4 فبراير 1981 بالرياض التوقيع على وثيقة التأسيس من طرف وزراء الخارجية للدول الستة الأعضاء فيه (المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، البحرين، الإمارات، قطر، الكويت)، حيث حددت هذه الوثيقة السبل و المسارات التي يجب إتباعها من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

و ما الانجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي في مسار التكامل الاقتصادي منذ تأسيسه، إلا ترجمة للإرادة السياسية القوية لأعضائه و طموح الكبير للشعوب دول الخليج العربية، فقد وصل التكامل الاقتصادي الخليجي إلى مرحلة جد متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، والمتمثلة في السوق الخليجية المشتركة ، ولم يعد يفصله عن العملة الخليجية المشتركة إلا القليل، ليكتمل بذلك مشروع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

و تماشيا مع ما أسلفنا ذكره فان هذا الفصل يتطرق إلى ماهية مجلس التعاون الخليجي، و مختلف المقومات التي ساعدت على إنشائه، و الأهداف المتوخى تحقيقها من هذا مجلس و هيكله التنظيمي، و الوقوف على المراحل التي حققها مجلس التعاون الخليجي في مسار التكامل الاقتصادي، و ينتهي بإبراز السمات المالية و النقدية لدول الأعضاء فيه تمهيدا لما سوف يتم معالجته في الفصل الرابع (العملة الخليجية المشتركة ونظرية منطقة النقد المثلي).

1.3 ماهية مجلس التعاون الخليجي :

1.1.3 الخلفية التاريخية لمجلس التعاون الخليجي :

لقد عبر تأسيس مجلس التعاون الخليجي على قناعة دول المنطقة بما يتعلق بضرورة الاستفادة من تجانس دول المجلس في الإمكانيات والاهتمامات من أجل خلق تكتل له ثقل سياسي واقتصادي ، وقد جاء الإعلان عن قيام هذا التكتل كحصييلة للمبادرات و الدعوات الرسمية، و التي نذكر منها مؤتمر مسقط في نوفمبر 1976، و الدعوات التي نادى بها الكويت في أواخر عام 1978، و الدعوات التي صدرت عن البحرين و الإمارات ثم لقاء قادة دول مجلس التعاون على هامش مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الأردن عام 1980، و في الأخير تبلورت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي بشكل نهائي في مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد على هامش القمة الإسلامية في الطائف والذي حضره بطبيعة الحال الدول الست و هي الإمارات و البحرين و السعودية و قطر و سلطنة عمان و الكويت، و في 4 فبراير 1981 بالرياض قام وزراء الخارجية للدول الأعضاء بالتوقيع على وثيقة قيام مجلس التعاون الخليجي(مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، و التي أكدت على ضرورة تعميق و تطوير التعاون و التنسيق بين الدول الست الأعضاء في مختلف المجالات، وذلك لما يربط بينها من علاقات خاصة و سمات مشتركة ، و تشابه أنظمتها، ووحدة تراثها و تماثل تكوينها السياسي و الاجتماعي و السكاني و تقاربها الثقافي و الحضاري وأوضح بيان التأسيس على أن إنشاء مجلس التعاون الخليجي يتمشى مع ميثاق جامعة الدول العربية و الجهود

الرامية إلى تدعيم التكامل بين الدول العربية، وقد احتضنت الرياض مقر الأمانة للمجلس التعاون الخليجي¹.

ثم في يومي 25 و 26 ماي 1981 عقد في أبو ظبي مؤتمر القمة الأول لدول الخليج العربية الست، و الذي كان بمثابة مؤتمر تأسيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تم فيه التصديق النهائي على النظام الأساسي لمجلس التعاون ، الأمر الذي شكل البداية القانونية للمجلس ، كما تم التصديق على اختيار أول أمين عام للمجلس و هو "السيد عبد الله يعقوب بشارة" و الموافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات، و النظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى و المجلس الوزاري و تشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس في شتى المجالات².

فمجلس التعاون الخليجي لا يعتبر ترتيبا تجاريا إقليميا كالترتيبات الأخرى في العالم فحسب، و إنما هو أبعد من ذلك، فهو بالإضافة إلى سعيه لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي من خلال مراحل التكامل المعتادة، فان مجلس التعاون الخليجي له أهداف رئيسية أخرى تتمثل في تنسيق

¹ علي شفيق، "مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص 110

² أمانة مجلس التعاون الخليجي، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية : عشرون عاما من الانجازات"، الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة ، الرياض سنة 2005، ص 91، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org . تاريخ الاطلاع: 2012/01/15

في عديد المجالات المختلفة التعليم و الصحة ، و الثقافة و نقل التكنولوجيا و البحث العلمي و التي تعتبر حتى هي عوامل مهمة من أجل نجاح التكامل الاقتصادي¹.

2.1.3 مقومات إنشاء مجلس التعاون الخليجي:

هناك مجموعة من المقومات التي تقف وراء قيام مجلس التعاون الخليجي، و التي تشمل

الجوانب الاجتماعية و الثقافية و الجغرافية، السياسية و الاقتصادية، و التي يمكن عرضها كالآتي:

أولا .المقومات الاقتصادية: تعد المقومات الاقتصادية من بين أهم المقومات التي ساعدت على إقامة التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، و هي في تتمثل²:

أ. تاريخ العلاقات بين هذه الدول يشهد بارتباطها بجملة من الاتفاقيات الثنائية و الجماعية

للتعاون في مجالات اقتصادية حيوية عدة.

ب. حتمية مواجهة الجماعة لمشاكل التنمية الاقتصادية، وهذا راجع إلى تماثل الاقتصاد و ضرورة

تنويع مصادر الدخل خارج المحروقات، و تجنب ازدواجية المشاريع الصناعية، و ضرورة خلق

قاعدة صناعية و زراعية تؤمن حاجة هذه الدول الاستهلاكية و الغذائية .

¹ على عبد الله المناعي، " التكتلات الاقتصادية و دورها في تطوير التجارة البينية:تقييم تجارة مملكة البحرين البينية مع دول المجلس التعاون الخليجي"، مركز البحرين للدراسات و البحوث، البحرين، 2005،ص91

²أمانة مجلس التعاون الخليجي، " التعاون من أجل التنمية و السلام في خمسة و عشرين سنة" الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض، 2006 سنة، ص 15متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org / تاريخ الاطلاع: 2012/01/15

ج. الحاجة إلى تبني الأساليب و الوسائل الحديثة للتصنيع التي تعتمد على الإنتاج الكبير، مما يستدعي وجود أسواق كبيرة لتصريفها، مما يعنى مساهم مجلس التعاون في تهيئة المناخ لنقل التكنولوجيا .

د. أهمية التنسيق و التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي للحفاظ على الثروة النفطية و استغلالها بأجمع الطرق الممكنة، فهي تتوفر على 44% من الاحتياطي العالمي من البترول و حوالي ربع الاحتياطي العالمي من الغاز ، و تشارك بطرح حصة كبيرة في الأسواق البترول و الغاز العالمية.

ثانيا. المقومات الاجتماعية و الجغرافية و الثقافية¹:

- أ. الاشتراك في القيم و التجانس الديني و الثقافي و الترابط الأسرى و الاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية، فجميع دول المجلس دول عربية تتقاسم اللغة (العربية) والدين (الإسلام).
- ب. صغر المساحة الجغرافية لدول المجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية، و امتدادها على شبه الجزيرة العربية، تشابها في المناخ و البيئة الطبيعية.

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي ، " التعاون من أجل التنمية و السلام في خمسة و عشرين سنة " ، مرجع سابق الذكر، ص15، ص16

ثالث .المقومات السياسية و الأمنية¹:

أ. يعد الجانب الأمني دافع جد مهم وراء إقامة مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من عدم تضمن الميثاق التأسيسي للمجلس التعاون أي عنصر يشير إليه صرحتا، و يطرح الجانب الأمني نفسه بشدة لكون دول مجلس التعاون الخليجي تمثل مصدر عالمي هام للطاقة، إلى جانب الموقع الجغرافي .

ب. تصعيد الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية و نظرتهما إلى الخليج، فقد قامت الولايات الأمريكية بإنشاء قوة التدخل السريع من أجل التدخل و حماية مصالحها بالمنطقة في عام 1980، قيام الاتحاد السوفيتي آنذاك بغزو أفغانستان بهدف الاقتراب من الخليج العربي ، مما صعد في حدة الحرب الباردة و نقل مجالها إلى الخليج العربي، و هذا كله جعل دول المنطقة مجبرة على أن تقف صفا واحدا في مواجهة هذه التحديات، و قد تضمن البيان الختامي للقممة الأولى لمجلس التعاون الخليجي التي تم عقدها في أبو ظبي 25ماي 1981 رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة والتأكيد على قدرة أعضائه على حماية نفسها و توفير أمنها.

¹جاسم بن محمد القاسمي ، مرجع سابق الذكر، ص52،ص53

ج. نشوب الحرب بين العراق و إيران ، أدى إلى انعكاسات أمنية خطيرة في منطقة الخليج ، لذلك قامت الدول الخليجية بالتنسيق فيما بينها و توحيد مواقفها و إبرازها من خلال تنظيم خليجي موحد.

3.1.3 الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:

يتكون الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي من عدة أجهزة رئيسية تتمثل في التالي:
المجلس الأعلى و تتبعه هيئة تسويات المنازعات، و المجلس الوزاري، و الأمانة العامة، و لكل جهاز من هذه الأجهزة صلاحيات إنشاء ما تقتضيه الضرورة من أجهزة فرعية، تتمثل مهام هذه الأجهزة في تنفيذ أحكام المجلس التعاون كل حسب اختصاصه و باستقلالية تامة عن سلطة الدول الأعضاء¹.

أ. المجلس الأعلى:

يمثل هذا المجلس السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي و المسؤول عن وضع السياسة العليا للمنظمة، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، و يتم التداول على رئاسته من طرف الدول الأعضاء و حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء، و له كل الصلاحيات في إنشاء ما يراه ضروري من لجان².

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي، " النظام الأساسي للمجلس التعاون"، الأمانة العامة، الرياض، سنة 1981، ص 7متوفر على موقع الأمانة الربط التالي:
<http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/> تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

²على شفيق ، مرجع سابق الذكر، ص115

و يعقد المجلس الأعلى دورة سنوية و يجوز عقد دورات أخرى بصفة استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء و تأييد عضو آخر، و بالرغم من دولة المقر هي المملكة السعودية إلا أن المجلس الأعلى ينعقد بكل الدول الأعضاء و بالتداول ، و يشترط في انعقاد المجلس الأعلى حتى يكون صحيح بلوغ النصاب القانوني و هو ثلثي الدول الأعضاء¹.

ومن أجل السهر على تنفيذ أهداف مجلس التعاون الخليجي، فإن المجلس الأعلى يطلع بالاختصاصات التالية² :

✓ النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.

✓ وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط العريضة التي تسير عمله.

✓ النظر في التوصيات و التقارير و الدراسات و المشاريع المشتركة التي تعرض عليها من المجلس

الوزاري تمهيدا لاعتمادها و النظر في التقارير و الدراسات التي يكلف الأمين العام

بإعدادها.

✓ اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى و المنظمات الدولية.

✓ إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات و تسمية أعضائها و تعيين الأمين العام.

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي، " المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس الأعلى"، الأمانة العامة الرياض ، مرجع سابق الذكر، ص9

²أمانة مجلس التعاون الخليجي، " المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس الأعلى"، الأمانة العامة الرياض ، مرجع سابق الذكر، ص12

✓ تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون و إقرار نظامه الداخلي.

✓ المصادقة على ميزانية الأمانة العامة.

ب. هيئة تسوية المنازعات:

حرصا على وجود هيئة تتكلف بحل المنازعات التي قد تحصل بين الدول الأعضاء قام قادة مجلس التعاون الخليجي بخلق ما يسمى بهيئة تسوية المنازعات، و بالتالي ضمان وجود آلية للحفاظ على العلاقات جيدة بين الدول الأعضاء، و تساعد على التكامل و الوحدة بينها¹.

لا تتكون الهيئة من أعضاء دائمين ، و إنما يتم تشكيلها من عدد مناسب من مواطني الدول الأعضاء الغير الأطراف في النزاع و بقرار من المجلس الأعلى حسب كل حالة، و لا يجب أن يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة وبمكثها الاستعانة بخبراء و المستشارين المختصين، وذلك حسب طبيعة الخلاف الناشب بين الدول محل النزاع، و تنحصر علاقة هذه الهيئة مع مجلس الأعلى و ليس أطراف النزاع ، و تنتهي مهمتها برفع توصيتها للمجلس الأعلى، و التي تراعى فيها النظام الأساسي لمجلس التعاون و القانون و العرف الدوليين².

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي، " المادة العاشرة من النظام الأساسي للمجلس الأعلى"، الأمانة العامة الرياض ، مرجع سابق الذكر، ص15

²أمانة مجلس التعاون الخليجي، " المادة الرابعة و المادة التاسعة من النظام الأساسي للمجلس الأعلى"، الأمانة العامة الرياض ، مرجع سابق الذكر، ص9، ص10

ج. المجلس الوزاري:

يعد بمثابة جهاز مساعد للمجلس الأعلى في عملية رسم السياسات ووضع المشاريع التي تهدف إلى التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المجلس، ويتشكل المجلس الوزاري من الوزراء الخارجية وكذلك تكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الأبجدي للدول الأعضاء، و يمنح النظام الأساسي للمجلس التعاون اختصاصات واسعة لهذا الجهاز، يمكن إظهارها في مايلي¹ :

✓ اقتراح السياسات ووضع التوصيات و الدراسات و المشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون و التنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات و اتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات و توصيات.

✓ النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي بمجلس التعاون و رفع التوصيات المناسبة بشأنه إلى المجلس الأعلى.

✓ يعين المجلس الوزاري الأمراء المساعدين لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد وذلك بناء على ترشيح من الأمين العام لمجلس التعاون.

¹ على شفيق، مرجع سابق الذكر، ص 117، ص 118

✓ اعتماد التقارير الدورية و كذلك الأنظمة و اللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية و المالية المقترحة من الأمين العام و كذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.

✓ إعداد جدول أعمال المجلس الأعلى وتهيئة لاجتماعاته.

د. الأمانة العامة:

هي الجهاز المسؤول عن العمل الإداري، و تتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، و تقدر مدة تعيينه بثلاثة سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة، ويساعده في أداء مهامه أمناء مساعدون، و ما تستدعيه الحاجة من موظفين آخرين، و تختص الأمانة العامة في أداء المهام التالية¹:

✓ إعداد التقارير و الدراسات التي يطلبها المجلس الوزاري.

✓ متابعة قرارات و توصيات المجلس الأعلى و المجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.

✓ إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون.

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي، " المادة الرابعة عشر و الخامسة عشر من النظام الأساسي للمجلس الأعلى"، الأمانة العامة الرياض ، مرجع سابق الذكر ، ص20،ص21

✓ إعداد مشروعات اللوائح المالية و الإدارية و التي من شأنها جعل الجهاز يتمشى مع تطور

المجلس التعاون الخليجي و تعاضم مسؤولياته.

هـ. التطور الهيكلي للمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لم تكن دول المجلس التعاون بعيدة عن موجة التحولات الديمقراطية التي شهدها العالم في أعقاب انخيار الاتحاد السوفيتي و المنظومة الاشتراكية و سيادة منظومة قيم المشاركة و الديمقراطية و حقوق الإنسان، و سعيها منها لمواكبة هذه التطورات المتلاحقة في العالم قامت بإنشاء هياكل و آلية عمل جديدة و التي تتمثل في¹ :

✓ الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى: و تعتبر بمثابة هيئة تابعة للمجلس الأعلى، وقد تم إنشائها

بناء على اقتراح دولة الكويت عام 1984 و إعادة الاقتراح مرة أخرى في عام 1989 أثناء

قمة المجلس في مسقط، إلا أن حرب الخليج أجلت النظر في الاقتراح ثماني سنوات كاملة، ثم

أعاد أمير الكويت تقديم الاقتراح في القمة السابعة عشرة بالدوحة في عام 1996 و تمت الموافقة

عليه في القمة التالية التي انعقدت في الكويت عام 1997، تتكون الهيئة من ثلاثين عضو كلهم

من مواطني الدول الأعضاء بحيث تعين كل دولة خمسة أعضاء من مواطنيها مما تتوفر لديهم

¹أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية : عشرون عاما من الانجازات"، الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2002، ص 19 متوفر على موقع الأمانة: www.gcc-sg.org تاريخ الاطلاع: 2012/01/15

الخبرة و الكفاءة، و مدة العضوية ثلاثة سنوات قابلة لتجديد، و تناقش فقط الأمور و القضايا التي تحال إليها من المجلس الأعلى، و تصدر توصياتها بأغلبية ثلثي أعضائها حول الموضوعات المحالة إليها.

✓ القمة التشاورية النصف سنوية: في سبيل حرصه على التفاعل مع المستجدات الإقليمية و الدولية استحدث مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلية جديدة و هي القمة التشاورية النصف سنوية و تضم رؤساء دول مجلس التعاون، بحيث انعقدت القمة الأولى في ماي 1999 في جدة بناء على توصيات القمة الخليجية التاسعة عشرة بأبوظبي في ديسمبر 1998، و التي دعت إلى عقد اجتماع تشاوري في منتصف كل عام خالي من أي إجراءات البروتوكولية.

و في آخر هذا العنصر يجب توضيح جانب مهم في مجلس التعاون الخليجي ، و هو بالرغم من كون مجلس التعاون الخليجي هو ترجمة للروح الترابط و التضامن بين دول و شعوب الخليج العربية، إلا أن التكييف القانوني من وجهة نظر فقهاء القانون الدستوري للمجلس التعاون، هو تنظيم حكومي بحت، تحتفظ فيه كل دولة عضو بسيادتها كاملة ، الهدف منه تحقيق التقارب و التفاهم و التنسيق و التوافق بين أعضائه بعكس المنظمات فوق الوطنية ذات الطابع الاتحادي التي يتنازل أعضاؤها عن بعض اختصاصاتهم النابعة من سيادتهم، و يكون لمثل هذه المنظمات سلطة

ملزمة للأعضاء ، فهو مفتوح لتعاون يقوم أساسا على القبول و التراضي بين الدول الأعضاء، فقد فضل دول الخليج صيغة التعاون المرنة التي تحافظ على سيادتها¹.

4.1.3 أهداف مجلس التعاون الخليجي:

يوجد مجموعة من الأهداف التي يسعى مجلس التعاون الخليجي لتحقيقها من وراء إقامة هذا الكيان الاقتصادي و السياسي ، وذلك على غرار باقي التكاملات الاقتصادية الأخرى في العالم ، بحيث نص النظام الأساسي لمجلس التعاون عليها في شكل خطوط عريضة، و تتمثل في² :

أ. تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

ب. تعميق و توثيق الروابط و الصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

ج. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية المالية و التجارية ، الجمركية و المواصلات، و المجالات التعليمية و الثقافية، و الاجتماعية و الصحية و المجالات الإعلامية و السياحية و التشريعية و الإدارية.

¹ بشارة عبد الله يعقوب، " دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية"، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 1985، ص26

² جاسم بن محمد القاسي، " التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون انجازاته و تحدياته"، دار طلاس سوريا ، الطبعة الأولى، 1987، ص50، 51.

د. دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعية و التعدين و الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية، و إنشاء مراكز بحوث علمية و إقامة مشاريع مشتركة، و تشجيع القطاع الخاص بالفائدة على شعوب المنطقة.

و من خلال تحليل الدقيق لأهداف مجلس التعاون الخليجي، يتبين لنا أنها تتميز بشمولية و اتساع الأفق، كما أنها مرنة فهي عبارة عن عموميات، إذ أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لم يوضح المبادئ الواجب إتباعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، كما أن النظام الأساسي للمجلس التعاون جاء خاليا من أي إشارة إلى موضوع الأمن في أي مجال من مجالات التي تضمنتها المادة الرابعة، و التي تنص على وضع أنظمة متماثلة في مختلف المجالات¹، كما جاءت تصريحات مسؤولي الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في عديد المناسبات مؤكدة على أن المجلس ليس تكتلا سياسيا أو عسكريا أو أمنيا، و ليس موجها ضد أحد، و إنما هو محاولة لتجسيد معالم التماثل و مقومات الاندماج و توثيق عرى التعاون بين أعضائه².

2.3 مراحل تأسيس التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي :

و كما سبقت الإشارة له ،فان إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ماي 1981 جاء استجابة للعلاقات الخاصة و السمات المشتركة بين دول الخليج العربية، و كذلك لتشابه

¹ أمانة مجلس التعاون الخليجي، " المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس الأعلى"، الأمانة العامة الرياض ، مرجع سابق الذكر،ص9

² علي شفيق ، مرجع سابق الذكر،ص 113

أنظمتها و تماثل تكوينها السياسي و الاجتماعي و السكاني، و التقارب الثقافي و الحضاري الحاصل بينها ، و قد حددت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في سنة 1981 سبل و مسارات الوصول بدول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل ، و التي تتمثل فيما يلي¹:

أ. تحرير التجارة البينية.

ب. إقامة حيز جمركي موحد اتجاه العالم الخارجي، بحيث يتم اعتماد التخفيف التدريجي للفوارق بين الرسوم الجمركية المفروضة بين الدول الأعضاء على الاستيراد.

ج. إبراز المواطنة الاقتصادية، وذلك بتوحيد معاملة مواطني دول المجلس في مجالات حرية انتقال الأشخاص و المنتجات ووسائل الإنتاج و النقل و السكن و العمل.

د. التنسيق الاقتصادي بهدف توحيد السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية و العمل على توحيد العملة.

هـ. التنسيق الإنتاجي و إقامة المشاريع الصناعية المشتركة و توحيد السياسات النفطية بهدف تحقيق التشابك الإنتاجي و التنمية المشتركة.

و قد ترجمة المسارات التي تضمنها الاتفاق الاقتصادي الموحد من خلال تأسيس منطقة التبادل الحر بين دول مجلس التعاون الخليجي (منطقة التجارة الحرة الخليجية)، ثم الاتحاد الجمركي

¹عبد المنعم السيد على ، مرجع سابق الذكر، ص 141، ص 142

الخليجي، و أخيرا السوق الخليجية المشتركة،و التي هي مراحل متقدمة و جد مهمة في مسيرة التكامل الاقتصادي للدول مجلس التعاون الخليجي ، وفي هذا العنصر سوف نحاول إلقاء الضوء على كل مرحلة من هذه المراحل التي بلغها التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

1.2.3 منطقة التجارة الحرة الخليجية:

تعد زيادة التبادل التجاري أحد أهم الدوافع لإقامة أي تكتل اقتصادي في العالم، لما له من اثر ايجابي على الرفع من درجة التخصص في الاقتصاديات دول الأعضاء، و تخفيض الأسعار و زيادة الكفاءة الإنتاجية، و اتساع نطاق السوق (سبق التفصيل فيها بالفصل الثاني فيما يتعلق بالآثار المترتبة على التكتلات الاقتصادية)،و هذا ما يفسر شروع دول مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981 باتخاذ كل الإجراءات و الترتيبات القانونية و الإدارية اللازمة من أجل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها ، و قد تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في 1981 الأحكام الأساسية لمنطقة التجارة الحرة الخليجية، و لم تدخل هذه الأخيرة حيز التنفيذ إلا في مارس 1983 و استمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية سنة 2002، أين تم تطويرها إلى اتحاد جمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي¹.

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي، "مجلس التعاون الخليجي المسيرة و الانجاز"، الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2007، ص55،ص56 متوفرة على موقع أمانة مجلس التعاون الخليجي: <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/> تاريخ الاطلاع: 2012/01/15

أ. القوانين و الإجراءات المنظمة للمنطقة التجارة الحرة الخليجية:

يتم داخل منطقة التجارة الحرة إلغاء التعريفات الجمركية بين دول المجلس التعاون ، بحيث يتم إعفاء المنتجات ذات المنشأ الوطني بشرط أن لا تقل القيمة المضافة فيها و المتولدة في أحد الدول الأعضاء عن 40%، وأن لا تقل نسبة ملكية مواطني الدولة الأعضاء في المنشأ الصناعية عن 51%، بحيث نصت المادة الثانية من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 1981 على إعفاء المنتجات الزراعية، و الحيوانية و الصناعية و الموارد الطبيعية ذات المنشأ الوطني من الرسوم الجمركية و الرسوم المماثلة، كما شددت المادة الأولى من نفس الاتفاقية على ضرورة معاملة جميع المنتجات الخليجية معاملة المنتجات الوطنية مع استثناء الأسماك باعتبارها ليست جزءا من المنتجات الحيوانية (علما بأن هيكل الرسوم الجمركية السائد قبل إنشاء المنطقة يتمثل في : مملكة البحرين في حدود 5% على الأغذية و الضروريات ، و 10% على السلع الغير ضرورية، 30% على التبغ، 70% على المشروبات الكحولية، في حين يصل في الكويت إلى 4% مع حظر استيراد المشروبات الكحولية، و يتراوح في دولة قطر ما بين 75% على المشروبات الكحولية و 20% على الأصباغ)، و هناك استثناء فيما يخص تحرير التجارة داخل المنطقة تضمنته المادة الرابعة و العشرون من الاتفاقية السابقة الذكر، وقد اقر هذا الاستثناء في حالة التفاوت الحاصلة في معدلات النمو بين دول مجلس

التعاون الخليجي ، و في حالات الضرورة لظروف مؤقتة ، و بعد تفويض من المجلس الأعلى للمجلس التعاون الخليجي¹ .

إضافة لما سبق ، هناك مجموعة إجراءات أخرى تنظم عمل المنطقة التجارة الحرة الخليجية و المتمثلة بما يلي²:

✓ السماح باستيراد و تصدير المنتجات الوطنية من و إلى دول المجلس بدون الحاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ .

✓ في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.

✓ العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

✓ إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

¹ أحمد الكواز، "السوق الخليجية المشتركة"، سلسلة الخبراء المعهد العربي للتخطيط ، العدد 34، الكويت 209، ص15، ص16

² أمانة مجلس التعاون الخليجي، "مجلس التعاون الخليجي المسيرة و الانجاز"، سنة 2007، ص55، ص56، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org / تاريخ الاطلاع: 2012/01/15

✓ تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس التعاون و مع

الإشارة لها بعبارة " مواطنو دول مجلس التعاون".

ب. عوائق تطبيق منطقة التجارة الحرة الخليجية:

هناك مجموعة من العوائق التي حالت دون وصول منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس الخليجي إلى

تحقيق طفرة نوعية في التجارة البينية لدول المجلس، و من بين أهم هذه المعوقات يمكن أن نذكر¹:

✓ وجود فجوة بين القوانين و التشريعات الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس التعاون،

و القوانين و التشريعات الخاصة بكل بلد عضو في المجلس.

✓ مشكلة البطء المسجل في توحيد المعايير و المقاييس بين الدول الأعضاء، ففي طرف عشرة

سنوات تمت الموافقة على توحيد 107 معيار فقط.

✓ غياب موقف موحد للدول مجلس التعاون الخليجي اتجاه القطاع الخاص في ما يتعلق بالأطر

و التشريعات و المنظمة و التحفيز المقدمة له.

✓ خلال فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة الخليجية سجلت بعض النقائص الإدارية، و المتمثلة

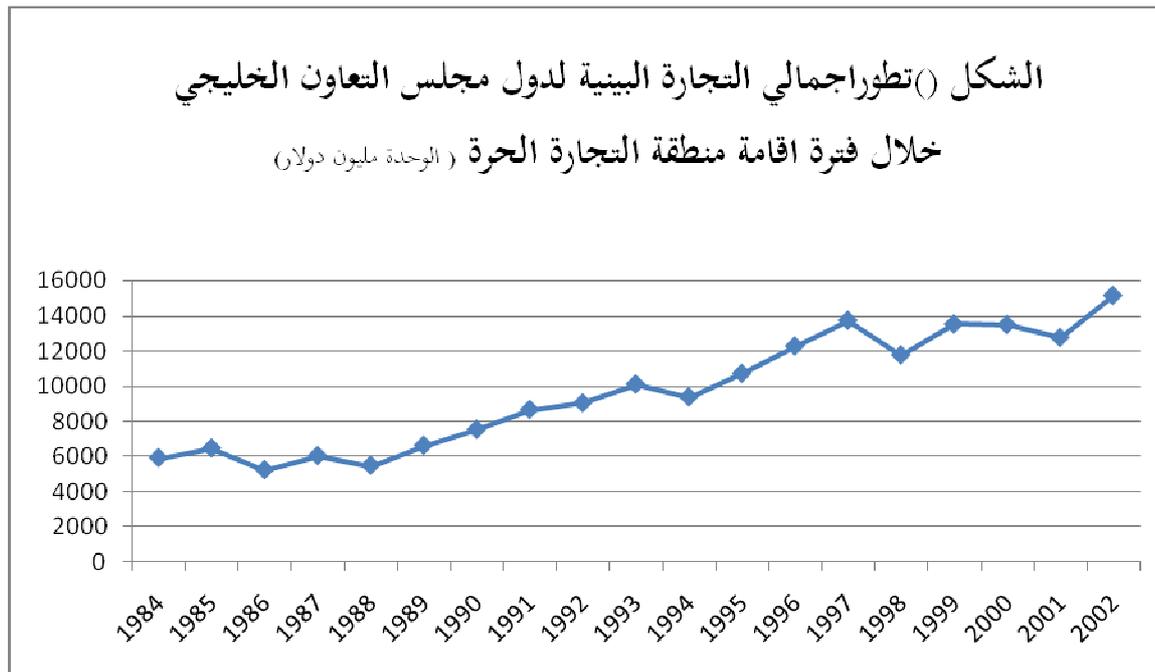
في طول فترة انتظار الشاحنات المحملة بضائع بسبب عدم دقة الوثائق الخاصة بها ، أو كونها

¹ يوسف خليفة اليوسف، "مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص

غير مكتملة، أو بسبب محدودية أداء و تكوين رجال الجمارك في المنافذ الحدودية، مما عرض بعض السلع للتلف.

و قد كان لكل هذه العوائق أثر سلبي على انسياب السلع و الخدمات بين دول مجلس التعاون الخليجي، مما جعل حجم التجارة البينية ينو بمعدلات منخفضة، و الشكل الموالي (3-1) يظهر ذلك بوضوح.

الشكل (3-1): تطور إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة لإقامة منطقة التجارة الحرة (الوحدة مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات أمانة مجلس التعاون الخليجي¹.

¹ <http://sites.gcc-sg.org/Statistics/>

من الشكل (3-1) يتبين لنا تطور حجم التجارة البينية الخليجية خلال فترة اعتماد منطقة التجارة الحرة، بحيث كانت تقدر ب 5926 مليون دولار في بداية تطبيق منطقة التجارة الحرة لتصل في سنة 2002 إلى حوالي 15137 مليون دولار، أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 60.85%.

2.2.3 الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي:

قرر المجلس الأعلى في دورته الثانية و العشرين في مسقط 2001 البدء بالاتحاد الجمركي اعتباراً من يناير 2003، وذلك من أجل تحقيق ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التعاون الخليجي ، كما تم التأكيد مرة أخرى على قيام الاتحاد الجمركي بنفس التاريخ في دورة الدوحة لمجلس الأعلى 2002¹، ويعد الاتحاد الجمركي خطوة متقدمة عن منطقة التجارة الحرة و إجراء تمهيدي لقيام السوق المشتركة الخليجية، حيث يتم فيه إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الغير الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى التزام بتعريف جمركية موحدة على الواردات من الدول الغير أعضاء في الاتحاد الجمركي، و يترتب علي قيام هذا الأخير نوعين من الآثار: الأثر الأول التنشيطي للتجارة، أي زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء نتيجة تحرير العوائق بينها، و الأثر الثاني هو تنويع التجارة، أي قيام الدول الأعضاء بإحلال منتجات بعض الأعضاء الآخرين الأقل تكلفة محل الواردات الأكثر تكلفة من بلدان خارج الاتحاد ، و تتوقف الاستفادة من

¹ الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، "مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002-2012" ، الشؤون الاقتصادية - إدارة الاتحاد الجمركي ، الأمانة العامة ، الرياض ، سنة 2013 ، ص 2، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org / تاريخ الاطلاع: 2013/05/15

قيام الاتحاد الجمركي على مدى تشابه أو تنافس هياكل الإنتاج و مستوى التعريفات الجمركية قبل قيام

الاتحاد الجمركي ، و مستوى التعريفات الجمركية المفروضة على سلع الدول الغير أعضاء في الاتحاد¹.

أ. أسس الاتحاد الجمركي لدول المجلس التعاون الخليجي:

يقوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس التعاون الخليجي على الأسس التالية² :

✓ فرض تعريفات جمركية موحدة على جميع منتجات الدول الغير أعضاء في الاتحاد تقدر ب5%،

ماعدا بعض الاستثناءات القليلة .

✓ تقديم إعفاء جمركي على 417 سعة والتي تشمل: الحيوانات الحية و اللحوم الطازجة و المبردة

و الأسماك، الخضروات و الفواكه ، الأدوية و معظم المستلزمات الطبية ، الكتب و الصحف

و المجالات، السفن و الطائرات التجارية.

✓ فرض رسوم جمركية تقدر ب 100% على التبغ و مشتقاته .

✓ تقديم إعفاء من الرسوم الجمركية على منتجات التي تعد مواد أولية للصناعات بدول مجلس

التعاون الخليجي .

¹مدحت أيوب ، " مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود على إنشائه.. ورؤية مستقبلية" ،مجلة شؤون خليجية العدد 64 ،سنة 2011 ،ص 82

² الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، "مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002-2012"، الشؤون الاقتصادية - إدارة الاتحاد الجمركي، مرجع سابق الذكر،ص3،ص4.

- ✓ الإعفاءات من الرسوم الجمركية الواردة في قانون الجمارك الموحد لدول المجلس التعاون و التي تخص الإعفاءات الدبلوماسية، و الأمتعة الشخصية، و مستلزمات الجمعيات الخيرية.
- ✓ رسوم الحماية الجمركية المفروضة في بعض الدول الأعضاء على بعض المنتجات الأجنبية المماثلة لصناعاتها خلال الفترة الانتقالية المحددة بثلاثة سنوات تنتهي في نهاية سنة 2005.
- ✓ السلع المنتجة في أي دولة من دول الاتحاد الجمركي الخليجي يتم التعامل معها على أساس أنها منتجات وطنية محلية و يسمح لها بالتنقل بكامل حريتها بين الدول الأعضاء بموجب الفواتير المحلية الخاصة بها و البيان الجمركي الموحد للأغراض الجمركية و الإحصائية، مع ضرورة اصطحاب شهادة منشأ فقط للمنتجات التي يتعذر طبقاً لطبيعتها تثبيت دلالة المنشأ و اسم المنتج عليها ولكن هذا في ثلاثة سنوات الأولى الانتقالية فقط.
- ✓ توحيد النظم و الإجراءات الجمركية و المالية و الإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد و التصدير إعادة التصدير في دول المجلس ، أي اعتماد قانون جمركي موحد.
- ✓ يعد أي منفذ جمركي بري أو بحري أو جوي بدول مجلس التعاون الخليجي مع العالم الخارجي نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة عضو، حيث يتم فيها القيام بإجراءات المعاينة و التفتيش على البضائع الواردة إليه و التأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة و حلوها من الممنوعات ، و استثناء الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، و بعد هذه النقطة فإنها تتحرك بحرية تامة داخل باقي دول المجلس، مع ملاحظة انه خلال الفترة الانتقالية لتطبيق الاتحاد الجمركي يتم

في المراكز الجمركية الموجودة بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي(التي يقدر عددها 60 منفذ جمركي) الاطلاع على نسخة البيان الجمركي الموحد، بهدف رصد الرسوم الجمركية الخاصة بها و المعلومات الإحصائية لتحديد حصة دولة المقصد النهائي من رسومها الجمركية.

✓ يتم انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ بالاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري و الزراعي و السلع الممنوعة و المقيدة.

ب. هيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي:

لقد تم الإقرار في الدورة الثانية و الثلاثين للمجلس الأعلى الذي تم عقده في المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2011 ، بإنشاء هيئة للاتحاد الجمركي لدول المجلس التعاون ، بحيث تبدأ عملها في الأول من يونيو 2012، وكما تم الاتفاق على أن تفوض لجنة التعاون المالي و الاقتصادي بإقرار نظامها الداخلي، و تتمثل مهامها فيما يلي¹:

✓ استكمال دراسة آلية توزيع الحصيلة الجمركية، بما في ذلك استمرار آلية المقصد النهائي ، أو توزيع كامل الحصيلة الجمركية ، ويتم الاتفاق على توزيع النسب وفقا لمعيار صافي الواردات الفعلية

¹ أمانة مجلس التعاون الخليجي، "مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002-2012"، مرجع سابق الذكر ، ص18، ص19

و يحسب ذلك وفقا للمتوسط المتحرك لثلاث سنوات و يعدل المتوسط المتحرك سنويا، بحذف سنة و إضافة سنة.

✓ دراسة الحماية الجمركية بما في ذلك أسلوب تطبيقها في نقاط الدخول الأولى و تضمين حصيلتها

الحصيلة الجمركية المشتركة، في حالة الاتفاق على آلية توزيع كامل الحصيلة الجمركية.

✓ توحيد الإجراءات الجمركية و التأكد من تطبيق المواصفات و المقاييس و الحجر الزراعي

و البيطري و مراقبة السلع المقلدة و المغشوشة في نقاط الدخول الأولى.

✓ مراجعة موضوع حماية الوكيل المحلي من خلال دراسة القوانين المطبقة في دول المجلس، بالتنسيق

مع جهات الاختصاص الأخرى.

✓ استكمال دراسة منتجات المصانع الوطنية المقامة في المناطق الحرة بدول المجلس.

و كما قرر المجلس الأعلى أن يحدد برنامج زماني للتنفيذ مهام الهيئة بشكل متكامل،

بهدف الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2015 .

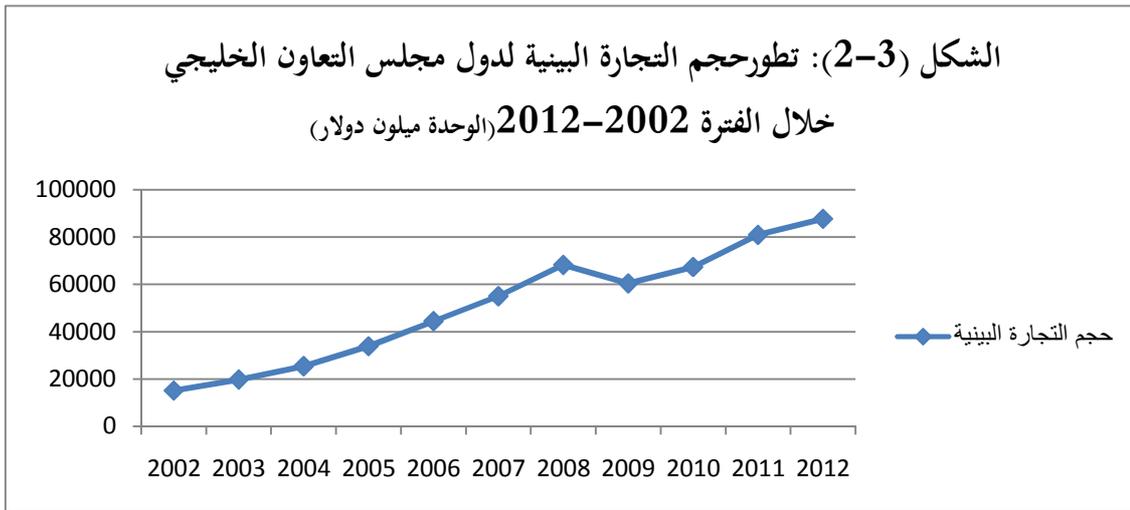
ج. اثر الاتحاد الجمركي على التجارة البينية الخليجية:

لقد عرف حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي قفزة نوعية بعد إنشاء الاتحاد الجمركي،

و هذا لما تضمنه من قوانين و إجراءات مسهلة لانسياب السلع و الخدمات بين دول مجلس التعاون

الخليجي، و تدعيم دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس البينية، فقد شهدت السنة الأولى

لإقامة الاتحاد الجمركي انتعاش كبير في حجم التجارة البينية بنسبة نمو تقدر ب 30.7%، فبعد ما كان حجم التجارة البينية يقدر ب: 15137 مليون دولار في سنة 2002 أصبح في سنة 2003 يقدر ب: 19785 مليون دولار، و خلال الفترة الممتدة من 2003 و إلى 2007 (تاريخ الإعلان عن السوق المشتركة) قدرت نسبة الارتفاع في التجارة البينية ب 178%، و الشكل الموالي (2-3) يظهر بوضوح التحسن الحاصل في حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، بينما كان حجمها ينمو بمعدل سنوي يقدر ب: 4.84% و هو معدل نمو أعلى من الفترة السابقة أي خلال فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة. (سوف نفصل أكثر في موضوع التجارة البينية و الانفتاح الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في الفصل الرابع).



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي¹. (سنة 2003 عرفت انطلاق الاتحاد الجمركي و نهاية سنة 2007 انطلاق السوق المشتركة الخليجية)

¹ <http://sites.gcc-sg.org/Statistics/> (تاريخ الاطلاع : 2013/06/05)

3.2.3 السوق الخليجية المشتركة:

لم يذكر مفهوم السوق الخليجية المشتركة إلا في الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001 التي تم إقرارها في قمة مسقط، حيث تضمنت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية مفهوم السوق الخليجية المشتركة و المبدأ الرئيسي التي تقوم عليه و مختلف المجالات المتعلقة بها و هذا لأول مرة، و تعكس السوق المشتركة التوجه الجديد في التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، و المتمثل في مبدأ المواطنة الخليجية أي المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول مجلس التعاون، أي ضمان معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في الدول الأعضاء الأخرى نفس معاملة مواطنيها دون تفرقة أو تمييز يذكر في كافة المجالات الاقتصادية سواء بالنسبة لأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، ثم بعد ذلك توالى الخطوات والمجهودات الهادفة إلى إنشاء السوق المشتركة إلى أن توجت بالإعلان الرسمي عن قيام السوق المشتركة الخليجية في 4 ديسمبر 2007 بالدوحة¹، و كان هذه الإعلان بمثابة استجابة للتطلعات و آمال مواطني دول المجلس نحو تحقيق المواطنة الخليجية، و خطوة جد متقدمة في مسار التكامل الاقتصادي الخليجي و تعزيز مكانة اقتصاديات دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية الدولية المتلاحقة.

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي، "السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع"، إدارة البحوث و الدراسات للمجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2009، ص23، ص24، ص28، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org / تاريخ الاطلاع: 2012/01/15 .

أ. المواطنة الخليجية:

وكما سبقت الإشارة له فان المواطنة الخليجية تعني ضمان تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول مجلس التعاون في كافة المجالات الاقتصادية و هذا بالنسبة المواطنين الطبيعيين و الاعتبارين و بدون أي تميز، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001 بشكل صريح، و حددت هذه المادة العشرة مجالات اقتصادية أوردتها على سبيل المثال لا الحصر يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس، و تشمل هذه المجالات العشرة ما يلي¹:

✓ التنقل و الإقامة.

✓ العمل في القطاعات الحكومية و الأهلية.

✓ التأمين الاجتماعي و التقاعد.

✓ ممارسة المهن و الحرف.

✓ مزاوله جميع الأنشطة الاقتصادية و الاستثمارية و الخدمية.

✓ تملك العقار.

✓ تنقل رؤوس الأموال.

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي، " المسيرة و الانجاز بعد خمسة و عشرين عاما"، مركز المعلومات، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2006، ص66، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org / تاريخ الاطلاع: 2012/01/15 .

✓ المعاملة الضريبية.

✓ تداول و شراء الأسهم و تأسيس الشركات.

✓ التعليم و الصحة و الخدمات الاجتماعية.

و يعود مفهوم المواطنة إلى الاتفاقية الاقتصادية لسنة 1981، حيث حصرت المادة الثامنة منها أربعة مجالات يتم فيها تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية و المتمثلة: في حرية الانتقال و العمل و الإقامة، و حرية التملك و الإرث، الايضاء، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية انتقال رؤوس الأموال.

إلا أنه اتضح لدى التطبيق الفعلي أن بعض هذه الضوابط صعبة التطبيق ، و لا تشجع مواطني دول المجلس على الاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار المواطنة الاقتصادية ، و استمر الوضع حتى سنة 2001 أين وسعت الاتفاقية من مجالات المساواة في إطار المواطنة و سهلت سبل تحقيق ذلك.

ب. أهداف السوق الخليجية المشتركة:

تسعي دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء خلق السوق الخليجية المشتركة، و التي يمكن ذكرها فمالي¹:

✓ تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية.

✓ إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي.

✓ فتح مجال أوسع لاستثمارات الخليجية في دول المجلس.

✓ تعزيز تنافسية اقتصاديات دول المجلس عن طريق رفع الكفاءة في الإنتاج ، و تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

✓ تعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم.

✓ تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس و تعزيز مكانتها الفاعلة و المؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي، "وثيقة السوق الخليجية المشتركة"، سنة2009، ص 13 متوفرة على موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي

د. البرنامج الزمني لإقامة السوق الخليجية المشتركة :

لقد أقر المجلس الأعلى في دورته الثالثة و العشرين التي انعقدت بالدوحة سنة 2002 ، البرنامج الزمني لاستكمال متطلبات إقامة السوق الخليجية المشتركة ، و التي جاءت على النحو التالي¹ :

✓ لقد تم تحدد نهاية عام 2003 لانتهاء من تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين موطني دول المجلس التعاون في مجال العمل و القطاعات الأهلية، و مجال تملك و التعامل في الأسهم و تأسيس الشركات، وكذلك إزالة كافة القيود التي قد تمنع من ذلك.

✓ و نهاية عام 2005 كأقصى تقدير من أجل استكمال تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين موطني دول المجلس في مجال العمل الخاصة بالقطاعات الحكومية، و التأمين الاجتماعي و التقاعد، وإزالة القيود التي تحد من ذلك.

✓ تستكمل اللجان المختصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة في نهاية عام 2007 كأقصى تقدير.

¹ إدارة البحوث و الدراسات للمجلس التعاون الخليجي، " السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع "، سنة 2009، ص 26، ص 25، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org / تاريخ الاطلاع: 2012/01/15 .

✓ تكلف اللجان المختصة بوضع آليات عملية ضمن ضوابط مناسبة لتسهيل تنقل فئات معينة من غير المواطنين، مثل المستثمرين الأجانب، كبار المديرين ، و مسؤولين التسويق و سائق الشاحنات، و يتم ذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2003.

ومن أجل ضمان المتابعة و التقييم لهذا البرنامج الزمني، فهناك لجنة التعاون المالي و الاقتصادي التي اسند لها مهمة متابعة و تقييم السوق الخليجية المشتركة، بحيث تقوم بمتابعة لجنة وكلاء وزارت المالية و سير العمل في السوق و تشرف مباشرة على أعمال لجنة السوق الخليجية المشتركة، كما تقوم بتذليل الصعوبات التي قد تقف في وجه انجاز البرنامج الزمني للسوق الخليجية المشتركة. و تساعدها في هذه المهمة كل من لجنة السوق الخليجية المشتركة و الأمانة العامة لمجلس التعاون، ويتم إصدار تقارير دورية عن سير العمل فيها¹.

هـ. واقع السوق المشتركة الخليجية من خلال الإحصائيات:

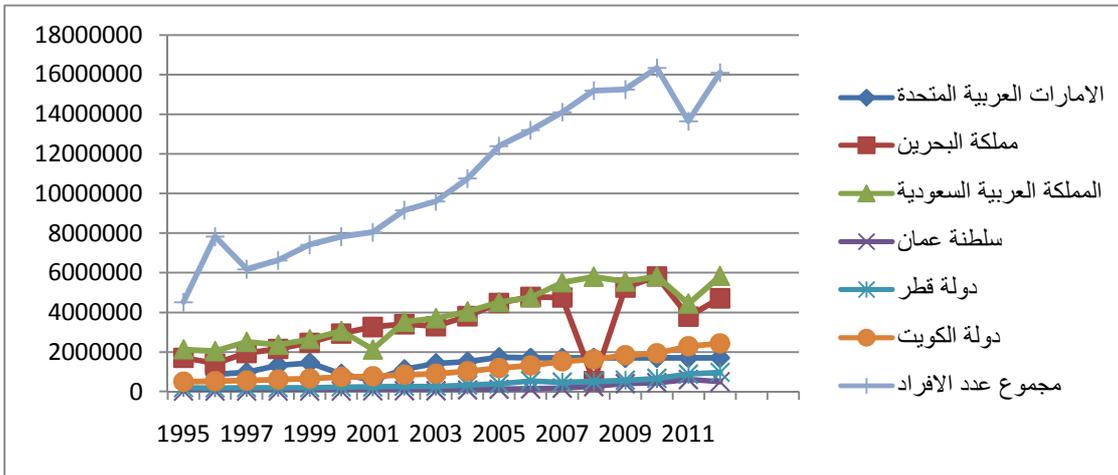
سوف نحاول من خلال هذا العنصر إظهار اثر تطبيق السوق المشتركة الخليجية بين دول مجلس التعاون الخليجي بالأرقام:

✓ تنقل المواطنين الخليجيين في دول المجلس: تنص وثيقة السوق الخليجية المشتركة على المساواة في المعاملة بين مواطني المجلس من حيث الإقامة و التنقل بين الدول الأعضاء، و لهذا سعت كل

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي، "وثيقة السوق الخليجية المشتركة 2009"، مرجع سابق الذكر، ص 15، ص 14

دول مجلس التعاون الخليجي إلى تسهيل تنقل المواطنين في ما بينها و الذي يتم بالبطاقة الذكية فقط بدون الحاجة إلى جواز السفر، و تنعكس التسهيلات المقدمة من طرف الدول الأعضاء في تضاعف تنقل المواطنين الخليجين وهذا ما يبينه بوضوح الشكل (3-3) ، الأمر الذي يعزز الترابط الاجتماعي بينهم و يساهم في إنجاح إقامة السوق الخليجية المشتركة.

الشكل (3-3): عدد الأفراد من مواطني دول المجلس الذين دخلوا الدول الأعضاء الأخرى



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات أمانة مجلس التعاون الخليجي¹.

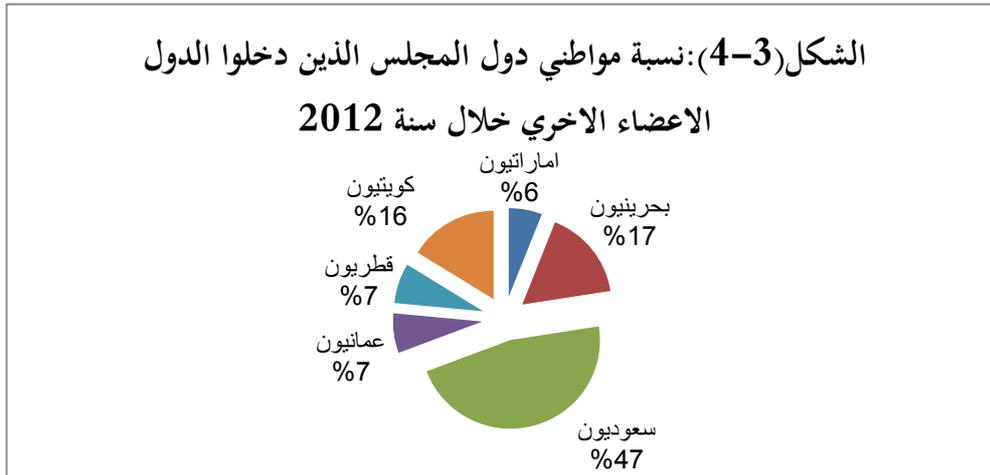
من الشكل (3-2) يتبين لنا تضاعف أعداد المواطنين الذين تنقلوا بين دول المجلس

التعاون لخليجي، فبعدما كان العدد في حدود 4.5 مليون مواطن في سنة 1995 تضاعف العدد إلى

ما يفوق 16 مليون مواطن خليجي في سنة 2012، أي بواقع زيادة قدرها 256%، و تعد هذه

¹ <http://sites.gcc-sg.org/Statistics/> (تاريخ الاطلاع: 2013/06/05)

الزيادة معتبرة وهذا راجع للتشريعات و الإجراءات التي جاءت بها السوق الخليجية المشتركة، و التي على رأسها المساواة في المعاملة بين المواطنين الخليجين المدرجة في مفهوم المواطنة.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات أمانة مجلس التعاون الخليجي¹.

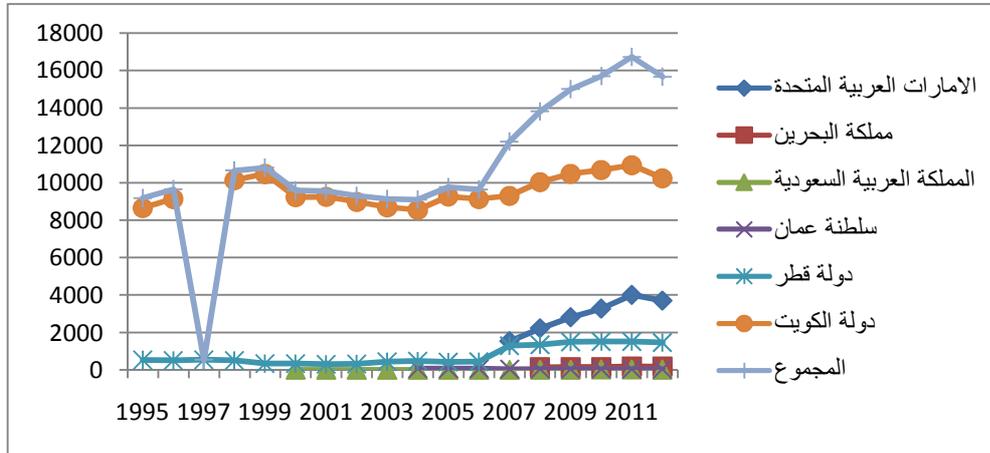
الشكل (3-4) يمثل نسبة المواطنين الخليجين (حسب جنسياتهم) الذين استفادوا من تسهيل التنقل و المساواة في المعاملة داخل نطاق السوق الخليجية المشتركة خلال سنة 2012، بحيث احتل المواطنين السعوديين المرتبة الأولى بنسبة 47% من مجموع المواطنين الخليجين الذين تنقل بين الدول الأعضاء خلال سنة 2012، و هو ما يمثل 7.5 مليون مواطن، ثم يأتي البحرينيون في المرتبة الثانية بنسبة 17% أي حوالي 2.7 مليون بحريني، و بعدهم الكويتيون بنسبة 16% أي حوالي 2.6 مليون كويتي، و في المرتبة ما قبل الأخيرة سجلها القطريون و عمانيون بنسبة متطابقة تقريبا 7%، و المرتبة الأخيرة من نصيب الإماراتيون بنسبة 6%.

¹ <http://sites.gcc-sg.org/Statistics/>

✓ المساواة في المعاملة في القطاع الحكومي: لقد تم الموافقة على معاملة مواطني دول المجلس التعاون العاملين في الخدمة المدنية (القطاع الحكومي) في أي دولة عضو معاملة مواطنيها دون تمييز، من طرف المجلس الأعلى في دورته الحادية و العشرين المنعقدة في المنامة ديسمبر 2000، ثم أعيد التأكيد على هذه النقطة في الدورة الثالثة و العشرين للمجلس الأعلى ديسمبر 2002 بالدوحة، عن طريق إصدار قرار ينص على تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية و التأمين الاجتماعي و التقاعد، و إزالة القيود التي قد تمنع ذلك¹، و الشكل (3-5) بين تطور عدد المواطنين الخليجين العاملين في القطاعات الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى خلال الفترة الممتدة من (من 1995 و إلى 2012)، أي قبل صدور هذه القرارات و بعدها.

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي، " السوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام"، إدارة الإحصاء، قطاع شؤون المعلومات ، الأمانة العامة، الرياض، ديسمبر 2013 ، ص 23، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org / تاريخ الاطلاع: 2012/01/15 .

الشكل (3-5): تطور عدد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بالدول الأعضاء الأخرى خلال (1995-2012)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات أمانة مجلس التعاون الخليجي¹.

يظهر من الشكل (3-5) ارتفاع في عدد مواطنين الخليجيين العاملين في القطاع الحكومي

بالدول الأعضاء الأخرى، حيث بلغ في سنة 2012 حوالي 15664 مواطن خليجي يعمل في

القطاع الحكومي في دولة أخرى عضو بعدما كان في سنة 1995 حوالي 9184 فقط، بنسبة زيادة

قدرها 170.55%، حيث احتلت الكويت المقدمة في استقطاب المواطنين الخليجيين للعمل بها في

القطاع الحكومي بلغ عددهم في سنة 2012 حوالي 10245 بعدما كان يقدر ب 8650 في

سنة 1995، ثم بعدها الإمارات العربية المتحدة ب 3706 مواطن خليجي بعد ما كان العدد في

سنة 2007 حوالي 1544 مواطن خليجي عامل في قطاع الحكومي، و في المرتبة الثالثة نجد قطر

باستقطاب حوالي 1472 مواطن خليجي بعد ما كان عددهم في سنة 1995 حوالي 534

¹ <http://sites.gcc-sg.org/Statistics/> (تاريخ الاطلاع: 2013/06/05)

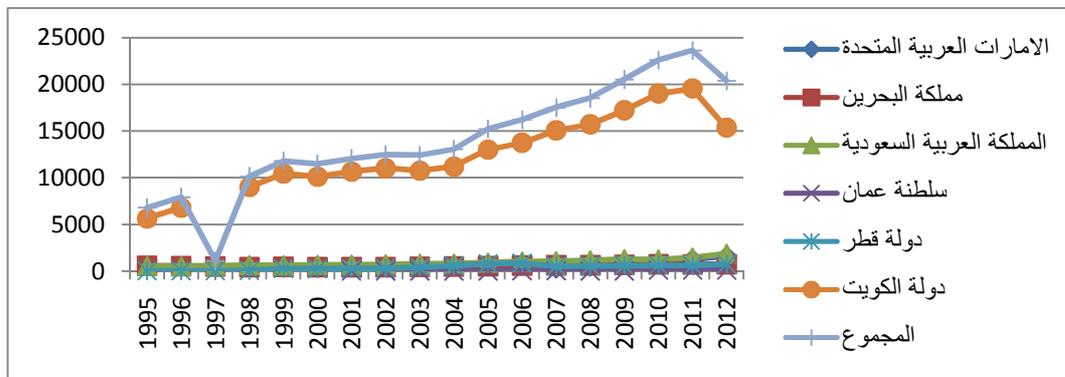
مواطن خليجي عامل في القطاع الحكومي فقط ، و تأتي كل من مملكة البحرين و سلطنة عمان و المملكة العربية السعودية بأعداد ضعيفة في استقطاب المواطنين الخليجين ، بحيث استقبلت على التوالي 180 و 42 و 19 مواطن خليجي للعمل في القطاع الحكومي في سنة 2012، و يعود التحسن الحاصل إلى القرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية للخدمة المدنية الهادفة للتسهيل انتقال و توظيف المواطنين فيما بين دول المجلس، و المتمثل في التوسيع في توظيف الوظائف في قطاع الخدمات المدنية ، و استكمال إحلال العمالة الوطنية المتوفرة من مواطني دول المجلس محل العمالة الوافدة لشغل وظائف الخدمة المدنية في الدول الأعضاء ، و استمرار كل دولة في إعطاء الأولوية لسد احتياجاتها من الموظفين من مواطني دول المجلس الأخرى قبل اللجوء إلى التعاقد مع غيرهم من خارج دول المجلس¹ .

✓ المساواة في القطاع الخاص بين مواطني مجلس التعاون الخليجي: لقد تم التأكيد من طرف المجلس الأعلى للمجلس التعاون الخليجي في الدورة الثالثة و العشرين بالدوحة في ديسمبر 2002، على ضرورة تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل بالقطاعات الأهلية (القطاعات الخاصة)، و إزالة القيود التي تحول دون ذلك ، و قد سبق هذا التأكيد بقرار المجلس الأعلى الذي تم إصداره في سنة 1993 بالدورة الرابعة و العشرية بالرياض و الذي ينص على المساواة مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي بمواطني الدولة مقر العمل، و حدد

¹،أمانة مجلس التعاون الخليجي، " السوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام" ، إدارة الإحصاء ،قطاع شؤون المعلومات، الأمانة العامة، مرجع سابق الذكر، ص 23

الضوابط الكفيلة بتنفيذ ذلك ، و حدد مجلس وزراء العمل و الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون برامج عمل خاصة لزيادة فرص توظيف و تسهيل انتقال العمالة الوطنية بين دول المجلس في القطاع الأهلي¹.

الشكل (3-6): عدد موطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2012



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات مجلس التعاون الخليجي².

يوضح الشكل (3-6) محني تطور عدد مواطنين الخليجيين العاملين في القطاعات الأهلية (الخاصة) بالدول الأعضاء الأخرى خلال الفترة الممتدة من 1995 و إلى 2012، بحيث يبين لنا تضاعف عدد العاملين بالقطاعات الخاصة من 6777 مواطن خليجي إلى 20374 مواطن خليجي بواقع.

¹أمانة مجلس التعاون، "السوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام"، إدارة الإحصاء، قطاع شؤون المعلومات، الأمانة العامة، الرياض، ديسمبر 2013، ص 31، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org / تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.

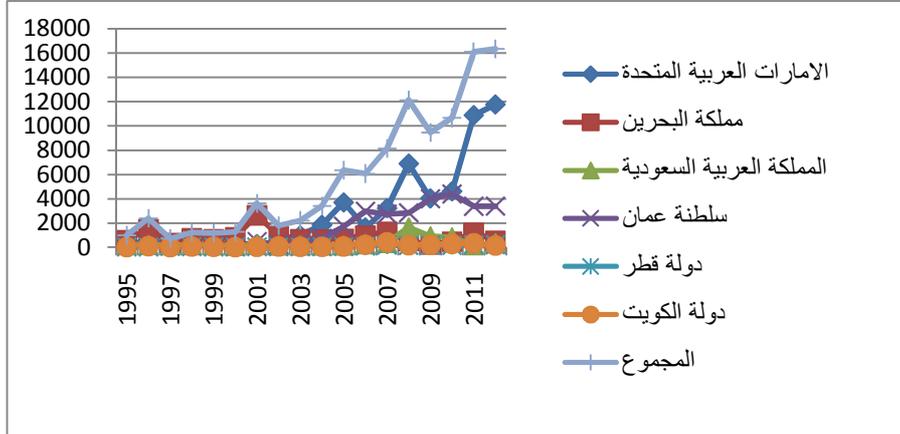
² (تاريخ الاطلاع: 2013/06/05) / <http://sites.gcc-sg.org/Statistics>

بحيث ارتفع العدد في الإمارات العربية المتحدة من 260 مواطن خليجي سنة 1995 إلى 1584 مواطن خليجي سنة 2007، و مملكة البحرين كان فيها العدد يقدر ب562 مواطن خليجي سنة 1995 ليرتفع إلى 716 سنة 2012 ، المملكة العربية السعودية كان عدد سنة 1995 يقدر ب537 ليصبح في سنة 2012 حوالي 1867 ، و سلطنة عمان كان العدد فيها ضئيل جدا يقدر ب 7 مواطنين خليجين يعملون في القطاعات الخاصة ليصبح في سنة 2012 حوالي 113 مواطن خليجي.

دولة قطر كان عدد العمال الخليجين في القطاع الخاص 36 عامل لينتقل في سنة 2012 الى 751، و في الأخير تسجل الكويت أعلى نسبة في استقطاب المواطنين الخليجين للعمل في القطاع الخاص بحيث في سنة 1995 كان فيها 5642 مواطن خليجي لنتقل العدد في سنة 2012 إلى 15343 مواطن.

✓ تملك العقار: يندرج تملك العقار ضمن مفهوم المواطنة الذي جاءت به السوق الخليجية المشتركة، و التي حددت مساراتها الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001 و نصت على ضرورة معاملة المواطنين الخليجين الاعتباريون و الطبيعيون على قدم المساواة بدون تمييز أو تفریق في عدة مجالات والتي من ضمنها تملك العقار، و من خلال هذا العنصر و بالإحصائيات سوف نبين التحسن الحاصل في تملك العقار من طرف المواطنين الخليجين في ظل السوق الخليجية المشتركة.

الشكل (3-7): عدد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات أمانة مجلس التعاون الخليجي¹.

يوضح الشكل (3-7) تطور عدد المواطنين الخليجين الممتلكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى خلال الفترة الممتدة من 1995 و إلى 2012، حيث تم تسجيل 16347 مواطن خليجي ممتلك للعقارات في الدول الأخرى سنة 2012، بعدما كان العدد في سنة 1995 حوالي 976 مواطن فقط، أي بتحسن قدره 1674.89% وهي نسبة جد معتبرة ، و يرجع الفضل في تحققها إلى قوانين التي جاءت بها السوق الخليجية المشتركة و إلى تحسن مداخيل هذه الدول نتيجة ارتفاع أسعار البترول، ونجد أن الإمارات احتلت المرتبة الأولى في استقطاب المواطنين الخليجين الممتلكين للعقارات فيها لسنة 2012، و هذا لعدة اعتبارات أولها الترتيبات و الإجراءات التسهيلات التي جاءت بها

¹ <http://sites.gcc-sg.org/Statistics/> (تاريخ الاطلاع: 2013/06/05)

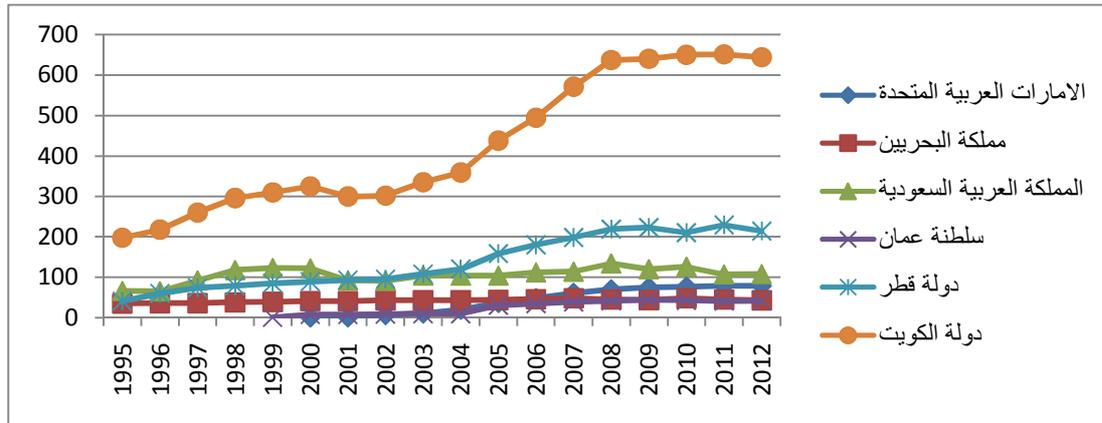
السوق الخليجية المشتركة و كذلك الطفرة الكبيرة التي تعرفها دولة الإمارات في مجال الاستثمار العقاري فقد بلغ عدد المواطنين الممتلكين فيها 11761 و هو ما يمثل نسبته 71.94 % من مجموع المواطنين الخليجيين الذين تملكوا في سنة 2012، و في المرتبة الثانية نجد سلطنة عمان ب 3374 مواطن خليجي ممتلك للعقار، أي بنسبة 20.6% و في المرتبة الثالثة مملكة البحرين ب 544 مواطن خليجي ممتلك أي بواقع نسبة قدرها 3.3 % من إجمالي الممتلكين لسنة 2012، و في المرتبة الرابعة نجد المملكة العربية السعودية ب 338 حالة تملك للعقار و بنسبة قدر ب: 2.1 % و بنسبة ارتفاع مابين سنة 1995 و 2012 قدرها 172.44% ، و ثم نجد على التوالي قطر و الكويت بنسب ضعيفة و متقاربة قدرها على التوالي 1.2%، و 0.8 % ، و نسب ارتفاع خلال نفس الفترة تقدر ب 2211.11% و 770.58% على التوالي.

و في الأخير يجب التأكيد أن هذا الارتفاع و التحسن الحاصل في حالات التملك مابين سنة 1995 و 2012 أسهمت فيه عدة عوامل نذكر منها التحسن في دخول المواطنين الخليجيين خلال هذه الفترة، و الطفرة التي تشهدها المنطقة في مجال الاستثمارات العقارات، و لا تعود فقط للإجراءات و القوانين التي جاءت بها السوق الخليجية المشتركة.

✓ تداول الأسهم و تأسيس شركات المساهمة: لقد قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة و العشرين ديسمبر 2002 بالدوحة المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك و تداول الأسهم و تأسيس الشركات، و إزالة القيود التي قد تمنع ذلك، و هذا تكريسا للمبدأ المواطنة الذي أقرته

السوق الخليجية المشتركة ، و بنهاية سنة 2005 كانت كل الدول الأعضاء في المجلس قد أصدرت التشريعات التي تضمن المساواة في المعاملة بين المواطنين الخليجيين في هذا المجال¹.

الشكل (3-8): عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس خلال الفترة ما بين 1995 و 2012



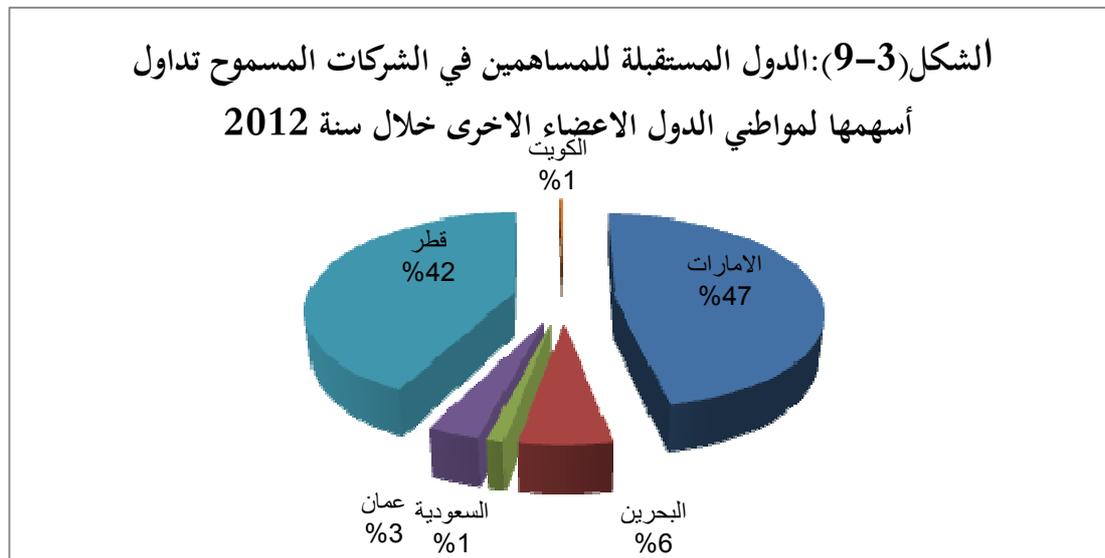
المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات مجلس التعاون الخليجي².

يظهر الشكل (3-8) ارتفاع كبير في عدد الشركات المسموح تداول أسهمها للمواطنين الخليجيين فبعدما كان عددها 220 شركة سنة 1995 أصبح عددها 680 شركة مساهمة في 2012، أي بنسبة ارتفاع تقدر ب: 209%، و إجمالي رأسمال يقدر ب: 23439.3 مليون دولار، و نجد أن الكويت تحتل المرتبة الأولى في سنة 2012 بعدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطنين الخليجيين حيث بلغ عددها 214 شركة بعدما كان عددها في 1995 يقدر ب: 41 شركة فقط

¹ أمانة مجلس التعاون الخليجي، " السوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام"، مرجع سابق الذكر، ص 101.

² تاريخ الاطلاع: 2013/06/05 / <http://sites.gcc-sg.org/Statistics>

في سنة 1995، أي بمعدل ارتفاع قدره 421%، و المرتبة الثانية من نصيب المملكة العربية السعودية بعدد شركات قدره 158 شركة، بزيادة تقدر ب: 89 شركة عن سنة 1995، أي معدل ارتفاع حوالي 128.1%، و المرتبة الثالثة لسلطنة عمان بعدد شركات قدره 115 سنة 2012، أي بارتفاع نسبته 53.33% عن سنة 1995، ثم بعدها الإمارات العربية المتحدة بعدد 106 شركة أي بارتفاع نسبته 360.9% عن سنة 2000، ثم على التوالي و بأعداد متقاربة من شركات المساهمة نجد كل من مملكة البحرين 45 شركة و بنسبة ارتفاع تقدر ب 28.57%، و دولة قطر بعدد شركات 42 و نسبة ارتفاع قدرها 133.33%.



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات الأمانة العامة للمجلس التعاون الخليجي¹.

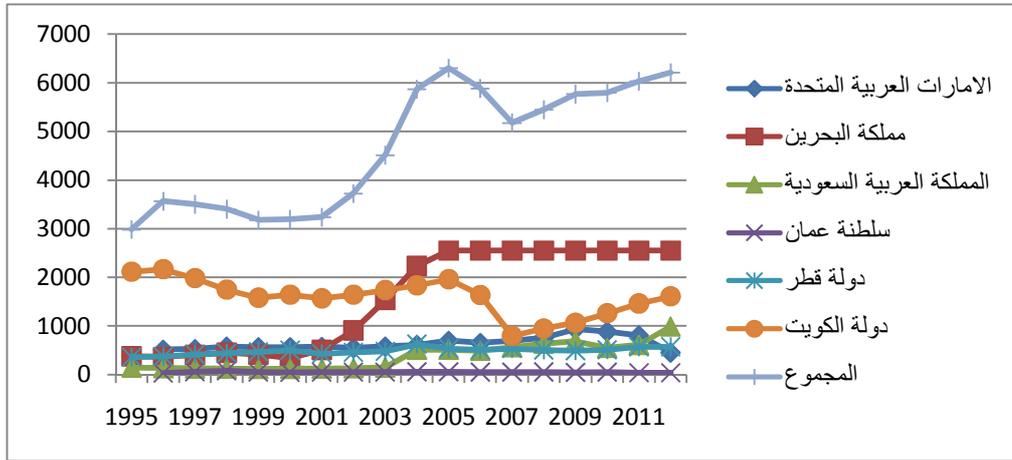
¹ <http://sites.gcc-sg.org/Statistics/> (تاريخ الاطلاع: 2013/06/05)

بين الشكل (3-9) ترتيب الدول الخليجية المستقبلية للمواطنين الخليجيين في الشركات المساهمة المسموح بتداول أسهمها للسنة 2012، و نجد الإمارات في المرتبة الأولى و بنسبة 47 %، المرتبة الثانية قطر 42%، الثالثة البحرين بنسبة 6%، الرابعة عمان بنسبة 3%، و في نفس المرتبة تقريبا كل من الكويت و السعودية بنسبة 1%.

و يعود هذا التحسن الحاصل في عدد الشركات المساهمة المسموح للمواطنين الخليجيين بتداول أسهمها لإجراءات المواطنة التي جاء بها السوق الخليجية المشتركة و انتعاش و تطور الأسواق المالية الخليجية في السنوات الأخيرة، و سوف نفصل في هذه النقطة أكثر في الفصل الرابع (تكامل الأسواق المالية)

✓ المساواة في التعليم بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي: تعد المساواة في التعليم بين المواطنين الخليجيين حق كفلته المسارات العشرة للسوق الخليجية المشتركة، و من خلال هذا العنصر نحاول إظهار ما مدى تحقق ذلك على أرض الواقع.

الشكل (3-10): إجمالي عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في المؤسسات التعليمية العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى (1995-2012)

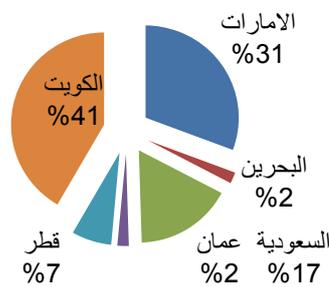


المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات الأمانة العامة للمجلس التعاون الخليجي.

يظهر الشكل (3-10) التحسن الكبير في عدد الطلبة الخليجين المسجلين في المؤسسات التعليمية العالي الحكومية بالدول الأعضاء الأخرى، فقد انتقل من 2983 طالب سنة 1995 الى 6204 طالب سنة 2012 ، أي بنسبة نمو قدرها 108% ، و تعد مملكة البحرين الأكثر استقطاب للطلاب الخليجين في سنة 2012 ب 2544 طالب خليجي و بارتفاع نسبته 576% عن سنة 1995، و بعدها دولة الكويت ب 1608 طالب خليجي ، و بنسبة انخفاض قدرها 23.90% عن سنة 1999، ثم نجد المملكة العربية السعودية تستقبل 989 طالب خليجي و نسبة ارتفاع عن سنة 1995 تقدر ب 611%، و في المرتبة الرابعة نجد قطر ب 569 طالب، و نسبة ارتفاع عن 1995 نحو 60%، و بعدها تحل الإمارات العربية المتحدة ب 453 طالب ، و انخفاض عن

1996 نسبه 6.5%، و في المرتبة الأخيرة و بعدد قليل نجد سلطنة عمان ب 41 طالب و بارتفاع
عن سنة 1996 قدره 24.24%.

الشكل (3-11) الدول السمتقبلة للطلاب من مواطني الدول الاعضاء
الاخري في التعليم العام الحكومي بجميع مراحلها خلال سنة 2012



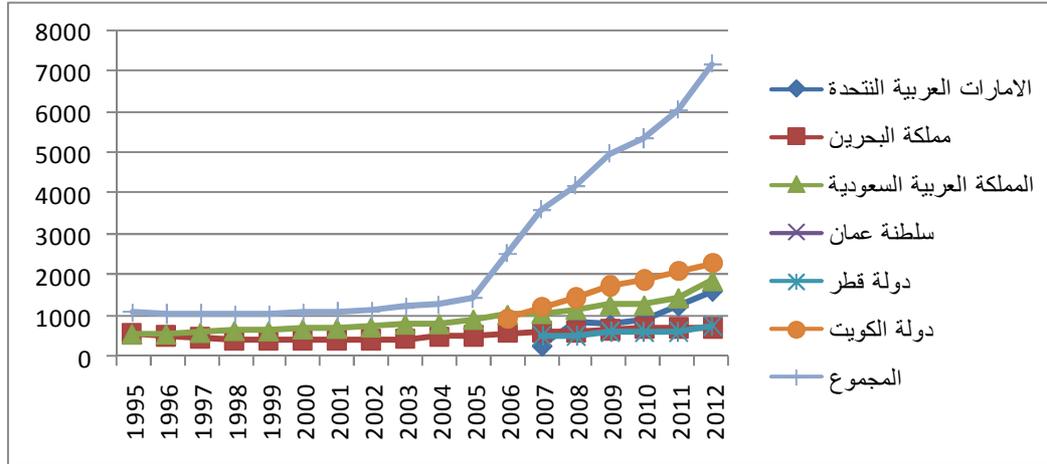
المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات أمانة مجلس التعاون الخليجي.

يظهر الشكل (3-11) النسب التي تستقبلها دول مجلس التعاون الخليجي من الطلاب في التعليم العام بجميع مراحلها من المواطنين الخليجيين في سنة 2012، تحتل الكويت المرتبة الأولى بنسبة 41% أي ب 16504 طالب، ثم الإمارات بنسبة 31% أي ب 12085 طالب، ثم السعودية 17% أي ب 6580 طالب، المرتبة الرابعة للدولة قطر بنسبة 7% عدد طالب يقدر ب 2923، و في المرتبة الأخيرة كل من البحرين و سلطنة عمان ب 2%، 808 و 684 طالب على التوالي.

✓ المساواة في الحماية التأمينية بين المواطنين الخليجيين: قرر المجلس الأعلى في دورته الخامسة و العشرين المنعقدة في المنامة (ديسمبر 2004)، بإلزام كل دولة عضو بمدى الحماية التأمينية

لمواطنيها العاملين في دول المجلس الأخرى، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص ، بحيث يكون التطبيق اختياريًا لمدة سنة واحدة تبدأ من يناير 2005، و يصبح إلزاميًا اعتبارًا من أول يناير 2006¹.

الشكل (3-12): إجمالي عدد المشمولين من مواطني دول المجلس في التأمينات الاجتماعية بالدول الأخرى



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات أمانة مجلس التعاون الخليجي.

يظهر الشكل (3-13) التحسن الكبير المسجل في عدد المواطنين الخليجين العاملين في

الدول الأعضاء الأخرى و المستفيدين من نظام توسيع الحماية التأمينية، فقد ارتفع عدد المشمولين

من مواطني الخليجين في التقاعد بالدول الأخرى من 572 مواطن في سنة 1995 إلى 1116

مواطن في 2006، ثم 9201 مواطن في 2012، بنسبة ارتفاع عن سنة 2006 تقدر ب

724.46%، فقد وصل عدد المشمولين بالحماية التأمينية في الكويت في سنة 2012 حوالي

3782 مواطن بعدما كان في 1995 يقدر عددهم ب538 مواطن فقط و في سنة 2006

¹ أمانة مجلس التعاون الخليجي، " السوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام"، إدارة الإحصاء، قطاع شؤون المعلومات ، مرجع سابق الذكر، ص 39 .

ب928، و الإمارات العربية المتحدة بلغ عدد المشمولين بالتأمين ب3706 مواطن خليجي ، بعدما كان في سنة 2007 يقدر عددهم ب 1544 مواطن فقط، و دولة قطر بلغ عدد المشمولين ب 1472 مواطن خليجي في سنة 2012 بعد ما كان في 2007 يقدر ب1296، و مملكة البحرين بلغ عددهم حوالي 180 مواطن في 2012 بعدما كان في سنة 2005 يقدر ب110، سلطنة عمان في 2012 بلغ عدد المشمولين ب 42 فقط بعد ما كان عددهم في 2006 يقدر ب66 مواطن ، وفي 1995 ب 34 مواطن ، و المملكة السعودية ب 19 مواطن خليجي مشمول بالتأمين في سنة 2012، بعدما كان في 2006 بقدر ب12 فقط.

3.3 الخصائص المالية و النقدية للدول مجلس التعاون الخليجي :

1.3.3 السياسة النقدية و أسعار الصرف و أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي:

أولاً: السياسة النقدية :

لقد فضلت السلطات النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الإصلاحات الهادفة لتحسين فعالية السياسة النقدية الاعتماد بشكل كبير على الأدوات الغير المباشرة في إدارة السياسة النقدية ، لتحل محل أسلوب التدخل المباشر الذي كان معتمد من طرف هذه الدول بشكل كبير¹، و يرى صندوق النقد الدولي في تقريره الخاص باقتصاديات مجلس التعاون الخليجي الصادر في سنة 2011، أن القنوات الرئيسية² لانتقال السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في سعر الفائدة و الائتمان و أسعار الأصول ، و أشار كذلك لعدم مقدرتها استعمال قناة سعر الصرف لكونها تعتمد على نظام سعر الصرف الثابت³.

¹ حسن كريم حمزة ، "العولمة المالية و النمو الاقتصادي"، دار صفاء ، الأردن ، سنة 2011، ص213

² آلية انتقال السياسة النقدية هي العملية التي من خلالها تؤثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج الداخلي و التشغيل و التضخم من أجل تحقيق أهدافها ، و تقليدياً هناك أربعة قنوات رئيسية تنتقل من خلالها آثار السياسة النقدية هي سعر الفائدة و مجامعات النقدية و أسعار الأصول و سعر الصرف.

³ International Monetary Fund "Gulf Cooperation Council Countries (GCC): Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global Economy ", 2011 p61

و قد انتهجت دول مجلس التعاون الخليجي على غرار باقية الدول العالم سياسة التحرير المالي¹ من أجل الرفع من كفاءة السياسة النقدية و أداء المنظومة المالية بشكل عام، بحيث تتمثل إجراءات هذه السياسة بالنسبة لكل دولة في مايلي²:

أ. الإمارات العربية المتحدة :

قامت بتحرير أسعار الفائدة و إزالة القيود على الائتمان في الاقتصاد، و تحديد الاحتياطي الإلزامي عند متوسط 7.2%، و تشترط على البنوك الاحتفاظ باحتياطيات تعادل 14% من الودائع تحت الطلب، و 1% من الودائع لأجل، و تعتمد في العمليات الخاصة بالسوق المفتوحة على بيع شهادات الإيداع التي تقل على سنة أو تزيد ، و عدم اعتمادها على أذون الخزانة، كما أنها تعتمد على تسهيلات إعادة الشراء على شهادات الإيداع التقليدية و الإسلامية مع إمكانية الاسترداد المبكر لشهادات الإيداع، وعلى بيع النقد الأجنبي و مبادلات النقد الأجنبي ابتداء من 2009.

¹ سياسة التحرير المالي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى إلغاء تدخل الدول في المجال المالي بغيت تطويره و تعزيز دوره في الاقتصاد.

² يمكن الاطلاع على المراجع التالية:

- تقرير الاقتصادي العربي الموحد، " الفصل العاشر تطور الأداء و الإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، سنة 2008، ص398، ص390، ص391
- تقرير صندوق النقد الدولي، " اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تعظيم النتائج الاقتصادية في عالم يسوده عدم اليقين"، سنة 2011، ص 51، ص52، ص53، ص54

ب. البحرين :

قامت البحرين بتحرير أسعار الفائدة ، مع إلغاء القيود على الائتمان، و تم تحديد نسبة 7% كاحتياطي إلزامي ابتداء من يناير 2008 ، و تعتمد السلطات النقدية البحرينية في عمليات السوق المفتوحة على أذون الخزانة مدتها تتراوح بين ثلاثة و ستة شهور و سنة واحدة و على عمليات إعادة الشراء، و بيع النقد الأجنبي و مبادلات النقد الأجنبي، و عدم اعتمادها على بيع شهادات الإيداع.

ج. الكويت:

هناك قيود على أسعار الفائدة في الاقتصاد الكويتي، بحيث تحدد بهامش لا يتجاوز 2% على سعر الخصم بالنسبة للقروض قصيرة الأجل و 4.5% للقروض الأخرى تم تخفيضه إلى 3%، و تشترط السلطات النقدية الاحتفاظ بنسبة 20% من إجمالي الودائع المحلية بالدينار الكويتي كسيولة إجمالية و لا تطبق نظام الاحتياطي الإلزامي من الودائع، و في عمليات السوق المفتوحة يتم تداول أذون الخزانة و بيع شهادات الإيداع مدتها ثلاثة شهور أو ستة شهور بالمزاد ، و عمليات إعادة الشراء تتم بادونات الخزانة و السندات بأجال استحقاق لليلة تتراوح بين ليلة واحدة و أسبوع و شهر، و بالنسبة للبنوك الإسلامية يتم استخدام التوريق، و سماح بيع النقد الأجنبي و عدم السماح بمبادلات النقد الأجنبي .

د. المملكة العربية السعودية:

أسعار الفائدة محررة و لا يوجد قيود على الائتمان، و بالنسبة لاحتياطي الإجمالي تم تحديد 13 % من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% من إجمالي الودائع الادخارية و الآجلة، و بالنسبة للعمليات السوق المفتوحة يتم طرح أذون الخزانة من طرف مؤسسة النقد العربي السعودية لأغراض إدارة السيولة، و لا يتم التعامل في شهادات الإيداع، و يتسم سوق التداول بين البنوك بالضخالة و يتألف من عمليات تداول للودائع غير مكفولة ، لا تتدخل السلطات النقدية في سوق التداول بين البنوك، و سعر الاقتراض بين البنوك يتأثر بتسهيلات إعادة الشراء و إعادة الشراء العكسية، مع السماح ببيع و مبادلات النقد الأجنبي.

هـ. عمان :

أسعار الفائدة محررة بشكل جزئي في الاقتصاد العماني، بحيث يتم وضع سقف على أسعار الفائدة على القروض الشخصية يساوي 8.5 % ، و هناك قيود على الائتمان لدى المصارف بنحو 40 % من إجمالي الائتمان لدى لمصرف، و في عمليات السوق المفتوحة يتم الاعتماد على بيع شهادات الإيداع و عمليات إعادة الشراء و بيع و مبادلات و النقد الأجنبي ، بينما تستني منها أذون الخزانة.

و. قطر:

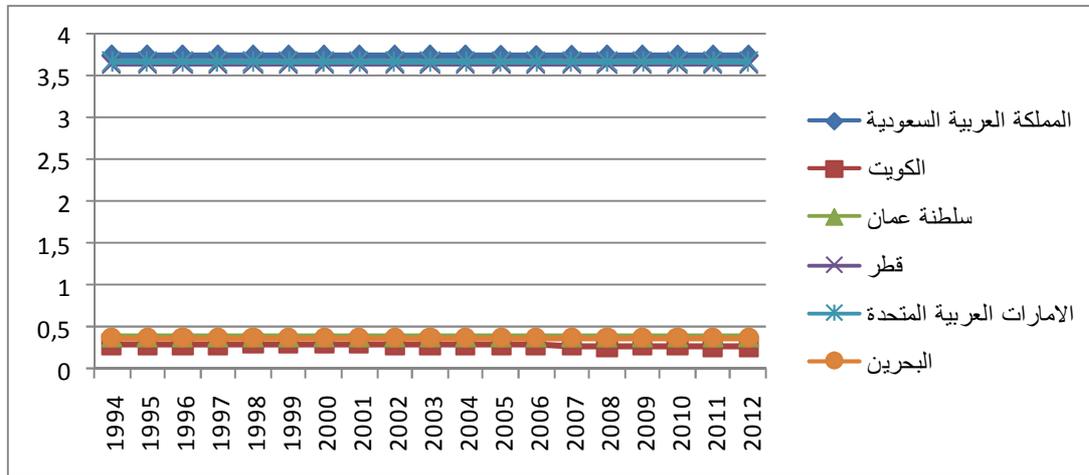
ابتداء من سنة 2000 أصبحت كل أسعار الفائدة تخضع لآلية السوق، ويستعمل البنك المركزي القطري أذون الخزانة للقيام باتفاقية إعادة الشراء، و اعتماد نسبة احتياطي تقدر بـ 2.75% على مجمل البنوك ماعدا البنوك المتخصصة في منح القروض للمؤسسات الصغيرة يطبق عليها نسبة 3.75% ابتداء من 2008، عدم استعمال نافذة الخصم، و الاعتماد كذلك في عمليات السوق المفتوحة على بيع النقد الأجنبي بدون مبادلات النقد الأجنبي.

ثانيا. سعر الصرف:

لقد اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة سعر الصرف الثابت و قامت في المحمل بربط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي، بحيث قامت المملكة العربية السعودية بربط الريال بدولار عند سعر صرف 3.75 ريال للدولار الواحد، وقامت الإمارات العربية المتحدة منذ شهر نوفمبر 1980 بربط الدرهم الإماراتي بالدولار عند سعر صرف 3.67 للدرهم، و أما الكويت فهي تمثل الاستثناء بين دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث عمدت إلى ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات المرجحة خلال الفترة الممتدة ما بين 18 مارس 1975 و حتى 31 ديسمبر 2002، ثم من 5 يناير 2003 و حتى 19 ماي 2007 حولت الربط الدينار إلى الدولار فقط عند سعر صرف 3.4626 للدولار الأمريكي، و في 20 ماي 2007 قامت بفك الارتباط مع الدولار و الاعتماد

على سلة من العملات الخاصة بشركائها الرئيسيين في التجارة الدولية بهدف تجنب التضخم المستورد، وأما البحرين فإنها تعتمد على ربط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي عند سعر 0.376 مقابل دولار واحد وهذا منذ سنة 1981، وكذلك سلطنة عمان قامت بربط الريال العماني بالدولار منذ سنة 1973 عند سعر صرف 2.60 دولار مقابل ريال واحد، و في الأخير دولة قطر التي هي كذلك تربط الريال القطري بالدولار عند سعر صرف 3.64 ريال قطري للدولار الواحد، و قد كان اختيار الدولار الأمريكي كعملة الربط من طرف دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر شريك تجاري لها في العالم¹.

الشكل (3-13): سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار متوسط الفترة (1994-2012)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات www.databank.banquemondiale.org (البنك الدولي)

¹ موقع رسمي متخصص في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، "أسعار الصرف"، ربط الموقع: www.gulfbase.com (2012/02/10)

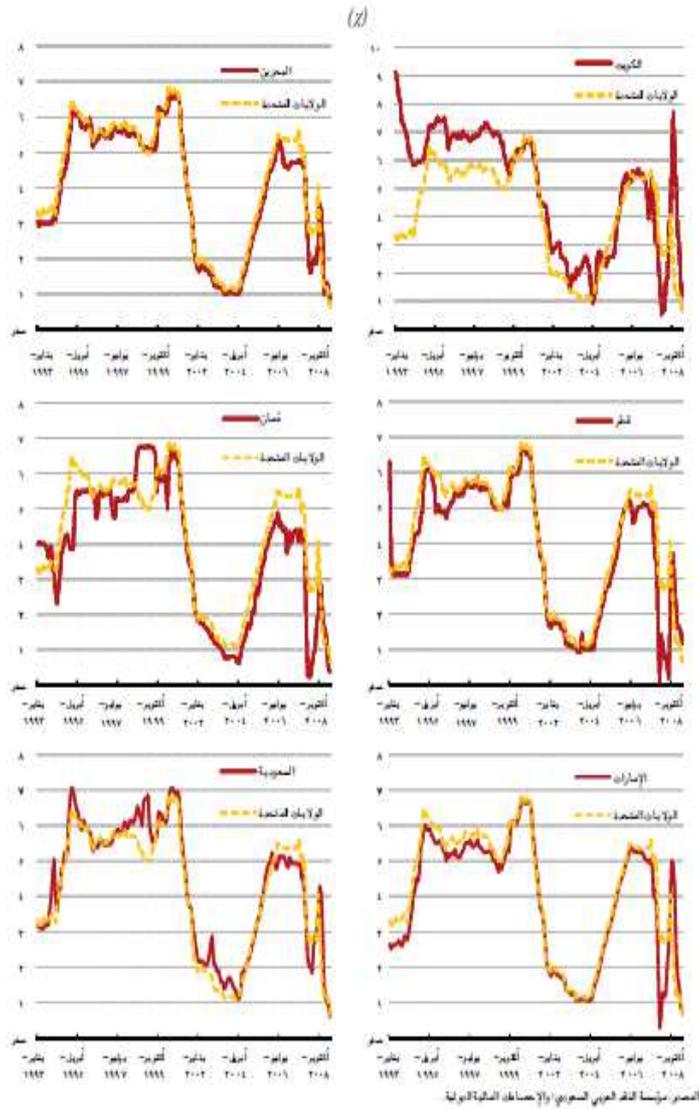
يتبين من خلال الشكل (3-13) أن سعر الصرف الرسمي للعملة الخليجية مقابل الدولار الأمريكي عرف استقرار كبير خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2012 وهذا راجع إلى اعتماد السلطات النقدية على نظام سعر الصرف الثابت المربوط بالدولار، مع تسجيل ملاحظة تقارب للسعر صرف كل من الريال السعودي و الدرهم الإماراتي و الريال القطري مقابل الدولار مع بعضها البعض من جهة ، و من جهة أخرى تقارب كل سعر صرف من الدينار البحريني و الدينار الكويتي و الريال العماني مقابل الدولار مع بعضها البعض.

ثالثاً. سعر الفائدة:

ترتبط أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي ارتباط وثيقاً بأسعار الفائدة الأمريكية في الأجل الطويل، وقد أكدت دراسة Bova and senhadji (2009) أن هناك تكامل مشترك بين سعر الفائدة بين دول مجلس التعاون الخليجي و الولايات المتحدة ، و لكن تم تسجيل بعض الانحرافات بينهما (سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية و دول مجلس التعاون الخليجي) و بدرجات متفاوتة بعد الأزمة العالمية الأخيرة في الأجل القصير، حيث تتميز البحرين بأسرع وتيرة للتكيف، تليها قطر و السعودية و الإمارات، و تتميز كل من الكويت و عمان بأبطأ وتيرة تكيف مع أسعار الفائدة الأمريكية¹، وهذا ما يظهره بوضوح الشكل (3-14) .

¹ صندوق النقد الدولي، " دول مجلس التعاون الخليجي تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين " ، مرجع سابق الذكر، ص55، ص62

الشكل (3-14): مقارنة تطور أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية و دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1993و2008)



المصدر : صندوق النقد الدولي ، " دول مجلس التعاون الخليجي تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين " ، سنة 2011، ص44.

2.3.3 مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي الخليجي :

تعتمد البنوك الخليجية على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل، و على الإقراض من أجل الحصول على العوائد، على غرار بقيت الأجهزة المصرفية في الدول النامية ، بحيث نجد انعدام دور سندات المؤسسات و أدوات المديونية الأجنبية في تركيبة مواردها المالية، فما بين سنة 2007 و 2008 لم يتجاوز نصيب سندات المؤسسات في إجمالي الخصوم حوالي 2%، كما أن دور الأوراق المالية في أصول البنوك الخليجية يتراوح كأعلى نسبة في البنوك السعودية بحوالي 23% إلى أقل نسبة في قطر حوالي 8%، كذلك يتميز النشاط الإقراض للبنوك الخليجية بتركيزه على قطاعات معينة مثل القطاع العقاري و تمويل القروض الاستهلاكية للإفراد ، فقد بلغت نسبة تمويل القطاع العقاري و القروض الاستهلاكية للأفراد حوالي 55% من إجمالي قروض القطاع المصرفي الخليجي الموزعة في سنة 2008، و هذا قد يجعلها عرضت للمخاطر تمويلية كبيرة¹.

أولاً. مؤشر الكتلة النقدية (M2) :

تمثل الكتلة النقدية (M2) النقود الورقية الإلزامية و النقود المساعدة و الودائع الجارية الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل و الودائع الادخارية القصيرة الأجل لدي البنوك وودائع التوفير لدي صناديق التوفير²، و من خلال قراءة الشكل (3-16) الذي يمثل نمو الكتلة النقدية (M2)

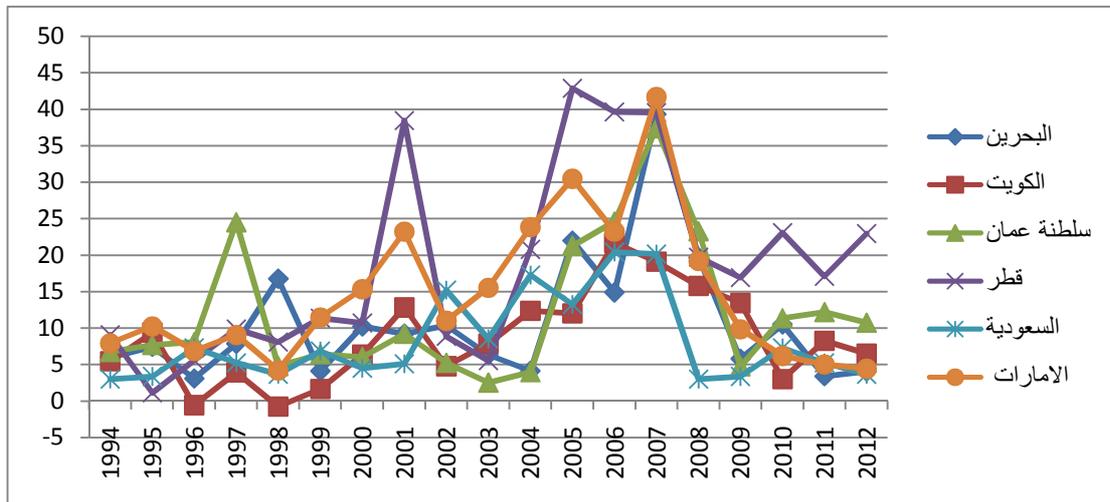
¹ إبراهيم أنوار، " قياس كفاءة البنوك دول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة الخبراء المعهد العربي للتخطيط العدد41، سنة2011،ص8

² بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديون المطبوعات الجامعية 2006،ص49

لفترة الممتدة ما بين 1994 و2012، يتبين أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي عرفت انخفاض في معدلات نمو الكتلة النقدية (M2) في السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية، و أن قطر سجلت أكبر معدل لنمو الكتلة النقدية (M2) بين دول المجلس التعاون قدر ب 42,85 % و كان هذا في سنة 2005، ثم ليصبح في سنة 2012 حوالي 23%، لكنه يقي المعدل الأعلى مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى، ثم تأتي بعدها في المرتبة الثانية الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو للكتلة النقدية (M2) يقدر ب 41,67 % في سنة 2007، ثم يعرف انخفاض كبير في سنة 2012 يصل إلى 4,43 %، و تحت البحرين المرتبة الثالثة بحيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية (M2) فيها 39,29 % في سنة 2007، ثم ينخفض في سنة 2012 إلى 4,05 % على غرار بقية الأعضاء ، و المرتبة الرابعة تتقاسمها كل من عمان و الكويت بمعدل يقدر حوالي 21%، و في سنة 2005 و 2006 على التوالي ، ثم ينخفض في سنة 2012 عمان وصل فيها 10,72 % و الكويت 6,46 %، و جاءت المملكة السعودية في المرتبة الأخيرة من حيث معدل النمو في الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة الممتدة بين (2012-1994) فقد قدر بحوالي 20,40 % في سنة 2006 ، لينخفض في سنة 2012 إلى حدود 3,63 %، و تبقي أبرز نقطة يمكن ملاحظتها من الشكل (3-15) أن معدلات النمو في الكتلة النقدية (M2) للدول مجلس التعاون الخليجي كانت متقاربة سواء في الفترات التي عرفت ارتفاع أو انخفاض لهذا المعدل ، وهذا يدل على تقارب و تشابه الأنظمة المالية و النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي.

و تتمثل العوامل المؤثر في عرض النقد بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي سواء بمعناه الضيق أو الواسع في تراكم الاحتياطات الأجنبية ، و الإنفاق الحكومي ، وهما يمثلان الأثر الأكبر، ثم بدرجة أقل أهمية بكثير نجد الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص، و هذا على غرار باقي الدول النامية الأخرى التي لها نفس خصائصها¹.

الشكل (3-15): معدل نمو الكتلة النقدية (M2) في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2012-1994)



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على إحصائيات البنك الدولي: www.databank.banquemondiale.org

¹عبد المنعم السيد علي " مرجع سابق الذكر، ص 82

ثانيا. المؤشر (M2 / PIB):

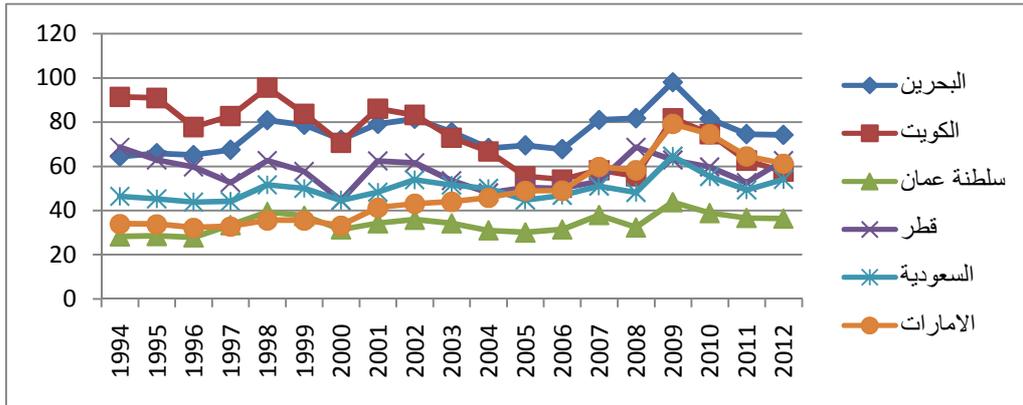
يقيس هذا المؤشر حجم النظام المصرفي في الاقتصاد، حيث أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على كبر حجم النظام المصرفي وأهمية دور الوساطة المالية في الاقتصاد و قدرتها على تعبئة المدخرات، أما إذا كانت قيمته منخفضة فهذا يدل على صغر حجم النظام المصرفي و انحصار دور الوساطة المالية في الاقتصاد¹، و قد استعمل هذا المؤشر بشكل واسع في العديد من الدراسات كمقياس للتطور الجهاز المصرفي على سبيل المثال دراسات (King and Levine1993, Levine et al 2000)²، و من خلال قراءة الشكل (3-16) الذي يبين تطور هذا المؤشر من 1994 الى 2012 في دول مجلس التعاون الخليجي ، نلاحظ في سنة 2012 أن البحرين احتلت المرتبة الأولى بمعدل قدره 74.14% و هذا يدل على كبر حجم النظام المصرفي فيها مقارنة باقتصاد البحريني، و في المرتبة الثانية قطر بمعدل 62.5% ، ثم بعدها و بمعدل متقارب الإمارات 61.18%، و في المرتبة الرابعة الكويت بمعدل قدره 57.59%، و في المرتبة ما قبل الأخيرة السعودية بمعدل 54.07%، و في الأخير تأتي سلطنة عمان بمعدل 36.33% ، و هو أصغر نسبيا من المعدلات المسجلة في الدول الأعضاء الأخرى خلال سنة 2012، و من الشكل

¹ Amaira Bouzid ,« les conditions préalables à la réussite des reformes financières au sein des pays émergents » op-cit ,pP 7

² Alex William Trew, " Finance and Growth : A critical Survey " centre for Dynamic Macroeconomic Analysis ,Working Paper Series ,p03

يتبين بوضوح أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك أجهزة مصرفية متطورة مقارنة بالاقتصاد الموجودة فيه، فكلها تجاوز فيها المؤشر M2 /PIB عتبة 50%، ماعدا سلطنة عمان الذي بقي فيها المؤشر محصور بين (40% و30%)، و يمكن ملاحظته أيضا في هذا الشكل أن تطور مؤشر M2/PIB لدول مجلس التعاون الخليجي كان يسير في نفس الاتجاه بالنسبة للجميع الدول الأعضاء، مما يؤكد مرة ثانية على تقارب حجم الأنظمة المصرفية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي و هذا أمر ايجابي و مطلوب في أي تكتل اقتصادي.

الشكل (3-16):مؤشر M2/PIB لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1994-2012)



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على إحصائيات البنك الدولي: www.databank.banquemondiale.org

3.3.3 تطور مؤشرات أداء الأسواق المالية الخليجية :

سوف نحاول من خلال هذا العنصر إلقاء الضوء على الأسواق المالية الخليجية، و تتبع

مسار تطور مؤشراتهما .

أولاً. التعريف بالأسواق المالية الخليجية:

أ. سوق الكويت للأوراق المالية:

لقد عرفت الكويت أول شركة مساهمة في تاريخها بتأسيس بنك الكويتي الوطني 1952¹، ثم أعقبته في فترة الستينات إنشاء العديد من الشركات المساهمة الكويتية ، إلا أن تواضع حجم الأسهم المصدرة لم يكن يسمح بوجود سوق الأسهم بالمعنى المتعارف عليه بحيث كان التداول محدود و غير منظم بسبب حداثة هذا النوع من النشاط المالي على المستثمرين الكويتيين ، الأمر الذي جعل السلطات الكويتية تقوم بإصدار عديد القوانين الخاصة بالتعامل في الأوراق المالية و المنظمة لنشاط شركات المساهمة من أجل التحفيز على التوسع في إنشاء هذه الأخيرة ، و خلق ديناميكية في التعامل في الأوراق المالية ، و من بين هذه القوانين نجد قانون رقم 37 الصادر 1962 و هو أول قانون كويتي خاص بتداول الأوراق المالية الصادرة في الخارج ثم صدر بعده القانون رقم 32 لسنة

¹ موقع رسمي متخصص في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، "السوق المالي الكويتي"، متوفر على الموقع التالي: www.gulfbase.com/ar/gcc/index/3?t=3 / تاريخ لاطلاع (2013/12/09)

1970 خاصة بالأوراق المالية الخاصة بالشركات¹، و أعقبه عام 1976م صدر أول قرار وزاري رقم (61) لتنظيم التعامل في الأوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة الكويتية حيث تم بموجبه تشكيل أول لجنة للأوراق المالية، حيث كان التداول يتم في تلك الأثناء عن طريق المفاوضات المباشرة على السعر بين كل من البائع والمشتري، وفي سنة 1977 تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية في الكويت حيث سميت سوق الكويت للأوراق المالية وقد استمر التعامل بهذا النظام حتى عام 1983 أين تم صدر المرسوم الأميري الخاص بإعادة تنظيم السوق كهيئة مستقلة في 14/8/1983م بواسطة لجنة للأوراق المالية وإدارة تنفيذية لإعادة تنظيم السوق بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد².

و قد عرف سوق الكويت لأوراق المالية في مسيرتها عدة تطورات و أحداث، فقد تم إدخاله ضمن قاعدة بيانات أسواق المال العربية سنة 1994 بعد استيفائه بالمعايير و الشروط المطلوبة، و عرف خلال الفترة (91-93) توقفا على النشاط بسبب الظروف السياسية التي عرفتها المنطقة (حرب الخليج الأولى)³، و في نوفمبر 1995 تم تطبيق أول نظام الكتروني للتداول، و في أكتوبر 1998 تم إدخال السوق الأجل ، و في أوت 2003 تم إدخال سوق البيوع المستقبلية،

¹ جابر محمد محمد، " تفعيل تكامل البورصات العربية لتدعيم التكامل العربي مع الإشارة إلى بعض بورصات دول مجلس التعاون الخليجي"، ورقة مقدمة في إطار الملئقي الدولي حول الأسواق المالية و البورصات أفاق و تحديات في غرفة تجارة و صناعة، دبي أيام 6-8 مارس 2007، ص23، ص22

² موقع رسمي متخصص في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، "السوق المالي الكويتي"، متوفر على الموقع التالي: www.gulfbase.com/ar/gcc/index/3?t=3 / تاريخ لاطلاع (2013/12/09)

³ حسن كريم حمزة ، مرجع سابق الذكر، ص255

و في نوفمبر 2003 بدأ التداول الالكتروني ، و في مارس 2005 تم تطبيق سوق الخيارات و في أواخر عام 2009، وقع سوق الكويت للأوراق المالية عقد "شراكة" مع مجموعة ناسداك أو أم إكس، والذي بموجبه يتم تنفيذ نظام التداول الآلي الجديد ، ونظام الرقابة الآلي¹.

ب. سوق الأسهم السعودي:

لقد بدأت الشركات السعودية المساهمة نشاطاتها في أواسط الثلاثينات بتأسيس الشركة العربية للسيارات التي تعد أول شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية، و بحلول سنة 1975 كان هناك نحو 14 شركة مساهمة²، و لكن رغم هذا بقي السوق المالي السعودي سوق غير رسمية حتى سنة 1985 أين كان يضم 32 مكتب وساطة أسهم و 40 شركة مساهمة و كلها غير خاضعة لقوانين و النظم³، و خلال هذا العام أوكلت الدولة موضوع تداول الأسهم إلى مؤسسة النقد العربي السعودي وتم إيقاف التداول عن طريق المكاتب التي لست في حوزتها رخصة للتداول الأسهم. و أوكلت لهذه المؤسسة كذلك دور الإشراف والرقابة لحماية سوق الأسهم من الآثار العكسية لفرط التوقعات ،بالإضافة إلى مهمة القيام بتطويرها لتصبح سوقاً مالية ناضجة، و في 31 جويلية 2003 تم صدور المرسوم الملكي الخاص بإنشاء هيئة السوق المالي التي تتولى الإشراف على تنظيم و تطوير

¹ موقع سوق الكويت للأوراق المالية ، ربط الموقع: www.kuwaitse.com/A/KSE/About.aspx / تاريخ الاطلاع (2013/10/09)

² موقع السوق المالي السعودي، ربط الموقع: www.tadawul.com.sa / تاريخ الاطلاع (2013/12/10)

³ ياسر محمد حاد و سيد عبد الفضل ، " الأفاق المستقبلية لأداء أسواق الأوراق المالية العربية في ظل العولمة العربية " ، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الأسواق المالية و البورصات أفاق و تحديات في غرفة تجارة و صناعة دبي أيام 6-8 مارس 2007، ص34، ص35

السوق المالية، و إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وزيادة الثقة فيه، والتأكد من الإفصاح الملائم و الشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، و حماية المستثمرين و المتعاملين بالأوراق المالية¹.

و قد انضم السوق المالي السعودي للقاعدة البيانات الخاصة بأسواق المال العربية التي يعدها صندوق النقد العربي في سنة 1994، و قبل هذا تم لأول مرة تشغيل النظام الآلي (ESIS) بالتحديد في سنة 1990 الذي يتيح إمكانية التداول الآلي لأسهم عبر المصارف التجارية، و الذي تم تعويضه في سنة 2007 بنظام جديد و أكثر تطور سمي "بتداول" الذي يتميز بالتسوية الآنية للمعاملات، و يتيح التداول عن طريق شبكة الانترنت و يستوعب أكثر من مليوني صفقة يوميًا²، و قد بلغ عدد الشركات المساهمة 64 شركة سنة 1988 برأس مالي إجمالي يقدر بـ 54 مليار ريال و عدد أسهم حوالي 566 مليون سهم، و في نفس السنة تم إصدار السندات لأول بقيمة 1.5 مليار ريال سعودي من أجل تمويل العجز في ميزانية الدولة³.

¹ موقع رسمي متخصص في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، متوفر على الرابط التالي: www.gulfbase.com/ar/gcc/index/3?t=3 / تاريخ الاطلاع (2013/12/10)

² حسن كريم حمزة ، مرجع سابق الذكر ، ص 255

³ جابر محمد محمد ، مرجع سابق الذكر، ص 27

ت. بورصة البحرين:

يعود تاريخ سوق الأسهم البحرينية إلى عام 1957م عندما تم تحويل مصرف البحرين الوطني إلى مؤسسة عامة لتكون النواة الأساسية لشركة الأسهم البحرينية، و ترافق ذلك مع ظهور بعض المؤسسات الأخرى مثل شركة الجوهرة للأوراق المالية التي استمرت بصفة غير رسمية حتى 1987¹، أين تم تأسيس سوق الأوراق المالية البحريني بموجب المرسوم التشريعي رقم أربعة والقرار الوزاري رقم ثلاثة عشرة الصادر في 1988، و باشر السوق عمله بشكل رسميا في يونيو 1989، حيث كان عدد الشركات المدرجة حينها 29 شركة مساهمة عامة بحرينية، وكانت الأسهم العادية هي الأداة الاستثمارية الوحيدة المتداولة آنذاك، ليتم في سنة 2010 خلق "بورصة البحرين" كشركة مساهمة مغلقة بموجب المرسوم رقم (60) لسنة 2010 لتحل محل سوق البحرين للأوراق المالية²، وقد انظم هذا السوق للقاعدة البيانات أسواق المال العربية سنة 1994 بعد استكمالها لشروط و معايير الضرورية، وقد اصدر مصرف البحرين المركزي بصفته الجهة الرقابية على السوق، عدة قرارات و تعديلات على معايير الإفصاح، و هذا بهدف الرفع من درجة الشفافية و ضمان سلامة المعاملات

¹ موقع رسمي متخصص في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، متوفر على الرابط التالي: www.gulfbase.com/ar/gcc/index/3?t=3 / تاريخ الاطلاع (2013/12/10)

² موقع بورصة البحرين، ربط الموقع www.bahrainbourse.net / تاريخ الاطلاع (2013/12/10)

فيه، و كانت شهدت سنة 1999 العمل بالنظام الآلي في عملية التداول و التخلي عن النظام اليدوي الذي كان مستخدم من قبل¹.

ث. سوق الدوحة لأوراق المالية:

تأسست سوق الدوحة للأوراق المالية عام 1995 وبدأت عملها رسمياً في سنة 1997²، و قبل إنشائه كان التعامل في دولة قطر يتم عن طريق عدد من مكاتب الوساطة غير المتخصصة أو الغير المرخص لها بممارسة مثل هذا النوع من العمل ، الأمر الذي انجر عنه تحديد غير عادل لأسعار البيع و الشراء و خاصة في ظل غياب المعلومات الرسمية³، و انضمت بورصة الدوحة إلى قاعدة بيانات أسواق المال العربية سنة 2002، و في نفس السنة كذلك تم قبولها كعضو منظم إلى السكرتارية العامة للمنظمة الدولية لهيئات الرقابة على أسواق المال (IOSCO)، و في مارس 2002 كذلك تم تشغيل نظام التداول الإلكتروني، و في سنة 2005 تم صدور قانون رقم 33 الذي سمح بحلق هيئة قطر لأسواق المالية و شركة الدوحة لأوراق المالية حيث تتولى الهيئة الجانب التشريعي و الرقابي و تتولى الشركة الجانب التنفيذي المتعلق بالتداول و نقل الملكية و إجراء التسويات و غيرها⁴،

¹حسن كريم حمزة، مرجع سابق الذكر، ص253

² موقع بورصة الدوحة، ربط الموقع : www.qe.com.qa تاريخ الاطلاع (2013/12/10)

³ ياسر محمد جاد الله و سيد عبد الفضل ، مرجع سابق الذكر، ص30

⁴حسن كريم حمزة، مرجع سابق الذكر، ص253

و قامت شركة قطر القابضة في سنة 2009 بتوقيع اتفاقية مع بورصة NYSE Euronext من أجل تشكيل شراكة إستراتيجية بهدف تحويل سوق الدوحة للأوراق المالية إلى بورصة دولية وفقاً لأعلى المستويات تحت تسمية بورصة قطر بعد توقيع اتفاقية الشراكة¹.

ج. سوق عمان للأوراق المالية:

لقد تم إنشاء سوق مسقط لأوراق المالية بموجب المرسوم رقم 88 /53 بتاريخ 21 يونيو 1988، وحدد مهامه في الإشراف على سير عمليات البيع و الشراء الأوراق المالية والعمل على إرساء أسس العدالة في التسعير و سلامة الإجراءات و تسوية الحقوق و الالتزامات فيما بين أطراف التعامل بائعين ومشتريين، و ممارسة الرقابة على شركات الوساطة للتأكد من سلامة عملها و رصد ونشر المعلومات عن شركات المساهمة المدرجة فيها والإفصاح عن بياناتها خدمة لجمهور المستثمرين²، و قد بدأ سوق مسقط لأوراق المالية نشاطه في سنة 1989 بحوالي 68 شركة مساهمة و رأس المال مقدر بحوالي 255 مليون ريال عُماني (663 مليون دولار أمريكي)³.

¹ موقع بورصة الدوحة، ربط الموقع : www.qe.com.qa / تاريخ الاطلاع (2013/12/10)

² موقع بورصة مسقط، ربط الموقع: www.msm.gov.om / تاريخ الاطلاع (2013/12/10)

³ موقع رسمي متخصص في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، متوفر على الرابط التالي: www.gulfbase.com/ar/gcc/index/3?t=3 / تاريخ الاطلاع (2013/12/10)

و من أجل مواكبته للتطورات التي تجري في الاقتصاد العالمي و ضمان تماشيه مع التنظيمات و الإجراءات المعمول بها في الأسواق المالية العالمية ، قامت السلطات العمانية بإعادة هيكلته بموجب المرسوم رقم (80 / 98) ورقم (82 / 98) ، ليصبح متكون من ثلاثة أجهزة رئيسية منفصلة وهي: الهيئة العامة لسوق المال المختصة بتنظيم و ترخيص ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولها داخل السلطنة والإشراف على سوق مسقط للأوراق المالية وجميع المتعاملين فيها، و سوق مسقط للأوراق المالية المختص بتقيد و تداول الأوراق المالية ، وشركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية المختصة بحفظ سجلات المساهمين وإيداع وتسجيل وحفظ عقود بيع و شراء الأوراق المالية واثبات انتقال الملكية وإصدار بيانات إلى المساهمين بذلك، و هي مرتبطة بنظام إلكتروني مع السوق لسهولة نقل البيانات¹، و قد تم إدراج سوق مسقط ضمن قاعدة البيانات أسواق المال العربية سنة 1999، ووقعت الهيئة العامة لسوق المال عدد من الاتفاقيات الثنائية في مجال التعاون الفني مع عدة أسواق مالية بهدف تسهيل عملية التبادل المعلومات و توفير أحسن حماية للمستثمرين فيه².

¹ حامد صالح السيف ، " دور اتحاد الشركات الاستثمارية في تفعيل إنشاء هيئة أسواق المال في دولة الكويت " ، ورقة مقدمة للمؤتمر الثاني : تطوير السوق الرأسمالي في الكويت " مشروع هيئة أسواق المال " الكويت ، 2008، ص4، ص5

² حسن كريم حمزة ، مرجع سابق الذكر ، ص255

ح. سوق الإمارات لأوراق المالية:

لقد عرفت دولة الإمارات العربية المتحدة التعامل في الأوراق المالية في بداية سنوات الستينات، لكن في هذه المرحلة اقتصر على السوق المالي الغير المنظمة المتسم بغياب الرقابة، و عدم توفر الشفافية التي نتج عنها غياب العدالة و التذبذب الشديد في تسعير الأوراق المالية ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة الماسة لتنظيم سوق الأوراق المالية، بما يكفل سلامة التعامل، و حماية المستثمر من خلال إيجاد أسس سليمة وآلية حديثة لتحديد السعر العادل للورقة المالية بناء على قوى العرض والطلب¹، الأمر الذي أدى إلى تأسيس هيئة الإمارات للأوراق المالية و السلع في 1 فبراير 2000 بموجب القانون الاتحادي رقم أربعة لسنة 2000، فكان الأساس الذي تم عليه إنشاء سوق دبي و سوق أبوظبي لأوراق المالية².

1- سوق دبي لأوراق المالية: بدأ سوق دبي المالي مزاوله نشاطه بتاريخ 26 مارس 2000 كمؤسسة عامة لديها الشخصية الاعتبارية المستقلة بموجب قرار وزارة الاقتصاد رقم 14 لسنة 2000، وتعد سوق دبي المالي كسوق ثانوي للتعامل بالأوراق المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة و السندات الصادرة عن الحكومة الاتحادية أو أية حكومات محلية والمؤسسات العامة في الدولة

¹ موقع رسمي متخصص في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، متوفر على الرابط التالي: www.gulfbase.com/ar/gcc/index/3?t=3 / تاريخ الاطلاع (2013/12/10)

² ياسر محمد جابر و سيد إبراهيم عبد الفضل ، مرجع سابق الذكر، ص33

و وحدات صناديق الاستثمار وأية أدوات مالية أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية والتي تكون معتمدة لدى سوق دبي المالي¹، و قد أدرج ضمن قاعدة بيانات أسواق المال العربية سنة 2002، كما تحول فيما بعد إلى شركة مساهمة عامة مدرجة في السوق ابتداء من مارس 2007 (أول سوق عربية يقوم بهذا الإجراء)، و كما حصل سوق دبي على العضوية في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، و كذلك في سنة 2007 أعلن سوق دبي عن إطلاق مؤشر "داوجونز سوق دبي المالي" و مؤشر " داوجونز سوق دبي تايتنجز 15" و هما يشكلان جزءا من سلسلة مؤشرات داوجونز الخاصة بالأسواق المالية الإسلامية².

2- سوق أبوظبي للأوراق المالية: تم افتتاح سوق أبو ظبي للأوراق المالية في 15 نوفمبر 2000 بموجب القانون المحلي رقم ثلاثة لسنة 2000، بحيث يتمتع هذا السوق بالشخصية الاعتبارية و الاستقلال المالي و الإداري و بالصلاحيات الرقابية و التنفيذية اللازمة لممارسة مهامه، مع تمكينه من إنشاء مراكز وفروع له خارج إمارة أبو ظبي³، و قد تم تسجيله في قاعدة بيانات أسواق المال العربية في سنة 2002، و عقد السوق اتفاقيات مع عدة أسواق مالية عالمية من أجل الإدراج المشترك و التعاون الفني، و قيامه بتوحيد العمل مع سوق دبي ابتداء من 2007 و الاعتماد

¹ موقع بورصة دبي ، ربط الموقع: www.dfm.ae / تاريخ الاطلاع (2013/12/25)

² حسن كريم حمزة ،مرجع سابق الذكر، ص 254

³ موقع سوق أبو ظبي للأوراق المالية، ربط الموقع: www.adx.ae / تاريخ الاطلاع (2013/12/25)

على الشاشة الواحدة، و كذلك تطبيقه الأنظمة الخاصة بالإفصاح و التزام و بالإفصاح عن البيانات المالية السنوية و نصف السنوية و الربع سنوية للشركات المقيدة بالسوق¹.

ثانيا. تطور مؤشرات أداء الأسواق المالية الخليجية :

من أجل إظهار الصورة الحقيقية و مستوى تطور الأسواق المالية الخليجية، سوف نقوم فيما يلي بعرض مجموعة من الإحصائيات الخاصة بأهم مؤشرات الخاصة ببورصات هذه الدول، و التي تمثل مؤشرات الحجم و مؤشرات السيولة:

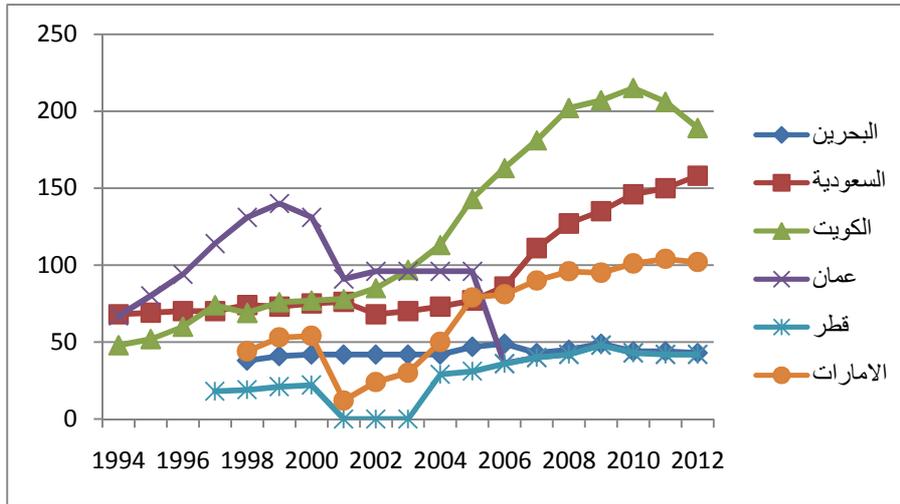
أ. عدد الشركات المدرجة:

يسمح لنا بتقدير حجم الأسواق المالية، فهو عبارة عن عدد الشركات التي تم إدراجها في سوق المالي بعد استقائها كل الشروط المطلوبة من طرف هذا السوق، و في الغالب كل ما كان عدد الشركات كبير كلما دل على أهمية حجم السوق المالي، إلا أن الاقتصار على هذا المؤشر فقط لدراسة تطور أي سوق لا يعطى صورة واضحة على حجمه، فقد يكون في السوق المالي عدد كبير من الشركات المدرجة ذات رأس المال الصغير، و العكس صحيح، و بالتالي يجب إرفاقه بمؤشر معدل القيمة السوقية حتى يكون التصور المأخوذ على أي سوق تصور صحيح.

¹حسن كريم حمزة، مرجع سابق الذكر، ص 254

الشكل (3-17): تطور عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية الخليجية خلال (1994-

2012)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

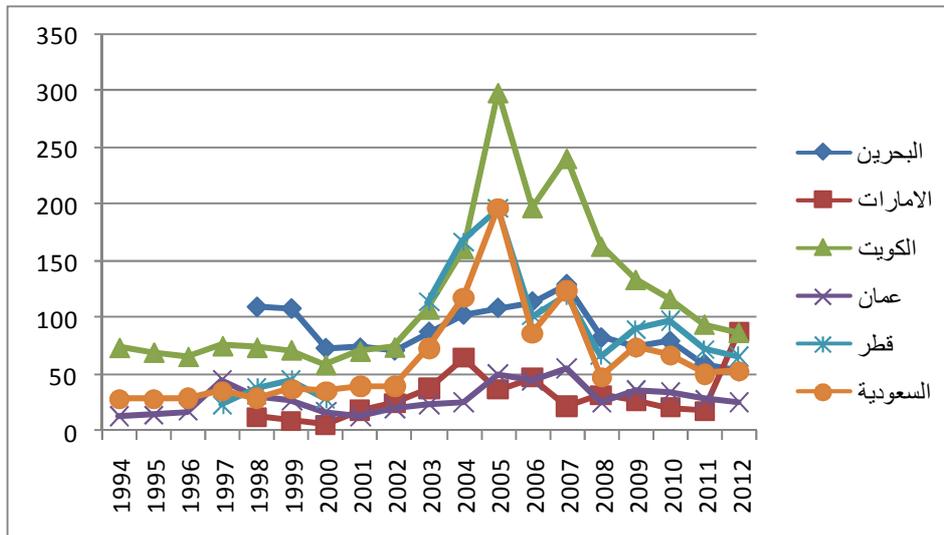
يتبين من الشكل (3-17) التطور الكبير في عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية الخليجية فبعدما كان عددها في سنة 1995 يقدر ب 277 شركة فقط مدرجة ، ارتفع العدد ليصل سنة 2012 حوالي 576 شركة مدرجة بنسبة تحسن قدرها 107.24%، وقد احتل السوق المالي الكويتي المرتبة الأولى في عدد الشركات المدرجة سنة 2012 بحوالي 189 شركة مدرجة، ثم السوق المالي السعودي في المرتبة الثانية ب158 شركة مدرجة، وبعده السوق المالي الإماراتي ب 102 شركة مدرجة، و بعدد أقل السوق المالي البحريني في المرتبة الرابعة ب43 شركة مدرجة فقط، و في المرتبة الأخيرة السوق المالي القطري و سلطنة عمان بعدد شركة يقدر ب42 شركة مدرجة فقط، و مما

سبق نلاحظ أن الأسواق المالية الخليجية تبعا للمؤشر الشركات المدرجة مقسم إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم كل من السعودية و الكويت و الإمارات و هي الأكثر تطورا، و المجموعة الثانية أقل تطورا تضم كل من سلطنة عمان و قطر و البحرين.

ب. معدل القيمة السوقية:

يساوي القيمة السوقية لكل الأسهم المدرجة في سوق المالي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، و يسمح هذا المؤشر بتحديد ما مدى مساهمة السوق المالي في تمويل الاقتصاد، بحيث كلما كانت نسبته كبيرة كلما ذل على أهمية السوق المالي في الاقتصاد و كبر حجم تطوره¹.

الجدول(3-18): تطور معدل القيمة السوقية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1994-2012)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

¹ شذا جمال خطيب، "العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، دار مجدلاوي، الأردن، 2008، ص82

يتبين لنا من الشكل (3-18) أن الأسواق المالية الخليجية متقاربة في مؤشر معدل القيمة السوقية تقريبا خلال كل الفترة التي يمثلها الشكل (1994-2012)، وهذا يدل على تقارب أحجمها، الأمر الذي يصب في الاتجاه الايجابي لتعزيز التكامل الاقتصادي و النقدي فيما بينها، و قد سجلت هذا المؤشر تراجع في سنة 2012 في أغلب الدول الخليجية، حيث سجلت الإمارات و الكويت نسبة 78.04 % و احتلت المرتبة الأولى، ثم تأتي بعدها قطر بنسبة 65.68% و بعدها البحرين بمعدل 52.91% و في المرتبة الخامسة السعودية 52.51%، و في الأخير و معدل متباعد نوعا ما عن سابقاتها نجد سلطنة عمان بمعدل 25.74%.

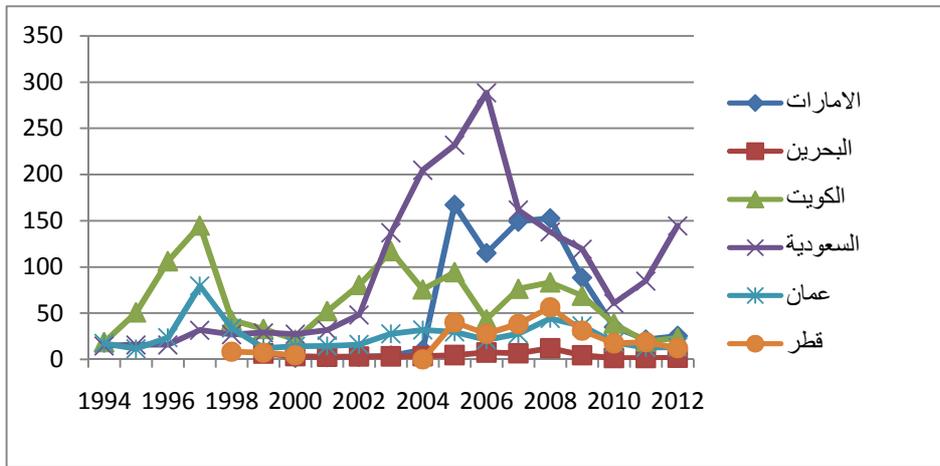
خ. معدل دوران الأسهم:

يسمح لنا هذا المؤشر بتقدير سيولة السوق المالي، بحيث تعتبر السيولة عنصر مطلوب لإغراء المستثمرين و المدخرين على حد سواء للدخول لأي سوق، فهي تسمح بتقليل المخاطر و تحقيق جاذبية أكثر للأموال كونها تعطي الفرصة للمدخرين لتحصيل أصولهم من الأوراق المالية و بيعها بسرعة و بأسعار مناسبة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، و يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة القيمة الكلية للأسهم التي يتم تداولها خلال فترة معينة على القيمة السوقية، و كلما كان هذا المؤشر مرتفع

ذل على سيولة أكبر في السوق و عدم وجود حواجز في عملية التداول و انخفاض تكاليف الصفقات¹.

الشكل (3-19): تطور معدل الدوران للأسهم المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون

الخليجي



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

يظهر لنا من الشكل(3-19) السيولة الكبير التي يتمتع بها السوق المالي السعودي مما يجعله أكثر إغراء، فقد وصل مؤشر معدل الدوران في سنة 2012 إلى 144.44%، ثم تأتي بعده و بنسبة متقاربة مع بعضها البعض كل من سوق الإمارات 25.33% و الكويت بنسبة 23.23% و سلطنة عمان بنسبة 13.29%، ثم قطر بنسبة 12.86%، و في المرتبة الأخيرة بمعدل دوران ضعيف أي

¹حسن كريم، مرجع سابق الذكر، 274

بنسبة سيولة ضعيفة جدا السوق المالي البحريني بمعدل 1.85%، و هذا كذلك يبين تقارب أغلب الأسواق المالية الخليجية فيما بينها من حيث درجة السيولة.

4.3.3 تحليل خصائص السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي:

تعد السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي أهم أداة تستعملها هذه الدول من أجل تحقيق التوازن بين الاستقرار و التنمية¹، و يكمل دورها الرئيسي في تحويل الإيرادات المتأتية من استغلال ثروة المنطقة من الموارد الطبيعية و على رأسها النفط إلى قرارات خاصة بالإنفاق تشكل النتائج الاجتماعية و الاقتصادية من أجل الأجيال الحالية و القادمة على حد سواء، و اعتماد دول المجلس التعاون على المداخليل البترولية من أجل رسم السياسة المالية لدولة ، تجعلها عرضتا لصدمات و التقلبات الناتجة عن التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية، و عدم التأكد من مستوى الإيرادات الميزانية ، مع تسجيل حالات من الفائض أو العجز على فترات طويلة تبعاً للحركة أسعار النفط في الأسواق العالمية².

¹ يتحقق الاستقرار من خلال السياسة المالية في التخلص من التذبذبات الاقتصادية الناتج عن الصدمات المحلية و الخارجية مثل تحركات أسعار النفط، و تحديد توقيت القرارات المتعلقة بفرض الضرائب و الإنفاق ، و أما التنمية لان بفضل السياسة المالية توجه الإيرادات المتحققة من الهيدروكربونات إلى الاقتصاد بهدف تحسين مستوى الرفاهية.

² Gulf Cooperation Council Countries (GCC): Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global, op. cite ,p31

أولاً. مساهمة الإيرادات النفطية في الميزانية لدول مجلس التعاون الخليجي:

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأن صادراتها تتركز في سلعة واحدة على غرار بقية الدول النامية ، بحيث يؤدي أي انخفاض يحصل في الطلب أو الإنتاج لهذا السلعة مباشرة إلى الانخفاض في عوائد صادرات و بالتالي إيرادات الدولة، و هذا ما ينطبق على الصناعات النفط و الغاز التي تعتمد عليها دول مجلس التعاون الخليجي ، بحيث تمثل صادرات النفط و الغاز ما لا يقل عن 80% من إجمالي الإيرادات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يجعل مستقبلها التنموي مرهون بهذا المورد الطبيعي، وهذا ما أكدته كذلك دراسة لصندوق النقد الدولي هدفها محاكاة تأثير انخفاض أسعار النفط لعام 2013 بمقدار 30 دولارا ، فخلصت إلى أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي ستعاني من عجز الموازنة العامة بحلول عام 2017، مع بلوغ هذا العجز أشده في البحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية¹.

و تتبع الأهمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها مركزا لأكبر مناطق إنتاج و احتياطات النفط و الغاز في العالم ، فقد بلغت الاحتياطات النفطية لدول المجلس التعاون مجتمعة في سنة 2012 حوالي 97.1 مليار برميل ، و أما الإنتاج فقد وصل في نفس السنة حوالي 17.1 مليون برميل يوم، و هذا جعلها تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث الاحتياطات و الإنتاج معا، و أما

¹ غلايدالان، بول ستيفنز، فيليكس برويستون، " ترشيد استخدام الثروة النفطية في الخليج : انجازات و تحديات"، تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) افريل 2014، ص 8، ص 9

إنتاج الغاز الطبيعي فقدر في سنة 2012 بحوالي 370.2 مليار متر مكعب و حصلت دول مجلس التعاون بهذا على المرتبة الثالثة، كما جاءت في المرتبة الثانية من حيث احتياطات الغاز الطبيعي بحوالي 42.221 مليار متر مكعب¹.

و حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013 الصادر عن صندوق النقد العربي، فان ترتيب دول المجلس التعاون الخليجي من حيث إنتاج النفط في سنة 2012 كان كالتالي: السعودية 9.760 مليون برميل في اليوم، الكويت ب 2.978 مليون برميل في اليوم، الإمارات ب 2.654 مليون برميل في اليوم، عمان ب 813 ألف برميل في اليوم، قطر ب 735 ألف برميل في اليوم، و البحرين ب 190 ألف برميل في اليوم، و أما بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي في سنة 2011 فهو : عمان ب 28692 مليون متر مكعب، وقطر ب 202500 مليون متر مكعب، السعودية ب 92300 مليون متر مكعب، الإمارات ب 52300 مليون متر مكعب، الكويت ب 13500 مليون متر مكعب².

و قد خلصت الدراسة التي قام بها الصندوق النقد الدولي على دول مجلس التعاون الخليجي بهدف اختبار العلاقة بين السياسة المالية و إيرادات النفطية و الهيدروكربونية بشكل عام

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي، " دول مجلس التعاون لمحة إحصائية"، إدارة الإحصاء ، الأمانة العامة ،مارس 2014 ، ص 17، ص 18، ص 19، ص 20، متوفر على الرابط التالي: <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/> تاريخ الاطلاع (2013/12/12)

²التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي 2013، ص 381، ص 382

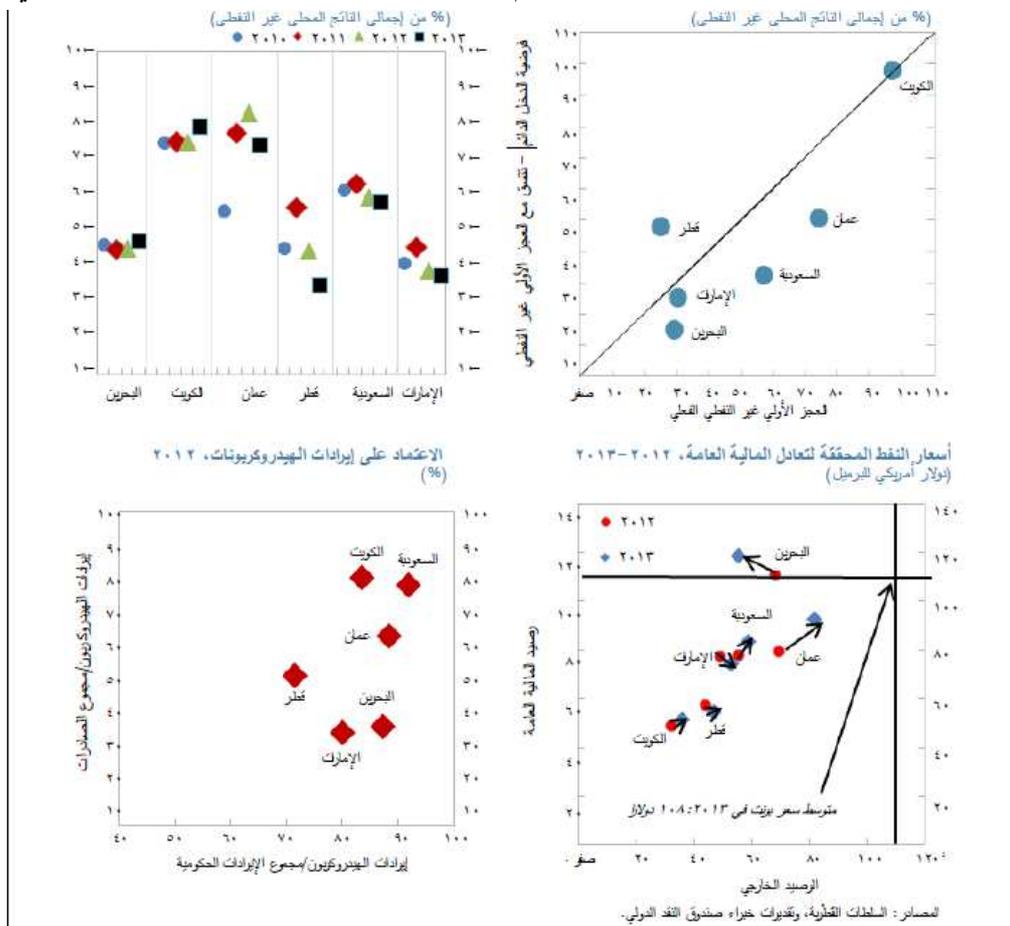
لفترة (1980-2010)، إلى وجود ارتباط موجب وثيق بين الإيرادات الهيدروكرونية و نفقات الحكومة لدول مجلس التعاون الخليجي، أي أن مستوى نفقات المالية العامة كان يميل إلى الارتفاع أو الانخفاض مع ارتفاع الإيرادات أو انخفاضها، و إشارة الدراسة كذلك إلى أن مسار العجز في الميزانية أكثر استواء من مسار الإيرادات، و هذا معناه أن درجة تقلب العجز أقل بكثير من درجة تقلب الإيرادات، مما يدل أن دول مجلس التعاون كانت تدخر جزءا من هذه الإيرادات، و يبيح التحدي الأكبر الذي يواجه السياسة المالية في هذه الدول يتمثل في تحديد مقدار الإيرادات المتحققة من الهيدروكربونات التي ينبغي إنفاقها و المقدار الذي ينبغي ادخاره أو استثماره و هذا لمواجهة التغيرات التي يمكن أن تحصل في المدى المتوسط و الطويل مثل تقلب الأسعار و قابلية هذه الموارد للنضوب من جهة¹.

¹ Gulf Cooperation Council Countries (GCC): Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global op cite p22p23

ثانيا. المؤشرات الحديثة لتقييم السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي:

الشكل الموالي يشرح لنا مختلف المؤشرات الحديثة المستعملة في تحليل وضعية السياسة المالية، و المتمثلة في رصيد المالية العامة غير النفطي و الاعتماد على المحروقات في التصدير أو في الموارد المالية، و سعر النفط التعادلي الذي يحقق التعادل في ميزانية الحكومة و التوازن الخارجي، و عجز المالية العامة الأولي غير النفطي. (و هي كلها مؤشرات تستعمل لدراسة وضعية السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط)

الشكل (3-20): المؤشرات الحديثة لتقييم السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي " الأفاق الاقتصادية و التحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي " أكتوبر 2013، ص12، ص13 متوفر على وقع صندوق النقدي الدولي.

أ. الشكل الأول: رصيد المالية العامة غير النفطي: (رصيد المالية العامة/ إجمالي الناتج

المحلي غير النفطي)

يسمح لنا هذا المؤشر بقياس وضعية المالية في الاقتصاد المعني، ويتضح من عجز المالية العامة غير النفطي مدى تأثير التغيرات في سياسة المالية العامة على الطلب الكلي في الاقتصاد¹، من خلال الشكل يتضح بأن دولتي البحرين و الإمارات تتمتعان بنسب عجز أصغر من بقية الدول الأخرى مع ثبات هذه النسبة خلال الفترة 2010-2013 التي ظلت تتراوح ما بين عجز 30 إلى 40 بالمائة. بينما حظيت كل من الكويت و سلطنة عمان بنسب عجز مرتفعة مقارنة مع بقية الدول الأخرى حيث ظلت تتراوح ما بين عجز 70 إلى 80 بالمائة، مع ملاحظة تفاقم هذه النسبة في عمان ما بين سنتي 2010 و 2012. بالنسبة للسعودية، ظلت هذه النسبة تتراوح ما بين 50 و 60 بالمائة. أما بالنسبة لقطر فقد شهدت تحسنا ملحوظا حيث استطاعت تقليص العجز إلى أدنى من 30 بالمائة سنة 2013 بعد أن فاق 50 بالمائة سنة 2012.

ب. الشكل الثاني: الاعتماد على المحروقات في التصدير أو في الموارد المالية:

وفقا لهذا الشكل، يمكن تصنيف هذه الدول إلى فئتين: دول تعتمد كليا في صادراتها و مواردها المالية على قطاع المحروقات و تتمثل في كل من السعودية و الكويت وهذا دليل واضح على وجود خلل هيكلية في اقتصاديات هذين البلدين وعدم تنوعهما. و دول بدأت تتحرر نوعا ما من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات و تتمثل في كل من قطر و الإمارات و البحرين (وبدرجة اقل عمان) و هذا في ظل بزوغ نوع من التنوع الاقتصادي كتطور قطاعي الخدمات (قطر و الإمارات) و السياحة (الإمارات و البحرين) و الصيد البحري (عمان) في هذه الدول.

¹ تقرير صندوق النقد الدولي، " الأفاق الاقتصادية و التحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي "، أكتوبر 2013، ص13

ت. الشكل الثالث: سعر النفط التعادلي الذي يحقق التعادل في ميزانية الحكومة و التوازن

الخارجي

يشير هذا المؤشر إلى سعر النفط اللازم لتحقيق توازن الموازنة بالنظر إلى مستوى الإنفاق الحكومي، و هو يمثل مقياساً بسيطاً يسمح بإعطاء فكرة عن مدى اعتماد رصيد الموازنة على سعر النفط¹، و من خلال الشكل يتضح لنا أولاً بأن سعر النفط التعادلي ارتفع في جميع دول المنطقة (باستثناء الإمارات) ما بين سنتي 2012 و 2013 و بشكل ملحوظ في البحرين و عمان و قطر، و هو مؤشر واضح على ارتفاع الإنفاق العام خلال الفترة. و لعل اللافت للانتباه هو أن جميع دول المنطقة تقع في منطقة الأمان باستثناء دولة البحرين التي فاق سعر تعادل ميزانيتها متوسط سعر النفط الحقيقي الذي بلغ سنة 2013 حوالي 108 دولار للبرميل و هذا ما يهدد السلامة (الاقتدار) المالية فيها. و تتفاوت نسب الأمان لدى بقية الدول الأخرى حيث تتمتع دولتي قطر و الكويت بوضعية جيدة فيحين تقترب كل من السعودية، عمان و الإمارات من المنطقة الحرجة.

ث. الشكل الرابع: عجز المالية العامة الأولي غير النفطي (عجز الموازنة منقوص منه

مدفوعات الديون كنسبة من الناتج غير النفطي)

يعبر هذا المؤشر عن قابلية استمرارية وضع المالية العامة على المدى الأطول ومدى توافر مدخرات كافية للحفاظ على الإنفاق الحكومي عند نزوب إيرادات الموارد. و من خلال هذا الشكل الذي يقارن ما بين الرصيد الفعلي المشاهد و ذلك الذي يحقق الاستدامة، يتضح لنا بأن رصيد الكويت الحالي يتعادل مع ذلك الذي يحقق الاستدامة (يمكنها التوسع في الإنفاق لكن بحذر شديد و في الأمد القصير فقط) فيحين تتوفر قطر على مدخرات كافية و تفوق الرصيد المطلوب مما يحقق ديمومة

¹ تقرير صندوق النقد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص12

الإفناق و يتيح لها فسحة للتوسع المالي بشكل يضمن مصلحة الأجيال اللاحقة، أما بقية الدول فهي معرضة بوضوح إلى خطر عدم استدامة ماليتها العامة إذا ما استمرت وفق النهج الحالي باعتبار أن الرصيد المحقق هو أدنى من ذلك المطلوب خاصة في عمان و السعودية.

و كنتيجة لهذا التحليل تبدو كل من قطر و الإمارات في وضعية مالية أحسن من بقية الدول الأخرى التي ينبغي عليها مراجعة سياساتها المالية بشكل يحافظ على توازنها المالية في الأمد الطويل و يضمن مستقبل الأجيال القادمة، كما عليها البحث عن تنوع اقتصاداتها للتخلص من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات و يجنبها آثار الصدمات النفطية الخارجية. (ملاحظ التحليلات هي اجتهادات شخصية لم يتضمنها تقرير صندوق النقد الدولي).

خاتمة الفصل:

لقد كان الإعلان الرسمي عن قيام السوق المشتركة في 4 ديسمبر 2007 بالدوحة بمثابة تنويع للجهود دول مجلس التعاون الخليج المبذولة في سبيل تطوير التعاون الاقتصادي فيما بينها، و التي بدأت بتأسيس منطقة التبادل الحر بين دول مجلس التعاون الخليجي، ثم رقية بعد ذلك إلى الاتحاد الجمركي الخليجي، ثم جاءت بعده السوق الخليجية المشتركة، التي هي بمثابة الخطوة ما قبل الأخيرة في مسار التكامل الاقتصادي الخليجي، و يسع مجلس التعاون الخليج من ورائها إلى تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية، وإيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاديات الخليجية، وفتح مجال أوسع للاستثمارات الخليجية في دول المجلس، وتعزيز تنافسية اقتصاديات دول المجلس عن طريق الرفع من الكفاءة في الإنتاج، و تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، و تحقيق هذه الأهداف يصب في اتجاه تعزيز الجهود الرامية إلى إقامة تكامل نقدي خليجي و إصدار عملة خليجية مشتركة، و بالتالي اكتمال آخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي.

و قد تم إدراج هذا الفصل من أجل التمهيد للفصل الموالي، المتعلق بدراسة ما مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على استيفاء معايير المنطقة النقدية المثلى، لأنه لا يمكن لنا إسقاط الشروط و المعايير الخاصة بنظرية المنطقة النقدية المثلى على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، بدون الوقوف على النتائج المحرزة في مسار تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي، و إبراز أهم السمات و الخصائص المالية و النقدية لدول الأعضاء فيه .

مقدمة الفصل:

يعود الفضل في ظهور نظرية المنطقة النقدية المثلى إلى أعمال الاقتصادي (مانديل 1961)، التي أخرجها في مقال تحت (نظرية المنطقة النقدية المثلى A Theory of Optimal Currency Areas)، و قد ارتكزت أعماله على أساس معيار واحد هو حركية عوامل الإنتاج و بالأخص انتقال العمالة بين دول المنطقة النقدية، معتمداً على ضرورة توفر مرونة في الأسعار و الأجور، ثم عرفت هذا النظرية فيما بعد اهتمام كبير من طرف الكثير من الاقتصاديين البارزين في هذه الفترة على غرار Mc kinnon و Kenen و آخرون، الأمر الذي ساهم في تطوير نظرية المنطقة النقدية المثلى، و إثرائها بمعايير جديدة المتمثلة في معيار الانفتاح الاقتصادي، و معيار التنوع الاقتصادي، و معيار التكامل المالي و الضريبي و معيار تقارب معدلات التضخم، و معيار تماثل الصدمات ، و معيار تجانس الاختيارات التفضيلات، و معيار المنافع و التكاليف، فتوفر هذه المعايير في إقليم جغرافي معين يسمح بتعاضد المنافع و الكفاءة الاقتصادية لذا دوله في حال اشتراكهم في عملة موحدة.

و من خلال هذا الفصل سوف نحاول إلقاء الضوء على التطور الحاصل في المعايير التي تأسس لنظرية المنطقة النقدية المثلى، و الوقوف على المراحل التي قطعها مشروع العملة الخليجية المشتركة و التكامل النقدي الخليجي بصفة عامة، و في الأخير نقوم بإسقاط معايير مقارنة منطقة النقد المثلى على دول مجلس التعاون الخليجي لتحديد ما مدى استيفائها لهذه المعايير.

1.4 معايير المنطقة النقدية المثلى:

هذا العنصر يمثل عرض نظري للمعايير أو الشروط التي تبني عليها نظرية المنطقة النقدية المثلى، و التي كما ذكرنا سابقا في الفصل الأول نريد التأكد من تحققها في المنطقة النقدية المراد خلقها بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويقصد بنظرية المنطقة النقدية المثلى قيام إقليم جغرافي معين أي مجموعة من الدول باعتماد عملة مشتركة فيما بينها، أو تثبيت أسعار صرف عملاتهم المحلية مع بعضها البعض، في ظل توفر مجموعة من الشروط و التي تدع بمعايير المنطقة النقدية المثلى، و التي وجودها يجعل من عملية الانضمام إلى المناطق النقدية ذات فائدة أو في مصلحة الدول المنظمة إليها، ويجعل تكاليف التخلي عن أداة سعر الصرف من أجل معالجة الخلل أقل بكثير من المنافع المتحققة من وراء الدخول في العملة المشتركة أو اعتماد نظام سعر صرف ثابت مع الدول الأعضاء في التكامل النقدي، و كذلك وجودها يعني تعزيز فرص نجاح هذا التكتل النقدي و استمراره، و يرجع الفضل لأول في بروز نظرية المنطقة النقدية المثلى إلى أعمال "مانديل" (Mundell 1961)، و التي قدمها في مقال منشور تحت عنوان (نظرية المنطقة النقدية المثلى A Theory of Optimal Currency Areas)، و الذي أكد من خلاله على ضرورة توفر حركية في عوامل الإنتاج و خاصة العمالة بين الدول الأعضاء، و مرونة الأجور و الأسعار من أجل خلق منطقة نقد مثلى قادرة على امتصاص الصدمات الغير متماثلة ، ثم تلته بعد ذلك أعمال عديدة ساهمت في تطوير هذه النظرية ، و بروز معايير جديدة في مقارنة المنطقة النقدية المثلى، على غرار الانفتاح الاقتصادي "ماكنون" (Mckinnon 1963)، و درجة التنوع الإنتاجي الاقتصادي (Kenen 1969)، و التكامل المالي و الضريبي Ingram et Johnson، و تماثل الصدمات، و تجانس

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

التفضيلات و الاختيارات، ومعيار المنافع و التكاليف (Ishiyama, 1975) الذي يمثل المقاربة الحديثة في نظرية المنطقة النقدية المثلى، فهو يسمح بدراسة جدوى الانضمام إلى منطقة نقدية ما من خلال المقارنة بين التكاليف و المنافع المترتبة عن ذلك¹، سوف نحاول فيما يأتي التفصيل في ماهية هذه المعايير:

1.1.4 معيار حركية عوامل الإنتاج :

توصل "مانديل" (Mundell 1961) من خلال بحثه في ماهية المعايير التي يجب توفرها من أجل إقامة منطقة نقدية مثلى بين مجموعة من الدول، تضمن تعظيم المنافع لجميع الأعضاء، إلى النتيجة مفادها أن الدول التي تعرف حركية كبيرة فيما بينها للعوامل الإنتاج و خاصة عنصر العمل مع وجود مرونة² في الأسعار و الأجور، يكون من مصلحتها الدخول في تكامل نقدي، لأن الحركية

¹ يمكن الإطلاع على المراجع التالية:

- Steven K Buigut and Neven.T.Valen "Is the proposed East African Monetary Union An Optimal Currency Area? A structural Vector Autoregression Analysis," World Development vol 33, 2005, P2120 Available at the following URL www.elsevier.com/locate/worlddev (Accessed 05/06/2013)
- Xiaodan Zhao "Is The CFA Franc Zone an Optimum Currency Area ?", World Development vol.44:2009, P 2 P3, Available at the following URL: www.elsevier.com/locate/worlddev, (Accessed 05/06/2013)
- Yoonbai Kim Hwee Kwan Chow "Optimum Currency are in Europe :an alternative assessment " economics letters 81, 2003p297, Available at the following URL: www.elsevier.com/locate/worlddev, (Accessed 05/06/2013)

² المرونة في عملية تحديد الأجور و أسعار السلع و الخدمات شرط ضروري في نظرية المنطقة النقدية مثالية ، لان قدرة الدول الأعضاء على تعديل الأسعار و الأجور يمكنها من امتصاص اثر الصدمة الغير متماثلة بكل سهولة.

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الكبيرة للعوامل الإنتاج تسمح بتصحيح اثر الصدمات الخارجية الغير المتماثلة¹ التي تؤدي إلى تحول الطلب من دولة إلى أخرى داخل المنطقة النقدية، دون حاجتها إلى تخفيض سعر العملة المحلية للحصول على مزايا تنافسية في أسعار منتجاتها مقارنة بالمنتجات الأجنبية ، بهدف التوسع في الإنتاج و تعويض خسائر الصدمة السلبية أي التخلي عن سعر الصرف كأداة لمعالجة الخلل²، و يشرح مانديل (1961)آلية عمل هذا المعيار عن طريق المثال التالي :فرضا أن هناك دولتين تنتج سلعتين مختلفتين ، فحدوث تحول في الطلب نتيجة صدمة خارجية من دولة الأولى إلى الدولة الثانية سوف يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري، و ركود اقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة في الدولة الأولى، و على العكس من ذلك فان الدولة الثانية التي تحول الطلب نحو منتجها سوف تعرف فائض في ميزانها التجاري و انتعاش اقتصادي و ضغوط تضخمية، و في ظل مرونة الأسعار و الأجور و ثابت أسعار الصرف بين الدولتين فان عودة التوازن لا بد أن تمر عبر انتقال اليد العاملة من الدولة الأولى التي تعرف انكماش اقتصادي إلى الدولة الثانية التي تعرف انتعاش اقتصادي³، فهذه الآلية سوف تساعد في حل مشكلة البطالة في البلد الأول و التقليل من الأجور المرتفعة في البلد الثاني كما تصحح

¹الصدمة الغير متماثلة هي عبارة عن تغيرات أو أحداث تصيب اقتصاديات الدول المكونة لمنطقة النقدية ، و بدرجة تأثير متفاوتة بين الدول الأعضاء أو غير متكافئة أو غير متناظرة.

²BELHADJ Aram , JEDLANE Nabil, BANGAKE Chrysost " Théorie et histoire des unions monétaires : leçons et perspectives pour le Maghreb" Troisième Colloque International « Nouvelle politique de voisinage NPV » HAMMAMET TUNISIE 1,2 Juin 2007,p3

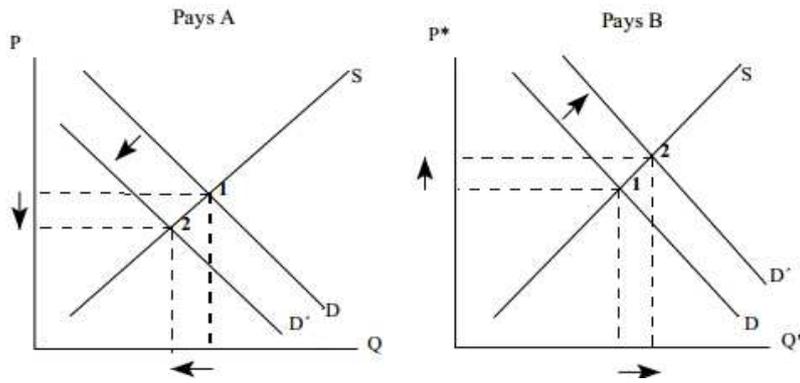
³Manix W. Hédreville," La théorie des zones monétaires optimales et la thèse de l'endogénéité des critères d'optimalité : Les enseignements de l'Union Monétaire Scandinave.(1873-1914)", P04, Disponible sur l'URL suivant :www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/Activ/hedreville.pdf(Consulté le 06/03/2013)

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الخلل في الميزان التجاري¹، و بالتالي استيعاب الصدمة الغير متماثلة دون الحاجة إلى استعمال أداة

سعر لتصحيح الخلل، و الشكل التالي يشرح هذا بطريقة تقنية:

الشكل (1-4) : صدمة خارجية غير متماثلة



Source ; Parlement Europeen, Direction Des études "Ajustement Aux Chocs Asymétriques" ,Série Affaire Economiques ,ECON 104 FR 03-2001 ,P11, P04,Disponiblesur l'URL suivant :

http://www.europarl.europa.eu/workingpapers/econ/pdf/104_fr.pdf ,(Consulté le 06/04/2013)

الشكل (1-4) يظهر تحول الطلب من سلع الدولة (A) الى سلع الدولة (B) نتيجة

صدمة غير متماثلة، الامر الذي يؤدي الى انخفاض في الاسعار و بطالة في الدولة (A) ، و العكس

1 DEGOL MENDES,"ANALYSE DES EFFETS DE L'ADHESION DE LA GUINEE-BISSAU A L'UEMOA " CEIDET – Centro de Estudos em Inovação, Dinâmicas Empresariais e Territoriais•Departamento de Ambiente e Ordenamento da Universidade de Aveiro Campus Universitário de Santiago, 3810-193 Aveiro (Portugal),p08, Disponible sur l'URL suivant :www.integeco.u-bordeaux4.fr/Degol.doc(Consulté le 06/03/2013.)

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

في الدولة (B)، و يتم أمتصاص أثر هذه الصدمة الغير مثماتلة عن طريق انتقال اليد العاملة من (A) الدولة الى الدولة (B)

لم تسلم نظرية المنطقة النقدية المثلى التي جاء بها "مانديل (Mundell) في مقاله الذي نشر في سنة 1961 تحت عنوان "المنطقة النقدية المثلى" من الجدل و الانتقاد من طرف جمهور الاقتصاديين¹، و المفارقة في الموضوع أن نفس الأفكار التي اعتمد عليها "مانديل" في دعم نظريته و الدعوة إلى تبني عملة مشتركة بين الدول العالم، هي نفسها التي استعملت من طرف معارضيها في انتقاده، و هذا ما أسماها "ماكينون" بمفارقة مانديل²، و فيما يلي سوف نعرض أهم الانتقادات³ :

أ. يوجد الكثير من العوائق التي تحول دون الانتقال السهل للعوامل الإنتاج بين الاقتصاديات المكونة للمنطقة النقدية، و خاصة منها رأس المال في المدى القصير، و هذا ما ذهب إليه كل من "ليني" (1969Lanyi)، "دن" (Dunn1983)، "فليمنج" (Fleming 1971)

ب. كما ينتقد (ليني) الطريق التي وصف بها (مانديل) حركة اليد العاملة بين دول المنطقة النقدية، بحيث يعتبر أنها لا تتم في المدى القريب، و يوجهها الكثير من العقبات مثل التكاليف المرتفعة

¹ Mohamed Ben Abdallah & Zouheir Bouchaddakh ON, " THE OPTIMALITY OF THE MAGHREB AREA: AN ANALYSIS OF THE MACROECONOMIC SHOCKS" , Economic Research Forum 2009 p1, Available at the following URL: http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publications_landing_page (Accessed 10/06/2013)

² Cyriac GUILLAUMIN " LA FORMATION D'UNE ZONE MONÉTAIRE EN ASIE DE L'ESTUNE APPLICATION DE LA THÉORIE DES ZONES MONÉTAIRES OPTIMALES" Thèse de Doctorat ès Sciences Économiques UNIVERSITÉ PARIS NORD soutenue novembre 200 P06

³ سيف سعيد السويدي، "أفانشاء منطقة عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، سنة 1993، ص60

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

لانتقال من دولة إلى أخرى داخل المنطقة، و اختلف في المهارات الفنية و التقنية التي تحتاجها كل صناعة داخل المنطقة النقدية، مما يتطلب إعادة تكوين اليد العاملة و تأهيلها لتستجيب للمتطلبات سوق العمل الذي تنتقل إليه الأمر الذي يتطلب تكاليف إضافة و وقت.

2.1.4 معيار درجة الانفتاح الاقتصادي:

لقد تم اقتراح هذا المعيار من طرف الاقتصادي "ماكينون" (Mckinnon1963)، حيث يرى أن درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول المكون للمنطقة النقدية هو أحد العناصر المهمة في تحليل مثالية المنطقة النقدية، فهو ينصح الدول الصغيرة التي تتميز بحجم اقتصادها الصغير و المنفتح بضرورة تثبيت سعر صرف عملتها المحلية مع شركائها الاقتصاديين أو الدخول معهم في عملة موحدة، كما يرى "ماكينون" أن تكاليف التخلي عن سعر الصرف كأداة للتصحيح الاختلال هو دالة عكسية للدرجة الانفتاح الاقتصادي و أهمية المبادلات الثنائية¹، و يتم قياس درجة الانفتاح الاقتصادي لدولة ما بقسمة إجمالي تجارتها الخارجية مع شركائها التجاريين على ناتجها المحلي الخام و يرمز له $DO_t = \frac{(X_u + M_u)_t}{PIB_t}$ ، و قد توصل كل من Andrew K. Rose و ReuvenGlick في الدراسة التي قام بها سنة 2001، و التي اشتملت على معطيات إحصائية تخص 200 دولة في العالم خلال الفترة الممتدة ما بين 1948 و 1997 ، وباستعمال نموذج

¹DEGOL MENDES. "ANALYSE DES EFFETS DE L'ADHESION DE LA GUINEE-BISSAU A L'UEMOA"
"Op.Cite ,p09 06/03/2013

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الجاذبية، إلى أن الدول التي قامت بإنشاء عملة مشتركة تضاعفت تجارتها الثنائية و أصبحت أقل تأثراً بالصدمات الخارجية¹.

يتمثل جوهر حجة "ماكينون" في كون أن أداة سعر الصرف المرن في ظل الاقتصاد المفتوح تصبح أقل تأثيراً، و مصدر لانعدام الاستقرار في مستوى الأسعار المحلية²، لأنه يفترض غياب وهم النقود (money illusion)، مما يترتب عنه مطالبة العمالة برفع مستوى الأجور من أجل التقليل من الآثار السلبية المترتبة على انخفاض القوة دحوهم الشرائية بسبب تغيرات في أسعار السلع المستهلكة من قبلهمو الناتجة عن تغيرات في أسعار الصرف، و بالتالي انخفاض قدرة نظام الصرف المرن على تحقيق التوازن الخارجي³، يلقى هذا الطرح الكثير من الانتقاد في كونه لا ينطبق على جميع الدول، فهناك دول كثيفة للعمالة الأجنبية تمتع نشاط النقابات العمالية و تضع قيود قانونية تحول دون مطالبتهم برفع أجورها، و يزيد عامل انخفاض مستوى المعيشة في بلدانهم الأصلية من عدم مطالبتهم برفع أجورهم، و في هذا الحالة قد يفضل إتباع نظام سعر الصرف المرن بهدف تصحيح الاختلال في الميزان المدفوعات⁴ (حالة دول مجلس التعاون الخليجي).

¹Reuven Glick and Andrew K. Ros, " Does a Currency Union affect Trade? The Time Series",2001A current (PDF) version of this paper and the STATA data set used in,the paper are available at <http://haas.berkeley.edu/~arose> ,(Accessed 06/06/2013)

²HasanSahin, " MENA countries as optimal currency areas: Reality or dreamnn",Journal of Policy Modeling 28 (2006) p 515,Available at the following URL:www.elsevier.com/locate/jpm(Accessed 06/06/2013)

³عبد الله فاضل الحيايى، " أفاق التكامل النقدي: دراسة في تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة دراسات إقليمية جامعة الموصل العراق، 2004، ص 301.

⁴ سيف سعيد السويدي، مرجع سابق ، ص 62

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

و يؤكد "بيومي" (Bayoumi1994) على أن منافع الاتحاد النقدي بين الدول تتوقف على حجم التجارة القائمة بينها، و على مستوى تكاليف المعاملات الخاصة بهذه التجارة، و تتعاضد منافع التي تعود على الدول من وراء الدخول في اتحاد النقدي، كلما كان تكاليف سعر الصرف أكبر في المعاملات التجارية قبل الدخول¹.

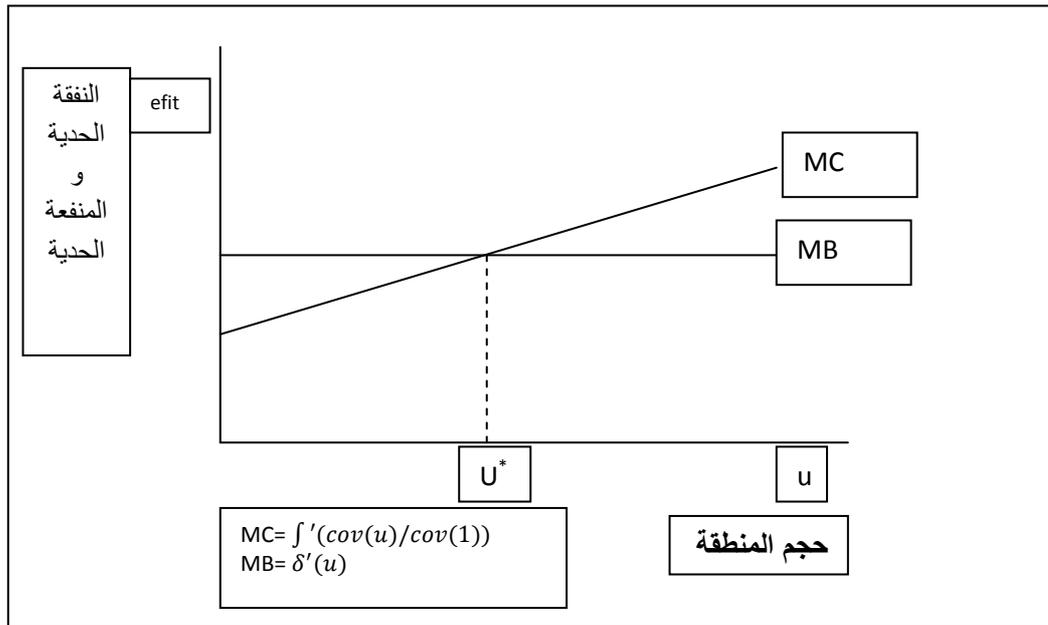
أ. تقدير حجم المنطقة النقدية الأمثل بواسطة درجة الانفتاح²:

يمكن قياس حجم المنطقة النقدية الأمثل بمقدار U (نسبة التجارة الخارجية للدولة المعنية داخل هذه المنطقة)، و الذي يتحدد من خلال التكلفة الحدية و المنفعة الحدية المترتبة عن توسيع المنطقة النقدية، لذلك عندما تزيد القيمة المثلى للمقدار U ، فإن الدولة المعنية تطلب الانضمام إلى الاتحاد النقدي (يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (4-2))، فهناك علاقة طردية بين حجم القيمة المثلى للمقدار U والدول التي ترغب في الانضمام إلى اتحاد نقدي معين.

فتوسع حجم المنطقة النقدية مع بقائها في مجال أمثل مرهون بدرجة انفتاح الاقتصادي للدولة المعنية بالانضمام، لأنه كلما ارتفعت درجة انفتاح اقتصادها قبل الانضمام إلى الاتحاد النقدي، قل معها أداء وظيفتها كوحدة للحساب و كوسيط للتبادل و كمخزن للقيمة، و خفضت التكاليف المترتبة عن التخلي عن استعمال أداة سعر الصرف للمعالجة الخلل.

¹ محمود حسن و ونيس فرح مترجمة عن سى بول هالوود و رونالد ماكدونالد، "النقود و التمويل الدولي"، دار المريخ المملكة السعودية، سنة 2007، ص572

² محمود حسن و آخرون، مرجع سابق الذكر، ص564



شكل رقم (2-4) حجما لمنطقة النقدية

المصدر: محمود حسن و ونيس فرح مترجمة عن سى بول هالوود و رونالد ماكدونالد، " النقود و التمويل الدولي"، دار المريخ المملكة السعودية، سنة 2007، ص 572

3.1.4 معيار التنوع الإنتاجي:

يسلط كنين (Kenen 1969) من خلال هذا المعيار الضوء على أهمية التنوع في اقتصاديات الدول وأجهزتها الإنتاجية ، حيث يري أن الدول ذات الهيكل الإنتاجي المتنوع تكون أقل تأثراً بالصدمات القطاعية مقارنة بالدول ذات التخصص الإنتاجي، و بالتالي يفضل لهذه الدول إتباع نظام سعر الصرف الثابت على عكس الدول المتخصصة التي تتبع نظام سعر الصرف المرن، و كما يري كذلك "كينين" بأن الاقتصاديات التي لها هيكل اقتصادي متنوع تكون قادرة بسهولة أكثر على تشكيل مناطق نقدية لأنها قادر على التغلب على الصدمات الغير المتماثلة بدون استعمال أداة سعر الصرف المرن¹.

¹Harris Dellas, George S. Tavlás, " An optimum-currency-area odyssey;" BANK OF GREECE, Economic Research Department – Special Studies Division ,2009,P18, Available at the following URL: <http://www.bankofgreece.gr/BogEkdoseis/Paper2009102.pdf> , (Accessed 06/06/2013)

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

و يشرح "كين" أهمية وجود التنوع الاقتصادي في منطقة التكامل النقدي ، من خلال ثلاثة نقاط التالية¹:

أ. انخفاض الطلب على سلعة معينة من صادرات الاقتصاد المتنوع لا يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة كما هو حاصل في الدول التي لا يحض اقتصادها بالتنوع الاقتصادي، فالسلعة التي إنخفض الطلب عليها تمثل جزءا ضئيلا من الاستخدام الكلي.

ب. إن انخفاض الطلب الأجنبي على سلعة معينة يمكن أن يعوضه ارتفاع الطلب على سلعة أخرى من المكونات العديدة لسلة الصادرات لهذا الاقتصاد المتنوع، و بالتالي حجم الصادرات الكلي لا يتأثر سلبا بهذا الانخفاض.

ج. يكون أثر تغير الصادرات على الاستثمار المحلي ضعيف في الدول ذات الاقتصاديات المتنوعة، لكون الاستثمار المحلي فيها يعتمد بدرجة كبيرة على الطلب المحلي و على تشابك القطاعات الاقتصادية المحلية العديدة.

و قد اقترح بعض الاقتصاديين على غرار (Hallwood et Macdonald 1989) و (Presely et Dennis 1976) بعض المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي أو الإنتاجي، مثل مكونات الصادرات و درجة تنوعها، و مؤشر درجة تركيز الصادرات في النطاق الجغرافي، بالإضافة مؤشر مكونات الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن أن يقدم صورة واضحة عن درجة تنوع القطاعات

¹ هيل جيل، " إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات، سنة 2005، ص 24

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الاقتصادية¹، و هناك كذلك مؤشر "Grubel-Lloyd makes" الذي يسمح بتحديد درجة التنوع عن طريق قياس حصة التجارة بين القطاعات الاقتصادية من إجمالي التجارة البينية الكلية للدول، و قد تم صياغته على الشكل التالي: $GL = 1 - [Mj - Xj]/(Mj + Xj)$

و تمثل كل من (Xj, Mj) حصة الصادرات و الواردات الخاصة بالقطاع ، ويستعمل المؤشر في قياس درجة التنوع على مستوى القطاعي ، و على مستوى الكلي أيضا مع الأخذ في حساب حصة كل قطاع اقتصادي بالنسبة لأجمالي حجم التجارة² .

و لكن يقيت تحليل "كنن" (Kenen) يتماشى فقط مع الاختلالات ذات الطابع الجزئي (تغير الطلب على منتج أو قطاع معين)، بينما عندما تتميز الاختلالات بطابع اقتصادي شامل و كلي ، التي يمس فيها التأثير جميع القطاعات بصورة متشابهة تصبح هذه الاستنتاجات محدودة، و يستلزم الأمر وجود آلية أخرى لإحداث التكيف غير التنويع الاقتصادي³ .

4.1.4 معيار التكامل المالي و الضريبي:

لقد تم تطوير هذا المعيار بفضل أعمال كل من (Ingram 1962)، و أعمال (Scitousskg 1976)، و أعمال (Johnson 1969)، و أعمال (Ingram 1969-1973)، حيث وصلوا من خلال دراستهم لأعمال السابقة الخاصة بالمنطقة النقدية المثلى أنها

¹ سيف سعيد السويدي ، مرجع سابق ، ص80

² Mohamed Ben Abdallah & Zouheir Bouchaddakh "ON THE OPTIMALITY OF THE MAGHREB AREA: AN ANALYSIS OF THE MACROECONOMIC SHOCKS" , Economic Research Forum , 2009 p4, Available at the following URL: http://www.erf.org.eg/cms.php?id=home_page, (Accessed 06/06/2013)

³ I.M. Fleming, " On Exchange Rate Unification", Economic Journal, v.81 September 1971 , p488

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

ركزت على حركية عوامل الإنتاج خاصة اليد العاملة و أهملت حركية رؤوس الأموال، و يرى (Ingram) بأن الأسواق المالية التي تعرف مستوى مرتفع من التكامل يمكن لاقتصادياتها تشكيل مناطق نقدية مثلى، مع إلغاء فوارق أسعار الفائدة، و تغيرات أسعار الصرف و التكامل يخص رأس المال الطويل الأجل، و حسب انجرام (1962-1969-1973) غياب التكامل الأسواق المالية يمكن أن يشكل مصدر لانعدام الاستقرار في ميزان المدفوعات، ففي مستوى مرتفع من التكامل المالي يتم القضاء على الحاجة إلى استعمال سعر الصرف كأداة اقتصادية للتصحيح الخلل للمواجهة الصدمات الخارجية¹، و في هذا الصدد يميز كل من (سيكستوفسكس، Scitovsky 1969) و(ألن، Allen 1986) بين مفهومين متشابهين و هما : نطاق التكامل المالي و درجة التكامل المالي، بحيث يرى كل منهما أن نطاق التكامل هو عبارة عن التوزيع الجغرافي للملكية السندات عبر الاتحاد(كلمة السند لا تعني فقط السندات الحكومية أو السندات المستخدمة في عملية السوق المفتوحة، و إنما تعني أيضا الأصول التي بجوزة المصارف و المستعملة في عملية توسيع الائتمان)، و أما درجة التكامل فتعرف على أساس قابلية السندات للاستبدال، إذ يتصف سند ما بدرجة عالية من التكامل إذا كان يتمتع بدرجة عالية من الاستبدال، و عندما يكون ثمة تكامل شامل فان بيع سند و شراء سند آخر في أسواق مختلفة داخل نطاق التكامل لن يكون من شأنه التأثير على سعرهما النسبي، مما يعنى السوقيين المعنيين يعملان بوصفهما طرفا واحدا².

¹Cyriac GUILLAUMIN, "LA FORMATION D'UNE ZONE MONÉTAIRE EN ASIE DE L'ESTUNE APPLICATION DE LA THÉORIE DES ZONES MONÉTAIRES OPTIMALES", Thèse de Doctoratès Sciences Économiques présentée et UNIVERSITÉ PARIS NORD, soutenue publiquement le 26 novembre 2007, P11, p12

²محمود سقباني، "التكامل النقدي العربي: الإمكانية، و الصعق، و قضايا عملية"، مركز دراسات الوحدة العربية، صندوق النقد العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، سنة 1987، ص 577

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

و كذلك في ظل وجود تكامل ضريبي بين أعضاء المنطقة الذي ينعكس في شكالاتحويلات المالية التي تتم بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي (انتقالها من أعضاء ذات الفائض المالي إلى الأعضاء ذات العجز المالي) ، يكون في الإمكان التخفيف من أثر الصدمات الغير المتماثلة التي تصيب المنطقة النقدية دون الحاجة إلى استعمال أداة سعر الصرف¹، و هذا ما يدعى بالتضامن الإقليمي الذي يمكن تحقيقه من خلال استحداث نظام الضرائب المندمج و بميزانية مركزية أو فيدرالية²، مثل ما هو عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعرف درجة مرتفعة منالتكامل المالي و الضريبي بين ولاياتها مع وجود سلطة مالية مركزية ، الأمر الذي يسمح للولايات التي تعرف ضغوط مالية حادة من الحصول على الدعم المالي المطلوب³.

5.1.4 معيار تماثل الصدمات:

يعتبر تماثل الصدمات شرط ضروري من أجل تكوين منطقة نقدية مثلى، لأن الدخول في التكامل النقدي يعني فقدان الدول الأعضاء فيه الاستقلالية في إدارة سياساتها الاقتصادية و

¹Lambert N'galadjoBamba" Analyse du Processus de Convergence Dans la Zone UEMOA"Research Paper No2004/18 ,World Institute For Development Economics Research 2004,p04

²نرجة كامل المرعاش عن كميل الساري، " الاختلالات البنوية و السياسات النقدية و المالية الدولية: الأسباب الحقيقية ، أي تداعيات على العالم العربي؟ ، دار كابرورا ، باريس 2010ص 109، ص110

³محمد حمد القطاطشة، مرجع سابق الذكر،ص211

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

بالأخص السياسة النقدية، فلن يصبح في استطاعتها استعمال أداة سعر الصرف من أجل التكيف مع الصدمات الاقتصادية و امتصاصها، و تماثل الصدمات يكون عندما تتعرض المنطقة النقدية لضغوط انكماشية فأن جميع الدول الأعضاء فيها تعاني من هذه الضغوط و بنفس الدرجة، وحينما تتعرض المنطقة النقدية لضغوط تضخمية فأن كافة الدول الأعضاء في المنطقة سوف تواجه نفس الضغوط و بنفس الحدة، و في هذه الحالة يمكن تطبيق نفس السياسات الاقتصادية من أجل التكيف مع الوضع ، و تكون تكاليف التخلي عن سعر الصرف كأداة لإحداث التوازن منخفضة، و على عكس من هذا في حالة عندما تتعرض دول المنطقة للصدمات غير متماثلة ، بحيث يكون هناك اختلاف و تباين في الوضعية الاقتصادية التي تسود في اقتصاديات الدول الأعضاء ، كأن توجد دول أعضاء تواجه كساد و بقيت الدول الأخرى تواجه انتعاشا اقتصاديا، الأمر الذي لا يمكن معه الاعتماد على نفس السياسات الاقتصادية في كل الدول الأعضاء للمعالجة الخلالذي ينشأ في أسواق السلع و العمل، و بالتالي ارتفاع تكاليف فقد أداة سعر الصرف التي تسمح بسهولة التكيف مع هذا النوع من الصدمات، و يكون من الأفضل لهذه الدول مواجهة الصدمات الغير متماثلة بشكل منفرد باستخدام أداة سعر الصرف و أدوات السياسة النقدية (مانديل)¹.

و مما سبق يمكن استخلاص الأتي : الصدمات المتماثلة أو متناظرة هي التي تصيب كل الدول الأعضاء في المنطقة و بنفس درجة التأثير و بالتالي نقول أن هذه الدول تشكل منطقة نقدية مثلى، و في حالة الصدمات الغير متماثلة التي يكون أثرها متباين بين الدول الأعضاء، فنقول أنها لا

¹Emilie J. Rutledge , "Monetary Union in the Gulf: Prospects for a Single Currency in the Arabian Peninsula ",Durham Modern Middle East and Islamic World Series, *University of Durham* ,2008,P120

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

تشكل منطقة نقد مثلى و الدول الأعضاء فيها تتحمل تكلفة كبيرة جراء تخليها عن آلية سعر الصرف لاستعادة التوازن¹.

أ. أنواع الصدمات:

الصدمات هي عبارة عن أحداث التي تؤثر على الاقتصاد و التي قد يكون مصدرها خارجيا أو داخليا²، و يمكن أن نميز بين نوعين أساسيين من الصدمات و هي³:

✓ صدمة العرض (Supply Shock): و هي تلك الأحداث (التغيرات) التي تؤثر في القدرات

الإنتاجية و التكاليف من مصادرها كارتفاع أسعار النفط و تلف المحاصيل أو التغير في الأجور.

✓ صدمة الطلب (Demand Shock): و هي تلك الأحداث (التغيرات) المؤثرة في الطلب

على السلع و الخدمات في الاقتصاد و من مصادرها زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة عرض النقد.

ب. الأعمال التجريبية التي درستماثل الصدمات في المناطق النقدية:

¹ يمكن الاطلاع على :

• محمد حمد القطاطشة، "النظام الاقتصادي السياسي الدولي"، دار وائل الاردن 2013، ص 209، ص 210.
• هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص 42، ص 43

• *Mohamed Ben Abdallah & Zouheir Bouchaddakh, Op.Cite, p5*

² عبد الحسين جليل، "سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، سنة 2011، ص 118

³ مشهور هذلول بربور "العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن" رسالة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الأردن 2008، ص 99

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

هناك العديد من الأعمال التجريبية التي قامت بدراسة مثالية المناطق النقدية من خلال تحليل تماثل الصدمات ، لكون أن معيار تماثل الصدمات يمثل أهم المعايير المكونة للنظرية المنطقة النقدية المثلى، ووجوده شرط ضروري في إقامة المناطق النقدية و استمرارها في الوجود، و فيما يلي سوف نعرض أهم الأعمال الأصلية¹:

✓ أعمال بيومي (Bayoumi 1994): حاول بيومي في عام 1994 دمج المعايير الثلاثة لكل من (Kenen،Mckinnon،Mundell) في نموذج للتوازن العام للمنطقة النقدية المثلى، حيث يفترض مجموعة من الافتراضات متمثلة في الآتي²:

➤ هناك دولتين k, j تتخصص كل واحدة منهما بالكامل في إنتاج سلعة واحدة متمايزة عن الأخرى، ثم يتم تبادلها فيما بينهما.

➤ دوال الإنتاج هي: $Iny = \alpha Inx + \varepsilon$ ، حيث تعتبر Inx عن مداخلات عنصر العمل ، و $\alpha < 1$ ، ε صدمة عشوائية في الإنتاجية و قيمتها المتوقعة صفر.

➤ عرض العمل ثابت و أسواق العمل تكون تنافسية، بحيث أن $WxE=MRPL$ ، W ترمز للأجور المقدمة بالعملة المحلية، E عبارة عن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، $MRPL$ هو عبارة عن الإيراد الحدي لنتاج عنصر العمل.

➤ الأجور W غير قابلة للانخفاض، و هناك دولة ثلاثة m ذات مستوي أسعار ثابت و يستخدم كمقياس لأسعار الصرف.

¹ سي بول هالوود ، رونالد ماكدونالد ، مرجع سابق الذكر ، ص5870، ص578، ص579، ص580

²Paul hallwood et Ronald Macdonald, Op.Cite, p570

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

و بافتراض أن الدولتين k, j تعرضتا لصدمة غير متماثلة $\varepsilon_j > 0$ و $\varepsilon_k < 0$ فكون الاتحاد النقدي يفرض على الدولتين (k, j) تثبيت سعر الصرف الاسمي فيما بينهما، و تعويمه في مواجهة عملة الدولة m ، الأمر الذي يؤدي إلى تحرك سعر الصرف المعوم المشترك في اتجاه ربما لا يرضي الدولتين معا في نفس الوقت، و يفرض "بيومي" أن سعر الصرف هذا سوف لا يرضي أي من دولتين بشكل تام، و يؤدي حدوث صدمة أخرى غير متماثلة إلى زيادة الطلب على عنصر العمل في الدولة j ، و إلى ارتفاع مستون الأجر w و مستوى الأسعار في نفس الدولة (j) ، و أما الدولة k فيتطلب الأمر انخفاض الأجر للحفاظ على توازن سوق العمل، ولكن الأجر w غير قابلة لانخفاض (طبقا لافتراض السابق)، مما يعنى حدوث بطالة في الدولة j .

و بالتالي كلما كانت الصدمات التي تصب هاتين الدولتين غير متماثلة بدرجة أكبر، انخفض مستوى الرفاهية فيهما نتيجة الاختلال الذي يحدث في اقتصاديات الدولتين k, j .

✓ أعمال (Bayoumi and Eichengreen): تعد من أول الأعمال في هذا المجال، حيث قام بمقارنة درجة الارتباط الخاصة بالصدمات في 12 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي مع تلك التي تخص الأقاليم الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية، و قد تم التوصل إلى أن درجة ارتباط كلا من صدمات الطلب و العرض في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر من نظيرتها في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين (1962-1988)، كما وجد أن هناك ارتباط قوي بين بعد دول الاتحاد الأوروبي (ألمانيا ، فرنسا، دول البنلوكس، الدنمارك) في صدمات العرض، مما يؤهلها بامتياز لتشكيل منطقة نقد مثلى للعملة.

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

✓ أعمال (Caporale): من خلال الدراسات التي قام بها على 12 دول في الاتحاد الأوروبي و

باستعمال أساليب إحصائية مختلف إلى نتائج تأيد كل ما توصلت إليه أعمال (بيومي).

✓ أعمال (Bayoumi et Prasad): توصل إلى أن الصدمات التي تصيب الولايات المتحدة

الأمريكية نفسها هي التي تصيب دول الاتحاد الأوروبي مع فارق في درجة التأثير، بحيث تكون

خسائر الصدمة أكبر بين دول الاتحاد الأوروبي نتيجة عدم تماثل في الصدمات، خاصة بنسبة

للمملكة البريطانية التي يصيها نمط يختلف عن متوسط الصدمات التي يصب باقي دول الاتحاد

الأوروبي.

✓ أعمال (Bayoumi and Eichengreen): في المرة اشتملت الدراسة على عينة

أكبر من دول العالم ، وهي 15 دولة أوروبية، 13 دولة من الأمريكيتين ، 11 دولة من شرق

آسيا، فكانت النتائج على النحو التالي: بالنسبة لأوروبا لم يتغير الوضع ، بحيث هناك تماثل في

الصدمات بين مجموعة صغيرة من دول شمال أوروبا، و هو ما يسمى بحالة ثنائية السرعة في

أوروبا، و بالنسبة لدول آسيا فقد كان هناك تناثر كبير في ارتباط الصدمات بين دولها، ماعدا بين

تايون و كوريا الجنوبية ، و هو ما ينذر بتمزق كتلة الين، و أما دول أمريكا اللاتينية فقد تم

تسجيل فيها عدد قليل من الارتباط المعنوي إحصائيا و بالتالي الاتحادات النقدية لا تنسب

دولها.

6.1.4 معيار تقارب معدلات التضخم :

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

لقد تأسس معيار تقارب معدلات التضخم بفضل أعمال كل من Haberler (1972), Fleming (1971) et Magnifico (1970)، وينص هذا المعيار على أن الدول التي تشترك في فروق تضخم معدومة فما بينها فادرة على تشكيل منطقة نقدية مثلى، ففروق التضخم المعدومة من شأنها تحقيق في استقرار أسعار الصرف (الاسمية و الحقيقية) داخل المنطقة النقدية، كما أنها تعتبر علامة للتعاون المشترك بين دول المنطقة النقدية في رسم السياسات النقدي و تسمح بالتحديد المشترك للأهدافالسياسة الاقتصادية الكلية المعتمدة في الدول المكونة للاتحاد النقدي، و في حالة تباعد معدلات التضخم بين الدول الأعضاء، لا يمكن تبني نفس السياسات الاقتصادية، و بسبب اختلال الحساب الجاري للدول الأعضاء، الأمر الذي يتطلب إجراء تخفيض في قيمة العملة من أجل علاج هذا الخلل، الإجراء الذي لا يمكن استعماله في ظل العملة الموحدة، لهذا نقول أن معدلات التضخم المتطابقة أو المتقاربة تسمح بالاستغناء عن أداة سعر الصرف كأداة لمعالجة في حالة صدمات الغير متماثلة، و تمكن الدول الأعضاء في المناطق النقدية من تطبيق سياسة نقدية موحدة، فهي شرط أساسي لتكوين مناطق نقدية مثلى¹.

و لكن يجب البحث في الأسباب المسؤولة عن التضخم في اقتصاديات الدول التي تريد إقامة تكامل نقدي فيما بينها، فإذا كانت أسبابه هيكلية مرتبطة بعناصر عميقة في الاقتصاد، يكون تثبيت سعر الصرف بينها أمر غير عملي و مرتفع التكلفة، و يعتقد بعض الاقتصاديين أن قرار الانضمام إلى

¹George D .Demopoulos and Nicholas A. Yannacopoulos" On the Optimality of a currency area of a given Size"Journal of policy modeling 23 2001,P18P19,Available at the following URL:www.elsevier.com,(Accessed 06/06/2013)

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

المناطق النقدية يكون هدفه الحد من معدلات التضخم المرتفعة لدى أكثر الأعضاء تأثراً بالتضخم المزمع¹.

7.1.4 معيار تجانس التفضيلات و الاختيارات (درجة تكامل السياسات):

هذا المعيار هو تعميم لبعض المسائل المرتبطة بالتضخم و البطالة ، بحيث يتطلب الأمر وجود تنسيق في السياسات المتعلقة بهما²، و لقد تم صياغة هذا المعيار على يد كل من Haberler (1970), Fleming (1971) et Magnifico (1974) من خلال تحليلهم لشروط الموضوع سابقا من طرف الاقتصاديين لتشكيل منطقة نقدية مثلى، بحيث يشترطون وجود تجانس و تقارب في التفضيلات و الاختيارات بين الدول الأعضاء فيما يخص معدلات التضخم و البطالة التي يجب القبول بها في الاقتصاد و في معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة أيضا، و كذا وجود تجانس في الهياكل الإنتاجية و المؤسساتية للدول الأعضاء، و تقارب في السياسات الاقتصادية المطبقة من طرفها³، فالتكامل النقدي هو انعكاس للمطلب شعبي مشترك صادر من مختلف الدول الأعضاء ، مما يعنى أنه بمثابة سلعة جماعية يجب أن يتقاسم الدول الأعضاء فيه نفس التفضيلات و الاختيارات من أجل استيفاء شروط المنطقة النقدية المثلى⁴.

8.1.4 معيار المنافع و التكاليف:

¹الفريديو ميديو، "التكامل النقدي العربي فوائده و عقباته الاقتصادية و صيغ تحقيقه"،التكامل النقدي العربي: المبررات-المشاكل-الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، الإمارات، 1987، ص53

²الفريديو ميديو، مرجع سابق الذكر، ص53

³BELHADJ Aram , JEDLANE Nabil, BANGAKE Chrysost, Op.Cite,p07

⁴CyriacGUILLAUMIN,Op.Cite,p 13

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

يرى "ايشياما" (Ishiyama, 1975) إن المقارنة بين المنافع و التكاليف المترتبة عن انضمام اقتصاد ما للمنطقة نقدية معينة¹، يمثل مقياسهم لأخذ قرار الانضمام من عدمه، و هذا ما ذهب إليه كذلك الاقتصادي "وود" (G.E. Wood)، الذي يوصى بتبني خيار العملة المشتركة فقط عندما تكون التكاليف المرتبط بها أقل من منافعها²، و فيما يلي سوف نحاول حصر كل المنافع و التكاليف التي يمكن أن تعود على الدول الأعضاء في المناطق النقدية:

أ. المنافع المترتبة عن قيام التكامل النقدي:

تحقق هذه المنافع مرهون بدرجة التوافق و التجانس الموجود بين الاقتصاديات المكونة للمنطقة النقدية:

✓ ازدهار التجارة البينية: من مزايا توحيد العملة إلغاء مخاطر سعر الصرف، و التكاليف المرتبطة بجمع المعلومات عن أسعار الصرف من أجل التنبؤ باتجاهاته المستقبلية، و الحد من حالة عدم القين حول أسعار الصرف، و التخلص من تكلفة الاحتفاظ بمخزون مناسب من العملات الأجنبية لإدارة عمليات تمويل التجارة الخارجية، وهذا كله ينعكس ايجابيا على عملية تشجيع التجارة و الاستثمار بين الدول الأعضاء في التكامل النقدي ، و يقلل من تكاليف الانتقال، و يحقق الشفافية في الأسعار³.

¹ سيف سعيد السويدي ، مرجع سابق الذكر، ص65

² هيل عجمي جميل ، مرجع سابق الذكر، ص25

³ يمكن الإطلاع على المراجع التالية:

- محمد ناجي التوني، "قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة الكويت الاقتصادية العدد عشرون، 2012، ص08
- عبد الرحمن بن محمد السلطان، "مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي"، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "التكامل الاقتصادي الخليجي الواقع و الأمل" الرياض 2009، ص09.

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

- ✓ التحسن في انضباط السياسات المالية و تعزيز مصداقية السياسة النقدية للدول الأعضاء في ظل الاتحاد النقدي، وذلك بفضل الضوابط و المعايير التي تتطلبها الوحدة النقدية، مما يساعد على جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية¹.
- ✓ تسمح العملة المشتركة بالقضاء على رؤوس الأموال التي تنتقل بين الدول الأعضاء بهدف المضاربة².
- ✓ ارتفاع مستوى الرفاهية داخل المنطقة النقدية، نتيجة انخفاض درجة تقلب الأسعار النسبية، و الذي يرجع إلى اعتماد عملة مشتركة و قضاء على تغيرات أسعار الصرف بين دول المنطقة (Edwards and Hallwood)³.
- ✓ زيادة كفاءة النظام المصرفي للمنطقة النقدية ككل، إلى جانب وجود استقلالية للبنك المركزي الموحد، الأمر الذي يعزز الرقابة على العملة الموحدة و يدعم استقرارها، مما يخلق عملة قوية قادرة على مواجهة باقي العملات الدولية⁴.
- ✓ تشكيل كتلة اقتصادية تعطي ثقلاً أكبر لدول الاتحاد على المستوى العالمي، مما يمكن أعضائه من التعامل مع العالم الخارجي ككتلة أو كقوة اقتصادية واحدة، و هذا يمكنها من قوة تفاوضية أكبر، و بالتالي تحقيق مكاسب أكبر على المستوى الاقتصادي و المستوى السياسي⁵.
- ✓ و في الأخير نختتم جملة المنافع المترتبة عن الدخول في منطقة نقدية، بالتأكيد على أن كل ما ارتفع حجم التجارة البينية لدول الأعضاء، كلما كان هناك تعاضم للمنافع التي تعود على هذه الأخيرة، و هذا ما جاء به (Coleman 1999)⁶.

¹ خالد بن راشد الخاطر، "الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون و التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي"، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دولة قطر، 2012، ص 6.

² Hasan Sahin, Op.Cite, p515

³ سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد، مرجع سابق الذكر، ص 576

⁴ فاطمة الزهراء حجاز، "النظام النقدي الدولي : المنافسة اورو - دولار"، دار اليازوري، الأردن، 2013، ص 286

⁵ خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق الذكر، ص 6

⁶ عبد الرحمان بن محمد السلطان، مرجع سابق الذكر، ص 9

ب. التكاليف:

✓ تقيد السياسات المالية المحلية : إن السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت تكون جد فعالة في الاقتصاديات المعزولة (ليست أعضاء في التكامل النقدي)، و تكون محدودة الفعالية في الدول التي تنتمي إلى منطقة نقدية معينة، لأنها تكون مقيدة ضمن نطاق الأهداف العامة للمنطقة النقدية ككل¹.

✓ العملة المشتركة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التخلي عن سعر الصرف كأداة لمعالجة الخلل، كلما كانت الصدمات التي تتعرض لها دول المنطقة غير متماثلة، و خاصة إذا كان هناك انخفاض في مرونة الأسعار و الأجور، و قلة انتقال اليد العاملة بين الدول الأعضاء (Ricci2008)².

✓ يمكن أن تؤدي حرية انتقال عناصر الإنتاج داخل المنطقة النقدية إلى ازدهار دول معينة داخل المنطقة و تراجع و تأزم دول أخرى³.

✓ عدم تمكن الدول الأعضاء في المناطق النقدية من اختيار أحسن توليفة من معدلات التضخم و البطالة التي تتوافق مع طبيعة اقتصادها، و هذا لفقدانها سلطتها النقدية و المالية لاختيار التشكيلة المثلى من معدلات التضخم و البطالة، مما يخلق ضغوط تضخمية تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات للبعض الدول⁴.

¹HasanSahin ,Op.Cite.,p516

²عبد الرحمان بن محمد السلطان ،مرجع سابق لذكر،ص 8

³ سيف سعيد السويدي، مرجع سابق الذكر،ص66

⁴ هيل عجمي جميل، مرجع سابق الذكر،ص29

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

✓ مشاكل النمو الامتكافؤ الذي يؤدي إلى التخصص في الصناعات ، و هذا يمثل تهديدا بالنسبة للدول التي ليس لديها مقومات التخصص¹.

و في آخر هذا العنصر يجب الإشارة إلى الصعوبات الكثيرة الذي يطرح معيار المقارنة بين التكاليف و المنافع المترتبة عن الدخول في العملة المشتركة، لتحديد مثالية المنطقة النقدية من عدمها، لان هناك بعض المنافع و التكاليف لا يمكن قياسها و حصرها، كما أن درجة تحقق التكاليف و المنافع متفاوتة من عضو إلى أخرى، لكونها مرتبطة بالطبيعة الاقتصادية لكل دولة عضو في المنطقة النقدية.

و كما يجب التأكيد على ضرورة توفر الرغبة و القناعة السياسية عند الدخول في عملة مشتركة إلى جانب المعايير التي سبق التفصيل فيها من أجل خلق منطقة نقد مثلى ، فقد أظهرت التجارب العالمية في هذا المجال أن الدوافع السياسية في كثير من الأحيان تكون أكثر أهمية من جميع الدوافع الاقتصادية السالفة الذكر².

2.4 التكامل النقدي الخليجي و العملة المشتركة:

1.2.4 الخلفية التاريخية للعملة الخليجية المشتركة:

تعتبر عملية إصدار العملة المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي المرحلة الأخيرة في مسار التكامل الاقتصادي المراد إقامته، بحيث أن إصدار هذه العملة يعطي لدول الخليجية الأعضاء

¹ فاطمة الزهراء خبازي ، مرجع سابق الذكر ،ص287

² محمد ناجي التويني ، مرجع سابق الذكر،ص10

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

فيها شكل كتلة اقتصادية واحدة على الصعيد الدولي، و قد تضمن منذ البداية مشروع إنشاء مجلس التعاون الخليجي فكرة خلق عملة مشتركة بين أعضائه ، حيث أشارة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 1981 في الفصل السادس الخاص بالتعاون المالي و النقدي و فيالمادة الثانية و العشرون منه صرحتا إلى إصدار العملة المشتركة أو الموحدة¹ " تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية و النقدية و المصرفية و زيادة التعاون بين مؤسسات النقد و البنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها"²، ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2001 للتوضيح المراحل التي يجب على الدول الأعضاء مراعاتها بغيت الوصول إلى التكامل النقدي و إصدار العملة الموحدة، حيث تضمنت المادة الرابعة من الفصل الثالث في الاتفاقية و الخاص بالاتحاد النقدي و الاقتصادي " تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية و النقدية، و التشريعات المصرفية، و وضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي و النقدي ، مثل معدلات العجز و المديونية و الأسعار"³، وتم كذلك الاتفاق بين دول مجلس التعاون الخليجي على تثبيت أسعار عملاتها مقابل الدولار، و وضع جدول زمني لإنشاء

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي " إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002-2010" الشؤون الاقتصادية ، الأمانة العامة ، الرياض ،2010،ص9، متوفرة على موقع الأمانة العامة على الربط التالي: <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2013/04/12)

²أمانة مجلس التعاون الخليجي،"الاتفاقية الاقتصادية الموحدة للمجلس التعاون الخليجي سنة 1981"، الأمانة العامة، الرياض،1981، متوفر على الربط التالي: <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2013/04/12)

³الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ،" من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة للمجلس التعاون الخليجي لسنة2001"، الأمانة العامة، الرياض،2002، متوفرة على الربط التالي: <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2013/04/12)

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

اتحاد نقدي و إطلاق العملة الخليجية الموحدة¹، و تظهر الأهمية الكبيرة التي أعطتها دول مجلس التعاون الخليجي للموضوع العملة المشتركة من خلال تتابع الإجراءات و القرارات في اجتماعات و قمم مجلس الأعلى الخليجي و لجان التابعة لها، و فيما يلي نعرض أهمها وفقاً لترتيبها الزمني² :

أ. إقرار المجلس الأعلى في دورته الثانية و العشرية لسنة 2001 البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي و إصدار العملة الموحدة، و الاتفاق على الدولار كعملة تثبت مشتركة للعملات الدول الأعضاء.

ب. قيام لجنة التعاون المالي و الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2005 بتحديد معايير الأداء الاقتصادي و نسبها و مكوناتها و كيفية احتسابها، بهدف تحقيق الاستقرار المالي و النقدي اللازم لإحداث التقارب.

ج. تحديد مهام السلطة النقدية المشتركة الخاصة بالتكامل النقدي الخليجي من طرف لجنة التعاون المالي و الاقتصادي و لجنة المحافظين في سنة 2005، و اعتبارها سلطة مستقلة في قراراتها، بحيث تبدأ في شكل مجلس نقدي ثم تتحول إلى بنك مركزي خليجي.

د. تحديد تاريخ 2010 كموعده رسمي لإطلاق العملة الخليجية المشتركة خلال قمة الرياض السابعة و العشرين التي تم عقدها في سنة 2006³.

¹فتية عبد الرحمن العاني، "تأثير الاتحاد النقدي الخليجي في السياسات المالية و النقدية"، مجلة مركز الخليج لأبحاث، جد السعودية، نوفمبر 2006، ص110

²أمانة مجلس التعاون الخليجي، "انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002-2010"، مرجع سابق الذكر، ص12، ص13، ص14.

³عبد المنعم السيد، مرجع سابق، ص162

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

هـ. إصدار بيان اجتماع محافظين البنوك المركزية الخليجية في سبتمبر 2007، المتضمن الإجراءات الخاصة بتسمية العملة و تحديد فئاتها و أسلوب طرحها للتداول، و تحديد نظام صرفها و إقامة المؤسسات الخاصة بها¹.

و. اختيار المملكة السعودية لتكون دولة المقر الدائم لمجلس النقدي الذي يمثل السلطة النقدية المشتركة من طرف المجلس الأعلى في القمة التشاورية لسنة 2009.

ز. التوقيع على نص اتفاقية الاتحاد النقدي من طرف كل الدول الأعضاء باستثناء الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عمان في الدورة 111 للمجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء في 2009.

ح. دخول اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ في 27 فبراير 2010، بعد استكمال كل الدول الأعضاء في التكتل التوقيع عليها و المصادقة على التوقيع من طرف المجلس الأعلى للمجلس التعاون الخليجي.

ط. عقد أول اجتماع رسمي للمجلس النقدي في 30 مارس 2010 بمدينة الرياض بمدينة الرياض المملكة السعودية دولة المقر الدائم.

بالرغم من كل التقدم المحرز في مشروع التكامل النقدي الخليجي، إلا أن هناك الكثير من الصعوبات التي واجهته ، و التي من شأنها التأثير على مستقبله، فقد أعلنت سلطنة عمان انسحابها

¹عبد المنعم السيد ، مرجع سابق ،ص 162

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

من مشروع العملة الخليجية المشتركة بحجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه معايير التقارب المالي و النقدي و خاصة التضخم و معيار الدين الداخلي و العجز المالي، كما قامت الكويت بربط عملتها بسلة من العملات بدلا من الدولار الأمريكي، مما يعنى مخالفتها للإجماع و الإجراء الذي اقره مجلس التعاون الخليجي، التخوف و التشكيك الذي واجه الموعد الرسمي لإطلاق العملة المشتركة في 2010 من طرف بعض محافظين البنوك المركزية الوطنية الخليجية، و الذي بفعل لم يتحقق و تم تأجل إصدار العملة المشتركة للتاريخ غير معلوم، انسحاب الإمارات العربية المتحدة بعد اختيار المملكة السعودية كمقر للبنك المركزي الخليجي المشترك لأنها كانت ترغب باحتضان المقر لكونها أكبر مركز مالي في المنطقة¹، و هناك توقعات ترى أن التكامل النقدي الخليجي سوف يتعرض لضغوط سياسية من بعض الاقتصاديات الكبرى، و على رأسها من الولايات المتحدة الأمريكية، خوفا من أن تصبح العملة الخليجية الموحدة منافسا لعملاتها، أو من اعتمادها في مستقبل كعملة لتسعير النفط بدلا من الدولار، و هذا نظرا لضخامة الاحتياطات النفطية لدول مجلس التعاون، و تقلص العرض من المصادر الأخرى مما يتيح لدول المجلس التعاون الخليجي التحكم في تسعير البترول، و تعظيم الفوائد الاقتصادية في المستقبل².

و لذا فان نجاح التكامل النقدي الخليجي يتطلب وجود إرادة سياسية و وعي عند قادة الدول الخليجية بأهمية التكامل النقدي في إنجاح مسار التكامل الاقتصادي الخليجي³، من أجل

¹ عبد المنعم السيد ، مرجع سابق الذكر ،ص163،ص164

² رجا مناحي المرزوقي ، " العملة الخليجية الموحدة.. احتمالات النجاح و تداعيات التطبيق"، المركز العربي للدراسات الإنسانية، العدد السادس، مصر 2009،ص

³ حسن كريم حمزة ، مرجع سابق الذكر، ص 232

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

تجاوز العوائق و الصعوبات و تغليب المصلحة العامة في الأجل الطويلة و تقديم المزيد من التنازلات السيادية من طرف هذه الدول في سبيل تحقيق المشروع النقدي الخليجي على أرض الواقع¹.

2.2.4 معايير التقارب لتكامل النقدي الخليجي:

تعنى عملية التقارب تضيق الفجوة و التباين بين الدول الراغبة في تطوير علاقاتها البنينة و تشكيل تكامل نقدي، بحيث ينقسم التقارب إلى قسمين تقارب حقيقي المتعلق بمستوى المعيشة و التطور الاقتصادي و خاصة الدخل و الإنتاجية و سوق العمل و حجم الصناعات، و أما القسم الثاني الشكلي يشمل الموازنة العامة للدولة و المديونية العامة و معدلات التضخم و أسعار الفائدة²، و التكتل الخليجي على غرار بقيت التكتلات العالمية الأخرى قام بتحديد معايير التقارب النقدي التي يجب على الدول الأعضاء احترامها من أجل أن تحاكي اقتصادياتها بعضها البعض في سلوكها المالي و النقدي و بالتالي تحقيق كفاءة السياسة النقدية الموحدة و الدخول في التكتل النقدي، و التي يمكن عرضها فيمايلي³ :

أ. معيار التضخم: يجب أن لا يتعدى معدل التضخم في أي من الدول الأعضاء عن المتوسط المرجح بحجم الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات التضخم في دول المجلس زائدا نقطتين مئويتين (2%)⁴.

¹ رجا مناحي المرزوقي ، مرجع سابق الذكر ،ص 408

² محمد بن متعب العتيبي، "الاتحاد النقدي الخليجي المحتمل مقارنة بالاتحاد النقدي الأوروبي : الدوافع و التحديات" ،ص 540

³ أمانة مجلس التعاون الخليجي، " المسيرة و الانجاز " الطبعة الخامسة 2011 الشؤون الاقتصادية ، الأمانة العامة ، الرياض ،ص89،ص90 متوفر على موقع

الأمانة <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2013/05/20)

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

ب. سعر الفائدة: يجب أن لا يرتفع سعر الفائدة في أي من الدول الأعضاء عن متوسط أدنى ثلاثة

أسعار للفائدة قصيرة الأجل (لمدة ثلاثة أشهر) في دول مجلس زائدا نقطتين مئويتين.

ج. كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي لتغطية الواردات السلعية: يجب أن

تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل

عن أربعة أشهر.

د. نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي: يجب أن لا يفوق

نسبة العجز السنوي عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي طالما كان متوسط سعر نفط

سلة الاوبك في حدود السعر المقبول.

هـ. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: يجب أن لا تتجاوز نسبة الدين العام

للحكومة 60% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و لا تتجاوز نسبة الدين العام

للحكومة 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

و يجب التأكيد على أن معايير التقارب المعمول بها من طرف مجلس التعاون الخليجي هي

نفسها التي تستخدم من طرف الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي و المتفق عليها في "ماستريخت"

سنة 1992 من أجل ضمان تحقيق درجة عالية من التقارب المالي و النقدي بين أعضاء الاتحاد

الأوروبي قبل إطلاق عملة الاورو، و تم اعتمادها من طرف مجلس التعاون الخليجي بعد إجراء

تعديلات بسيطة عليها ، المتمثلة في عدم استخدام معيار أسعار الصرف من طرف مجلس التعاون

الخليجي ،بينما هو مستعمل في الاتحاد الأوروبي، و معيار الاحتياطات الأجنبية الغير معتمد من

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

طرف الاتحاد الأوروبي بينما هو معمول به من طرف مجلس التعاون الخليجي ، أما بقيت المعايير الأخرى فهي نفسها المعمول بها في كل من مجلس التعاون الخليجي و الاتحاد الأوروبي، و قد لقي هذا الإجراء معارضة كبيرة ، بحيث يرى بعض الاقتصاديين أن المعايير الأوروبية لا تنطبق على التكتل الخليجي لكون أن الدول الأعضاء فيه تتمتع بمراكز مالية قوية و مراكز مديونية جيدة، و أسعار صرف ثابتة، وكذلك يرى البعض الآخر أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على سياسة ربط سعر الصرف بالدولار على أساس ثابت، و أن سياستها النقدية ستتقرر فعليا من جانب البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، و هذا كذلك ما تأكده دراسة صندوق النقد العالمي التي عرضتها في الفصل الثالث، و لذلك فان المعايير الأوروبية الرامية إلى الإبقاء على انخفاض أسعار الفائدة و استقرارها لا تفيد كثيرا في مجلس التعاون الخليجي¹.

و لا يمكن الاعتماد على معايير تقارب الأداء الاقتصادي المعتمد من طرف مجلس التعاون الخليجي في تحديد إذا ما كانت هذه الدول ككتلة مؤهلة و قادرة على تشكيل وحدة نقدية ناجحة، فهي عبارة عن متطلبات يجب على كل الدول الأعضاء تحقيقها من أجل أن يكون مسموح لها لانضمام إلى وحدة النقدية الخليجية، و حتى تحقيق هذه المعايير من طرف دول مجلس التعاون الخليجي لا يرجع بالضرورة إلى التزامها حقيقتا بتلك المعايير أو بذلها جهدا في سبيل تحقيق الوحدة

¹ تقرير مجموعة سامبا المالية السعودية، "الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي التقدم المحرز و المسائل العالقة"، سنة 2009، ص 14، ص 15 متوفرة على موقع البنك www.samba.com تاريخ الاطلاع : (2013/5/07)

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

النقدية، و إنما يرجع بالأساس للمتغيرات أخرى خارج نطاق تحكمها، مثل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية و ما له من اثر ايجابي على معيار العجز و الدين العام و احتياطات النقد الأجنبي¹.

و يجب التأكيد على أن الإرادة السياسية و اقتناع قادة دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية التكامل النقدي و إصدار العملة المشتركة في إنجاح مسار التكامل الاقتصادي الخليجي، ضروريين لتغلب على كل الصعوبات و العوائق التي تقف في وجه المشروع النقدي الخليجي².

و انطلاقاً من الإحصائيات الخاصة بمعايير التقارب المسجلة في دول مجلس التعاون الخليجي، يمكننا الخروج بالتصور التالي على ما مدى التزام هذه الدول بمعايير التقارب المعتمدة في إطار عملية إطلاق العملة الخليجية المشتركة:

أ. معدل التضخم :

يعد معدل التضخم المستقر و المنخفض شرطاً ضرورياً لنجاح أي مشروع تكامل نقدي في العالم، لأن تفاوت معدلات التضخم بين دول الأعضاء في التكامل و تقلبها يشكل صعوبة كبيرة في إدارة أسعار الفائدة من طرف البنك المركزي المشترك داخل المنطقة ، فارتفاع معدل التضخم في الدول الأعضاء بشكل جزئي ، سوف يدفع البنك المركزي على الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة في كل دول الأعضاء بغض النظر على مستوى التضخم المسجل فيها، و هذا يعوق فرص تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في بعض الدول الأعضاء، و تشير الإحصائيات الصادرة عن أمانة مجلس

¹ عبد الرحمن بن محمد السلطان ، " مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي "، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية " التكامل الاقتصادي الخليجي الواقع و الأمل " الرياض 2009، ص12، ص13

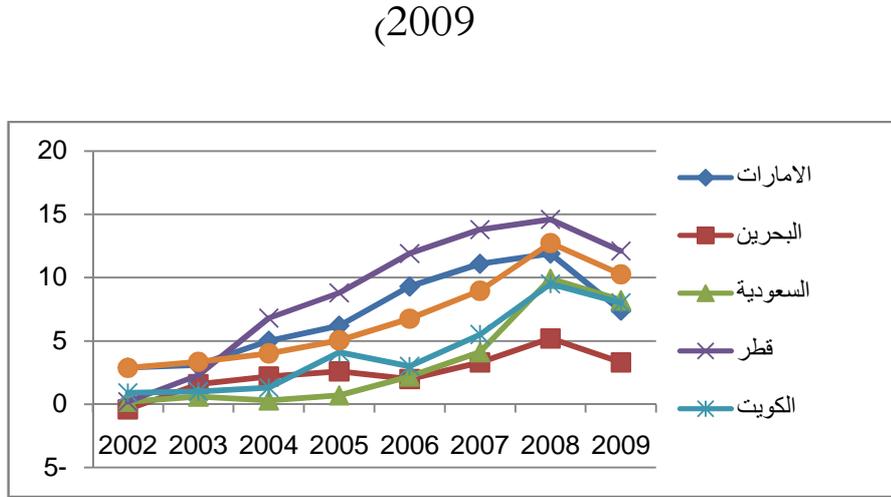
² حسن كريم حمزة ، مرجع سابق الذكر ، ص232

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

التعاون الخليجي إلى أن سنة 2002 عرفت معدلات تضخم منخفضة ، بحيث سجلت الإمارات معدل 2.9% كأعلى معدل، و بالنسبة للمعيار التقارب المقدر ب 2.88 % فكل الدول الأعضاء التزمت به ماعدا الإمارات العربية المتحدة ، ثم في سنة 2003 شهدت ارتفاع في معدلات التضخم لكن تبقي في حدود مقبولة ، فالإمارات سجلت 3.1% و هي أعلى نسبة مسجلة ، و الكويت 1% و هي أقل نسبة مسجلة ، و معايير التقارب قدر ب 3.36% و كل دول استطاعت احترام هذا المعدل، ثم عرفت سنة 2007 ارتفاع كبير في معدلات التضخم نتيجة الارتفاع الشديد في الطلب المحلي ، و ما صاحبه من اشتعال أسعار السلع على النطاق العالمي و ضعف الدولار ، بحيث سجلت قطر معدل 13.8% بعد ما كان في سنة 2002 حوالي 0.2% ، و الإمارات حوالي 11.1% بعدما كان 5% في سنة 2004 ، وفي سنة 2008 نفس الشيء واصل معدل التضخم ارتفاعه بالرغم من كل الجهود المبذول من طرف دول مجلس التعاون الخليجي ، و بالنسبة معايير التقارب فقد فشلة كل من الإمارات و قطر في الالتزام به منذ سنة 2004، و لكن بالرغم من هذا إلا أنها تتشابه مع دول الأعضاء الأخرى لمجلس التعاون الخليجي في الاتجاه العام للتضخم ، فكل الدول الأعضاء تشترك في الاتجاه العام للضغوط التضخمية و لكن بأحجام تضخمية مختلفة (و هذا ما يتبين بوضوح في الشكل الموالي (3-4))، ويفسر هذا التشابه بتشابه سياسة سعر الصرف بينها و كذا مواجهتها لنفس الأسباب الدافعة للتضخم، و هذه الميزة تجعل دول مجلس التعاون قادرة على تبني سياسة النقدية متشابهة في استهداف التضخم.

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الشكل (4-3): تطور معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2002-2009)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات مجلس التعاون الخليجي¹

ب. معيار عجز الموازنة:

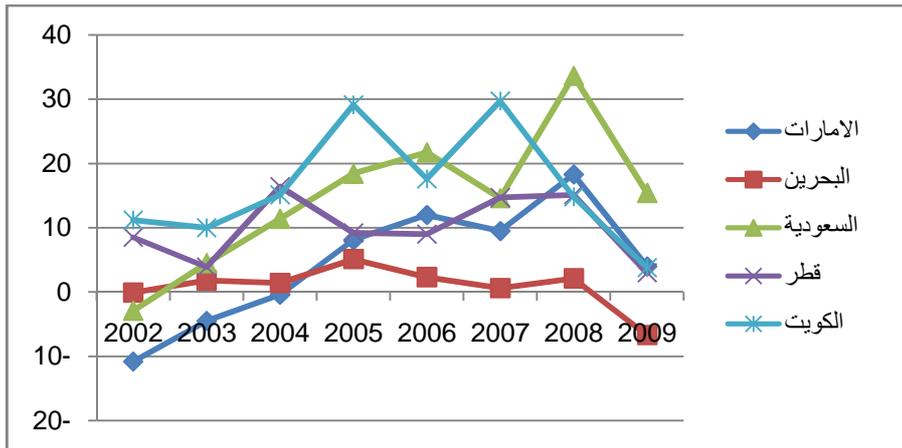
ضمن هذا المعيار كل الدول الأعضاء تتمتع بفائض مالي في حساباتها، بسبب ارتفاع الإيرادات الناجمة عن التحسن الكبير الذي حدث في أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية قبل سنة 2008، بحيث سجلت السعودية أعلى معدل بين الدول الأعضاء في هذا السنة بمعدل 34%، و البحرين 7% كأدنى معدل، و لكن الوضع لم يستمر بنفس الوتيرة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت كثيرا على الحالة المالية لدول مجلس التعاون الخليجي ، بسبب تراجع أسعار البترول بوتيرة كبيرة قاربت 100 دولار للبرميل و كذلك استمرار السياسة الانفاقية للحكومات على وضعها السابق دون تكيفها مع الوضع الجديد، بل أكثر من ذلك لجأ بعض الحكومات الخليجية إلى رفع إنفاقها في مسعى منها لتعويض الأثر الناتج عن الاختلالات الائتمانية في أسواقها بعد الأزمة المالية العالمية ،

¹http://sites.gcc-sg.org/Statistics/(2013/5/07) تاريخ الاطلاع :

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

وهذا ما عرض بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى خسارة فوائدها المالية و تسجيلها عجز مالي كبير يفوق المعدل المحدد في معايير التقارب النقدي و المالي (البحرين نسبة عجز تقدر ب 6.7% من إجمالي الناتج المحلي و سلطنة عمان نسبة عجز تقدر ب 7% من الناتج الإجمالي و المملكة السعودية نسبة عجز تقدر ب 15.4 % تقديرات سنة 2009 لمؤسسة سامبا و سوف يظهر هذا بوضوح من خلال الشكل الموالي)، و في الأخير يجب التأكيد على أهمية دول الانضباط المالي للحكومات التي تريد الدخول في مشروع تكامل نقدي، لأنه الوسيلة الفعالة للتحكم في الطلب المحلي ، و تجنب التضخم، وبالتالي يمنع اللجوء إلى رفع سعر الصرف الحقيقي للمنطقة النقدية من أجل مواجهة هذا الأخير ، و يحافظ على القدرة التنافسية لقطاع الصادرات الغير النفطية للمنطقة التكاملية.

الشكل (4-4): تطور نسبة عجز الموازنة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2002-2009) (نسبة من الناتج الداخلي الخام)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات مجلس التعاون الخليجي¹

¹http://sites.gcc-sg.org/Statistics/(2013/5/07) تاريخ الاطلاع :

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

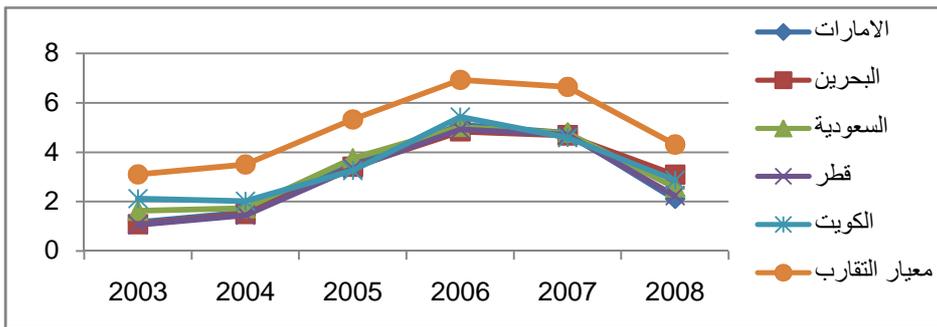
ج. معيار أسعار الفائدة:

و كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الثالث في المحور الخاص بالخصائص المالية و النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي، فان أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي تأخذ اتجاه واحد لأنها تحاكي حركة أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 2003 سجلت الإمارات 1.16% و البحرين 1.09% والسعودية 1.63% وقطر 1.06% و الكويت 2.12%، لتعرف في سنة 2007 تضاعفا حيث سجلت الإمارات 4.79% و البحرين 4.68% و السعودية 4.79% و قطر 4.70% و الكويت 4.59%، و بالنسبة للمعيار التقارب الخاص بأسعار الفائدة فان جميع الدول الأعضاء حققت هذا المعيار و بشكل مستمر ابتداء من سنة 2003. (و

الشكل (4-5) الموالي يظهر هذا)

الشكل (4-5): تطور أسعار الفائدة بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة ما بين (2003-

2008)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات مجلس التعاون الخليجي¹

¹http://sites.gcc-sg.org/Statistics/(2013/5/07) تاريخ الاطلاع:

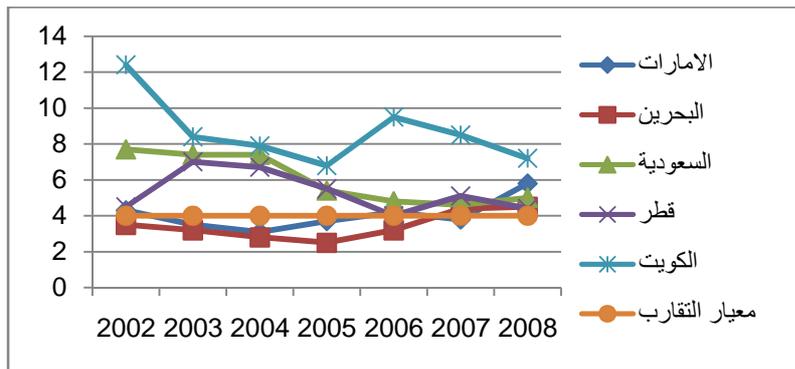
الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

د. كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي لتغطية الواردات السلعية:

يجب الإشارة إلى أن هذا المعيار هو خاص بدول مجلس التعاون الخليجي و ليس مقتبس من الاتحاد الأوروبي ، و تم اعتماده لكون أن الاحتياطات من النقد الأجنبي في ظل اعتماد نظام سعر الصرف الثابت، تشكل ضمان فعال اتجاه ضغوط ميزان المدفوعات ، و من الإحصائيات المتعلقة بهذا المعيار نلاحظ نجاح كل دول مجلس التعاون الخليجي تقريبا في استيفائه باستثناء البحرين التي عرفت تذبذبات كثيرة فيه من سنة إلى أخرى، فالإمارات سجلت 4.3 أشهر من التغطية من النقد الأجنبي في سنة 2002 ، و البحرين 3.5 أشهر و السعودية 7.7 أشهر و قطر 4.5 أشهر، و الكويت 12.4 أشهر كأعلى رقم مسجل لهذا السنة، أما في سنة 2008 كل الدول الأعضاء نجحت في تحقيق هذا المعيار، فقد عرفت الكويت انخفاض وصل إلى 7.2 أشهر فقط، و قطر 4.4 أشهر ، و السعودية 5 أشهر، و البحرين 4.5 أشهر، و الإمارات 5.8 أشهر (الشكل الموالي يوضح ذلك).

الشكل (4-6): تطور احتياطات العملة الصعبة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة ما بين

(2002-2008) (الوحدة الشهور)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات مجلس التعاون الخليجي¹

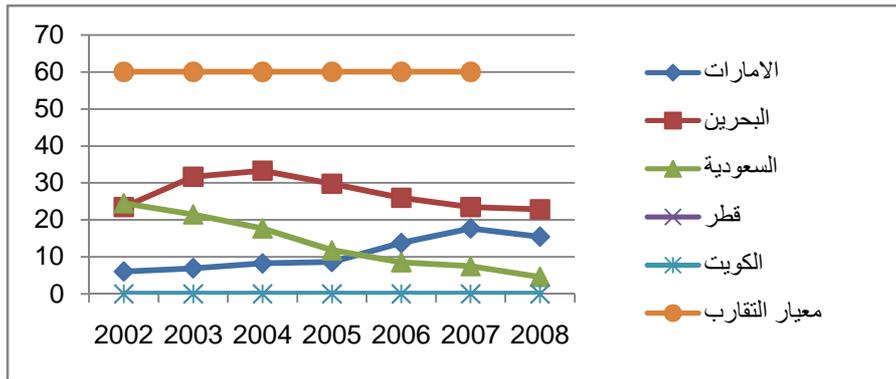
¹http://sites.gcc-sg.org/Statistics/(2013/5/07) تاريخ الاطلاع :

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

ذ. معيار الدين العام:

✓ الدين العام على الحكومة العامة : يجب أولاً توضيح مصطلح الحكومة العامة التي تشمل بالإضافة إلى الحكومة المركزية ، المؤسسات العامة المستقلة في ميزانياتها ، كما تشمل الحكومات المحلية و حكومات الإمارات أو الولايات التي تتكون منها الدولة في حال وجودها (تعريف GFS دليل الإحصائيات العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي) ، لقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي بامتياز في تحقيق هذا المعيار، فقد سجلت الإمارات نسبة 6.1% في سنة 2002 و البحرين 23.5% و السعودية 24.5% و قطر 0.0% و الكويت 0.0 ، و أما سنة 2008 سجلت الإمارات 15.5% و البحرين 22.9% و السعودية 4.6% و قطر 0.0% و الكويت 0.0% (الشكل التالي بين هذا)

الشكل (4-7): تطور الدين العام على الحكومة العامة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2008) (نسبة من الناتج الداخلي الخام)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات أمانة دول مجلس التعاون الخليجي¹

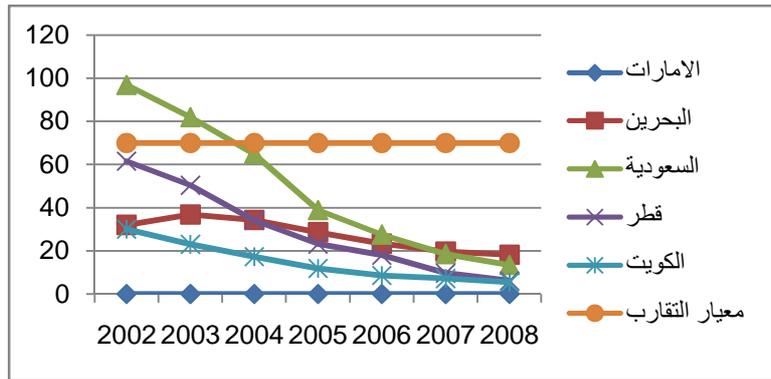
¹http://sites.gcc-sg.org/Statistics/(2013/5/07) تاريخ الاطلاع

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

✓ الدين العام على الحكومة المركزية: من الإحصائيات المتوفرة حول هذا المعيار للفترة الممتدة ما بين 2002 و 2008 نلاحظ انخفاضه في كل دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الإمارات التي لا تملك دين عام على الحكومة المركزية ، فقد سجلت البحرين 32.1% في سنة 2002 ثم 18.3% في سنة 2008، السعودية سجلت 96.9% في سنة 2002 ثم 13.5% في سنة 2008 ، و قطر سجلت 61.5% في سنة 2002 ثم 6.2% في سنة 2008، الكويت 30% في سنة 2002 ثم 7.2% في سنة 2008، بهذا تكون كل الدول الأعضاء نجحت في استثناء هذا المعيار، لكن يجب أن نشير إلى عامل غياب الشفافية في هذا المعيار ، فالدول الأعضاء لا تصرح بحجم الدين الحقيقي و خير مثال على ذلك إمارة دبي.

الشكل (4-8): تطور الدين العام على الحكومة المركزية خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-

2008)(الوحدة نسبة من الناتج الداخلي الخام)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات أمانة مجلس التعاون الخليجي¹

¹http://sites.gcc-sg.org/Statistics/(2013/5/07) تاريخ الاطلاع :

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

و بالرغم من عدم تمكن كل الدول الأعضاء في التكامل النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي على استفاء بعض معايير التقارب النقدي و المالي ، إلا أنه يقي التشابه الكبير في الاتجاه العام للحركة مختلف المعايير بين الدول الأعضاء السمة الأبرز التي يمكن ملاحظتها من خلال الرسومات السابقة، و هذا أمر ايجابي يمكن دول مجلس التعاون الخليجي من تبني سياسات نقدية و مالية مشتركة، و كذلك بعكس ما هو معمول به في الاتحاد الأوروبي فيمسألة الالتزام بهذا المعايير، بحيث يتم تأجيل انضمام البلد المخالف لها ، فان التكتل النقدي للمجلس التعاون الخليجي لم يضع أي إجراءات واضحة للتعامل مع البلد العضو الغير القادر على تحقيق معايير التقارب النقدي و المالي.

3.2.4 الهيكل المؤسسي لتكامل النقدي الخليجي:

حددت اتفاقية الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي ، الهيكل المؤسسي التي يجب أن يتوفر عليه الاتحاد النقدي الخليجي ، بحيث اشتملت على ستة فصول تتناول السمات و الملاح الأساسية لتكامل النقدي الخليجي ، المجلس النقدي و مهامه و تنظيمه الداخلي، البنك المركزي المشترك الخليجي و وظائفه الأساسية و علاقته مع الدول الأعضاء و مع أطراف الخارجية، و في ما يلي سوف نتطرق لها بالتفصيل.

أولا .المجلس النقدي¹:

لقد تم خلق المجلس النقدي الخليجي من أجل القيام بوظائف البنك المركزي المشترك، إلى حين استكمال الإجراءات المتعلقة بإنشاء هذا الأخير، و يمارس المجلس النقدي الخليجي المهام و الوظائف المسندة له بناء على الاتفاقية النقدية، و قد تم اختيار دولة المقر الدائم المملكة العربية السعودية مدينة الرياض، و طبقا للمادة الثالثة من النظام الأساسي المنظم لنشاطه، فان المجلس النقدي يتمتع بالشخصية القانونية المستقلة عن الدول الأعضاء في حدود الأهداف و المهام الموكلة إليه ، أي عدم خضوعه لأتعليمات أو توجيهات صادرة من أجهزة مجلس التعاون أو حكومات الدول الأعضاء التي من شأنها التأثير على أداء و طائفة، والعضوية فيه للبنوك المركزية الوطنية، و فيما يلي سوف نحاول إلقاء الضوء على الوظائف و المهام الملائقة على عاتقه و أجهزته الداخلية.

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي " الاتفاقية النقدية للمجلس التعاون الخليجي " ، الأمانة العامة ، الرياض سنة 2010 ، ص 7 متوفر على مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي: <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2013/05/20)

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

أ. وظائف المجلس النقدي الخليجي : تلخص وظائفه في الأهداف التي تم من أجلها إنشائه، و

هي تتمثل في :

✓ تحضير البنية التحتية المطلوبة لقيام التكامل النقدي الخليجي ، و خلق أهم مؤسسة فيه و

هي البنك المركزي المشترك، و اقتراح توصيات و التشريعات من أجل ذلك.

✓ تعزيز التعاون و التنسيق بين البنوك المركزية الوطنية الضرورية للحلق منطقة نقدية.

✓ ضمان تنسيق السياسات النقدية و سياسات أسعار الصرف للعملات الدول الأعضاء، و

خلف نظم المدفوعات للتعامل مع العملة الموحدة.

✓ إيجاد آليات و أنظمة إحصائية متطورة قادرة على المساعدة في خلق اتحاد نقدي.

✓ وضعا لية لإصدار العملة المشتركة و ضمان تداولها داخل المنطقة النقدية، تحديد البرنامج

الزمني من أجل ذلك.

✓ ضمان وفاء التزام الدول الأعضاء بتعهداتها اتجاه التكامل النقدي الخليجي، و احترامها

للمعايير تقارب الأداء الاقتصادي.

ب. أجهزة المجلس النقدي: وفقا للمادة الثامنة من النظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي،

فانه يتكون من جهازين اثنين هما مجلس إدارة و جهاز تنفيذي، مع إمكانية هذا الأخيرين على

خلق اللجان و الأجهزة الفرعية الضرورية لنشاطهما.

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

✓ مجلس الإدارة: يتكون من كل محافظي البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بحيث يكون لكل عضو فيه قوة تصويت متساوية، صوت واحد لكل عضو، و يتم اختيار رئيسه و نائبه من أعضاء المجلس لشغل المنصبين لمدة سنة واحدة، و تعقد اجتماعاته بمعدل ستة اجتماعات في السنة، مع إمكانية عقد اجتماعات إضافية بناء على طلب من أحد الأعضاء أو الرئيس في حالات الضرورة، و يتكفل بإقرار النظام الداخلي لمجلس الإدارة، و إقرار اللوائح المالية و الإدارية للمجلس التنفيذي، تعيين الرئيس التنفيذي للمجلس النقدي وإطارات المجلس النقدي، بالإضافة لكل المهام المذكورة سابق للمجلس النقدي.

✓ الجهاز التنفيذي: يتولى هذا الجهاز متابعة تنفيذ قرارات و توصيات مجلس الإدارة، و إعداد التقارير و الدراسات التي يطلبها منه مجلس الإدارة، و كذلك إعداد مشاريع اللوائح و القرارات، بالإضافة إلى إعداد الميزانيات و الحسابات الختامية للمجلس النقدي و أي مهام أخرى يطلبها منه مجلس الإدارة، و للقيام بكل هذه المهام هناك رئيس تنفيذي متفرغ و يساعده في ذلك عدد من كبار الموظفين، بشرط أن يكونوا من جنسيات الدول الأعضاء و لديهم الكفاءات و الخبرات اللازمة لقيام بذلك.

ثانيا . البنك المركزي الخليجي¹ :

يأتي إنشاء البنك المركزي الخليجي في المرحلة التالية ليحل محل المجلس النقدي، بحيث يتمتع هو الأخرى بالشخصية القانونية المستقلة التي تسمح له بمباشرة مهامه وفقا لأحكام الاتفاقية النقدية و نظامه الأساسي، و يقوم البنك المركزي الخليجي بتمثيل منطقة العملة الخليجية في الاجتماعات الدولية المتعلقة بالسياسات النقدية و كل الموضوعات التي لها صلة مع نشاطه، و حتى إبرام الاتفاقيات الدولية الثنائية منها و الجماعية مع الدول و المنظمات الإقليمية.

أ. وظائف البنك المركزي الخليجي: هي على غرار الوظائف و المهام التي تقوم بها البنوك المركزي الوطنية ، فقط الاختلاف يكمل في كون أن البنك المركزي الخليجي يؤدي وظائف على نطاق أوسع على مستوى الدول الأعضاء ، و تلتزم هذه الدول باتخاذ كافة الإجراءات و الآليات التي من شأنها تمكين البنك المركزي الخليجي من ممارسة وظائفه، و فيما يلي نذكر أهمها :

✓ رسم السياسة النقدية المشتركة للمنطقة النقدية الخليجية و ضمان تطبيقها بشكل الجيد من طرف البنوك المركزية الوطنية داخل المنطقة.

✓ إدارة و تسيير الاحتياطات النقد الأجنبي العائدة للعملة المشتركة.

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي " الاتفاقية النقدية للمجلس التعاون الخليجي " ، مرجع سابق الذكر،ص10

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

✓ إصدار الأوراق النقدية بمختلف الفئات للعملة المشتركة مع التشغيل الفعال لنظم المدفوعات

المالية داخل المنطقة النقدية.

✓ وضع أيضا قواعد و آليات الرقابة على البنوك و المؤسسات المالية داخل المنطقة النقدية و

تقديم النشرات الإحصائية لأوضاع المالية و النقدية للدول الأعضاء.

✓ يراقب مدي احترام الدول الأعضاء لمعايير التقارب في الأداء الاقتصادي من خلال البيانات

و الإحصائيات التي ترد له من الجهات المختصة على مستوى هذه الدول.

✓ تمثيل المنطقة النقدية الخليجية في منظمات و منتديات التعاون المالي و النقدي الدولية في

كل الموضوعات المتعلقة بمجال عمله (السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف ...).

و تلتزم البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في التكامل النقدي الخليجي ، بكل ما

يصدر عن البنك المركزي الخليجي المشترك من قرارات أو تعليمات في المجالات المتعلقة باختصاصه و

المحددة في الاتفاقية النقدية.

ب. أجهزة البنك المركزي: لكي يستطيع البنك المركزي الخليجي أداء المهم المطلوبة منه على

أحسن وجه لا بد أن يتوفر على الأجهزة التالية¹:

¹ مركز دبي المالي العالمي " الاطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي " اصدار2008، متوفر على الموقع الالكتروني ص 14 <http://www.difc.ae> تاريخ الاطلاع (2013/06/30)

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

✓ قسم الأبحاث والإحصاء: يتكلف بإعداد الدراسات و التحاليل الاقتصادية الخاصة بالمنطقة النقدية و الخروج بالتوصيات و التوجيهات التي يتوجب على أعضاء مجلس السياسة النقدية الالتزام بها؛ و كذلك القيام بإصدار البيانات و النشرات الإحصائية الخاصة بمجال عمل البنك المركزي و جعلها في متناول صناع القرار والأسواق.

✓ قسم العمليات: يشرف على مؤشرات السيولة داخل المنطقة النقدية ، وتحركات أسعار الصرف، وعمليات المكتبين الأوسط والخلفي، وجميع أنظمة الدفع في دول مجلس التعاون الخليجي.

✓ قسم الأوراق النقدية (البنكنوت): يقوم بتصميم وطباعة وتوزيع العملة، واتخاذ كل الإجراءات والتدابير التي من شأنها محاربة نشاط التزوير في المنطقة النقدية.

✓ قسم العلاقات الخارجية: يتولى مسؤولية تسيير العلاقة مع المؤسسات الخارجية، والأسواق، ووسائل الإعلام، و عامة الجمهور.

✓ القسم القانوني: يقوم بإعداد و صياغة القرارات و المراسيم الإدارية المتعلقة بمختلف مجالات عملالبنك المركزي، و حتى الإشراف على الأسواق المالية.

4.2.4 متطلبات إقامة تكامل نقدي خليجي ناجح:

من أجل نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في إقامة تكامل نقدي ناجح، و تحقيق درجة جد متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي بينها، لا بد عليها من توفير مجموعة من الشروط و

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

المتطلبات التي تشمل كل من البعد المؤسسي و التشريعي لهذه الدول، و في مايلي يمكن عرض أهم هذه المتطلبات¹:

أ. خلق سلطة نقدية مشتركة فوق السلطات النقدية الوطنية لدول الأعضاء ، تتولى مهمة صياغة و إدارة السياسة النقدية للتكامل النقدي الخليجي ، كتحديد نسب الاحتياطي القانوني و أسعار الفائدة و كل ما يتعلق بعمليات السوق المفتوحة، و الإشراف على نظم الدفع و تنسيق الجهود باتجاه التكامل المالي ، و إدارة عمليات الصرف الأجنبية ، الإشراف و الرقابة على البنوك التجارية ، إصدار العملة المشتركة الخليجية، و تكون البنوك المركزية الوطنية ملازمة بتنفيذ قرارات البنك المركزي المشترك الخليجي و تنسيق معه في كل ما يتعلق برسم و تنفيذ السياسة النقدية .

ب. الإرادة السياسية التي تمثل شرط ضروري لنجاح أي تكامل اقتصادي، و التي تتجسد من خلال عديد القرارات التي أصدرت في القمم السياسية لقادة دول المجلس التعاون الخليجي (سبق الإشارة لأهمها)، بحيث كان لها الوقع الكبير في مسيرة التكامل النقدي الخليجي، وهذا ما يؤكده يشير تريفين " إن التكامل النقدي هو مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية ، لان

يمكن الاطلاع على المراجع التالية:¹

- حسن كريم حمزة ، مرجع سابق الذكر، ص232، ص233.
- فتية عبد الرحمن العاني، " تأثيرات الاتحاد النقدي الخليجي في السياسات المالية و النقدية "، مرجع سابق الذكر، ص109
- عبد المنعم السيد علي ، مرجع سابق الذكر، ص134، ص13.
- أمانة مجلس التعاون الخليجي، " انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002-2010"، مرجع سابق الذكر، ص16، ص17

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الدوافع باتجاهها و العقبات أمامها هي بشكل أساسي ذات طبيعة سياسية، و الإدارة السياسة

هي بالتالي شرط مسبق لأي تكامل نقدي و اقتصادي".

ج. توفير رقابة فعالة على السياسات المالية التي تطبقها دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل

ضمان تجانسها و توافقها مع الأهداف السياسة المالية و النقدية للمنطقة النقدية الخليجية

ككل، و تجنب حدوث الإضرابات بسبب اعتماد أي بلد عضو للسياسة مالية مخالفة لتوجه

العام الخاص بالمنطقة التكاملية.

د. إنشاء نظم المدفوعات من أجل تسوية المعاملات المالية التي تتم بالعملة الخليجية المشتركة

بصفة أنية كما لو كانت تتم في نفس الدولة، بحيث تتكفل اللجنة الفنية لنظم المدفوعات بهذه

المسألة.

ه. اعتماد قوانين و آليات رقابية مشتركة في مجال العمال المصرفي و المالي داخل المنطقة الخليجية

المشتركة، من أجل تجنب حدوث الأزمات المالية في القطاع المالي ، وهذا ما أكدت عليه

اتفاقية الاتحاد النقدي التي تم التوقيع عليها من طرف قادة دول مجلس التعاون الخليجي، و

حاليا تعكف الدول الأعضاء على بناء قواعد موحدة لإشراف على قطاعها المصرفي و المالي.

و. تبني ميثاق مشترك لتجانس الأداء الاقتصادي، يضم معايير التقارب المالي و النقدي التي تم

الإشارة إليها سابق ، و دول مجلس التعاون الخليجي تتوفر على تقارب كبير في هذه المعايير مما

يجعل منها قادرة على التعامل مع السياسات الاقتصادية الموحدة، و بالتالي على تحقيق تكامل

نقدي .

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

ز. التوفر على شبكة إحصائية موحدة قادرة على تلبية بمتطلبات التكامل النقدي و التي تتمثل في بناء قاعدة بيانات إحصائية متكاملة بين دول مجلس التعاون الخليجي لاحتساب معايير تقارب الأداء الاقتصادي بموضوعية و دقة، و توفير الإحصائيات المتعلقة بالجانب النقدي و المالي من أجل تحسين فعالية السياسة النقدية المشتركة ، وهذا كله يساهم في تفادي النتائج السلبية المترتبة عن تفاوت آلية رصد إحصائيات بين دول مجلس التعاون الخليجي، و تسهيل إجراء الدراسات التحليلية و المقارنات الإحصائية المنتظمة.

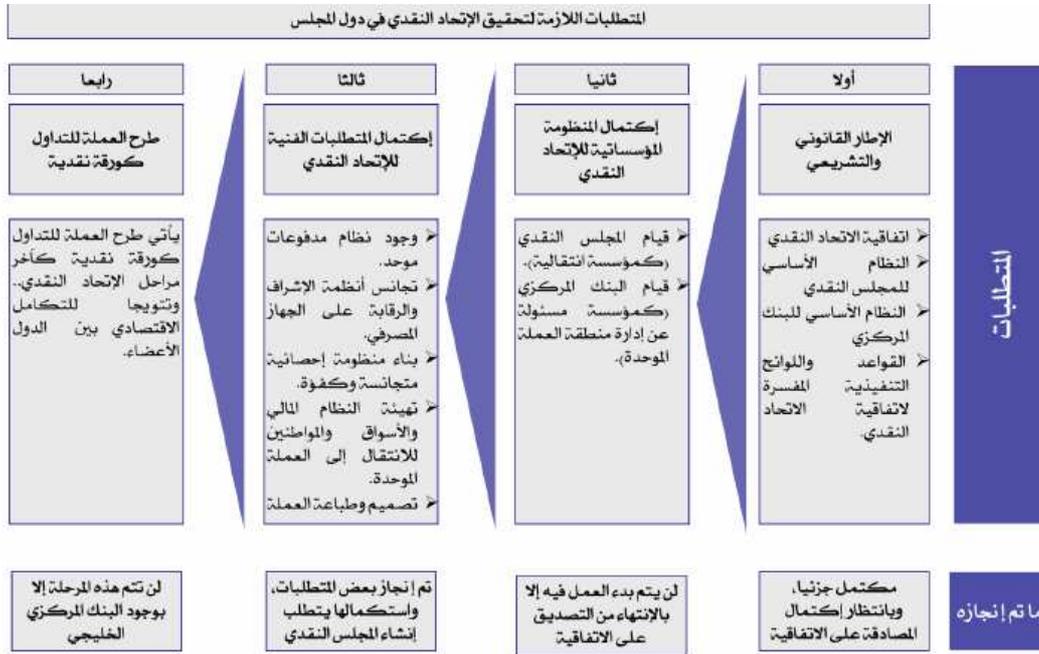
ح. تعزيز التوجه نحو إحداث تنوع في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، و الحد من الاعتماد الكلي على إيرادات الهيدروكربونية ، من شأنه المساهم في تحقيق التكامل النقدي.

ط. الحرص على اكتمال الخطوات الأخرى في التكامل الاقتصادي كالاتحاد الجمركي و السوق المشتركة الخليجية.

و الشكل (4-9)الموالي يلخص ما مدى تحقق متطلبات إقامة التكامل النقدي الخليجي:

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الشكل (4-9): متطلبات إقامة الاتحاد النقدي الخليجي ودرجات تحققتها



المصدر : سالم بن ناصر آل قضيح، "الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون : البعد الاستراتيجي"، ورقة مقدمة للملتقى

الدولي الجمعية الاقتصادية السعودية، 27/26 ماي 2009، الرياض، ص9

3.4 التحليل الوصفية لتوافر معايير نظرية المنطقة النقدية المثلى في العملة الخليجية المشتركة

:

سوف نحاول من خلال هذا العنصر إلقاء الضوء على ما مدى تحقق معايير نظرية المنطقة

النقدية المثلى في العملة الخليجية المشتركة المزمع إطلاقها بين دول مجلس التعاون الخليجي، و هذا من

خلال تحليل المعطيات الإحصائيات التي تخص الجانب النقدي و الحقيقي لهذه الدول و مقارنتها

مع المعايير التي تضمنها مقارنة المنطقة النقدية المثلى ، و فيما يلي سوف نعرضها تباعاً:

1.3.4 حركية اليد العاملة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

من أهم خصائص سوق العمل في دول مجلس التعاون هو تجزئه ، بحيث يتكون من يد عاملة وطنية (محلية) إلى جانب اليد العاملة الأجنبية (الوافدة) ، و هي في غالبها تنحدر من جنوب شرق آسيا و تتميز بتكلفتها المنخفضة نسبيا و عدم معارضتها لساعات العمل الطويلة و ظروف العملو عقود العمل المؤقتة و القصيرة،و عدم الاعتراف بنقابات العمل في أغلب الدول الأعضاء، و تشكل العمالة الوافدة (الأجنبية)الحصة الأكبر في سوق العمل الخليجي خاصة في القطاع الخاص¹، و هذا نتيجة للنمو المتسارع الذي عرفته دول مجلس التعاون الخليجي في عديد القطاعات الاقتصادية بعد الطفرة البترولية الأخيرة ،خاصة منها قطاع العقارات و الخدمات، و الذي لجأت معه هذه الدول إلى استقطاب اليد العاملة الأجنبية في ظل عدم قدرة اليد العاملة المحلية على تلبية احتياجاتها المتزيدة باستمرار²، و الجدول الموالي يبين هيكل سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي في القطاع الخاص و القطاع العام ، و نسبة اليد العاملة المحلية و الوافدة في كل قطاع، لفترة الممتدة ما بين (2002-2006)

¹EmitieJ.Rutledge.OP. Cité , P43,P42

²أروى ياسين " الفجوة المتزايدة بين النمو الاقتصادي و سوق العمل الخليجي " مركز الخليج لأبحاث، جدة ، الرياض 2009، ص 50 متوفر على الربط التالي: <http://www.grc.net/> تاريخ الاطلاع : (2013/06/25)

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الجدول (1-4): هيكل سوق العمل لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة ما بين

(2006-2002) (الوحدة بالنسبة)

	إجمالي القوة العاملة		القطاع العام		القطاع الخاص	
	المحلية	الأجنبية	المحلية	الأجنبية	المحلية	الأجنبية
Bahrain	36.1	63.9	90.8	9.2	28.6	72.4
Kuwait	16.9	83.1	74.6	25.4	2.7	97.3
Oman	28.7	71.3	80.5	19.5	15.5	84.5
Qatar	44.8	55.2	52.8	47.2	17.0	83.0
KSA	50.5	49.5	91.3	8.7	45.3	54.7
UAE	10.4	89.6	27.4	72.6	1.3	98.7
GCC	38.3	61.7	72.3	27.7	31.7	68.3

Source :Emilie J. Rutledge , "Monetary Union in the Gulf: Prospects for a Single Currency in the Arabian Peninsula ",Durham Modern Middle East and Islamic World Series, University of Durham ,2008,p42

و بالنسبة لحركة اليد العاملة الوطنية بين دول مجلس التعاون الخليجي لا يوجد أي قيود على تنقلها سواء بالنسبة القطاع العام أو القطاع الخاص ، فقد أكد المجلس الأعلى في قراره الصادر عن دورته الثالثة و العشرين المنعقدة في الدوحة بتاريخ ديسمبر 2002 على تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل بالقطاعات الحكومية، و التأمين الاجتماعي و التقاعد ، و كذلك دعمت اللجنة الوزارية للخدمة المدينة عدة قرارات لتسهيل انتقال و توظيف المواطنين فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، وقيام الدول الأعضاء بإعطاء الأولوية في سد احتياجاتها من الموظفين للمواطنين الخليجين قبل نظرائهم من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، و نفس الأمر بالنسبة للقطاع الخاص الذي خص هو الآخر في الدورة السابقة الذكر للمجلس الأعلى بقرار يضمن المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول مجلس في مجال العمل في القطاعات الخاصة ،

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

و تم تعزيزه برنامج عمل من طرف وزراء العمل و الشؤون الاجتماعية هادف إلى زيادة فرص توظيف و تسهيل انتقال العمالة الوطنية بين دول مجلس التعاون الخليجي في القطاع الخاص، و كذلك تم سماح للمواطنين الخليجين بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية و المهن في دول الأعضاء الأخرى باستثناء أربعة أنشطة و هي خدمات الحج و العمرة، و مكاتب استقدام العمالة الأجنبية، و إنشاء الصحف و مجلات و دور الطباعة و النشر، و الوكالات التجارية¹، و على العكس من ذلك بالنسبة للعمالة الوافدة أو الأجنبية التيتم فرض عليها قيود كثيرة تحول دون تنقلها بين دول مجلس التعاون الخليجي، ففي حالة حدوث صدمة سلبية في سوق العمل لإحدى دول مجلس التعاون الخليجي لا ينتج عنها انتقال اليد العاملة الأجنبية (الوافدة) بين الدول الأعضاء لمعالجة الانكماش الذي قد يحدث في سوق العمل، و إنما رجوع هذا العمالة إلى بلدانها الأصلية، فعامل انتقال اليد العاملة الأجنبية بين الدول الأعضاء لا يمكن الاعتماد عليه لأحداث التوازن من جديد في سوق العمل².

و نظرا للتسهيلات السابقة الذكر الخاصة بحركة العمالة المحلية بين دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تضاعف عدد العاملين الخليجين الذين انتقلوا بين اقتصاديات الدول الأعضاء في كل من القطاع الخاص و الحكومي، حيث سجل القطاع الخاص (الأهلي) انتقال 6.777 عامل سنة 1995 ثم يتضاعف العدد الى 20374 عامل سنة 2012، و القطاع الحكومي سجل في سنة 1995 انتقال 9184 عامل لتضاعف سنة 2012 إلى 15.664 ، و الجدول الموالي (4-10)

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي " لسوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام"، الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض، إصدار ديسمبر 2013، ص23، ص31، ص85 متوفر على موقع الأمانة: <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2014/06/20)

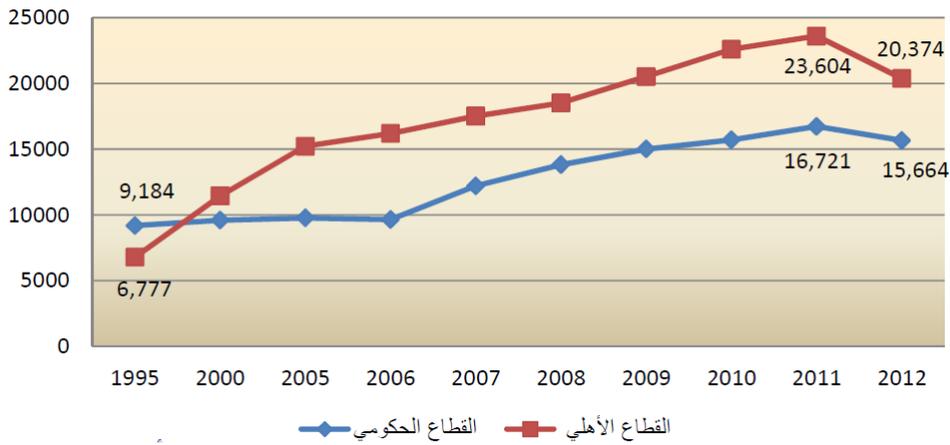
²عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق الذكر، ص 107

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

يعطي صورة واضحة عن تطور عدد المواطنين الخليجيين العاملين في اقتصاديات الدول الأعضاء الأخر

خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2010¹.

الشكل (4-10): عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاعين الحكومي و الأهلي بالدول الأعضاء الأخرى



المصدر: أمانة مجلس التعاون الخليجي " المسيرة و الانجاز " طبعة الثامنة، الشؤون الاقتصادية، الامانة العامة، الرياض

،2014،ص165 متوفر على موقع الامانة <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع

(2014/05/20)

و بالرغم من التحسن الحاصل في حركية العمالة المحلية (الوطنية أو الخليجية) بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد صدور عديد التشريعات و القرارات الهادفة إلى تسهيل انسيابها بين الدول الأعضاء، إلا أنها تبقي ضعيفة و تحت المستوى المطلوب، و يرجع السببي ذلك لعدة اعتبارات نذكر منها: الروابط الأسرية و العادات الاجتماعية، ليس هذا فقط و إنما هذه العمالة لا

¹أمانة مجلس التعاون الخليجي " المسيرة و الانجاز " طبعة الثامنة، الشؤون الاقتصادية، الامانة العامة، الرياض، 2014،ص164 ، متوفرة على موقع

الامانة <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2014/05/20)

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

تنتقل حتى من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص و هذا لما يوفرها لها القطاع الحكومي من ميزات فهذه الدول تعتبر التشغيل من مسؤولية الدولة¹، وهناك من يرى أن حركة العمالة المحلية (الوطنية) بين اقتصاديات الدول الأعضاء ليس لها أثر في معالجة التضخم و البطالة حسب الطرح الذي جاء به "مانديل"، لاعتبار أن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني نقصا كبيرا في العمالة الوطنية و بالتالي ليس هناك أي أثر لحركة العمالة في امتصاص البطالة التي تعتبر حالة غير واردة في هذه الدول، كما أن معظم التضخم المسجل في دول مجلس التعاون الخليجي مصدره خارجي (تضخم مستورد) لا دخل لحركة العمالة بين الدول الأعضاء في الحد أو التخفيف منه².

و أما فيما يخص درجة مرونة الأسعار و الأجور في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي فهي تعاني من جمود كبير، حيث يتم تعديلها بواسطة الاعتماد على السياسة المالية (إنفاق حكومي)، و هو الأمر الذي يتطلب معه القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة في الهياكل الإنتاجية لدول مجلس التعاون (إصلاحات مالية و مؤسسية و اجتماعية)³.

و من خلال ما سبق نقول أن معيار حركية اليد العاملة و مرونة الأجور و الأسعار الذي جاء به "مانديل" غير متوفر في التكامل النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي.

¹ أمانة مجلس التعاون الخليجي، "انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التعاون المالي و الاقتصادي 2002-2010"، الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض، 2011 متوفرة على موقع أمانة المجلس التعاون لدول الخليج العربية <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/> تاريخ الاطلاع 2013/031/16

² هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص126، ص127

³ محمد ناجي التوني، "قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سابق الذكر، ص15

2.3.4 الانفتاح الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي:

تعد درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي أحد المعايير المهمة في تحديد جدوى دخول أي دولة في تكتل نقدي و إمكانية تكوين منطقة نقدي مثلى، فيرى ماكنون (Mckinnon1963) أن الاقتصاديات المنفتحة على الخارج تكون أكثر عرضت لتقلبات أسعار السلع و الخدمات، نظراً لتغيرات التي تحصل بين أسعار الصرف العملات المحلية لهذه الاقتصاديات و عملات الدول المنتجة لهذه السلع و الخدمات، فينصح هذه الاقتصاديات بضرورة تكوين مناطق نقدية مع أهم شركائها الاقتصاديين في التجارة الخارجية لتحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية¹، و نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي قد اتخذت جملة من الإجراءات في إطار الاتحاد الجمركي الذي أنشأته بهدف تنشيط التبادل التجاري في ما بينها²، حيث نصت المادة الأولى من اتفاقية الاتحاد الجمركي الذي أصبحت مطبقة ابتداء من يناير 2003، "توحيد التعريفات الجمركية اتجاه العالم الخارجي، و توحيد الأنظمة و الإجراءات الجمركية بينها، و خلق نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة على العالم الخارجي، إلغاء كل القيود الجمركية و الغير الجمركية على انتقال السلع بين دول المجلس مع الأخذ في عين الاعتبار تطبيق أنظمة الحجز البيطري و الزراعي و السلع الممنوعة و المقيدة، و في الأخير معاملة السلع المنتجة في أي من الدول المجلس معاملة المنتجات الوطنية³"، و يضاف إليها قرار إنشاء هيئة التقييس الصادر في قمة الدوحة 2002، و قرار إقامة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي الصادر في قمة الرياض

¹ سيف سعيد السويدي ، مرجع سابق الذكر، ص 61

² عماد حسن النجفي ، مرجع سابق الذكر، ص 205

³ أمانة مجلس التعاون الخليجي ،"الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001، أمانة مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق الذكر، ص7

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

1993¹، كما تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بعقد الاتفاقيات الاقتصادية مع شركائها التجاريين بصفة جماعية و موحدة، و تطبق سياسات التبادل التجاري موحدة مع العالم الخارجي، فالتجارة الخارجية تمثل أهمية كبيرة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، و هي تساهم مساهمة كبيرة في حجم التجارة العالمية، فقد احتلت سنة 2012 المرتبة الخامسة في حجم التبادل التجاري على مستوى العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و ألمانيا و اليابان ، بقيمة قدرها 1367 مليار دولار، بحيث قدرت الصادرات ب 934.8 مليار دولار المرتبة الرابعة بعد كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و الواردات بحوالي 432.6 مليار دولار و الواردات المرتبة الرابعة عشرة و هي متأخرة مقارنة بترتيب الصادرات²، و تتكون صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من منتج واحد هو النفط ، الذي تستعمل عوائده التصديرية للأسواق العالمية في تمويل الاستيرادات السلع المختلفة (الإنتاجية و الغذائية) و برامج التنمية الاقتصادية³.

من خلال الشكل (4-11) الموالي نحاول تبين التطور الذي عرفته التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2012، أي بعد الإجراءات

¹ مجلس التعاون الخليجي " السوق المشتركة الخليجية حقائق و أرقام " قطاع شؤون المعلومات، الطبعة الرابعة، الأمانة العامة، الرياض 2011، ص 117، متوفرة على موقع الأمانة <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2013/09/15)

² أمانة مجلس التعاون الخليجي " هبة إحصائية " ، قطاع شؤون المعلومات ، الأمانة العامة الرياض، سنة 2010 ص 23، متوفرة على موقع الأمانة <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2013/09/15)

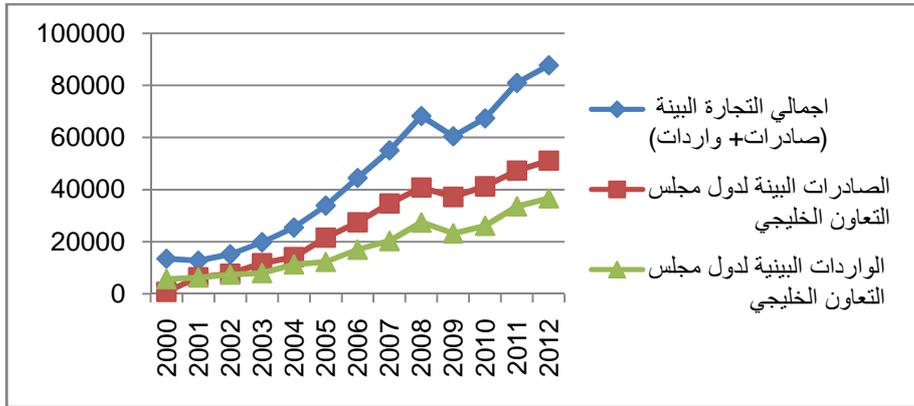
³ أحمد صدام عبد الصاحب، " العلاقة بين الانكشاف التجاري و التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجموعة أبحاث مطروحة تحت عنوان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الراهن و أسئلة المستقبل مركز الدراسات الوحدة العربية 2008 بيروت، ص 21

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

المتخذة من طرف هذه الدول لتسهيل انسياب السلع بينها و التي سبق الإشارة إليها في بداية العنصر .

الشكل (4-11): تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الواردات، الصادرات

، إجمالي الصادرات و الواردات) (الوحدة مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات مجلس التعاون الخليجي¹

من الشكل (4-11) نلاحظ ارتفاع في حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون

الخليجي، فبعد ما كانت في سنة 2000 تقدر بـ 13478 مليون دولار، أصبحت في سنة

2012 تقدر بـ 87690 مليون دولار، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 650.61% و هي نسبة

معتبرة، و بأكثر تفصيل فان الصادرات البينية كانت تقدر في سنة 2000 بـ حوالي 7777

مليون دولار ، و ارتفعت إلى حوالي 51059 مليون دولار في سنة 2012، أي بنسبة ارتفاع تقدر

بـ 656.53%، وأما الواردات البينية الخليجية فكانت في سنة 2000 تقدر بـ 5701 مليون

¹[http://sites.gcc-sg.org/Statistics/\(2013/5/07\)](http://sites.gcc-sg.org/Statistics/(2013/5/07)) تاريخ الاطلاع :

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

دولار ، ثم أصبحت في سنة 2012 حوالي 36632، أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 642.55%، و بالرغم من التحسن الكبير الذي عرفته التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ، إلا انها تزال تعتبر جدا ضعيفة مقارنة مع التكتلات الإقليمية الأخرى ، و من الجدول (4-2) يتبين بوضوح صغر حجم الصادرات البينية و الواردات البينية الخليجية إذا ما قارناها بمستويات التجارة البينية للتكتلات الإقليمية الأخرى، فقد بلغت 4.9% بالنسبة للصادرات البينية، و 4.2% بالنسبة للواردات البينية في سنة 2010، بينما نجد هذه النسب مرتفعة في الاتحاد الأوروبي و مجموعة آسيا و المحيط الهادي، فهي تقدر ب 65% من حجم كل تجارتها، و يثير واقع التجارة الخليجية البينية الضئيل حتمية إعادة النظر في السياسات التجارية الخارجية، و يدعو إلى العمل على التنسيق و التكامل على المستوى القطاعي لتشجيع و تفعيل الاستثمار داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز دور القطاع الخاص¹.

¹ محمد ناجي التوني " تطور التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي " ص 37

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الجدول (4-2): حجم الصادرات و الواردات البينية لأهم التكتلات الاقتصادية في العالم (الوحدة %)

الواردات البينية لبعض التكتلات الإقليمية (%)

2010	2009	2008	2007	2006	2000	1990	1980	
66.8	65.9	65.3	67.3	68.0	72.1	67.1	57.2	الاتحاد الأوروبي (EU)
63.3	62.9	62.6	64.1	63.3	62.5	64.3	55.1	مجموعة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي (APEC)
34.0	33.7	33.5	34.1	34.3	40.5	33.9	32.8	مجموعة شمال أمريكا للتجارة الحرة (NAFTA)
25.3	25.7	26.3	24.7	24.8	22.5	15.2	14.3	اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)
17.6	16.8	15.6	18.6	18.6	19.8	14.2	8.3	مجموعة دول أمريكا اللاتينية (MERCOSUR)
14.2	14.1	14.1	14.5	14.0	9.8	1.2	1.3	اتفاقية دول آسيا والمحيط الهادي (APTA)
7.2	7.3	7.1	6.9	7.7	9.0	8.4	6.6	اتحاد دول جنوب آسيا (SAARC)
4.2	4.1	4.0	4.1	4.3	4.3	2.2	2.3	دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)
3.6	3.4	3.3	3.4	3.6	3.5	2.7	0.5	الاتحاد المغاربي (UMA)
1.1	1.0	0.9	0.8	0.8	0.8	1.0	1.0	اتفاقية التجارة الحرة لدول أوروبا (EFTA)

الصادرات البينية لبعض التكتلات الإقليمية (%)

2010	2009	2008	2007	2006	2000	1990	1980	
67.2	67.3	67.2	67.9	67.7	67.7	67.5	62.2	الاتحاد الأوروبي (EU)
67.4	66.8	65.7	67.4	69.4	73.1	68.3	57.8	مجموعة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي (APEC)
52.9	51.4	49.5	51.3	53.9	55.7	41.4	33.6	مجموعة شمال أمريكا للتجارة الحرة (NAFTA)
25.9	26.1	25.4	25.2	24.9	23.0	18.9	17.3	اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)
16.2	15.5	15.4	15.0	13.5	20.0	8.9	11.6	مجموعة دول أمريكا اللاتينية (MERCOSUR)
12.5	12.3	11.7	11.2	10.9	8.0	1.6	1.7	اتفاقية دول آسيا والمحيط الهادي (APTA)
6.4	6.5	6.3	6.5	6.4	4.7	3.5	5.7	اتحاد دول جنوب آسيا (SAARC)
4.9	5.1	4.5	4.9	4.5	4.9	8.0	3.0	دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)
2.3	2.1	2.2	2.3	2.1	2.2	2.9	0.3	الاتحاد المغاربي (UMA)
0.9	0.9	0.8	0.7	0.6	0.6	0.8	1.1	اتفاقية التجارة الحرة لدول أوروبا (EFTA)

المصدر: محمد ناجي التوني ، "تطور التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة

التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 101 ، سنة 2013، قطر، ص 37

مما سبق نستنتج أن دول مجلس التعاون الخليجي على لا تتوفر على المعيار المقترح من طرف

الاقتصادي "ماكينون" لتكوين منطقة نقدية مثلى و المتمثل في الانفتاح الاقتصادي، و ندعم

استنتاجنا هذه بنتائج الدراسة التي قام بها وليد عبد مولاه تحت عنوان التجارة البينية الخليجية المنشورة

في مجلة جسر التنمية 2010، و التي حاول فيها عن طريق نموذج الجاذبية قياس حجم التجارة البينية

لدول مجلس التعاون الخليجي و كذلك حجم التجارة مع أهم شركائهم الاقتصاديين، فتوصل إلى أن

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

حجم التجارة البينة الخليجية يقي جد ضعيف مقارنة مع التجارة القائمة مع شركائها التجاريين الآخرين ، و ارجع هذه النتيجة إلى طبيعة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي المبنية في أساس على إنتاج البترول و الغاز الطبيعي ، و دعي في آخر الدراسة إلى ضرورة تطوير و تنوع الهياكل الإنتاجية بالإضافة إلى رفع حصة الاستثمار الأجنبي المباشر البيني ، و تفعيل دول القطاع الخاص، بالإضافة إلى تحسين القواعد التي تحكم التجارة البينية و جعلها أكثر مرونة، و تشجيع تدفق عوامل الإنتاج على أرض الواقع¹، و هي نفس النتيجة التي توصل إليها كل من ألويس عبوش هدايا و عماد حسن النجفي من الدراسة التي تحمل عنوان أثر التغيرات الهيكلية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير التجارة البينية، بحيث انتهى الباحثين بالتأكيد على صغر حجم التجارة البينية الخليجية التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 7.6%، و فسرا هذا بكون كل الدول الأعضاء تنتج الصناعات البتر وكيماوية و بالتالي لا يوجد ما يمكن تبادله فيما بينهم².

3.3.4 التنوع الاقتصادي في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد أعتبر "كينين" 1969 التنوع الاقتصادي شرط ضروري في اقتصاديات الدول التي هي بصدد تكوين تكامل نقدي ، لكون التنوع الاقتصادي قادر على ضمان التأقلم الجيد لهذه الدول مع الصدمات الغير المتماثلة بدون الاعتماد على السياسات النقدية المحلية³، و تتميز دول مجلس التعاون الخليج بنمط إنتاجي موحد و المتمثل في النفط ، وذلك على غرار بقية الدول

¹ وليد عبد المولاه ، " التجارة البينة الخليجية " سلسلة الخبراء جسر التنمية العدد 38 ، الكويت 2010

² ألويس عبوش هدايا ، عماد حسن النجفي ، "أثر التغيرات الهيكلية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير التجارة البينية " مجلة تنمية الرفادين عدد

111 بغداد ، ص 208

³EmitieJ.Rutledge , op. Cite, p51

الفصل الرابع معايير المنطقة النفطية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الرابعة الأخرى ، فعوائد النفط و الغاز تعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لهذه لدول و لو بدرجات متفاوتة¹، و يمكن الاستدلال على نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التنوع الاقتصادي من عدمه من خلال الاعتماد على بعض المؤشرات مثل نسبة مساهمة القطاع الغير النفطي في مجمل الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل مقياسا للتغير الهيكلي في عملية الإنتاج، و نسبة مساهمة القطاع النفطي في مجمل العائدات الحكومية و الذي يعكس مدى اعتماد الموازنات الحكومية على العائدات النفطية، و نسبة مساهمة الصادرات الغير النفطية إلى إجمالي الصادرات لتحديد درجة التنوع في الصادرات الوطنية²:

¹AtifLafi, " Economic Diversification in arab gulf countries Ruls and Guidelines Approach ",Journal of the Gulf economic 2013 p 02

²أنور القرعان ، " التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ... القطاع النفطي لا يزال الأبرز " ، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 105،

الدوحة، قطر، 2013، ص 26 متوفرة على الرابط التالي: <http://www.goic.org.qa> / تاريخ الاطلاع (2014/04/5)

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الجدول (3-4): نسبة مساهمة القطاع النفطي في كل من الناتج المحلي و الصادرات و الإيرادات

الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2011)

نسبته من الصادرات%	نسبه من الإيرادات الحكومية %	نسبته من الناتج المحلي الإجمالي%	
45.2	87.3	86.6	2005
46.8	84.4	86.5	2006
45.3	83.5	84.1	2007
50.7	84	85.5	2008
38.5	81.6	80.5	2009
43.2	82.3	82.7	2010
49.3	84.5	83.4	2011

المصدر: أنور القرعان، " التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ... القطاع النفطي لا يزال الأبرز"، مجلة التعاون

الصناعي في الخليج العربي، العدد 105، الدوحة، قطر، 2013، ص 26 متوفرة على الربط التالي:

<http://www.goic.org.qa> تاريخ الاطلاع (2014/04/5)

من خلال الجدول (3-4) يتبين لنا بوضوح الاعتماد الكبير لدول مجلس التعاون الخليجي

على النفط سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات أو الإيرادات الحكومية، فالنفط يشكل تقريبا

50% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي لدوله، فقد ساهم القطاع النفطي سنة 2005 بحوالي

45.2% من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، ثم ارتفعت مساهمته في سنة

2011 إلى حوالي 49.3%، بحيث تحتل السعودية المرتبة الأولى في اعتمادها على النفط في الناتج

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

المحلي الإجمالي بحوالي 50% سنة 2011 ، ثم قطر بنسبة 46%، و بعدها كل من الكويت و سلطنة عمان على التوالي بنسبة 45% متقاربة و 41% و في الأخير كل من الإمارات و البحرين و بنسب منخفضة مقارنة بالأعضاء السابقين حوالي 32% و 24% على التوالي، و بالنسبة للمساهمة القطاع النفطي في الإيرادات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي فهي مرتفعة جدا، بحيث تراوحت خلال الفترة الممتدة من 2005 و إلى 2011 ما بين 82.7% و 86.6%، ففي سنة 2011 وصلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الإيرادات الحكومية الكويتية إلى 93%، و البحرينية إلى 86% والسعودية إلى 85%، و القطرية إلى 80%، و العمانية و الإماراتية إلى 77%، و نفس الأمر بالنسبة للمساهمة القطاع النفطي في الصادرات الخليجية فقط تراوحت خلال نفس الفترة السابقة ما بين 81.6% و 87.3%، بحيث سجلت قطر سنة 2011 أعلى مساهمة بنسبة 91% ثم تأتي بعدها الكويت بنسبة مساهمة قدرها 90%، وبعدها السعودية 85%، ثم كل من البحرين و الإمارات بنسبة مساهمة قدرها 69%، و في الأخير عمان بنسبة 65%. (مصدر الإحصائيات الخاصة بمساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات و الإيرادات لكل دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2011 يرجع إلى (Martin Hvidt,2013)¹).

¹Martin Hvidt, "Economic diversification in GCC countries: Past records and future trends", London School of Economics and Political Science, January 2013, No. 27

الفصل الرابع معايير المنطقة النفطية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الجدول (4-4): الأهمية النسبية لبعض القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس

التعاون الخليجي خلال سنة 2011

قطاع الخدمات %	قطاع الصناعة التحويلية %	قطاع الزراعة %	
24	13	0.5	البحرين
21	6	0.3	الكويت
20	10	1.5	عمان
15	9	0.1	قطر
22	10	3.5	السعودية
17	13	1.8	الإمارات

المصدر: جاسم حسين " التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي " ، تقارير مركز الجزيرة

للدراستات أوت 2014 ص 08

من الجدول (4-4) يتبين أن قطاع الخدمات يأتي كأول مساهم في الناتج المحلي الإجمالي

الخليجي بعد قطاع المحروقات (النفط و الغاز) ، بحيث البحرين تحتل المرتبة الأولى بين دول مجلس

التعاون الخليجي من حيث مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدرها 24%،

ثم تتبعها السعودية بنسبة مساهمة تقدر ب 22%، و في المرتبة الثالثة الكويت بنسبة 21%، و

بعدها سلطنة عمان بنسبة مساهمة قدرها 20%، و في المرتبة ما قبل الأخيرة الإمارات بنسبة

17%، و في المرتبة الأخيرة نجد قطر بأضعف نسبة مساهمة 15%، و يرر تعاظم مساهمة قطاع

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة بتطور قطاع الخدمات المالية و النقل و الاتصالات، و ازدهار قطاع العقارات و القطاع السياحي الذي استفد من التسهيلات و التشجيع المقدم له من طرف حكومات هذه الدول و طبيعة المناخ السائد في المنطقة (دافئ شتاء) ، و هنا نذكر إمارة دبي التي أصبحت تمثل قطب سياحي كبير و الوجهة المفضلة لسياحة في المنطقة ، و يعود بمداخل ضخمة على الإمارات العربية المتحدة¹.

ثم يأتي قطاع الصناعات التحويلية بعد قطاع الخدمات من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ، حيث تتراوح مساهمته في كل دولة عضو ما بين 6% و 13%، و هذه النسبة تعكس حرص دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة قاعدة صناعية خاصة بالصناعات البتر وكيماوية و الأسمدة و الصلب و الألمنيوم ، لكونها صناعات تعتمد على مواد أولية متوفرة بكثرة في هذه الدول².

و يحتل قطاع الزراعة المرتبة الأخيرة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، و من الجدول (4-4) نلاحظ مساهمته الضعيفة التي تنحصر بين 3.5% و 1% في كل دول المنطقة، و هي نسب جد ضعيف مقارنة مع القطاع الأخرى و حتى مع التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي الذي يساهم فيه قطاع الزراعة بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي لأعضائه، و يفسر ضعف مساهمة هذا القطاع بالنسبة لدول مجلس التعاون

¹EmitieJ.Rutledge, op cite p71

²ألويس عبوش ، عماد حسن ،مرجع سابق الذكر، ص 197ص198

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الخليجي بقلة الأراضي الصالحة للزراعة و قلة الموارد المائية الطبيعية و الظروف المناخية الغير المناسبة (الحرارة الشديدة و شح تساقط الأمطار)¹.

بالرغم من كل الجهود المبذل من طرف حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل تحقيق التنوع الاقتصادي خارج القطاع النفطية ، إلا أنها مزالة لم تحقق المستوى المطلوب من التنوع الذي يجب أن تكون عليه اقتصادياتها²، و هذا يعني عدم توفر تكتل دول مجلس التعاون الخليجي على معيار التنوع الذي جاء به " كنين "، وبالتالي يجب على أعضائه اعتماد خطط فعالة بهدف تحقيق التنوع و خلق صناديق تمويلية من إيرادات البترول لغرض تمويل المشاريع خارج قطاع محروقات، و سن القوانين التي تحفز دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاطات التي تضمن تحقيق التنوع الاقتصادي³.

و يجب الإشارة في آخر هذا العنصر على أن طبيعة النمط الإنتاجي لدول مجلس التعاون الخليجي المعتمد على قطاع المحروقات يجعلها في غير حاجة إلى استعمال أسعار الصرف فيما بينها كأداة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات لأنه سوف يكون محدود الأثر ، و بالتالي تثبيت أسعار الصرف بين عملاتها المحلية أو اعتماد عملة مشتركة سوف يكون أمر ممكنا و لا ينجر عنه أي خسائر تذكر⁴.

¹ ألويس عبوش ، عماد حسن ،مرجع سابق الذكر،ص 194

²أنور القرعان ، مرجع سابق الذكر ،ص 28

³عاطف لافي مرزوق، مرجع سابق الذكر ،ص 8،ص 9

⁴ هيل عجمي جميل ، مرجع سابق الذكر،ص 134،ص 135

4.3.4 التكامل المالي بين دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد أعطى مجلس التعاون الخليجي اهتماما كبيرا للقضية تحقيق التكامل المالي بين الدول الأعضاء، سواء على مستوى الأسواق المالية أو البنوك التجارية و المؤسسات المالية ، فقد اصدر المجلس الأعلى في دورته التاسعة بالمنامة سنة 1988 قرار يسمح بموجبه لمواطني دول المجلس بتملك أسهم الشركات المساهمة و تداولها ولكن وفق قواعد و شروط محددة¹، حتى جاءت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2001 بإجراءات تسهل و توسع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، حيث نصت في الفصل الثاني منها و المتعلق بالسوق المشتركة على ضرورة معاملة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الطبيعيين و الاعتباريين في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون أي تمييز في عدة مجالات و التي منها تدفق رؤوس الأموال و تداول و شراء الأدوات المالية و تأسيس شركات المساهمة و مزاوله الأنشطة الاقتصادية بما فيها مزاوله النشاط البنكي²، و بنهاية سنة 2005 كانت كل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قد اتخذت التدابير و الإجراءات اللازمة لضمان المساواة في معاملة بين مواطني الخليجيين في هذا المجالات ، الأمر الذي انعكس ايجابيا على انسياب حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، و ارتفاع عدد الشركات المسموح بتداول أسهم ، و عدد المواطنين الخليجيين المستثمرين في الأسواق المالية لدول

¹ أمانة مجلس التعاون الخليجي، " السوق المشتركة حقائق و أرقام " ، مرجع سابق الذكر، ص101

² مجلس التعاون الخليجي " الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لسنة 2001، مرجع سابق الذكر، ص8

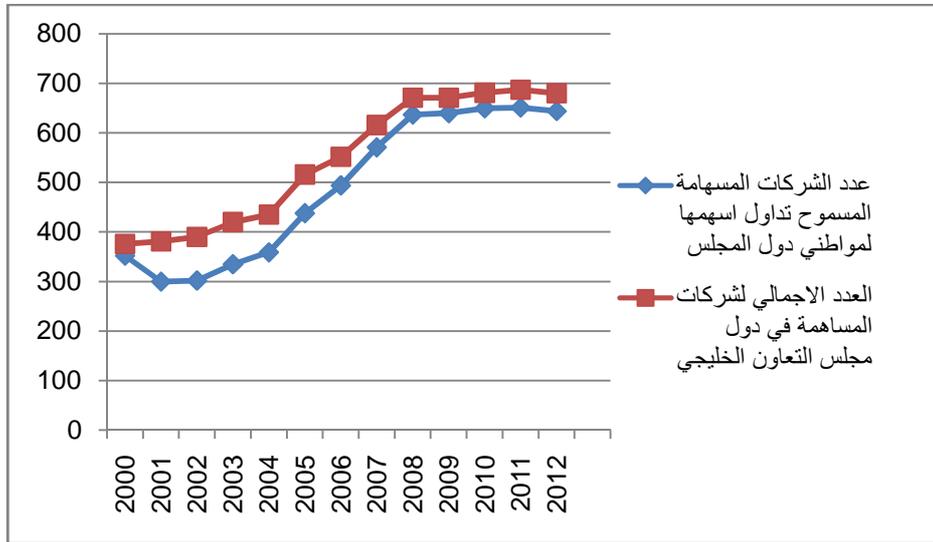
الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الأعضاء، و عدد فروع البنوك الخليجية التي تم فتحها في الدول الأعضاء الأخرى، و فيما يلي سوف نبين هذا التحسن الحاصل بإحصائيات مفصلة¹.

أ. الأسواق المالية :

الشكل (4-12): تطور عدد الشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول

المجلس التعاون الخليجي مقارنة بعدد الإجمالي لشركات المساهمة الخليجية



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مجلس التعاون الخليجي

نلاحظ من الشكل (4-12) ارتفاع عدد الشركات المساهمة الخليجية المسموح بتداول

أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي من 325 شركة مساهمة في سنة 2000 إلى

644 شركة مساهمة في سنة 2012، أي بنسبة ارتفاع قدرها 198.15% و هي تمثل الضعف

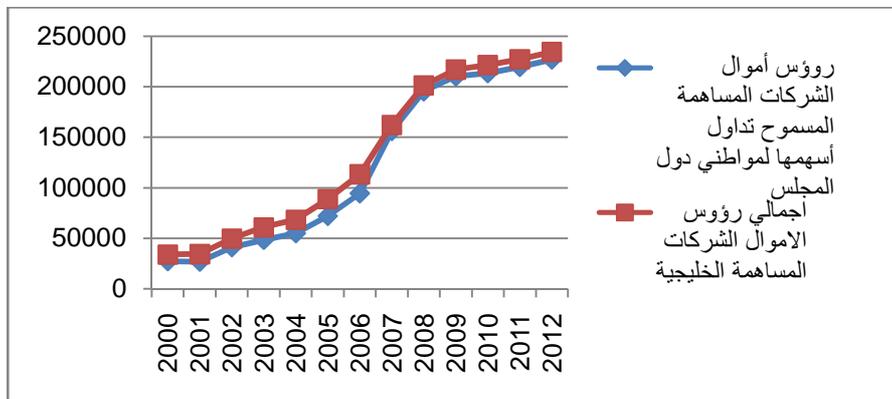
تقريبا ، و نلاحظ أيضا تقارب بين منحى الذي يمثل عدد إجمالي الشركات المساهمة الخليجية و

¹ مجلس التعاون الخليجي " السوق الخليجية المشتركة أرقام و حقائق" ، مرجع سابق الذكر، ص101

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

المنحى الذي يمثل فقط شركات المساهمة المسموح بتداول أسهمها لمواطني الخليجى ، أى أن اغلب شركات المساهمة الخليجية مسموع لها بتداول أسهمها على مستوى كل البورصات الخليجية و تملك أسهمها من طرف المواطنين الخليجيين ، ففي سنة 2012 وصلت نسبة شركات المساهمة المسموح بتداول أسهمها إلى مجموع كل شركات المساهمة الخليجية حوالي 94.70 % و بهذا تكون تقريبا كل شركات المساهمة الخليجية النشطة على مستوى البورصات دول مجلس التعاون الخليجى مسموح بتداول أسهمها للمواطنين الخليجيين.

الشكل (4-13): تطور حجم رؤوس أموال الشركات المساهمة المسموح تداولها أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الخليجى مقارنة برؤوس الأموال لإجمالي شركات المساهمة الخليجية.(الوحدة مليون دولار)



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على أمانة إحصائيات مجلس التعاون الخليجى

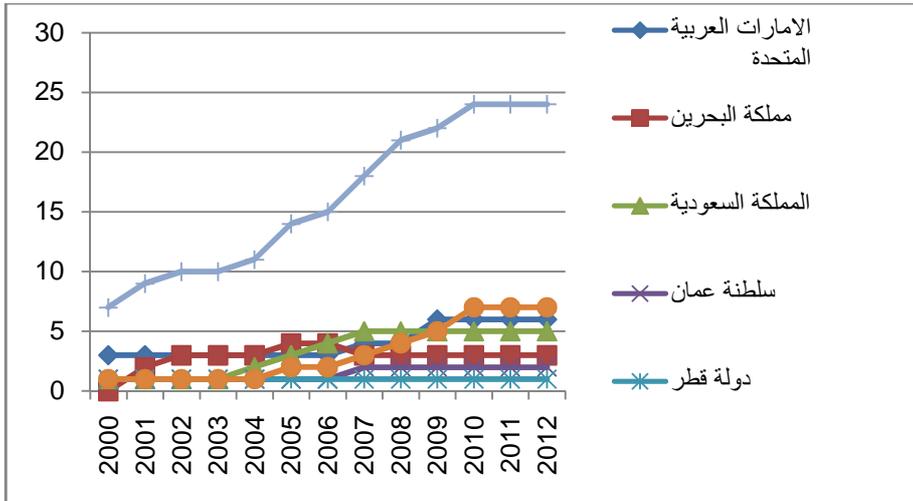
نلاحظ من الشكل (4-13) تحسن كبير في رؤوس الأموال الشركات المساهمة المسموح بتداول أسهمها لمواطني دول مجلس الخليجى، فبعد ما كانت تقدر بـ 27178.6 مليون دولار في سنة 2000 ارتفعت إلى 226720.6 مليون دولار في سنة 2012، أى بنسبة ارتفاع تقدر بـ 834.18 % و هي نسبة جد مرتفعة تدل على المستوى الكبير من التكامل و التطور المالى

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

الذي عرفته دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يرجع كذلك إلى عاملفاض السيولة الذي عرفته دول المنطقة بعد الطفرة البترولية، و تراجع الاستثمارات العربية بشكل عامة و الخليجية بشكل خاص في الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و تحولها إلى داخل المنطقة الخليجية، الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي في أسواقها المالية¹، كما نلاحظ أيضا تقارب بين المنحنى الذي يمثل رؤوس الأموال لأجمالي الشركات المساهمة الخليجية و المنحنى الذي يمثل فقط رؤوس الأموال لشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي، و يدل هذا على أن رؤوس الأموال لشركات المساهمة المسموح تداول أسهمها تمثل نسبة جدا مرتفعة في البورصات الخليجية.

ب. بالنسبة للبنوك :

الشكل (4-14): تطور عدد البنوك التجارية الخليجية المصريح لها في الدول الأعضاء الأخرى



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على إحصائيات مجلس التعاون الخليجي

¹EmitieJ.Rutledge,op cite p 46

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

نلاحظ من الشكل (4-14) التحسن الكبير في عدد البنوك التجارية الخليجية التي تملك تصاريح بفتح فروع في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، ففي سنة 2000 كان عدد البنوك التجارية المسموح لها بفتح فروع في الدول الأعضاء الأخرى سبعة بنوك فقط، ليرتفع العدد إلى 24 بنك تجاري خليجي مسموح له بفتح فروع في الدول الأعضاء الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي ، أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 342.85% ، و هذه يدل على مساهمة الإجراءات المتخذة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي في إطار السوق المشتركة في مضاعفة عدد البنوك التجارية المصرح لها بمزاولة النشاط في الدول الأعضاء الأخرى ، و تحسين درجة التكامل المالي في ما بينها، و تحتل الكويت الصدارة في عدد البنوك المصرح لها فقد وصلت في سنة 2012 إلى 7 بنوك تجارية ، ثم تاليها الإمارات العربية المتحدة بستة بنوك مصرح لها ، و بعدها المملكة العربية السعودية بخمسة بنوك، ثم البحرين بثلاثة بنوك ، و ما قبل الأخير سلطنة عمان بينكين، و في الأخير قطر ببنك واحد.

و في الأخير نقول أن دول مجلس التعاون الخليجي تسير في الطريق الصحيح الذي يضمن تحسن في حركية رؤوس الأموال فيما بينها ، مما يعنى نجاحها مستقبلا في تحقيق معيار التكامل المالي، فهي تتوفر على تشريعات تسمح لجميع مواطني الخليجيين بالاستثمار في الأسواق المالية الخليجية بدون أي عوائق تذكر، كما أن المواطن الخليجي يملك ميل كبير إلى تنوع استثماراته المالية لتشمل أدوات مالية متداولة في الأسواق المالية الخليجية الأخرى ، كما أن هناك تعاونا بين الدول الخليجية في مجال

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

إصدارالسنداتالإسلامية، و كذلك تم تسجيل تحسن كبير في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد الطفرة التي عرفتها أسعار البترول¹.

7.3.4 تقارب معدلات التضخم بين دول مجلس التعاون الخليجي:

و أما بالنسبة للمعيار تقارب معدلات التضخم الذي جاء به كل Haberler (1972) et Magnifico (1971) Fleming (1970)، فقد سبق و أن تناولنها بالشرح و التحليل ، من خلال النقطة التي عاجلت معايير التقارب المعتمدة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي في المحور الثاني من هذا الفصل ، و قد توصلنا من خلالها إلى أن طبيعة التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي مصدره خارجي (تضخم مستورد) و ليس ناجم عن أسباب داخلية كارتفاع الطلب أو انخفاض الإنتاج الداخلي، لكون أن كل دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على المحروقات و عوائدها تستعملها في استيراد كل السلع و الخدمات التي تحتاجها من الخارج، مما يضمن تقارب نسبي في معدلات التضخم بين دول مجلس التعاون الخليجي ، الأمر الذي يسهل عليها إتباع نفس السياسات النقدية و المالية لتحكم فيه، و بالتالي استيفائها لمعايير تقارب معدلات التضخم.

¹EmitieJ.Rutledge,Op .Cite , p58

6.3.4 المنافع و التكاليف المترتبة عن إنشاء العملة الخليجية المشتركة:

أولا. المنافع:

هناك مجموعة من المنافع التي يمكن أن تجنيها دول مجلس التعاون الخليجي من وراء إطلاق العملة المشتركة، و التي يمكن عرضها في مايلي¹:

أ- يترتب عن إنشاء العملة الخليجية المشتركة قيام كيان و كتلة اقتصادية كبيرة ، يتمتع أعضائها بثقل أكبر على المستوى العالمي ، فهذا الكيان الاقتصادي يدعمه ما يعادل 40% من الاحتياطي العالمي من النفط و 23% من الاحتياطي العالمي من الغاز و من المتوقع أن تزداد أهميته الإستراتيجية مع تناقص إمدادات الطاقة من الدول الأخرى، مما يكسب أعضائه قوة تفاوضية أكبر، و يعزز مكاسبهم الاقتصادية و السياسية في الاتفاقية الدولية، و في مواجهة تكتلات اقتصادية عالمية مثل الاتحاد الأوربي الذي يقدر حجم تجارته مع دول مجلس التعاون الخليجي 40% من الحجم الإجمالي للواردات الخليجية، في حين يستقبل من هذا الأخيرة 20% من إجمالي صادراته البترولية.

¹ يمكن الإطلاع على المراجع التالية :

- هيل عجمي جميل ، مرجع سابق الذكر ،ص138، ص 139
- حسن كرم حمزة ، مرجع سابق الذكر ،ص237، ص238
- خالد بن راشد ، "الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون و التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي : التطلعات و التحديات و المكاسب الإستراتيجية البعيدة ألمدي "،المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات ، قطر 2012، ص 20
- سيف سعيد السويدي ، مرجع سابق الذكر ، ص87، ص88، ص89
- رجح مناحي المرزوقي ، مرجع سابق الذكر ،ص405، ص406، ص407

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

ب- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لان التكامل النقدي يجعل الدول الأعضاء إقليميا استثماريا واحدا يحض بمصدقية اقتصادية و فرص أكبر لدى المستثمرين، و يخلى من مخاطر العملات الوطنية، و إلغاء تكاليف تحويل عملات دول الاتحاد فيما بينها التي يتحملها المستثمرين في غياب العملة المشتركة، فالرسوم التي يدفعها المستهلك للبنك مقابل تحويل عملة بلد إلى عملة أخرى سوف يتم إلغاؤها، فجميع دول الاتحاد تتعامل بعملة واحدة مقبولة في جميع دول الاتحاد تحل مكان عملات الدول.

ت- سهولة المقارنة بين الأسعار على مستوى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، لأن استخدام عملات متعددة في المنطقة التكاملية يؤدي إلى صعوبة المقارنة و يقلل المنافسة، فالمستهلك الخليجي يسهل عليه المقارنة بين الأسعار في حالة التسعير بالعملة الخليجية المشتركة.

ث- زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على الشركات أخرى في مختلف دول المجلس، مما ينعكس ايجابيا على صعيد الاقتصاد الكلي و الكفاءة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ج- ازدهار التجارة البينية بسبب حرية حركة السلع و البضائع و عوامل الإنتاج و مزاوله الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى الرفع من الكفاءة الاقتصادية للمنتجين للمنافسة بين السلع المتشابهة لزيادة حصتها في السوق الخليجي ، و كذلك تخفيض أسعار المنتجات على المستهلك الخليجي، خاصة بالنسبة للمنتجات التي كانت تعاني من احتكار المنتج المحلي أو احتكار القلة ، بالإضافة إلى تحسين الجودة و الخدمات المقدمة.

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

ح- تعزيز الشفافية و الانضباط المالي على صعيد المنطقة النقدية الخليجية، مما ينعكس ايجابيا على الاستقرار النقدي للمنطقة، و يسهل اتخاذ قرارات الاستثمار الصائبة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، و بالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الوطنية و الإقليمية و الدولية إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

خ- تحسين المركز النقدي لميزان المدفوعات الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي، فميزان المدفوعات الموحد يكون أقل عرضتا و متأثرا بالاضطرابات الخارجية مقارنة بحالة البلد التي تواجه هذه الاضطرابات منفردة.

د- التكامل النقدي يساعد على اندماج الأسواق المالية، و الرفع من درجة العمق فيها و سيولتها و توفير المعلومات للمستثمرين، و تنشيط تدفقات رؤوس الأموال بين دول مجلس التعاون الخليجي و تحجيم و استبعاد نشاط المضاربة في أسواق هذه الدول المتولد عن عدم استقرار أسعار الصرف الذي قد يحدث بين العملات المحلية، و توجيه السيولة بشكل أكثر كفاءة للمشاريع ذات العائد الأعلى و إلغاء مايسمى التحيز للبلد.

ذ- إن إنشاء عملة موحدة يؤدي إلى خلق سياسة النقدية موحدة و بنك مركزي مشترك مستقل، و بالتالي فرض الانضباط على جميع الدول الأعضاء فيما يخص عرض النقد ، و منح الائتمان، و معايير الإشرافية و نسب و أسقف المخاطر التي تفرض على البنوك و المؤسسات المالية.

لكي تتحقق المنافع المقصودة من وراء إطلاق العملة الخليجية المشتركة ، يجب توفير بيئة استثمارية متشابهة في كل الدول الأعضاء لتجنب هروب الاستثمارات للدول التي تقدم خدمات و

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

إجراءات أفضل في مجال الاستثمار، مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في الدول التي تعاني بيئة الاستثمار فيها من مشاكل بيروقراطية أو تعقيدات إدارية، كما يساهم توفر الطرق السريعة و خطوط السكك الحديدية الرابطة بين دول مجلس التعاون الخليجي في خفض تكاليف النقل و المواصلات، و بالتالي تخفيض القيمة النهائية للسلع و الخدمات و تحفيز الحركة التجارية و السياحة البينية في هذه الدول، و أيضا لكي يعظم مجلس التعاون الخليجية الفوائد من وراء إطلاق عملته المشتركة يجب توفر المعلومات و سهولة الحصول عليها من أسواق الدول الأعضاء حتى يتمكن مختلف الأعوان الاقتصاديين من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة ، و كذلك يجب الانتهاء من كل ترتيبات إقامة السوق المشتركة الخليجية .

ثانيا :التكاليف¹:

أ. إن أهم خسارة قد تتحملها الدول المنظمة للمنطقة نقدية (التكامل النقدي) تتمثل في التنازلات السيادية التي تقدمها هذه الدول، خاصة فيما يتعلق باستخدام أدوات السياسة النقدية بشكل انفرادي، فالسياسة النقدية على المستوى التكامل النقدي تصبح من صلاحيات السلطة الفوق القومية (البنك المركزي المشترك)، و التي تراعى في إعدادها مصلحة المنطقة ككل، إلا أن هذه الخسارة محدودة التأثير بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، لكون

¹ يمكن الاطلاع على المراجع التالية :

- رجا مناحي المرزوقي ، مرجع سابق ،ص408
- سيف سعيد السويدي ، مرجع سابق الذكر،ص90ص91
- هيل عجمي جميل ، مرجع سابق الذكر،ص143،144

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

السياسة النقدية في هذه الدول مرتبطة بالدولار، و التنازل عنها لا يخسرهما أدوات السياسة المالية الفعلية التي اعتادت على استخدامها للتأثير في الاقتصاد الخليجي، بل على العكس من ذلك فانه يؤدي إلى تركيز السلطة النقدية لدول المجلس في يد جهة واحدة متمثلة في البنك المركزي الخليجي المشترك و تحسين فعالية أدائه.

ب. السلبيات المترتبة عن التقيد بمعايير أداء السياسة المالية في الدول المكونة لمنطقة النقدية، و المفروضة للدخول لمنطقة و الاستمرار فيها ، إلا أن في حالة دول مجلس التعاون الخليجية تعتبر أمر ايجابي، لأنها تمنع الدول الأعضاء من التمادي في زيادة عجز الميزانية و تمنع ارتفاع نسبة الديون المتراكمة والتي قد يتم تحميلها للأجيال القادمة في حالات انخفاض العائدات النفطية، و بالتالي الوقوع في مصيدة الديون التي يصعب التخلص منها، مثل ما حدث في اقتصاد السعودي خلال فترة التسعينيات الذي ارتفع فيه نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 110%.

ج. إمكانية حدوث بعض الركود الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي من جراء إلغاء الرقابة على حركة رؤوس الأموال، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لا يوجد فيها ما يمكن أن يشكل مركز جذب لرؤوس الأموال للدول الأعضاء الأخرى، لكونها متقارب في مراحل تطورها و تكافؤ المزايا الاقتصادية و الفنية المتوافرة لإقامة المشاريع المختلفة فيها.

و من خلال ما سبق يتبين بوضوح أن الفوائد المتوقع تحقيقها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي أكبر بكثير من التكاليف التي يمكن أن تدفعها في سبيل إنشاء عملة خليجية

الفصل الرابع معايير المنطقة النقدية المثلى و العملة الخليجية المشتركة

مشتركة، حتى لو كان هذا التحليل مبني على أساس نظري وصفي، و على الرغم من أهمية المقارنة بين المنافع و التكاليف المترتبة على الدخول في تكامل نقدي، إلا أن القرار السياسي المتعلق ما مدى تقبل أعضاء مجلس التعاون الخليجي التنازل عن السلطات السيادية لصالح المؤسسة المكونة لتكامل النقدي، يبقى هو المحدد الأساسي للدخول في أي مشروع عملة مشتركة.

كما يجب الإشارة في الأخير على دول مجلس التعاون الخليجي ليس لديها أي مشكل في استيفاء معايير تجانس الاختيارات و التفضيلات لكونها تتمتع بتقارب اقتصادي كبير، يجعلها قادرة على إلى نفس توليفة الاختيارات فيما بينها خاص بالنسبة لمعدل التضخم، و بالنسبة لمعدل البطالة هي ليس مشكل مطروح عندها لان سوق العمل الخليجي كما سبق الذكر، يعتمد بكثرة على العمالة الأجنبية، و حدوث صدمة سلبية في سوق العمل تعالج بإرجاع هذه العمالة لبلدانها الأصلية.

خاتمة الفصل:

و في آخر هذا الفصل يجب التأكيد على أن أغلب معيار نظرية المنطقة النقدية المثلى غير متوفرة في العملة المشتركة التي تريد دول مجلس التعاون الخليجي إطلاقها ، فليس هناك حركية للعوامل الإنتاج و بالأخص اليد العاملة (العمالة) بين أسواقها "معيار مانديل"، و اقتصادياتها تفتقد لتنوع الذي جاء به "كينن"، و نسبة تجارتها البينية متواضعة و لا تفي بمعيار الانفتاح الاقتصادي الذي جاء به "ماكينون"، و صغر حجم رؤوس الأموال المتنقلة بين أسواقها المالية، مما يعني عدم قدرتها على تحقيق معيار التكامل لمالي و الضريبي ل "نجرامو جهانسن" على الأقل في الوقت الحالي، و أما بالنسبة للمعيار الحديث الخاص بالتكاليف و المنافع " ايشياما " فتحققه مرهون بالمستقبل، كما أن المنافع المتولدة عن العملة المشتركة لا تشمل كل دول مجلس التعاون الخليج بنفس الدرجة، و يتبقى لنا أهم معيار في نظرية المنطقة المثلى و الذي يتوقف عليها مستقبل العملة الخليجية المشتركة و المتمثل في تماثل الصدمات، فأهميته تنبع من كون توفره في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي يؤهلها لاعتماد نفس السياسات الاقتصادية للمواجهة مختلف الصدمات التي تتعرض لها، وكذلك لكون هذا المعيار تنطوي تحته الكثير من معيار الأخرى للنظرية المنطقة المثلى، و هذا ما يفسر الاهتمام موجه إليه من طرف أغلب الدراسات التجريبية التي تحاول اختبار مثالية المنطقة النقدية في العالم من خلاله، و هذا ما جعلنا نخصص الفصل الأخير لاختبار تماثل الصدمات بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ،لأجل التأكيد من توفرها على أهم معيار من معايير المنطقة نقدية مثلى.

مقدمة الفصل:

سوف نقوم في هذا الفصل بإجراء دراسة قياسية بهدف الوقوف على ما مدى إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي ، و ذلك باستخدام طريقة البيانات الزمنية المقطعية أو معطيات البانل (datad Panel) لأجل اختبار تقارب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي(اختبار Hsiao لتجانس)، و أيضا استعمال نماذج متجه الانحدار الذاتي " Vector AutoRegression (VAR) " لأجل تحليل و مقارنة دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالصدمات العرض و الطلب التي تتعرض لها دول مجلس التعاون الخليجي، و أما بالنسبة للفترة التي غطتها الدراسة القياسية ، فهي تمتد ما بين سنة 1981 و سنة 2012، و تشمل متغيرات الدراسة على الناتج الداخلي الخام (PIB)، و مؤشر حجم الوساطة المالية (M2/PIB)، و معدل التضخم(INF)، الخاصة بالدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي(البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات).

و بهذا فإن هذه الدراسة القياسية تحاكي الأساليب المستخدمة في الدراسات القياسية التي أجريت على مناطق نقدية أحر في العالم ،على غرار دراسة (Mohamed Ben Abdallah & Zouheir Bouchaddakh, 2009)، و دراسة (Cyriac GUILLAUMIN, 2007)، كما أنها تساهم في إخراج التكامل النقدي الخليجي من المعالجة الوصفية التي كانت تغلب على الدراسات التي تناولته به.

1.5 منهجية الدراسة القياسية:

1.1.5 المتغيرات المستعملة في الدراسة:

تشتمل الدراسة على ثلاثة متغيرات و هي :

أ. الناتج الداخلي الخام الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي، و الذي يرمز له بالرمز (PIB).

ب. نسبة كمية النقود (M2) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) الخاصة بدول مجلس التعاون

الخليجي، و الذي يرمز له بالرمز (M2P)، و هو يقيس حجم الوساطة المالية في الاقتصاد

و يدعى أيضا بمؤشر عرض النقود، تضم M2 كل من الودائع لأجل و الودائع الجارية و النقود

السائلة.

ج. معدل التضخم الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي، و الذي يرمز له بالرمز (INF).

يجب الإشارة إلى أن اختيار هذه المتغيرات لم يكن عشوائيا، و إنما جاء ليتماشى مع المحتوى

النظري لدراسة الهادفة إلى اختبار مثالية المنطقة النقدية الخليجية بواسطة تحليل تماثل الصدمات بين

اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، بحيث يستعمل الناتج الداخلي الخام (PIB) من أجل تحليل

صددمات العرض (الصدمات الحقيقية)، و يستعمل كل من نسبة كمية النقود إلى الناتج الداخلي

الخام (M2P)، و معدل التضخم (INF) لأجل تحليل صدمات الطلب (الصدمات الاسمية)،

و اختيار هذه المتغيرات جاء أيضا ليتوافق مع الدراسات السابقة التي تمت في نفس المجال على

مناطق نقدية أخرى في العالم، بحيث اعتمدت على نفس المتغيرات في عملية تحليل تماثل الصدمات

و اختبار مثالية المناطق النقدية ، و نذكر على وجه الخصوص دراسة كل من ¹ (Mohamed Ben Abdallah & Zouheir Bouchaddakh, 2009) و دراسة ² (Cyriac GUILLAUMIN, 2007).

2.1.5 المدى الزمني لتحليل القياسي:

سوف تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1981 إلى سنة 2012، بحيث تضم البيانات الإحصائية الخاصة بكل المتغيرات المذكورة سابقا الخاصة بالدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي: البحرين و يرمز لها في الدراسة (BHR)، الكويت و يرمز لها في الدراسة (kwt)، سلطنة عمان و يرمز لها في الدراسة (OMN)، دولة قطر يرمز لها في الدراسة (QAT)، المملكة السعودية و يرمز لها في الدراسة (SAU)، دولة الإمارات و يرمز لها في الدراسة (UAE).

و جاء اختيار هذه الفترة الزمنية بالتحديد دون غيرها لأنها ترمز لإعلان عن تأسيس مجلس التعاون الخليجي في سنة 1981، و تغطي كل المراحل التي مر بها التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من التأسيس و إلى سنة 2012، كما أنها من الناحية الإحصائية هي فترة طويلة و كافية لأجراء دراسية قياسية على أسس سليمة و قادرة على إعطاء نتائج دقيقة.

¹ Mohamed Ben Abdallah & Zouheir Bouchaddakh "ON THE OPTIMALITY OF THE MAGHREB AREA: AN ANALYSIS OF THE MACROECONOMIC SHOCKS" Economic Research Forum 2009

² Cyriac GUILLAUMIN " LA FORMATION D'UNE ZONE MONÉTAIRE EN ASIE DE L'EST UNE APPLICATION DE LA THÉORIE DES ZONES MONÉTAIRES OPTIMALES" Thèse de Doctorat ès Sciences Économiques UNIVERSITÉ PARIS NORD soutenue novembre 200 P06

3.1.5 مصادر البيانات :

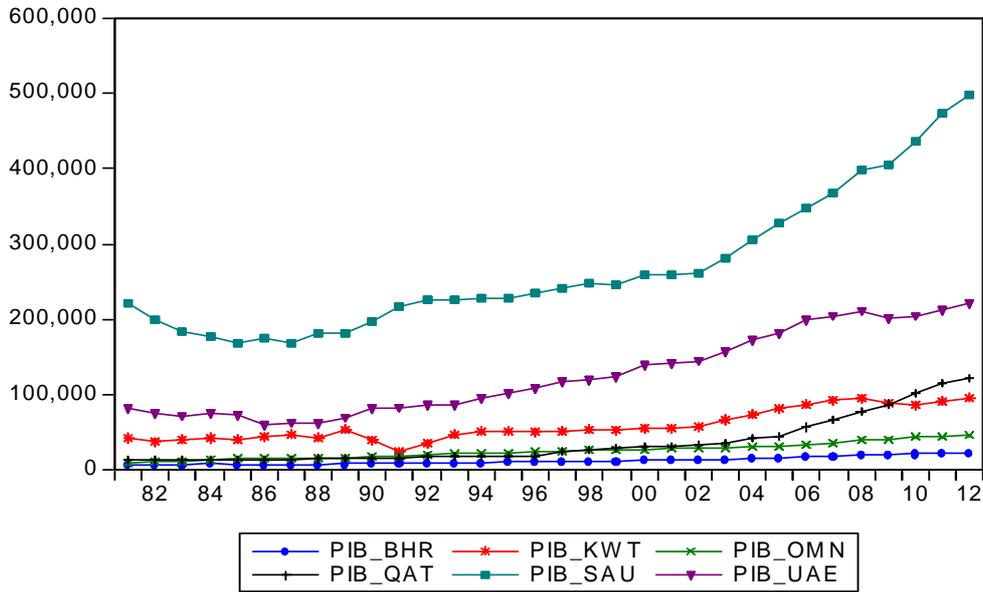
تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من قواعد البيانات الخاصة بصندوق النقد الدولي¹ (IMF Statistics)، و قواعد البيانات الخاصة بالبنك الدولي² (World Bank Data Base)، قاعدة بيانات البيزنز³ (BASEIND) الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

4.1.5 التحليل الوصفي لتطور المتغيرات الخاصة بالدراسة القياسية :

أ. تطور الناتج الداخلي الخام (PIB) لدول مجلس التعاون الخليجي:

الشكل (5-1): تطور قيم الناتج الداخلي الخام في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1981-

2012)



المصدر: من أعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

¹ [http://www.imf.org/external/data.htm\(2014/01/5\)](http://www.imf.org/external/data.htm(2014/01/5))

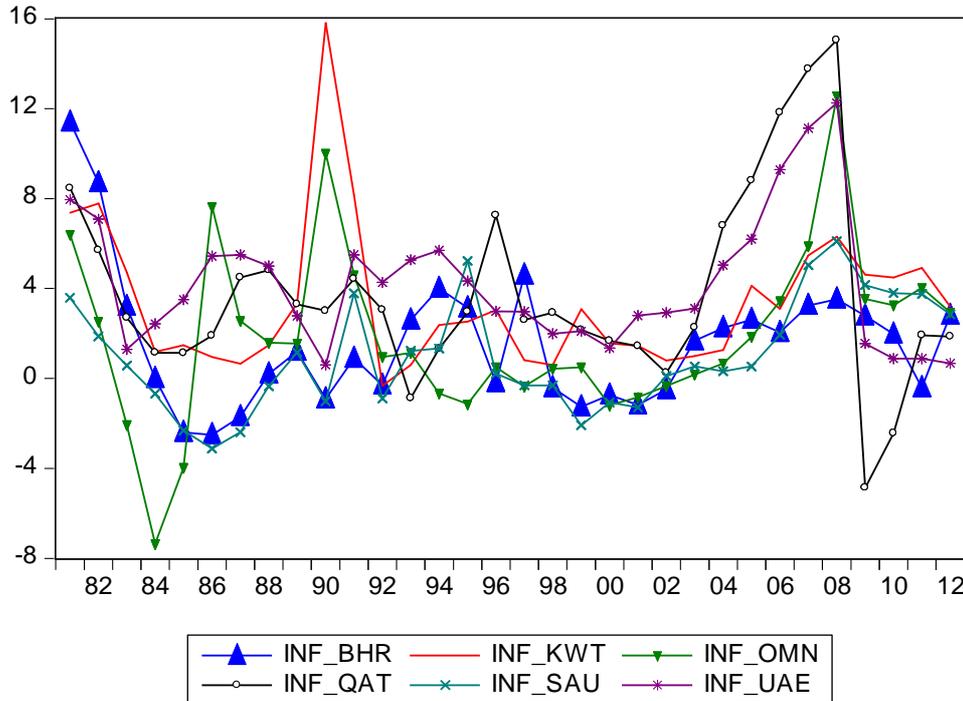
² [http://data.albankaldawli.org\(2014/01/5\)](http://data.albankaldawli.org(2014/01/5))

³ [http://www.sesric.org/baseind-step1-ar.php\(2014/01/5\)](http://www.sesric.org/baseind-step1-ar.php(2014/01/5))

نلاحظ من الشكل (1-5) أن التطورات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام (BIP) خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1981 و سنة 2012، متشابهة لحد كبير بين دول مجلس التعاون الخليجي الستة: (PIB_BHR) البحرين، (PIB_KWT) الكويت، (PIB_OM) سلطنة عمان، (PIB_QAT) قطر، (PIB_SAU) السعودية، (PIB_UAE) الإمارات.

ب. تطور معدل التضخم (INF) لدول مجلس التعاون الخليجي:

الشكل (2-5): تطور قيم معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012-1981



المصدر: من أعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

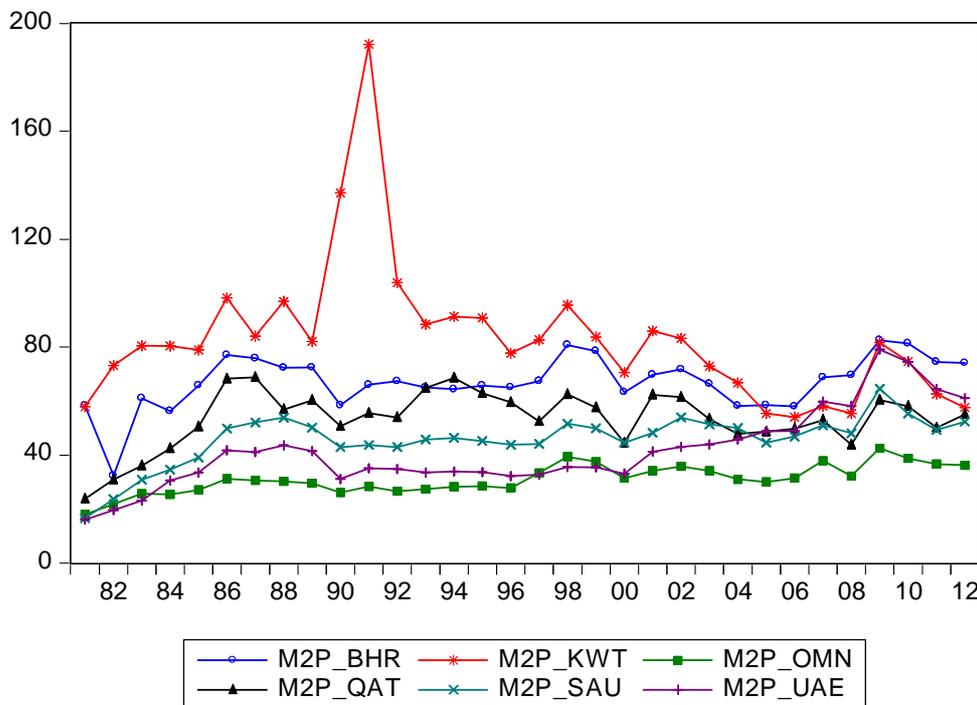
من خلال ملاحظة الشكل (2-5) الخاص بتطور معدل التضخم (INF) في دول مجلس التعاون الخليجي الستة: (INF_BHR) البحرين، (INF_KWT) الكويت، (INF_OMN) سلطنة عمان، (INF_QAT) قطر، (INF_SAU) السعودية، (INF_UAE) الإمارات، يتبين تقارب

في تطور سلوك هذه المتغير سواء في حالة الارتفاع أو الانخفاض في دول مجلس التعاون الخليجي، و هذا راجع بأساس إلى تشابه الخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، فهي تعتمد بأساس على قطاع إنتاجي واحد المتمثل في القطاع البترولي، حيث تستعمل عوائده في تمويل استيراد كل احتياجاتها من السلع و الخدمات، فالتضخم العالمي ينتقل إلى الدول الأعضاء من خلال ارتفاع أسعار السلع التي تستوردها من الدول الأجنبية، و بالتالي فهي عرضة لضغوط تضخمية خارجية متشابهة من جراء شدة انفتاحها على العالم الخارجي.

ج. تطور مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P) لدول مجلس التعاون الخليجي:

الشكل (5-3): تطور مؤشر حجم الوساطة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ما بين

(1995-2012)



المصدر: من أعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من الشكل (3-5) أن تطور مؤشر حجم الوساطة المالية أو ما يسمى بالعرض النقدي (M2/PIB) في دول مجلس التعاون الخليجي، و التي تم الإشارة إليه في الشكل بالرمز (M2P)، يعرف تشابه كبير في سلوكه ما بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الستة: (M2P_BHR) البحرين، (M2P_KWT) الكويت، (M2P_OMN) سلطنة عمان، (M2P_QAT) قطر، (M2P_SAU) السعودية، (M2P_UAE) الإمارات، مما يعنى تقارب في حجم الوساطة المالية لدول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت التي عرف جهازها المصرفي تطور كبير في سنة 1991 و سنة 1992، ثم يرجع بعد ذلك إلى مستوى متقارب مع الدول الأخرى ، و قد سجلت سنة 2012 تقارب كبير في تطور الأجهزة المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث احتلت البحرين المرتبة الأولى من حيث حجم الوساطة المالية (حجم الجهاز المصرفي)، ثم في المرتبة الثانية الإمارات، وبعدها الكويت، ثم تليها قطر، و في المرتبة الخامسة السعودية وفي المرتبة الأخيرة عمان .

في آخر هذا العنصر يجب التأكيد على هذا التحليل هو مجرد تحليل وصفي ، و لا يمكن

الاعتماد عليه في النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

5.1.5 الأساليب المستعملة في التحليل القياسي:

أ. معطيات البانل :

يقصد بمصطلح البيانات الزمنية المقطعية أو معطيات البانل (datad Panel) هي

البيانات لها بعدين: بعد زمني و بعد مقطعي (Cross-section)، مثل مشاهدات لعدد من

الوحدات الاقتصادية كالأفراد و الشركات خلال فترة زمنية، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية¹، و قدم الاعتماد على البيانات البانل في هذه الدراسة من أجل دمج الإحصائيات الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي الستة(البحرين، قطر، الإمارات، سلطنة عمان، السعودية، الكويت) (البعد المقطعي)، عبر فترة زمنية تمتد من سنة 1981 إلى سنة 2002(البعد الزمني)، و يتضمن معالجة هذا النوع من البيانات طرق أساليب و اختبارات مختلف عن الطرق التي كانت مستعملة في السلاسل الزمنية.

و تتميز سلاسل البانل على السلاسل الزمنية بمفردها أو السلاسل المقطعية بمفردها، بالعديد من الإيجابيات، يلخصها (Hsiao:2003) في الأتي²:

✓ التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية.

✓ تعطي البيانات الزمنية المقطعية (معطيات البانل) كفاءة أفضل و زيادة في درجة الحرية و كذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات ، و محتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات الزمنية أو المقطعية فقط.

✓ تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.

¹ خالد محمد السواعي، "أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام EVIEWS"، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2011، ص239.

² زكريا يحيى، "اختبار النموذج في نماذج الطولية الثابتة و العشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العراق، ص296.

✓ توفر نماذج معطيات البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة و الفقر. و من جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية الأخرى.

و يكن كتابة النموذج الأساسي للمعطيات البانل (السلاسل الزمنية المقطعية) على الشكل التالي¹ :

$$y_{it} = a_{0i} + \beta_i x_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث يمكن توضيح النموذج بالشكل التالي :

y_{it} : متغير التابع (مفسر)، و الخاص بـ i وحدة، خلال الفترة t .

x_{it} : يمثل شعاع k متغير مفسر (مستقل)، حيث يمثل القيمة الملاحظة من أجل K متغير مفسر للعينة أو الوحدة i في الفترة t .

a_{0i} : يمثل الحدّ الثابت للعينة i

β_i : شعاع المعاملات المفسرة لـ k متغير مفسر.

ε_{it} : يمثل حدّ الخطأ العشوائي للعينة i في الفترة t

¹ Régis Bourbonnais , « économétrie , Manuel et exercices corrigés » Dunod , Paris , 7 édition , 2009 , p346

و انطلاق من النموذج الأساسي الخاص بمعطيات البائل يمكن تحديد أربع حالات التي يمكن أن تكون عليها البيانات المقطعية ، و التي يمكن الكشف عن هذه الحالات بواسطة اختبار (Hsiao) الخاص بالتجانس¹:

✓ **الحالة الأولى :** و هي حالة التجانس التام أو التطابق الكلي (Homogénéité total)،

حيث يكون تساوي أو تطابق تام بين المعاملات الثابت و معاملات المتغيرات المفسرة لكل البيانات المقطعية، أي $\alpha_i = \alpha$ و $\beta_i = \beta$ $\forall i \in [1, N]$ ، وهذا معناه من الناحية الاقتصادية ، أي تأثير المتغيرات المفسرة يكون نفسه بالنسبة لجميع العينات وكذا العوامل الثابتة الأخرى تكون نفسها.

✓ **الحالة الثانية:** و هي حالة عدم التجانس الكلي أو عدم التطابق (Hétérogénéité total)،

بحيث يكون هناك اختلاف بين الثوابت α_i واختلاف بين معاملات المتغيرة β_i من عينة لأخرى (فرديات المجموعة المدروسة) ، أي يوجد أكثر من نموذج مختلف، و في هذه الحالة يتم رفض صيغة العينات المقطعية (معطيات السلة).

✓ **الحالة الثالثة:** و تتميز هذه الحالة بتطابق الثوابت α_i واختلاف بين المعاملات β_i الخاصة

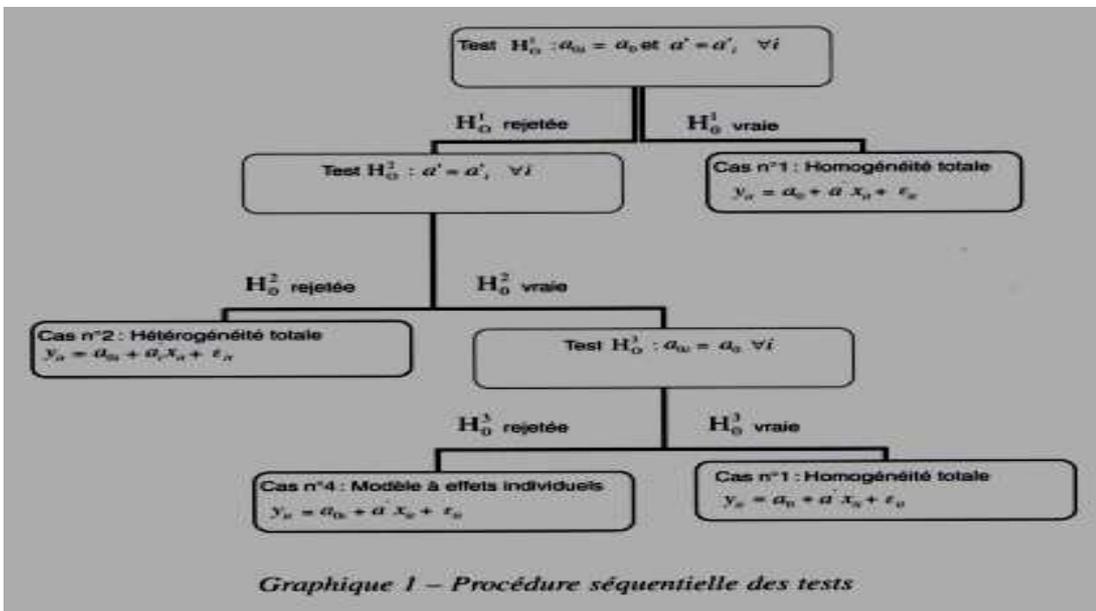
بالفرديات المدروسة ، أي معنى هذا من الناحية الاقتصادية أن كل العوامل الثابتة الأخرى التي تفسر الظاهرة المدروسة تكون نفسها بالنسبة لجميع العينات أو الفرديات ، في حين يكون هناك تباين في تأثير المتغيرات المفسرة في النموذج ، أي يوجد هناك أكثر من نموذج مختلف، و بالتالي نرفض صيغة العينات المقطعية (معطيات السلة).

¹ Régis Bourbonnais, OP. Cité , p346 p347

✓ الحالة الرابعة : و تتميز هذه الحالة بعدم تجانس أو تطابق الحدود الثابتة و تساوي أو تجانس معاملات المتغيرات المفسرة، أي اختلاف الثوابت α_i و تماثل المعاملات β_i المتغيرات المفسرة في العينات المدروسة، وبالتالي لهذا النموذج تأثيرات فردية، و تعني هذه الحالة من الناحية الاقتصادية تساوى مساهمة المتغيرات المفسرة في تفسير الظاهرة المدروسة بين عينات الدراسة أو فرديات الدراسة، مع وجود اختلاف في مساهمة تفسير باقي العوامل الأخرى و الممثلة بالحد الثابت.

و يتم التمييز بين هذه الحالات كم ذكرنا سابق بواسطة اختبار (Hsiao)، و الذي يعتمد على مجموعة متفرعة من الاختبارات و الفرضيات الفرعية و التي يمثلها الشكل (4-5)، و ما يفسر استعمالنا لمعطيات البانل في هذه الدراسة القياسية ، هو قدرتها على قياس تقارب عينات الدراسة و التي تتمثل في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل (4-5): تسلسل مراحل اختبار(Hsiao) لتجانس



Source : Régis Bourbonnais , « économétrie , Manuel et exercices corrigés » Dunod , Paris , 7 édition , 2009 , p347

ب. نموذج متجه الانحدار الذاتي "Vector AutoRegression" (VAR) :

يمسى هذا النموذج كذلك بنموذج الانحدار الذاتي المتجه، و هو يعد من النماذج القياسية الحديثة المستخدمة في دراسة و تقدير العلاقات بين المتغيرات، بحيث يسمح بالتعامل مع جميع المتغيرات الخاصة بالدراسة على أنها متغيرات داخلية، و يتم كتابة متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة و بقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة¹، و يساعد نموذج (VAR) على فهم طبيعة الصدمات و الاستجابة المتولدة من تأثير المتغيرات على بعضها البعض، لأنه يسمح بتتبع أثر الصدمة التي تمس متغيرات الدراسة، وقد وقع الاختيار على نموذج (VAR) في هذه الدراسة القياسية بهدف تحليل تماثل الصدمات في دول مجلس التعاون الخليجي(صدمات العرض التي يمثلها الناتج الداخلي الخام (PIB)، و صدمات الطلب الذي يمثلها كل من معدل التضخم(INF) و مؤشر حجم الوساطة المالية(M2P)).

2.5 نتائج الدراسة القياسية و اختبار فرضيات الدراسة:

1.2.5 مراحل اختبارات التجانس Hsiao:

أ. اختبار الفرضية الأولى H_0^1 :

و المتمثلة في $a = a_i$ و $\beta_i = \beta_0$ ، أي تجانس الثوابت α_i ، و تطابق شعاع المعاملات

β_i

يعتمد هذا الاختبار على احتساب إحصائية Fisher وفق الصيغة التالية:

¹ مشهور هذلول، مرجع سابق الذكر، ص 109، ص 110

$$F1 = \frac{(SCR_{c1} - SCR) / [(N-1)(K+1)]}{SCR / [NT - N(K+1)]}$$

حيث :

✓ SCR_{c1} : تمثل هو مجموع مربعات البواقي للنموذج معطيات البانل المذكور سابقا، و تحت

الفرضية H_0^1 (حالة التجانس التام)، باستعمال طريقة (MCO)، مجموع ملاحظات (N^*T)

، و درجة الحرية يقدر ب $ddl_n = (k+1) - (N^*T)$

✓ SCR : تمثل مجموع المربعات المتبقي للنماذج المقدره على حدى و تساوي :

و تحت درجة حرية تقدر ب: $ddl = (N^*T) - N(K+1)$

و يتم احتساب قيمة مجموع مربعات البواقي $SCRC_i$

الجدول (5-1): مجموع مربعات البواقي للنموذج ($SCRC_i$)

دولة	مجموعة مربعات البواقي
البحرين	$6.30 \cdot 10^8$
الكويت	$3.13 \cdot 10^9$
قطر	$3.13 \cdot 10^{10}$
عمان	$1.12 \cdot 10^9$
السعودية	$1.18 \cdot 10^{11}$
الإمارات	$3.27 \cdot 10^{10}$
المجموع	190000000000

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

بالتالي عند القيام بجمع المقادير الموجودة في الجدول نحصل على القيمة SCR

$$SCR = \sum_{i=1}^6 SCRC_i$$

$$SCR = 190000000000$$

علما أن N تمثل عدد الدول العينة و هي 6 دول، و K يرمز لعدد المتغيرات المفسرة و تساوي 2 (مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P)، و معدل الناتج الداخلي الخام (PIB)) و المتغير المفسر يمثل الناتج الداخلي الخام (PIB)، و T تمثل عدد المشاهدات و هي تساوي 32 (خلال الفترة الممتدة من 1981 الى 2012).

إذن لدينا كل المتغيرات التي تمكنا من احتساب المقدار F_1 :

الجدول (5-2): جدول مقارنة قيمة F_1 المحسوبة مع قيمة فيشر الجدولية

1136.18947	قيمة F_1 (المحسوبة)
1.67	قيمة $F_{15;174}^{0.05}$ (الجدولية)

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية و بالتالي نرفض الفرضية H_0^1 ، مما يعنى الانتقال إلى اختبار الفرضية الثانية H_0^2 ، أي أننا لسنا بصدد دراسة الحالة الأولى، و من الناحية الاقتصادية ليس هناك تطابق بين العينات المدروسة، و التي تمثل في دراستنا هذه دول مجلس التعاون الخليجي، و هذه نتيجة منطقية لكون هناك اختلاف نسبي في حجم اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

ب. اختبار الفرضية الثانية H_0^2 :

و هي تتمثل في $\beta_i = \beta$ ، أي تجانس المعاملات المتغيرات المفسرة لعينات المدروسة، و يعتمد اختبار هذه الفرضية على قيمة F_2 و قيمة فيشر الجدولية، و التي يتم احتسابها عن طريقة الصيغة التالية :

$$F_2 = \frac{(SCR_{c2} - SCR) / [(N-1)K]}{SCR / [NT - N(K+1)]}$$

و درجة الحرية تقدر: $ddl_n = (N-1) * K$

و القيمة SCR_{C2} التي هي عبارة عن مجموعة مربعات البواقي تحت التأثيرات الفردية، و التي يتم

الحصول عليها مباشرة من برنامج EVIEWS، و هي تساوي $SCR_{C2} = 3.78 \cdot 10^{11}$

بعض تعويض كل القيم في الصيغة السابقة نحصل على قيمة المقدار F_2 و التي تساوي

328.76842

الجدول (3-5): جدول مقارنة قيمة F_2 المحسوبة مع قيمة فيشر الجدولية

328.76842	قيمة F_2 (المحسوبة)
2.83	قيمة $F_{10;184}^{0.05}$ (الجدولية)

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة فيشر المحسوبة F_2 أكبر من القيمة الجدولية، و بالتالي قبول الفرضية H_0^2 ، أي تطابق معاملات المتغيرات المفسرة و التي هي التضخم (INF) و مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P).

ج. اختبار الفرضية الثالثة H_0^3 :

و هو يتمثل في $a_i = a$ ، أي تجانس الحد الثابت بين عينات الدراسة، و يعتمد هذا الاختبار على حساب قيمة F_3 و مقارنتها بقيمة فيشر الجدولية ، بحيث F_3 تساوي :

$$F_3 = \frac{(SCR_{c1} - SCR_{c2}) / (N - 1)}{SCR_{c2} / [N(T - 1) - K]}$$

بحيث :

✓ SCR_{c2} تساوي مجموع مربعات المتبقي للنموذج المقدر تحت الفرضية H_0^2

✓ SCR_{c1} تساوي مجموع المتبقي للنموذج مقدر تحت الفرضية H_0^1

الجدول (4-5): جدول مقارنة قيمة F_3 المحسوبة مع قيمة فيشر الجدولية

146.226	قيمة F_3
2.83	قيمة $F_{10;184}^{0.05}$

المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة F_3 أكبر من الجدولية و بالتالي رفض الفرضية العدمية H_0^3 ، و بالتالي نقول أن النموذج المحصل عليه هو نموذج التأثيرات الفردية و بالتالي هناك تطابق في معاملات

المتغيرات المفسرة (معدل التضخم (INF) ومؤشر حجم الوساطة المالية (M2P)) بين أفراد العينة التي تمثل دول مجلس التعاون الخليجي ، و اختلاف في معاملات المتغيرات المفسرة الأخرى المعبر عليها بالحد الثابت ، و اقتصاديا يعنى هذا أن دول مجلس التعاون الخليجي متقاربة اقتصاديا، و بهذا نكون قد وصلنا إلى تحقيق الهدف الذي كان مسطر في هذه الدراسة من وراء استعمال طريق معطيات البانل.

2.2.5 اختبار استقرارية سلاسل البانل (اختبار الجذور الوحدة):

يعتمد اختبار الجذور الوحدة في سلاسل البانل على اختبار (chu, lin,Levine)، و الذي يرجع في الفضل في ظهوره إلى أعمال كل من (Levin et Lin 1992, Levin et Lin 1993 et Levin, Lin et Chu 2002)، بحيث يعتمد هذا الاختبار على صيغة اختبارات دكي-فولر أو صياغتها الموسعة (DF or ADF) (Dickey et Fuller 1979)، و يأخذ اختبار (LLC) الصيغة المكونة من ثلاثة نماذج من أجل إجراء هذا الاختبار¹:

$$\Delta y_{it} = pY_{it} + \varepsilon_{it} \quad \checkmark \text{ النموذج الأول}$$

$$\Delta y_{it} = \alpha_i + pY_{it} + \varepsilon_{it} \quad \checkmark \text{ النموذج الثاني}$$

$$\Delta y_{it} = \alpha_i + \beta_i t + pY_{it} + \varepsilon_{it} \quad \checkmark \text{ النموذج الثالث}$$

¹ Christophe Hurlin, Valérie Mignon, " Une Synthèse des Tests de Racine Unitaire sur Données de Panel", HAL Id: halshs-00078770, Archive ouverte HAL, 2006, P05, P06 Disponible sur l'URL suivant: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00078770>, (Consulté le 06/04/2013)

و يقترح Levin et Lin من خلال النماذج الثلاثة اختبار الفرضيات التالية¹:

$$H_0 : p = 0$$

$$H_1 : p < 0 \quad \checkmark \text{ النموذج الأول:}$$

$$H_0 : p = 0 \dots \text{et} \dots \alpha_i = 0 \dots \forall i = 1, 2, \dots, N$$

$$H_1 : p < 0 \dots \text{et} \dots \alpha_i \in R \dots \forall i = 1, 2, \dots, N \quad \checkmark \text{ النموذج الثاني:}$$

$$H_0 : p = 0 \dots \text{et} \dots \beta_i = 0 \dots \forall i = 1, 2, \dots, N$$

$$H_1 : p < 0 \dots \text{et} \dots \beta_i \in R \dots \forall i = 1, 2, \dots, N \quad \checkmark \text{ النموذج الثالث:}$$

و تصبح في هذا الاختبار الفرضية العدمية هي وجود جذر وحدة مشترك ($H_0: P = 0$) ، مقابل

الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدة مشترك ($H_1 : P < 0$)

و نتائج اختبار (LLC) بالنسبة للمتغيرات الدراسة مبينة في الجدول (5-5):

الجدول (5-5): اختبار الجذور الوحدة باستعمال اختبار (LLC) chu, lin,Levine

المتغيرات	Levine Lin chu (LLC)	
	الفرق الأول	المستوى
PIB	(8.04491-)0.0000	(2.45812)0.9930
INF		(-4.974) 0.0000
M2P	(-14.882)0.0000	(0.65506)0.7438

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

نستنتج من خلال قراءة الجدول (5-5) الخاص باختبار الجذور الوحدة :

¹ Christophe Hurlin, Valérie Mignon , OP. Cité ,P06

- ✓ بالنسبة للمتغير (PIB): قبول الفرضية العدمية عند المستوى (H_0 : وجود جذور وحدة)، و بالتالي السلسلة التي تمثل الناتج الداخلي الخام (PIB) غير مستقرة عند المستوى، مما يعنى الانتقال إلى المرحلة الثانية باختبارها عند الفرق الأول، حيث تم قبول الفرضية العدمية عند الفرق الأول، و هذا يعنى السلسلة مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%.
- ✓ بالنسبة للمتغير (INF): رفض الفرضية العدمية عند المستوى (H_0 : وجود جذور وحدة)، و بالتالي السلسلة التي تمثل التضخم الاقتصادي (INF) مستقرة عند المستوى، و عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%.

- ✓ بالنسبة للمتغير (M2P): قبول الفرضية العدمية عند المستوى (H_0 : وجود جذور وحدة)، و بالتالي السلسلة التي تمثل مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P) غير مستقرة عند المستوى، مما يعنى الانتقال إلى المرحلة الثانية باختبارها عند الفرق الأول، حيث تم قبول الفرضية العدمية عند الفرق الأول، يعنى السلسلة مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%.

3.2.5 اختبار وجود التكامل المتزامن بين المتغيرات :

لقد توصلنا من اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة (PIB , INF, M2P)، إلى أن كل من السلسلة التي تمثل مؤشر حجم الوساطة المالية و الناتج الداخلي الخام مستقرة من نفس الدرجة ، أي عند الفرق الأول ، و بالتالي احتمال وجود بينها علاقة تكامل متزامن . (أي وجود علاقة في المدى الطويل)

من أجل اختبار علاقة التكامل المتزامن بين هذين المتغيرين (BIP , M2P) ، نعتمد على اختبار (KAO, 1999) لأنه الأنسب في حالة متغيرين، كونه يعتمد على وجود انحدار واحد في علاقة التكامل المتزامن، و يقترح اختبار (KAO, 1999) هو عدم وجود علاقة تكامل متزامن في الفرضية العدمية، كما يعتمد هذا الاختبار على اختبارات من نوع (Dickey-Fuller et Dickey-Fuller Augmenté)، و يعتبر كذلك هذا الاختبار الحالة الخاصة بوجود أشعة التكامل المتزامن بين المتغيرات في حالة وجود تجانس بين العينات الفردية فقط ، لأنه لا يمكن استعماله في حالة عدم التجانس¹، و الجدول (5-6) يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول (5-6): اختبار KAO لعلاقات التكامل المتزامن الخاصة بمعطيات البانل (معطيات السلة):

T- Statistic	الاحتمالية
2.3238	0.0101

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول (2.5) : أن احتمالية الإحصائية المحسوبة لاختبار KAO أصغر من T-Statistic و بالتالي رفض الفرضية العدمية H_0 (عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات) عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، و بالتالي توجد علاقة تكامل متزامن بين كل من الناتج الداخلي الخام، مؤشر حجم الوساطة المالية. وبالتالي إثبات وجود علاقة في المدى الطويل بين

1 Christophe Hurlin, Valérie Mignon, " Une Synthèse des Tests de Cointégration sur Données de Panel ", Archive ouverte HAL ,2006 , P21 , Disponible sur l'URL suivant:: http://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/cointegration_v5.pdf, (Consulté le 06/04/2013)

كل (PIB) و (M2P) في دول مجلس التعاون الخليجي، و هذا ما يؤكد صحة الطرح القائل بأن حجم الوساطة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي تأثر ايجابيا بزيادة الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي، وهذه الزيادة مرتبطة بتحسن مداخيلها من الإيرادات النفطية، كما أن هذه النتيجة تؤكد صحة الطرح الأخرى الذي يرى بأن نوع التضخم الذي يسود في اقتصاديات الدول مجلس التعاون الخليجي هو تضخم مستورد، أي أن معدل التضخم فيها يتوقف على أسعار السلع في الدول الأجنبية، و لا يمكن تفسيره بعوامل داخلية.

4.2.5 تحليل تماثل الصدمات بين دول مجلس التعاون الخليجي باستعمال نماذج VAR:

أ. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات (اختبار السكون):

من أجل تجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف (spurious) بين السلاسل الزمنية، فإنه من الضروري إجراء اختبار السكون (stationary) للسلاسل الزمنية لأن معظمها ينمو و يتغير عبر الزمن، وبالتالي يعتبر السكون من الخصائص الأساسية للسلاسل الزمنية هي عدم تغير وسطها (mean) وتباينها (variance) عبر الزمن، و بشكل عام تكون السلسلة الزمنية للمتغير (X_t) ساكنة فقط اذا كان¹:

$$1- \text{الوسط الحسابي للمتغير } (X_t) \text{ ثابتا خلال الزمن } \mu = E(X_t) .$$

$$2- \text{تباين المتغير } (X_t) \text{ ثابتا خلال الزمن، } \sigma^2 = E(X_t - \mu)^2 = \text{var}(X_t) .$$

¹السواعي، خالد محمد، "أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام Eviews"، دار الكتاب الثقافي، الأردن، سنة 2011 ص 179 .

3- الارتباط البسيط بين (X_t) و (X_{t-k}) يعتمد على طول فترة الابطاء (K) lag و

ليس على أي متغير آخر لجميع قيم K

$$\gamma_k = E [(X_t - \mu) (X_{t+k} - \mu)],$$

و بالتالي فان الإخلال بإحدى تلك الخصائص ينتج عنها عدم سكون المتغير X "

."Nonstationary

و من أجل هذا نعلم على الاختبارات الشائعة في هذا المجال و المتمثلة في اختبار (Augmented

dickey fuller test) (يسمح بمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء) و (PP Phillips et

Perron test) (يأخذ بعين الاعتبار مشكلة عدم تباين الخطأ)، بحيث يتم بواسطتهما اختبار

فرضية وجود جذر الوحدة (unit root) كفرضية عدمية من خلال قبول الفرضية العدمية إذا

كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار ديكي- فولر (DF_{Cal}) أصغر من قيمته المطلقة الحرجة

(DF_{Cri})، و رفضها في حالة العكس وكذلك نفس المبدأ بالنسبة لاختبار فيليبس بيرون¹،

و الجدول الموالي (5-7) يوضح نتائج الاختبارين لجميع متغيرات الدراسة و بالنسبة لكل دولة.

¹ Régis Bourbonnais « économétrie , Manuel et exercices corrigés » Dunod , Paris , 7 édition , 2009 , p 234.

الجدول (5-7): اختبار استقرارية المتغيرات

<u>M2P</u>		<u>INF</u>		<u>PIB</u>		
الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	
<u>-8.30</u>	<u>0.09</u>	<u>-4.11</u>	<u>-4.11</u>	<u>-5.08</u>	<u>-1.72</u>	البحرين
					1*	
<u>-8.75</u>	<u>-0.11</u>	<u>-4.11</u>	<u>-4.11</u>	<u>-5.02</u>	<u>-1.89</u>	
					♦	
<u>-12.10</u>	<u>-3.22</u>	<u>-2.32</u>	<u>-2.32</u>	<u>-5.49</u>	<u>-2.13</u>	الكويت
<u>-5.78</u>	<u>-3.28</u>	<u>-2.44</u>	<u>-2.44</u>	<u>-4.91</u>	<u>-2.13</u>	
<u>-7.78</u>	<u>1.03</u>	<u>-3.15</u>	<u>-3.15</u>	<u>-4.36</u>	<u>-0.53</u>	عمان
<u>-7.10</u>	<u>0.45</u>	<u>-3.15</u>	<u>-3.15</u>	<u>-4.45</u>	<u>-0.34</u>	
<u>6.88</u>	<u>0.05</u>	<u>-3.92</u>	<u>-3.92</u>	<u>-4.36</u>	<u>-0.53</u>	قطر
<u>-6.26</u>	<u>0.1</u>	<u>-3.70</u>	<u>-3.70</u>	<u>-4.45</u>	<u>-0.32</u>	
<u>-5.48</u>	<u>0.53</u>	<u>-2.42</u>	<u>-2.42</u>	<u>-4.69</u>	<u>-0.79</u>	السعودية
<u>-3.06</u>	<u>0.52</u>	<u>-2.52</u>	<u>-2.52</u>	<u>-4.65</u>	<u>-0.61</u>	
<u>-5.55</u>	<u>-2.11</u>	<u>-4.11</u>	<u>-4.11</u>	<u>-4.53</u>	<u>-3.21</u>	الامارات
<u>-5.55</u>	<u>-2.01</u>	<u>-4.11</u>	<u>-4.11</u>	<u>-4.53</u>	<u>-0.79</u>	

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

* PP Phillips et Perron test
♦ Augmented dickey fuller test

يتبن من الجدول (5-7) بأن كل من الناتج الداخلي الخام (PIB) و مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P) مستقرين أو ساكنين عند الفرق الأول بالنسبة لدول الستة المدروسة، و أما بالنسبة لمعدل التضخم (INF) فهو مستقر أو ساكن عند المستوى، و هذا كذلك بالنسبة لدولة الستة.

ب. اختبار السببية بين المتغيرات (اختبار Granger):

لقد اقترح جرينجر (Granger) سنة 1969 معيار لتحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقات الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية ، حيث إذا كانت y_{1t} و y_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران على تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t ، و كانت السلسلة y_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة y_{2t} ، و في هذه الحالة نقول أن y_{1t} تسبب y_{2t} ، و بالتالي نقول عن أي متغير أنه مرتبط بعلاقة سببية مع متغير أخرى ، إذا كان يحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لهذا المتغير الأخير، و يكشف كذلك هذا الاختبار كذلك وجود علاقة تغذية مرتدة أو علاقة تبادلية بين المتغيرين¹.

و بالتالي يمكن استعمال اختبار (Granger) لتحديد العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة، أي بين الناتج الداخلي الخام (PIB) و مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P)، و معدل التضخم (INF)، و التي يمكن أن تكون علاقات في اتجاه واحد، أي تأثير أحد المتغيرات في المتغيرات الأخرى بدون وجود تأثير لهذه المتغيرات عليه، أو يمكن أن تكون علاقات تبادلية أو علاقات تغذية مرتدة، أي في حالة تأثير المتغيرات على بعضها البعض بشكل

¹ شيخي محمد ، " طرق الاقتصاد القياسي :محاضرات و تطبيقات "، دار حامد ،الأردن 2013،ص278

متبادل ، و الجداول التالية تحدد العلاقات القائمة بين المتغيرات في كل دولة ، بحيث تم رفض الفرضية العدمية (لا يوجد علاقة بين المتغيرين) إذا كانت قيمة الاحتمالية أقل من (5%).

✓ البحرين :

الجدول (5-8): اختبار(Granger) للسببية بين المتغيرات الخاصة بالبحرين

نتيجة السببية	القيمة الاحتمالية	اتجاه السببية
لا يوجد سببية	0.2419	من الناتج الداخلي الخامل نحو معدل التضخم
لا يوجد سببية	0.1181	من الناتج الداخلي الخام نحو مؤشر حجم الوساطة
لا يوجد سببية	0.4552	من معدل التضخم نحو الناتج الداخلي الخام
لا يوجد سببية	0.5962	من معدل التضخم نحو مؤشر حجم الوساطة المالية
لا يوجد سببية	0.7631	من مؤشر حجم الوساطة نحو الناتج الداخلي الخام
لا يوجد سببية	0.7792	من مؤشر حجم الوساطة نحو معدل التضخم

المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

✓ الكويت:

الجدول (5-9): اختبار (Granger) للسببية بين المتغيرات الخاصة بالكويت

نتيجة السببية	القيمة الاحتمالية	اتجاه السببية
يوجد سببية	0.00009	من الناتج الداخلي الخامل نحو معدل التضخم
يوجد سببية	0.0000	من الناتج الداخلي الخام نحو مؤشر حجم الوساطة
يوجد سببية	0.0011	من معدل التضخم نحو الناتج الداخلي الخام
يوجد سببية	0.0052	من معدل التضخم نحو مؤشر حجم الوساطة المالية
لا يوجد سببية	0.7100	من مؤشر حجم الوساطة نحو الناتج الداخلي الخام
لا يوجد سببية	0.7004	من مؤشر حجم الوساطة نحو معدل التضخم

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

✓ عمان:

الجدول (5-10): اختبار (Granger) للسببية بين المتغيرات الخاصة بعمان

نتيجة السببية	القيمة الاحتمالية	اتجاه السببية
لا يوجد سببية	0.6562	من الناتج الداخلي الخام نحو معدل التضخم
يوجد سببية	0.0036	من الناتج الداخلي الخام نحو مؤشر حجم الوساطة
لا يوجد سببية	0.2383	من معدل التضخم نحو الناتج الداخلي الخام
لا يوجد سببية	0.4898	من معدل التضخم نحو مؤشر حجم الوساطة المالية
لا يوجد سببية	0.4964	من مؤشر حجم الوساطة نحو الناتج الداخلي الخام
لا يوجد سببية	0.2631	من مؤشر حجم الوساطة نحو معدل التضخم

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

✓ قطر :

الجدول (5-11): اختبار (Granger) للسببية بين المتغيرات الخاصة بقطر

اتجاه السببية	القيمة الاحتمالية	نتيجة السببية
من الناتج الداخلي الخامل نحو معدل التضخم	0.6357	لا يوجد سببية
من الناتج الداخلي الخام نحو مؤشر حجم الوساطة	0.9540	لا يوجد سببية
من معدل التضخم نحو الناتج الداخلي الخام	0.3483	لا يوجد سببية
من معدل التضخم نحو مؤشر حجم الوساطة المالية	0.3189	لا يوجد سببية
من مؤشر حجم الوساطة نحو الناتج الداخلي الخام	0.5570	لا يوجد سببية
من مؤشر حجم الوساطة نحو معدل التضخم	0.4428	لا يوجد سببية

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

✓ السعودية:

الجدول (5-12): اختبار (Granger) للسببية بين المتغيرات الخاصة بالسعودية

نتيجة السببية	القيمة الاحتمالية	اتجاه السببية
لا يوجد سببية	0.7909	من الناتج الداخلي الخام نحو معدل التضخم
لا يوجد سببية	0.5185	من الناتج الداخلي الخام نحو مؤشر حجم الوساطة
لا يوجد سببية	0.6911	من معدل التضخم نحو الناتج الداخلي الخام
لا يوجد سببية	0.5951	من معدل التضخم نحو مؤشر حجم الوساطة المالية
لا يوجد سببية	0.9602	من مؤشر حجم الوساطة نحو الناتج الداخلي الخام
لا يوجد سببية	0.8259	من مؤشر حجم الوساطة نحو معدل التضخم

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

✓ الإمارات:

الجدول (5-13): اختبار (Granger) للسببية بين المتغيرات الخاصة بالإمارات

نتيجة السببية	القيمة الاحتمالية	اتجاه السببية
لا يوجد سببية	0.1381	من الناتج الداخلي الخامل نحو معدل التضخم
يوجد سببية	0.0041	من الناتج الداخلي الخام نحو مؤشر حجم الوساطة
لا يوجد سببية	0.6143	من معدل التضخم نحو الناتج الداخلي الخام
لا يوجد سببية	0.3558	من معدل التضخم نحو مؤشر حجم الوساطة المالية
لا يوجد سببية	0.6966	من مؤشر حجم الوساطة نحو الناتج الداخلي الخام
لا يوجد سببية	0.5823	من مؤشر حجم الوساطة نحو معدل التضخم

المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

و لإشارة فقد تم دراسة العلاقات السببية بين المتغيرات الخاصة بكل دولة ، بعد تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة لمتغيرات كل دولة (بحيث عدد فترات التباطؤ الزمني هي عبارة عن الفترة اللازمة لظهور اثر متغير على متغير أخرى، و يفضل قصر فترة التباطؤ) ، و قد تم ذلك بالاعتماد على معيار "أكايك" (Akaike) (AIC) و معيار "شوارتز" (SIC) لأنهما الأكثر شيوعا ، ويتم اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني الموافقة لأقل قيمة لكل من هذين المعيارين، و بناء على هذه الاختبارات حصلنا على النتائج التالية: البحرين (عدد فترات التباطؤ 2)، الكويت (عدد فترات

التباطؤ 1)، عمان(عدد فترات التباطؤ 2)، قطر(عدد فترات التباطؤ 1)، السعودية(عدد فترات التباطؤ 1)، الإمارات(عدد فترات التباطؤ 1) .

ج. تحليل مكونات التباين :

يتم الاعتماد على تحليل مكونات التباين من أجل تحديد مقدار التباين في التنبؤ، و الذي يتعلق بالخطأ في المتغير نفسه و إلى الخطأ في التنبؤ بالمتغيرات الأخرى في نموذج (VAR)، أو بعبارة أخرى فأن تحليل مكونات التباين يسمح بقياس مقدار التغير في متغير ما و الذي يرجع إلى التغير في المتغير نفسه و إلى المتغيرات الأخرى التي يتضمنها النموذج.

أولاً : الناتج الداخلي الخام (PIB)

الجدول(5-14): مكونات التباين لناتج الداخلي الخام (PIB) الخاص بالبحرين

Period	D(PIB_BHR)	D(M2P_BHR)	D(INF_BHR)
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	98.24362	0.002333	1.754042
3	98.16374	0.026783	1.809473
4	98.14186	0.026698	1.831443
5	98.13898	0.027263	1.833758
6	98.13846	0.027261	1.834282
7	98.13838	0.027272	1.834352
8	98.13836	0.027272	1.834366
9	98.13836	0.027272	1.834367
10	98.13836	0.027272	1.834368

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

عند تحليل نتائج الجدول(5-14) الذي يتضمن مكونات التباين الخاصة بالناتج الداخلي الخام الخاص بالبحرين، يظهر لنا بأن (100%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى

تعزى إلى المتغير نفسه، و في الفترة الثانية يساهم معدل التضخم بتفسير نسبة بسيطة تقدر (1.75%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين الناتج الداخلي الخام، مع بقاء النسبة الأكبر في تفسير الخطأ بالتنبؤ في تبيان هذا المتغير تعزى كذلك إلى متغير نفسه ، حيث تقدر هذه النسبة حوالي (98%)، و تستمر هذه الحالة إلى غاية الفترة العاشرة، و هذا يدل على أن كل من معدل التضخم و مؤشر حجم الوساطة المالية لا يؤثران بشكل ملموس في الناتج الداخلي الخام الخاص بالبحرين، و هذا لكون اقتصادها ريعي يعتمد على إيرادات المحروقات فقط. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار(Granger) للسببية)

✓ الكويت:

الجدول(5-15): مكونات التباين لناتج الداخلي الخام (PIB) الخاص بالكويت

Period	D(PIB_KWT)	D(M2P_KWT)	D(INF_KWT)
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	80.98681	0.958396	18.05480
3	82.85017	0.874950	16.27488
4	80.90078	0.980397	18.11883
5	81.03109	0.975737	17.99318
6	80.79841	0.987417	18.21418
7	80.77977	0.988979	18.23125
8	80.75859	0.990000	18.25141
9	100.0000	0.000000	0.000000
10	80.98681	0.958396	18.05480

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

عند تحليل نتائج الجدول (5-15) الذي يتضمن مكونات التبيان الخاصة بالنتائج الداخلي الخام الخاص بالكويت، يظهر لنا بأن (100%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه ، و في الفترة الثانية يساهم معدل التضخم بتفسير (18%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين الناتج الداخلي الخام، مع بقاء النسبة الأكبر في تفسير الخطأ بالتنبؤ في تبيان هذا المتغير تعزى كذلك إلى متغير نفسه، حيث تقدر هذه النسبة حوالي (80%)، و يفسر مؤشر الوساطة المالية حوالي (1%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير فقط، و تستمر هذه الوضعية تقريبا إلى غاية الفترة العاشرة ، و هذا يدل على أن معدل التضخم يؤثر في الناتج الداخلي الخام الخاص بدولة الكويت ،على عكس مؤشر الوساطة المالية الذي لا يتعدى تأثيره (1%)، أي تأثير غير ملموس. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار(Granger) للسببية)

✓ عمان:

الجدول (5-16): مكونات التباين لنتائج الداخلي الخام (PIB_OMN) الخاص بعمان

Period	D(PIB_OMN)	D(M2P_OMN)	D(INF_OMN)
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	94.09290	0.009135	5.897961
3	89.07367	4.914265	6.012063
4	88.79372	5.005162	6.201114
5	88.74157	5.004029	6.254397
6	88.64067	5.014295	6.345038
7	88.59105	5.029261	6.379688
8	88.57201	5.044996	6.382990
9	88.56751	5.044492	6.388001
10	88.56445	5.047101	6.388448

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

عند تحليل نتائج الجدول (5-16) الذي يتضمن مكونات التبيان الخاصة بالنتائج الداخلي الخام الخاص بعمان، يظهر لنا بأن (100%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و في الفترة الثانية يساهم معدل التضخم بتفسير (5%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين الناتج الداخلي الخام، مع بقاء النسبة الأكبر في تفسير الخطأ بالتنبؤ في تبيان هذا المتغير تعزى كذلك إلى متغير نفسه، حيث تقدر هذه النسبة حوالي (94%)، ثم في الفترة الثالثة يفسر معدل التضخم (6%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين الناتج الداخلي الخام، ومؤشر حجم الوساطة المالية يفسر (5%) و (89%) في تفسير الخطأ بالتنبؤ في تبيان هذا المتغير تعزى كذلك إلى متغير نفسه، مع تسجيل ثابت هذه الوضعية إلى غاية الفترة العاشرة، و هذا يدل على أن كل من معدل التضخم و مؤشر حجم الوساطة المالية لا يؤثران بدرجة كبيرة في الناتج الداخلي الخام الخاص بسلطنة عمان .
(و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار (Granger) للسببية)

✓ قطر:

الجدول (5-17): مكونات التباين لناتج الداخلي الخام (PIB_QAT) الخاص بقطر

Period	D(PIB_QAT)	D(M2P_QAT)	D(INF_QAT)
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	95.80670	2.172485	2.020815
3	94.72485	2.236124	3.039023
4	94.30522	2.313779	3.381005
5	94.05199	2.359056	3.588958
6	93.90212	2.384721	3.713157
7	93.80761	2.401165	3.791221
8	93.74608	2.411848	3.842075
9	93.70526	2.418931	3.875807
10	93.67782	2.423694	3.898481

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

عند تحليل نتائج الجدول (5-17) الذي يتضمن مكونات التبيان الخاصة بالنتائج الداخلي الخام الخاص بدولة قطر ، يظهر لنا بأن (100%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه ، و في الفترة الثانية يساهم معدل التضخم بتفسير (2%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين النتائج الداخلي الخام، و يفسر مؤشر حجم الوساطة المالية (2%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين النتائج الداخلي الخام، و أما النسبة الأكبر في تفسير الخطأ بالتنبؤ في تبيان هذا المتغير تبقى من نصيب المتغير نفسه، و يبقى الوضع على حاله إلى غاية نهاية الفترة العاشرة، و هذا يدل على أن كل من معدل التضخم و مؤشر حجم الوساطة المالية لا يؤثران بشكل ملموسة في النتائج الداخلي الخام بدولة قطر. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار (Granger) للسببية)

✓ السعودية:

الجدول (5-18): مكونات التباين لنتائج الداخلي الخام (PIB_SAU) الخاص بالسعودية

Period	D(PIB_SAU)	D(M2P_SAU)	D(INF_SAU)
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	99.60785	0.005700	0.386450
3	99.62736	0.005346	0.367298
4	99.61194	0.005563	0.382501
5	99.61255	0.005545	0.381904
6	99.61153	0.005558	0.382910
7	99.61149	0.005557	0.382948
8	99.61141	0.005558	0.383029
9	99.61140	0.005558	0.383040
10	99.61139	0.005558	0.383048

المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

عند تحليل نتائج الجدول (5-18) الذي يتضمن مكونات التبيان الخاصة بالنتائج الداخلي الخام الخاص بالسعودية ، يظهر لنا بأن (100%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة

الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و في الفترة الثانية (99%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (1%) المتبقية يفسرها معدل التضخم و مؤشر حجم الوساطة المالية، و تتواصل هذه الوضعية إلى غاية نهاية الفترة العاشرة، و هذا يدل على أن كل من معدل التضخم و مؤشر حجم الوساطة المالية لا يؤثران في الناتج الداخلي الخام الخاص بالمملكة السعودية. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار (Granger) للسببية).

✓ الإمارات:

الجدول (5-19): مكونات التباين للناتج الداخلي الخام (PIB_UAE) الخاص بالإمارات

Period	D(PIB_UAE)	D(M2P_UAE)	D(INF_UAE)
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	98.49994	0.669856	0.830203
3	98.45955	0.707960	0.832491
4	98.45135	0.714754	0.833898
5	98.45037	0.715621	0.834008
6	98.45023	0.715743	0.834025
7	98.45021	0.715760	0.834027
8	98.45021	0.715762	0.834027
9	98.45021	0.715763	0.834027
10	98.45021	0.715763	0.834027

المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

عند تحليل نتائج الجدول (5-19) الذي يتضمن مكونات التباين الخاصة بالناتج الداخلي الخام الخاص بالإمارات، يظهر لنا بأن (100%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و في الفترة الثانية (98%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (2%) تقريبا المتبقية يفسرها كل من معدل التضخم و مؤشر حجم الوساطة المالية بالتساوي، و تتواصل هذه الوضعية إلى غاية نهاية الفترة العاشرة، و هذا يدل على أن كل من

معدل التضخم و مؤشر حجم الوساطة المالية لا يؤثران في الناتج الداخلي الخام الخاص بالإمارات. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار(Granger) للسببية).

من خلال مقارنة نتائج تحليل مكونات التباين الخاصة بالناتج الداخلي الخام لدول مجلس التعاون الخليجي الستة: (BHR) البحرين، (KWT) الكويت، (OMN) عمان، (QAT) قطر، (SAU) السعودية، (UAE) الإمارات، نلاحظ تطابق النتائج تحليل مكونات التباين فيما بينها باستثناء دولة الكويت، فالناتج الداخلي الخام فيها يتأثر بمعدل التضخم، على عكس الدول الأخرى التي الناتج الداخلي الخام فيها لا يتأثر لا بمعدل التضخم و لا بمؤشر الوساطة المالية، و لكن يجب الإشارة إلى الاختلاف الموجود في درجات التفسيرية لهذا المتغير بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P)

✓ البحرين:

الجدول(5-20): مكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_BHR) الخاص بالبحرين

Period	D(PIB_BHR)	D(M2P_BHR)	D(INF_BHR)
1	0.065850	99.93415	0.000000
2	6.338881	92.78319	0.877928
3	6.353093	92.77438	0.872524
4	6.461109	92.64866	0.890235
5	6.464311	92.64559	0.890101
6	6.466755	92.64280	0.890442
7	6.466896	92.64266	0.890441
8	6.466954	92.64260	0.890448
9	6.466959	92.64259	0.890448
10	6.466960	92.64259	0.890448

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

تظهر نتائج الجدول (5-20) الذي يتضمن مكونات التبيان الخاصة بمؤشر الوساطة المالية (M2P) بالبحرين، بأن (99%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة أقل من (1%) تعزى إلى الناتج الداخلي الخام، و في الفترة الثانية (92%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (6%) من الخطأ بالتنبؤ في التباين لهذا المتغير يفسرها الناتج الداخلي الخام، و أما معدل التضخم فهو يفسر نسبة ضعيفة جدا و هي أقل من (1%)، و تتواصل هذه الوضعية إلى غاية نهاية الفترة العاشرة، و هذا يدل على أن كل من معدل التضخم و الناتج الداخلي الخام لا يؤثران بشكل ملموس في مؤشر حجم الوساطة المالية الخاص بالبحرين. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار (Granger) للسببية)

✓ الكويت :

الجدول (5-21): مكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_KWT) الخاص

بالكويت

Period	D(PIB_KWT)	D(M2P_KWT)	D(INF_KWT)
1	55.11288	44.88712	0.000000
2	35.55913	28.84613	35.59474
3	45.70848	22.99932	31.29220
4	44.73674	22.79901	32.46425
5	45.91144	22.31950	31.76906
6	45.64125	22.20100	32.15776
7	45.86741	22.10874	32.02385
8	45.83116	22.09196	32.07688
9	45.86327	22.07821	32.05853
10	45.85968	22.07414	32.06618

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

تظهر نتائج الجدول (5-21) الذي يتضمن مكونات التبيان الخاصة بمؤشر الوساطة المالية (M2P) الخاص بالكويت، بأن (55%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى الناتج الداخلي الخام، و نسبة (44%) تعزى إلى المتغير نفسه، و في الفترة الثانية (35%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير تعزى إلى معدل التضخم، و نسبة (28%) من الخطأ بالتنبؤ في التباين لهذا المتغير تعزى للمتغير نفسه، و أما معدل التضخم فهو يفسر النسبة المتبقية و المقدر بحوالي (35%)، و في الفترة العاشرة يصبح الناتج الداخلي الخام يفسر نسبة (45%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين مؤشر حجم الوساطة المالية، و معدل التضخم يفسر نسبة (32%)، و النسبة المتبقية و المقدرة بحوالي (22%) .

و هذا معناه أن كل من معدل التضخم و الناتج الداخلي الخام يؤثران في مؤشر حجم الوساطة المالية الخاص بالكويت، لكن قوة التأثير الخاصة بالناتج الداخلي الخام أكبر، أي الاقتصاد الحقيقي في الكويت دور كبير في تطوير القطاع المصرفي الكويتي. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار (Granger) للسببية).

✓ عمان :

الجدول (5-22): مكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_ OMN) الخاص

بعمان

Period	D(PIB_OMN)	D(M2P_OMN)	D(INF_OMN)
1	13.51423	86.48577	0.00000
2	47.68011	50.77027	1.549612
3	46.96682	51.10100	1.932176
4	46.59646	51.36900	2.034534
5	46.78222	51.20565	2.012138
6	46.84146	51.13958	2.018965
7	46.84174	51.13759	2.020674
8	46.83231	51.13555	2.032143
9	46.83416	51.13387	2.031963

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

تظهر نتائج الجدول (5-22) الذي يتضمن مكونات التباين الخاصة بمؤشر الوساطة المالية (M2P) الخاص بعمان، بأن (86%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (13%) تعزى إلى الناتج الداخلي الخام، ثم في الفترة الثانية (50%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير تعزى إلى المتغير نفسه (تسجيل انخفاض كبير في القوة التفسيرية للمتغير لنفسه)، و نسبة (47%) من الخطأ بالتنبؤ في التباين لهذا المتغير تعزى لناتج الداخلي الخام، و أما معدل التضخم فهو يفسر نسبة ضعيفة جدا تقدر بأقل من (2%)، و تستمر هذا الحالة إلى غاية الفترة العاشرة، و هذا معناه الناتج الداخلي الخام يؤثر في مؤشر حجم الوساطة المالية الخاص بسلطنة عمان، و هذا معناه بأن الاقتصاد الحقيقي يساهم في تطوير القطاع المصرفي العماني.

(و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار (Granger) للسببية)

✓ قطر:

الجدول (5-23): مكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_QAT) الخاص بقطر

Period	D(PIB_QAT)	D(M2P_QAT)	D(INF_QAT)
1	11.32758	88.67242	0.000000
2	10.83735	85.67286	3.489788
3	10.81930	85.49513	3.685570
4	10.81881	85.49281	3.688374
5	10.81967	85.49185	3.688480
6	10.82011	85.49142	3.688467
7	10.82042	85.49110	3.688482
8	10.82063	85.49088	3.688487
9	10.82078	85.49073	3.688491
10	10.82088	85.49062	3.688494

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

تظهر نتائج الجدول (5-23) الذي يتضمن مكونات التباين الخاصة بمؤشر الوساطة المالية (M2P) الخاص بقطر، بأن (88%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (11%) المتبقية تعزى إلى الناتج الداخلي الخام، ثم في الفترة الثانية (85%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (10%) من الخطأ بالتنبؤ في التباين لهذا المتغير تعزى إلى الناتج الداخلي الخام، و أما معدل التضخم فهو يفسر نسبة أقل تقدر حوالي (3%)، و تستمر هذا الحالة إلى غاية الفترة العاشرة، و هذا معناه أن كل من الناتج الداخلي الخام و معدل التضخم لا يؤثران تأثير ملموس في مؤشر حجم الوساطة المالية الخاص بقطر، و هذا معناه أن الاقتصاد الحقيقي في قطر ليس له دور في تطوير القطاع المصرفي القطري. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار (Granger) للسببية)

الجدول (5-24): مكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_SAU) الخاص

بالسعودية

Period	D(PIB_SAU)	D(M2P_SAU)	D(INF_SAU)
1	26.44336	73.55664	0.000000
2	26.26019	72.83275	0.907061
3	26.50775	72.43533	1.056924
4	26.57559	72.32520	1.099217
5	26.60414	72.29339	1.102472
6	26.61327	72.28288	1.103845
7	26.61660	72.27954	1.103851
8	26.61770	72.27840	1.103897
9	26.61808	72.27803	1.103891
10	26.61821	72.27790	1.103892

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

تظهر نتائج الجدول (5-24) الذي يتضمن مكونات التباين الخاصة بمؤشر الوساطة المالية (M2P) الخاص بالسعودية، بأن (73%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (26%) المتبقية تعزى إلى الناتج الداخلي الخام، و تستمر هذا الحالة إلى غاية الفترة العاشرة، و هذا معناه أن كل من الناتج الداخلي الخام و معدل التضخم لا يؤثران تأثير ملموس في مؤشر حجم الوساطة المالية الخاص بالمملكة السعودية، و هذا يفسر بأن الاقتصاد الحقيقي يساهم بشكل ضعيف في تطوير القطاع المصرفي السعودي. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار(Granger) للسببية).

✓ الإمارات :

الجدول (5-25): مكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_ UAE) الخاص

بالإمارات

Period	D(PIB_UAE)	D(M2P_UAE)	D(INF_UAE)
1	47.71524	52.28476	0.000000
2	47.79806	49.33985	2.862084
3	48.25199	48.88905	2.858960
4	48.33250	48.81245	2.855054
5	48.34381	48.80143	2.854765
6	48.34539	48.79989	2.854718
7	48.34560	48.79968	2.854712
8	48.34563	48.79965	2.854711
9	48.34564	48.79965	2.854711
10	48.34564	48.79965	2.854711

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

تظهر نتائج الجدول (5-25) الذي يتضمن مكونات التباين الخاصة بمؤشر الوساطة المالية (M2P) الخاص بالإمارات، بأن (52%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (47%) المتبقية تعزى إلى الناتج الداخلي الخام، و تستمر هذا الحالة إلى غاية الفترة العاشرة مع تسجيل ارتفاع القوة التفسيرية لمعدل التضخم لكن تبقى دائما نسبة ضعيفة تقدر ب(2%)، و هذا معناه الناتج الداخلي الخام يؤثر في مؤشر حجم الوساطة المالية الخاص بالإمارات فقط، و هذا يفسر بالمساهمة الكبيرة لاقتصاد الحقيقي في تطوير القطاع المصرفي الإماراتي. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار (Granger) للسببية).

من خلال مقارنة نتائج تحليل الجداول الخاصة بمكونات التباين لمؤشر حجم الوساطة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي الستة، يلاحظ وجود اختلاف في النتائج المحصل عليها، بحيث أن هذا المؤشر لا يتأثر بمعدل التضخم و الناتج الداخلي الخام في كل من قطر و البحرين ، و نجده يتأثر بكلهما في الكويت، و يتأثر فقط بالناتج الداخلي الخام في كل عمان و الإمارات و بدرجات تفسيرية مختلفة.

ثالثاً : معدل التضخم (INF)

✓ البحرين:

الجدول (5-26): مكونات التباين لمعدل التضخم (INF_BHR) الخاص

بالبحرين

Period	D(PIB_BHR)	D(M2P_BHR)	D(INF_BHR)
1	2.224488	10.90805	86.86746
2	5.392225	10.47714	84.13064
3	5.815336	10.42583	83.75883
4	5.870888	10.42641	83.70270
5	5.883676	10.42526	83.69107
6	5.885224	10.42520	83.68957
7	5.885564	10.42517	83.68927
8	5.885608	10.42516	83.68923
9	5.885617	10.42516	83.68922
10	5.885619	10.42516	83.68922

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

تظهر نتائج الجدول (5-26) الذي يتضمن مكونات التباين الخاصة بمعدل التضخم (INF) الخاص بالبحرين، بأن (86%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (10%) تعزى إلى مؤشر حجم الوساطة المالية، و النسبة المتبقية و التي تقدر ب (2%) ترجع إلى الناتج الداخلي الخام، و تستمر هذا الحالة إلى غاية الفترة العاشرة مع تسجيل

ارتفاع القوة التفسيرية الخاصة بالنتائج الداخلي الخام، لكن عند تبقى دائما نسبة ضعيفة تقدر بحوالي (5%)، و هذا معناه كل من الناتج الداخلي الخام و مؤشر حجم الوساطة المالية لا يؤثران تأثير ملموس في معدل التضخم الخاص بالبحرين، و هذا يتوافق مع الطرح القائل أن التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي مستورد، أي يتوقف على أسعار السلع في الدول الأجنبية. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار(Granger) للسببية)

✓ الكويت:

الجدول(5-27): مكونات التباين لمعدل التضخم (INF_ KWT) الخاص بالكويت

Period	D(PIB_KWT)	D(M2P_KWT)	D(INF_KWT)
1	9.890486	1.177238	88.93228
2	41.94560	0.997490	57.05691
3	40.22969	1.449643	58.32067
4	42.45798	1.397548	56.14448
5	42.46483	1.416223	56.11894
6	42.70999	1.417007	55.87300
7	42.77126	1.419496	55.80925
8	42.78537	1.420451	55.79418
9	42.80685	1.420263	55.77288
10	42.80518	1.420652	55.77417

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

تظهر نتائج الجدول(5-27) الذي يتضمن مكونات التبيان الخاصة بمعدل التضخم (INF) في الكويت، بأن (88%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (1%) تعزى إلى مؤشر حجم الوساطة المالية، و النسبة المتبقية و التي تقدر بحوالي (10%) ترجع إلى الناتج الداخلي الخام، وفي الفترة الثانية (57%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (41%) تعزى إلى الناتج داخلي الخام، و النسبة المتبقية و التي تقدر بحوالي (1%) ترجع إلى مؤشر حجم الوساطة المالية،و يستمر الوضع بنفس الوتيرة إلى

غاية الفترة العاشرة، و هذا معناه الناتج الداخلي الخام يؤثر في معدل التضخم الخاص الكويت و بدرجة تفسيرية تقدر بالنصف، و هذا يفسر بأن التحسن الحاصل في الناتج الداخلي الخام ساهم في الرفع من درجة التضخم عن طريق تحفيز الطلب الداخلي، لكن تبقى العوامل الخارجية تساهم كثير في تفسير معدل التضخم الكويتي. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار(Granger) للسببية).

✓ عمان:

الجدول(5-28): مكونات التباين لمعدل التضخم (INF_ OMN) الخاص بعمان

Period	D(PIB_OMN)	D(M2P_OMN)	D(INF_OMN)
1	8.079168	0.352032	91.56880
2	10.66659	5.089867	84.24354
3	9.576125	7.415867	83.00801
4	10.92580	7.536239	81.53796
5	10.75346	8.372527	80.87402
6	10.82512	8.492763	80.68211
7	10.84548	8.738535	80.41598
8	10.87906	8.742640	80.37830
9	10.88134	8.785618	80.33304
10	10.88346	8.784960	80.33158

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

تظهر نتائج الجدول(5-28) الذي يتضمن مكونات التباين الخاصة بمعدل التضخم (INF) في سلطنة عمان، بأن (91%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (8%) تعزى إلى الناتج الداخلي الخام، و النسبة المتبقية و التي تقدر بأقل من (1%) ترجع إلى الناتج لمؤشر حجم الوساطة المالية، و تستمر هذا الحالة إلى غاية الفترة العاشرة مع تسجيل ارتفاع القوة التفسيرية الخاصة بكل من الناتج الداخلي الخام و مؤشر حجم الوساطة المالية، لكن عند تبقى دائما نسبة ضعيفة في حدود (10%) لكل واحد منهما، و هذا معناه كل من الناتج الداخلي الخام و مؤشر حجم الوساطة المالية لا يؤثران تأثير ملموس في معدل التضخم الخاص

بسلطنة عمان ، و هذا يتوافق مع الطرح القائل أن التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي مستورد، أي يتوقف على أسعار السلع في الدول الأجنبية. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار(Granger) للسببية)

✓ قطر:

الجدول(5-29): مكونات التباين لمعدل التضخم (INF_ QAT) الخاص بقطر

Period	D(PIB_QAT)	D(M2P_QAT)	D(INF_QAT)
1	2.324451	12.91790	84.75765
2	3.364568	14.67537	81.96007
3	3.467163	14.74731	81.78552
4	3.570161	14.72963	81.70021
5	3.645593	14.71896	81.63545
6	3.695964	14.71230	81.59173
7	3.730977	14.70754	81.56149
8	3.755150	14.70426	81.54059
9	3.771842	14.70200	81.52616
10	3.783374	14.70043	81.51619

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

تظهر نتائج الجدول(5-29) الذي يتضمن مكونات التبيان الخاصة بمعدل التضخم (INF) في دولة قطر، بأن (84%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (2%) تعزى إلى الناتج الداخلي الخام، و النسبة المتبقية و التي تقدر بحوالي(14%) ترجع إلى مؤشر حجم الوساطة المالية، و تستمر هذا الحالة إلى غاية الفترة العاشرة ، و هذا معناه كل من الناتج الداخلي الخام و مؤشر حجم الوساطة المالية لا يؤثران تأثير ملموس في معدل التضخم الخاص بدولة قطر، و هذا يتوافق مع الطرح القائل أن التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي

مستورد، أي يتوقف على أسعار السلع في الدول الأجنبية. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار(Granger) للسببية)

✓ السعودية:

الجدول(5-30): مكونات التباين لمعدل التضخم (INF_SAU) الخاص بالسعودية

Period	D(PIB_SAU)	D(M2P_SAU)	D(INF_SAU)
1	2.349940	0.011865	97.63819
2	2.643712	0.135066	97.22122
3	2.713842	0.166833	97.11933
4	2.768700	0.171980	97.05932
5	2.783247	0.172946	97.04381
6	2.789762	0.173072	97.03717
7	2.791702	0.173097	97.03520
8	2.792442	0.173099	97.03446
9	2.792676	0.173100	97.03422
10	2.792760	0.173100	97.03414

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

تظهر نتائج الجدول(5-30) الذي يتضمن مكونات التباين الخاصة بمعدل التضخم (INF) في السعودية، بأن (97%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (2%) تعزى إلى الناتج الداخلي الخام، و تستمر هذا الحالة إلى غاية الفترة العاشرة، و هذا معناه كل من الناتج الداخلي الخام و مؤشر حجم الوساطة المالية لا يؤثران في معدل التضخم الخاص بالمملكة السعودية، و هذا يتوافق مع الطرح القائل أن التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي مستورد، أي يتوقف على أسعار السلع في الدول الأجنبية، و مع حالة أغلب الأعضاء الآخرين. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار(Granger) للسببية)

✓ الإمارات:

الجدول (5-31): مكونات التباين لمعدل التضخم (INF_UAE) الخاص بالإمارات

Period	D(PIB_UAE)	D(M2P_UAE)	D(INF_UAE)
1	6.861176	3.916177	89.22265
2	10.95111	4.802767	84.24613
3	11.64802	4.806395	83.54558
4	11.74823	4.809869	83.44190
5	11.76223	4.810197	83.42758
6	11.76416	4.810247	83.42560
7	11.76442	4.810254	83.42532
8	11.76446	4.810255	83.42529
9	11.76446	4.810255	83.42528
10	11.76447	4.810255	83.42528

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

تظهر نتائج الجدول (5-31) الذي يتضمن مكونات التباين الخاصة بمعدل التضخم (INF) في الإمارات، بأن (89%) من الخطأ بالتنبؤ في تباين هذا المتغير خلال الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، و نسبة (6%) تعزى إلى الناتج الداخلي الخام، و نسبة (3%) تعزى إلى مؤشر حجم الوساطة المالية، و تستمر هذا الحالة إلى غاية الفترة العاشرة، و هذا معناه كل من الناتج الداخلي الخام و مؤشر حجم الوساطة المالية لا يؤثران في معدل التضخم الخاص بالإمارات ، و هذا يتوافق مع الطرح القائل أن التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي مستورد ، أي يتوقف على أسعار السلع في الدول الأجنبية، و مع حالة أغلب الأعضاء الآخرين. (و هذه النتيجة تتوافق مع اختبار(Granger) للسببية)

من خلال مقارنة نتائج تحليل الجداول الخاصة بمكونات التباين لمعدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي الستة ، يلاحظ وجود تطابق في النتائج المحصل عليها بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت، بحيث أن معدل التضخم لا يتأثر بالنتائج الداخلي الخام و لا بمؤشر حجم الوساطة المالية في جميع الدول، معاد الكويت الذي يتأثر فيها معدل التضخم بالنتائج الداخلي الخام، و لكن يجب الإشارة إلى الاختلاف في الدرجات التفسيرية لهذا المتغير بين دول مجلس التعاون الخليجي.

د. تحليل دالة الاستجابة لرد الفعل:

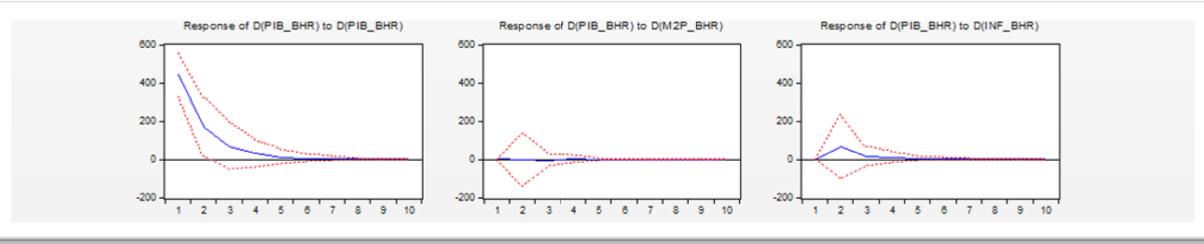
من أجل توضيح حجم الصدمات التي تتعرض لها المتغيرات في نموذج (VAR) و تتبع مساراتها الزمنية، يتم الاعتماد على دالة الاستجابة لردة الفعل، فهذه الدالة تعكس كيفية استجابة متغيرات الدراسة لصدمات العشوائية، فهي تساعد على توضيح استجابة متغير لصدمة عشوائية (تغير مفاجئ) مقدارها انحراف معياري واحد في نفس المتغير أو في متغير آخر من متغيرات النموذج، و في الزمن الحالي و المستقبلي، حيث يمثل المحور الأفقي عدد الفترات التي مرت بعد حدوث الصدمة للمتغير، أما المحور العمودي فيقيس استجابة مختلف متغيرات الدراسة لصدمات. نسعى من خلال هذا العنصر إلى تحليل مختلف الصدمات التي تتعرض لها دول مجلس التعاون الخليجي و مقارنتها مع بعض البعض، بهدف تحديد درجة تماثلها، حيث سوف نقسم هذه الصدمات إلى صدمات العرض (و التي سوف تظهر من خلال الناتج الداخلي الخام)، و صدمات الطلب (التي سوف تظهر من خلال مؤشر حجم الوساطة المالية و معدل التضخم).

أولاً: تحليل دالة الاستجابة لردة الخاصة بالنتاج الداخلي الخام (صدمة العرض)

✓ البحرين :

الشكل (5-5) :تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالنتاج الداخلي الخام للبحرين

(PIB_BHR)



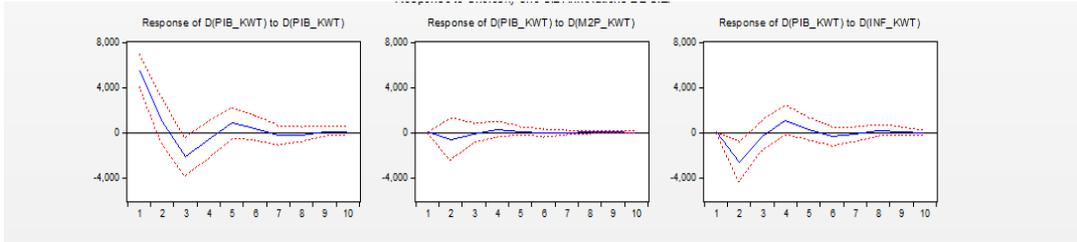
المصدر :من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-5) استجابة الناتج الداخلي الخام الخاص بالبحرين لصدمة لصدمة الغير متوقعة في كل من: المتغير نفسه (PIB_BHR)، و مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_BHR)، و معدل التضخم (INF_BHR)، و يظهر من الشكل استجابة كبيرة لمتغير نفسه ابتداءً من الفترة الأولى، ثم تأخذ في الانخفاض بعد ذلك، حتى تصبح الاستجابة منعدمة بعد الفترة الخامسة، أما استجابة الناتج الداخلي الخام (PIB_BHR) لصدمة عشوائية في مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_BHR) فهي منعدمة على طول الفترات، و فيما يخض استجابة الناتج الداخلي الخام (PIB_BHR) لصدمة عشوائية في معدل التضخم (INF_BHR) فتكون ضعيف و ايجابية في الفترة الأولى و الثانية ثم تصبح منعدمة على طول الفترات المتبقية.

✓ الكويت:

الشكل (5-6) : تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالناتج الداخلي الخام

لكويت (PIB_KWT)



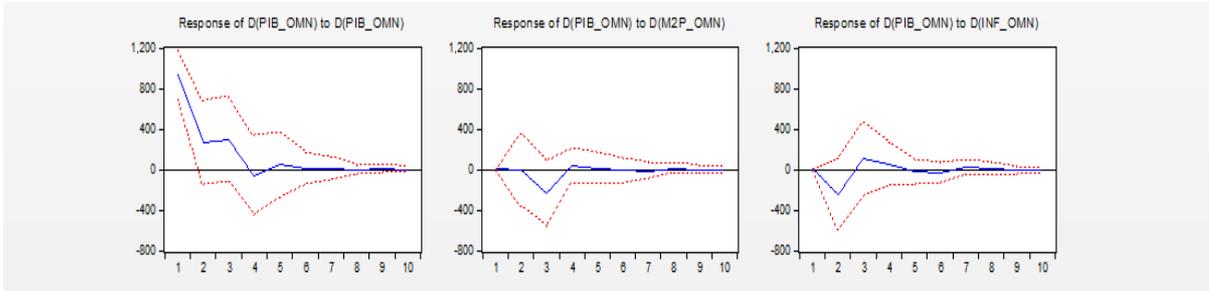
المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-6) استجابة الناتج الداخلي الخام الخاص بالكويت لصددمات الغير متوقعة في كل من: المتغير نفسه (PIB_KWT)، و مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_KWT)، و معدل التضخم (INF_KWT)، و يظهر من الشكل استجابة كبيرة لمتغير نفسه ابتداءً من الفترة الأولى، ثم تأخذ في الانخفاض بعد ذلك، حتى تصبح الاستجابة سالبة بعد الفترة الثانية، ثم استجابة ضعيفة موجبة عند الفترة الخامسة، و استجابة منعدمة ابتداءً من الفترة السابعة، أما استجابة الناتج الداخلي الخام (PIB_KWT) لصدمة عشوائية في مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_KWT) فهي تكون منعدمة على طول الفترات باستثناء الفترة الثانية التي تكون فيه الاستجابة سالبة و جد ضعيفة، و فيما يخض استجابة الناتج الداخلي الخام (PIB_KWT) لصدمة عشوائية في معدل التضخم (INF_KWT) فتكون سالبة في بداية الفترة، و تصبح استجابة موجبة عند الفترة الرابعة ثم منعدمة على طول الفترات المتبقية.

✓ عمان :

الشكل (5-7) : تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالناتج الداخلي الخام

لعمان (PIB_OMN)



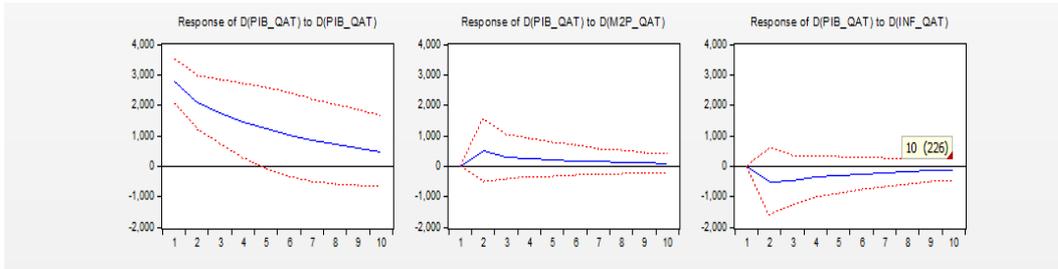
المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-7) استجابة الناتج الداخلي الخام الخاص بعمان لصدمة غير متوقعة في كل من المتغير نفسه (PIB_OMN)، و مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_OMN)، و معدل التضخم (INF_OMN)، و يظهر من الشكل استجابة كبيرة لمتغير نفسه ابتداءً من الفترة الأولى وأكبر من الاستجابة المسجلة في كل من الكويت والبحرين، ثم تأخذ في الانخفاض و الارتفاع بعد ذلك، حتى تصبح الاستجابة منعدمة ابتداءً من الرابعة تقريباً وحتى الفترة العاشرة، أما استجابة الناتج الداخلي الخام (PIB_OMN) لصدمة عشوائية في مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_OMN) فهي تكون منعدمة على طول الفترات باستثناء الفترة الثالثة التي تكون فيه الاستجابة سالبة و ضعيفة، و فيما يخص استجابة الناتج الداخلي الخام (PIB_OMN) لصدمة عشوائية في معدل التضخم (INF_OMN) فتكون سالبة في بداية الفترة، و تصبح استجابة موجبة ابتداءً من الفترة الثالثة ثم منعدمة بعد الفترة الرابعة والى غاية الفترة العاشرة.

✓ قطر:

الشكل (5-8): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالنتائج الداخلي الخام لقطر

(PIB_QAT)



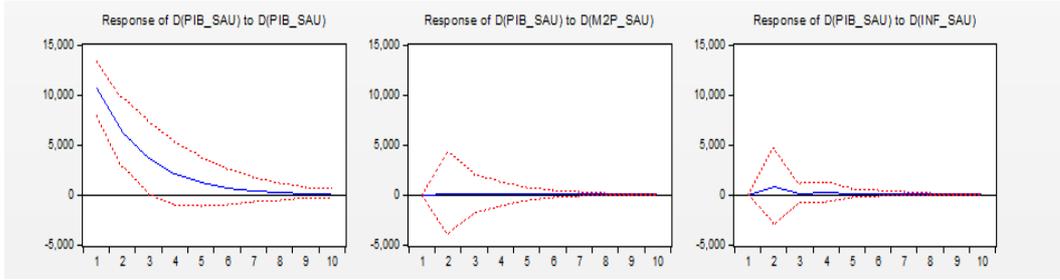
المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-8) استجابة الناتج الداخلي الخام لقطر لصدمة غير متوقعة في كل من المتغير نفسه (PIB_QAT)، ومؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_QAT)، و معدل التضخم (INF_QAT)، و يظهر من الشكل استجابة كبيرة لمتغير نفسه ابتداءً من الفترة الأولى، ثم تأخذ في الانخفاض، لكن تبقى الاستجابة موجودة و ايجابية على طول الفترات المتبقية، أما استجابة الناتج الداخلي الخام (PIB_QAT) لصدمة عشوائية في مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_QAT) فهي تكون استجابة موجبة ضعيفة ابتداءً من الفترة الثانية، ثم تنخفض حتى تكاد تنعدم و هذا على طول الفترة المتبقية، و فيما يخض استجابة الناتج الداخلي الخام (PIB_QAT) لصدمة عشوائية في معدل التضخم (INF_QAT) فتكون سالبة ابتداءً من الفترة الأولى و تبقى كذلك حتى غاية الفترة العاشرة و لكن درجة الاستجابة تكون جد ضعيفة.

✓ السعودية :

الشكل (5-9) : تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالنتاج الداخلي الخام للسعودية

(PIB_SAU)



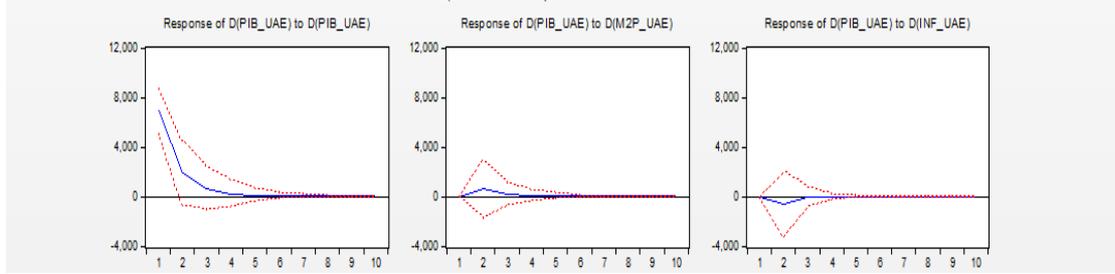
المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-9) استجابة الناتج الداخلي الخام الخاص بالسعودية لصدمات الغير متوقعة في كل من: المتغير نفسه (PIB_SAU)، و مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_SAU)، و معدل التضخم (INF_SAU)، و يظهر من الشكل استجابة كبيرة لمتغير نفسه ابتداءً من الفترة الأولى، ثم تأخذ في الانخفاض، حتى تنعدم الاستجابة ابتداءً من الفترة الثامنة، أما استجابة الناتج الداخلي الخام (PIB_SAU) لصدمة عشوائية في مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_SAU) فهي تكون استجابة منعومة خلال كل الفترات، و فيما يخص استجابة الناتج الداخلي الخام (PIB_SAU) لصدمة عشوائية في معدل التضخم (INF_SAU) فتكون استجابة ضعيفة موجبة في الفترة الثانية و منعومة خلال كل الفترات الأخرى .

✓ الإمارات:

الشكل (5-10) : تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بالنتائج الداخلي الخام للإمارات

(PIB_UAE)



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-10) استجابة الناتج الداخلي الخام الخاص بالإمارات لصددمات الغير متوقعة في كل من: المتغير نفسه (PIB_UAE)، و مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_UAE)، و معدل التضخم (INF_UAE)، و يظهر من الشكل استجابة كبيرة لمتغير نفسه ابتداءً من الفترة الأولى، ثم تأخذ في الانخفاض، حتى تنعدم الاستجابة ابتداءً من الفترة الخامسة، أما استجابة الناتج الداخلي الخام (PIB_UAE) لصدمة عشوائية في مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_UAE) فهي تكون استجابة منعدمة خلال كل الفترات باستثناء الفترة الثانية التي تسجل استجابة موجبة لكنها ضعيفة جداً، و فيما يخض استجابة الناتج الداخلي الخام (PIB_UAE) لصدمة عشوائية في معدل التضخم (INF_UAE) فتكون استجابة ضعيفة جد سالبة في الفترة الثانية و منعدم خلال كل الفترات الأخرى .

من خلال مقارنة مختلف استجابات الناتج الداخلي الخام لصددمات العشوائية بين كل دول مجلس التعاون الخليجي، نلاحظ غياب وجود تماثل في الصدمات، سواء في درجة الاستجابة لصدمة أو سرعة الاستجابة، و حتى في فترة الاستجابة، و بالتالي دول مجلس التعاون الخليجي تتعرض لصددمات عرض غير متماثلة.

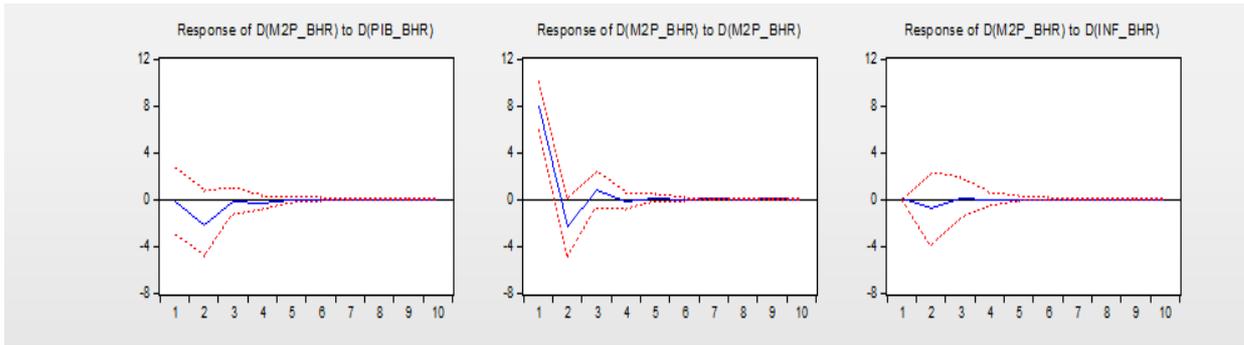
ثانيا: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية (صددمات

الطلب)

✓ البحرين :

الشكل (5-11) : تحليل دالة استجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية للبحرين

(M2P)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

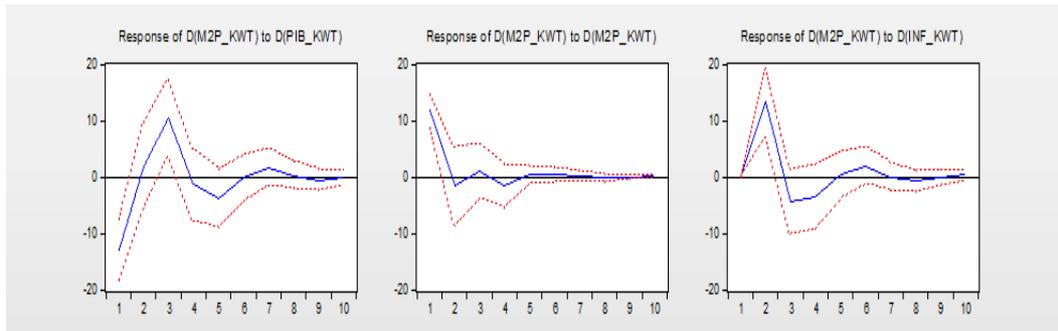
يبين الشكل (5-11) استجابة مؤشر حجم الوساطة المالية الخاص بالبحرين لصددمات الغير متوقعة في كل من: المتغير نفسه (M2P_BHR)، و الناتج داخلي الخام (BIP_BHR)، و معدل التضخم

(INF_BHR)، و يظهر من الشكل استجابة ضعيفة لمؤشر حجم الوساطة المالية لصدمة الناتج الداخلي الخام (BIP_BHR) و سالبة في الفترة الثانية، و استجابة منعدمة في باقي الفترات الأخرى، أما استجابة مؤشر الوساطة المالية (M2P_BHR) لصدمة عشوائية في المتغير نفسه (M2P_BHR) فهي تكون استجابة قوية خلال الفترة الأولى ثم تبدأ في الانخفاض، ثم تصبح استجابة سالبة ضعيفة خلال الفترة الثانية، ثم استجابة موجبة جد ضعيفة في الفترة الثالثة ، ومنعدمة الاستجابة فيما تبقى من الفترات، و فيما يخض استجابة مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_BHR) لصدمة عشوائية في معدل التضخم (INF_BHR) فتكون استجابة ضعيفة جد سالبة في الفترة الثانية و منعدم خلال كل الفترات الأخرى .

✓ الكويت :

الشكل (5-12) : تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية للكويت

(M2P_KWT)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

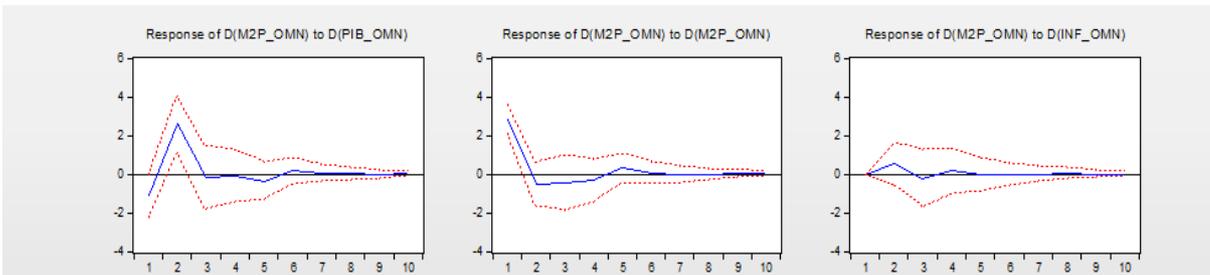
يبين الشكل (5-12) استجابة مؤشر حجم الوساطة المالية الخاص بالكويت لصدمة غير متوقعة في كل من: المتغير نفسه (M2P_KWT)، و الناتج الداخلي الخام (BIP_KWT)، و معدل التضخم (INF_KWT)، و يظهر من الشكل استجابة سالبة و قوية لمؤشر حجم الوساطة المالية

لصدمة الناتج الداخلي الخام (BIP_KWT) ابتداء من الفترة الأولى، ثم تصبح استجابة موجبة و قوية في الفترة الثالثة، ثم سالبة في الفترة الخامسة الأخرى، ثم استجابة ضعيفة موجبة في الفترة السابعة، و منعدمة في الفترات المتبقية، أما استجابة مؤشر الوساطة المالية (M2P_KWT) لصدمة عشوائية في المتغير نفسه (M2P_KWT) فهي تكون استجابة قوية خلال الفترة الأولى ثم تبدأ في الانخفاض، ثم تصبح استجابة سالبة جد ضعيفة خلال الفترة الثانية، ثم استجابة موجبة جد ضعيفة في الفترة الثالثة، و سالبة ضعيفة جدا في الفترة الرابعة، و منعدمة الاستجابة فيما تبقي من الفترات، و فيما يخض استجابة مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_KWT) لصدمة عشوائية في معدل التضخم (INF_KWT) فتكون استجابة قوية موجبة في الفترة الثانية و سالبة في الفترة الثالثة و الرابعة، و موجبة ضعيفة في الفترة الخامسة، و منعدم خلال كل الفترات الأخرى .

✓ عمان :

الشكل (5-13) : تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية لعمان

(M2P_OMN)



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

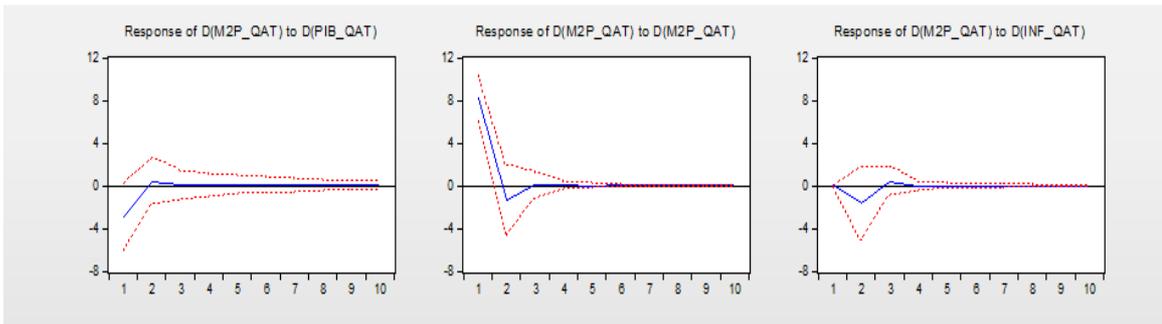
يبين الشكل (5-13) استجابة مؤشر حجم الوساطة المالية الخاص بعمان لصدمة غير متوقعة في كل من : المتغير نفسه (M2P_OMN)، و الناتج الداخلي الخام (BIP_OMN)، و معدل

التضخم (INF_OMN)، و يظهر من الشكل استجابة سالبة لمؤشر حجم الوساطة المالية لصدمة الناتج الداخلي الخام (BIP_OMN) ابتداء من الفترة الأولى، ثم تصبح استجابة موجبة و قوية في الفترة الثانية، ثم تنخفض لتصبح معدومة خلال الفترات المتبقية باستثناء الفترة الخامسة التي يوجد فيها استجابة جد ضعيفة و سالبة، أما استجابة مؤشر الوساطة المالية (M2P_OMN) لصدمة عشوائية في المتغير نفسه (M2P_OMN) فهي تكون استجابة قوية خلال الفترة الأولى ثم تبدأ في الانخفاض، ثم تصبح استجابة سالبة جد ضعيفة خلال الفترة الثانية و الثالثة و الرابعة، ثم استجابة موجبة جد ضعيفة في الفترة الخامسة، و معدومة الاستجابة فيما تبقي من الفترات، و فيما يخص استجابة مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_OMN) لصدمة عشوائية في معدل التضخم (INF_OMN) فتكون استجابة موجبة و ضعيفة في الفترة الثانية، و معدومة خلال كل الفترات الأخرى.

✓ قطر :

الشكل (5-14) : تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية

لقطر (M2P_QAT)



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

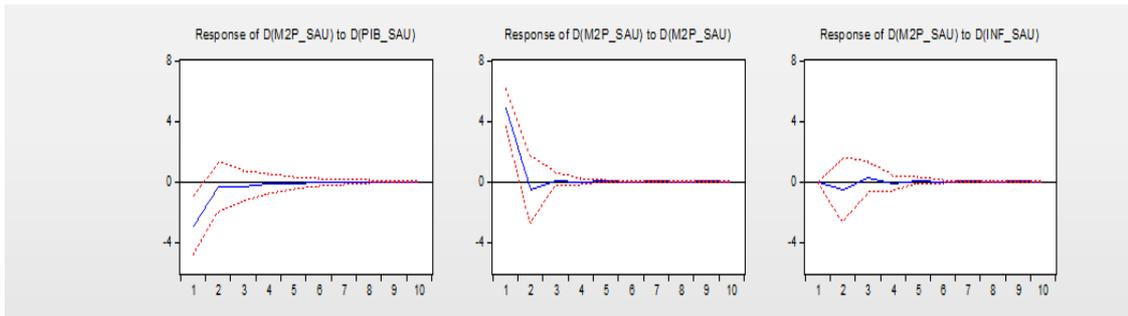
يبين الشكل (5-14) استجابة مؤشر حجم الوساطة المالية القطري لصددمات الغير متوقعة في كل من: المتغير نفسه (M2P_QAT)، و الناتج الداخلي الخام (BIP_QAT)، و معدل التضخم

(INF_QAT)، و يظهر من الشكل استجابة سالبة لمؤشر حجم الوساطة المالية لصدمة الناتج الداخلي الخام (BIP_QAT) ابتداء من الفترة الأولى، ثم تصبح استجابة معدومة خلال طول الفترات المتبقية، أما استجابة مؤشر الوساطة المالية (M2P_QAT) لصدمة عشوائية في المتغير نفسه (M2P_QAT) فهي تكون استجابة قوية خلال الفترة الأولى ثم تبدأ في الانخفاض، ثم تصبح استجابة سالبة جد ضعيفة خلال الفترة الثانية، و منعدمة الاستجابة فيما تبقي من الفترات، و فيما يخض استجابة مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_QAT) لصدمة عشوائية في معدل التضخم (INF_QAT) فتكون استجابة سالبة و ضعيفة في الفترة الثانية، و منعدمة خلال كل الفترات الأخرى .

✓ السعودية :

الشكل (5-15) : تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية

للسعودية (M2P_SAU)



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

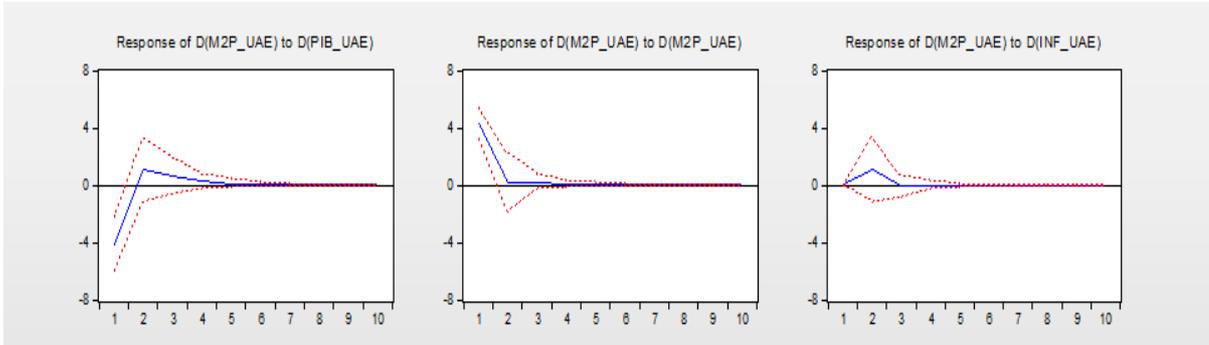
يبين الشكل (5-15) استجابة مؤشر حجم الوساطة المالية السعودي لصدمة غير متوقعة في كل من: المتغير نفسه (M2P_SAU)، و الناتج الداخلي الخام (BIP_SAU)، و معدل التضخم (INF_SAU)، و يظهر من الشكل استجابة سالبة كبيرة لمؤشر حجم الوساطة المالية

لصدمة الناتج الداخلي الخام (BIP_SAU) ابتداء من الفترة الأولى، ثم تصبح استجابة معدومة خلال طول الفترات المتبقية، أما استجابة مؤشر الوساطة المالية (M2P_SAU) لصدمة عشوائية في المتغير نفسه (M2P_SAU) فهي تكون استجابة قوية موجبة خلال الفترة الأولى ثم تبدأ في الانخفاض، ثم تصبح استجابة سالبة جد ضعيفة خلال الفترة الثانية، و معدومة الاستجابة فيما تبقي من الفترات، و فيما يخض استجابة مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_SAU) لصدمة عشوائية في معدل التضخم (INF_SAU) فتكون استجابة سالبة وجد ضعيفة في الفترة الثانية، و موجبة جد ضعيفة في الفترة الثالثة، و معدومة خلال كل الفترات الأخرى .

✓ الإمارات :

الشكل (5-16) : تحليل دالة استجابة لردة الفعل الخاصة بمؤشر حجم الوساطة المالية

للأمارات (M2P_UAE)



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-16) استجابة مؤشر حجم الوساطة المالية الخاص بالإمارات لصددمات الغير متوقعة في كل من: المتغير نفسه (M2P_UAE)، و الناتج الداخلي الخام (BIP_UAE)، و معدل التضخم (INF_UAE)، و يظهر من الشكل استجابة سالبة كبيرة لمؤشر حجم الوساطة

المالية لصدمة الناتج الداخلي الخام (BIP _ UEA) ابتداء من الفترة الأولى، ثم استجابة موجبة ضعيفة خلال الفترة الثانية و الثالثة، ثم تصبح استجابة معدومة خلال طول الفترات المتبقية، أما استجابة مؤشر الوساطة المالية (M2P_ UEA) لصدمة عشوائية في المتغير نفسه (M2P_ UEA) فهي تكون استجابة قوية موجبة خلال الفترة الأولى ثم تبدأ في الانخفاض، ثم تصبح منعدمة فيما تبقي من الفترات، و فيما يخض استجابة مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_ UEA) لصدمة عشوائية في معدل التضخم (INF_ UEA) فتكون استجابة موجبة و جد ضعيفة في الفترة الثانية، و ومنعدمة خلال كل الفترات الأخرى .

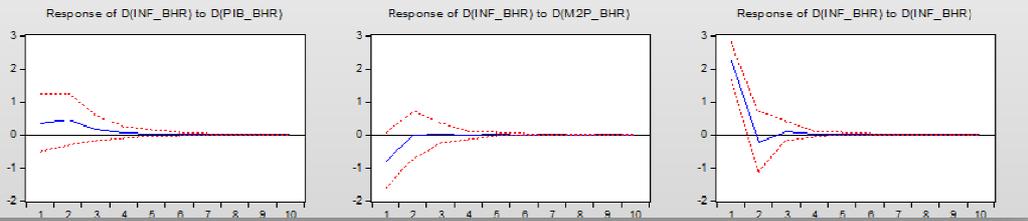
من خلال مقارنة مختلف استجابات مؤشر حجم الوساطة المالية (صدمة الطلب) لصددمات العشوائية بين كل دول مجلس التعاون الخليجي ، نلاحظ غياب وجود تماثل في الصدمات سواء بالنسبة لدرجة الاستجابة لصدمة أو سرعة الاستجابة كذلك، و حتى في فترة الاستجابة، و بالتالي دول مجلس التعاون الخليجي تتعرض لصددمات طلب غير متماثلة.

ثالثاً: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم (صدّات الطلب)

✓ البحرين:

الشكل (5-17): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم للبحرين

(INF_BHR).

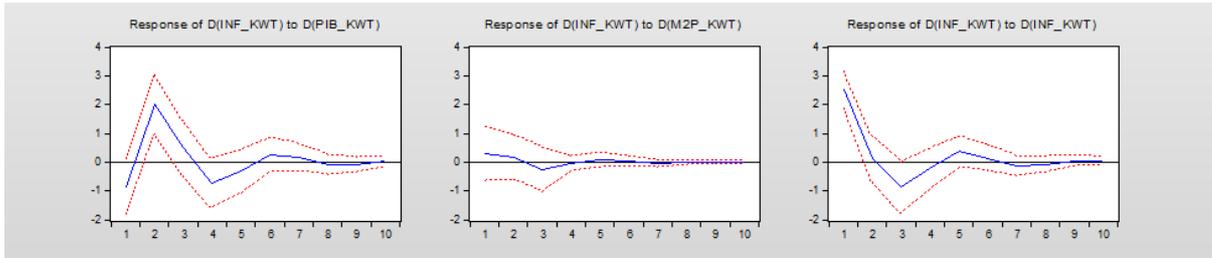


المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-17) تحليل استجابة معدل التضخم (INF_BHR) الخاص بالبحرين لصدّات الغير متوقعة في متغير نفسه (INF_BHR)، و الناتج الداخلي الخام (BIP_BHR)، و مؤشر الوساطة المالية (M2P_BHR)، و يظهر من الشكل استجابة ضعيفة لمعدل التضخم لصدمة عشوائية في الناتج الداخلي الخام (BIP_BHR)، بحيث تكون موجبة في الفترة الأولى و الثانية، ثم تصبح منعدمة في باقي الفترات الأخرى، أما استجابة معدل التضخم (INF_BHR) لصدمة عشوائية في مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_BHR) فهي تكون استجابة ضعيفة سالبة في بداية الفترة، ثم منعدمة فيما تبقي من الفترات، و فيما يخض استجابة معدل التضخم (INF_BHR) لصدمة عشوائية في متغير نفسه، فتكون استجابة قوية موجبة في الفترة الأولى و الفترة الثانية و منعدمة خلال كل الفترات الأخرى.

الشكل (5-18): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم للكويت

(INF_KWT)

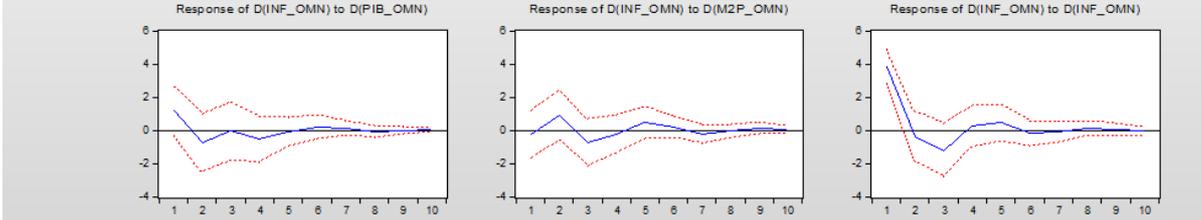


المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-18) تحليل استجابة معدل التضخم (INF_KWT) الخاص بالكويت لصددمات الغير متوقعة في متغير نفسه (INF_KWT)، و الناتج الداخلي الخام (BIP_KWT)، و مؤشر الوساطة المالية (M2P_KWT)، و يظهر من الشكل استجابة ضعيفة لمعدل التضخم لصدمة عشوائية في الناتج الداخلي الخام (BIP_KWT)، بحيث تكون سالبة في الفترة الأولى و ثم موجبة و قوية في الفترة الثانية، ثم تنخفض لتصبح سالبة في الثالثة و الرابعة، و موجبة جد ضعيفة في الفترة السادسة و السابعة، و منعدمة في باقي الفترات الأخرى، أما استجابة معدل التضخم (INF_KWT) لصدمة عشوائية في مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_KWT) فهي تكون استجابة جد ضعيفة موجبة في بداية الفترة، ثم سالبة جد ضعيفة في الفترة الثالثة، و منعدمة فيما تبقي من الفترات، و فيما يخض استجابة معدل التضخم (INF_KWT) لصدمة عشوائية في متغير نفسه، فتكون استجابة قوية موجبة في الفترة الأولى و الفترة الثانية و سالبة في الفترة الثالثة و الرابعة، ثم موجبة في الفترة الخامسة، و منعدمة خلال كل الفترات الأخرى .

✓ عمان:

الشكل (5-19): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم لعمان (INF_OMN)

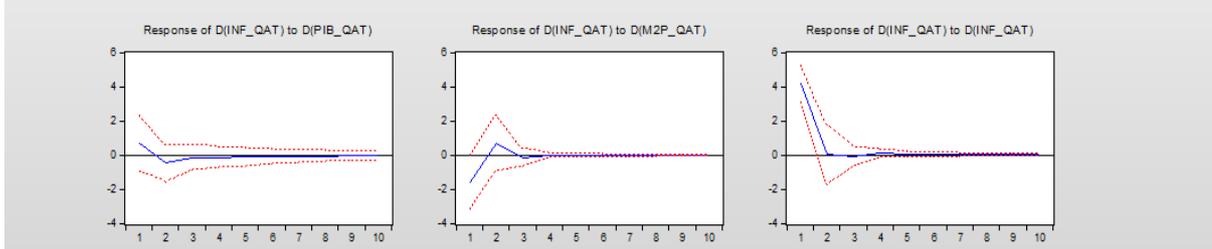


المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-19) تحليل استجابة معدل التضخم (INF_OMN) الخاص بعمان لصددمات الغير متوقعة في كل من: المتغير نفسه (INF_OMN)، و الناتج الداخلي الخام (BIP_OMN)، و مؤشر الوساطة المالية (M2P_OMN)، و يظهر من الشكل استجابة ضعيفة لمعدل التضخم لصدمة عشوائية في الناتج الداخلي الخام (BIP_OMN)، بحيث تكون موجبة في الفترة الأولى، ثم سالبة و جد ضعيفة في الفترة الثانية و الرابعة و منعدمة في باقي الفترات الأخرى، أما استجابة معدل التضخم (INF_OMN) لصدمة عشوائية في مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_OMN) فهي تكون استجابة جد ضعيفة و موجبة في الفترة الثانية، ثم سالبة جد ضعيفة في الفترة الثالثة، و موجبة جد ضعيفة في الفترة الخامسة، و منعدمة فيما تبقي من الفترات، و فيما يخض استجابة معدل التضخم (INF_OMN) لصدمة عشوائية في متغير نفسه، فتكون استجابة قوية موجبة في الفترة الأولى و الفترة الثانية، و سالبة في الفترة الثالثة، و موجبة جد ضعيفة في الفترة الرابعة و الخامسة، و منعدمة خلال كل الفترات الأخرى.

✓ قطر:

الشكل (5-20): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم لقطر (INF_QAT)



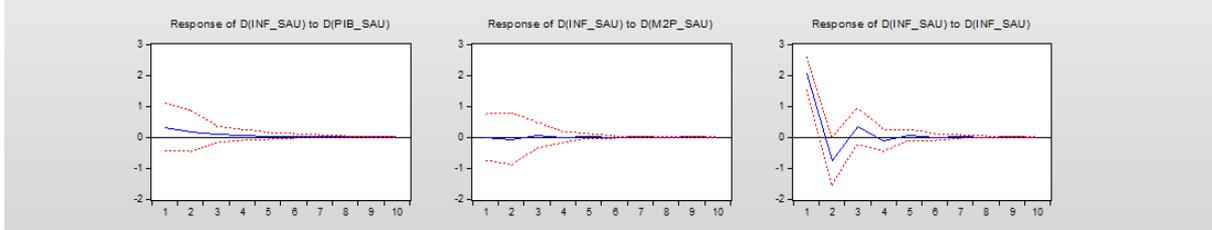
المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-20) تحليل استجابة معدل التضخم (INF_QAT) الخاص بقطر لصددمات الغير متوقعة في كل من : المتغير نفسه (INF_QAT)، و الناتج الداخلي الخام (BIP_QAT)، و مؤشر الوساطة المالية (M2P_QAT)، و يظهر من الشكل استجابة ضعيفة لمعدل التضخم لصدمة عشوائية في الناتج الداخلي الخام (BIP_OMN)، بحيث تكون موجبة في الفترة الأولى، ثم سالبة و جد ضعيفة في الفترة الثانية، منعدمة في باقي الفترات الأخرى، أما استجابة معدل التضخم (INF_QAT) لصدمة عشوائية في مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_QAT) فهي تكون استجابة جد ضعيفة و سالبة في بداية الفترة، ثم موجبة جد ضعيفة في الفترة الثانية، و منعدمة فيما تبقي من الفترات، و فيما يخض استجابة معدل التضخم (INF_QAT) لصدمة عشوائية في متغير نفسه، فتكون استجابة قوية موجبة في الفترة الأولى و الفترة الثانية، و منعدمة خلال كل الفترات الأخرى.

✓ السعودية:

الشكل (5-21): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم للسعودية

(INF_QAT)



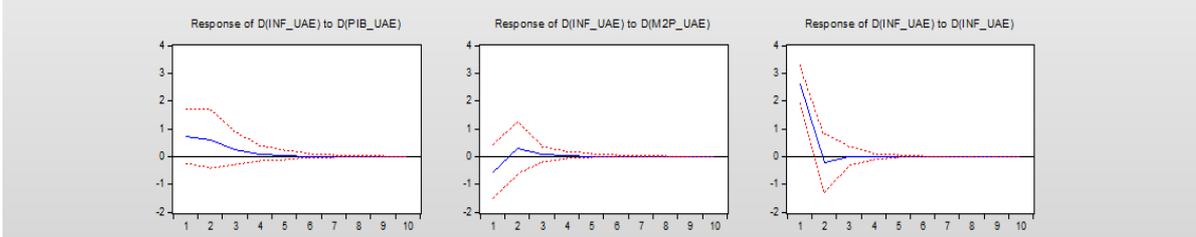
المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-21) تحليل استجابة معدل التضخم (INF_SAU) الخاص بالسعودية لصددمات الغير متوقعة في كل من: المتغير نفسه (INF_SAU)، و الناتج الداخلي الخام (BIP_SAU)، و مؤشر الوساطة المالية (M2P_SAU)، و يظهر من الشكل استجابة ضعيفة لمعدل التضخم لصدمة عشوائية في الناتج الداخلي الخام (BIP_OMN)، بحيث تكون موجبة في الفترة الأولى، ثم منعدمة في باقي الفترات الأخرى، أما استجابة معدل التضخم (INF_SAU) لصدمة عشوائية في مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_SAU) فهي استجابة منعدمة على طول الفترات، و فيما يخص استجابة معدل التضخم (INF_SAU) لصدمة عشوائية في متغير نفسه، فتكون استجابة قوية موجبة في الفترة الأولى، و سالبة في الفترة الثانية، و موجبة جد ضعيفة في الفترة الثالثة، و منعدمة خلال كل الفترات الأخرى.

✓ الإمارات:

الشكل (5-22): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمعدل التضخم للإمارات

(INF_UAE)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews.

يبين الشكل (5-22) تحليل استجابة معدل التضخم (INF_UAE) الخاص بالإمارات لصدمة غير متوقعة في كل من: المتغير نفسه (INF_UAE)، و الناتج الداخلي الخام (BIP_UAE)، و مؤشر الوساطة المالية (M2P_UAE)، و يظهر من الشكل استجابة ضعيفة لمعدل التضخم لصدمة عشوائية في الناتج الداخلي الخام (BIP_UAE)، بحيث تكون موجبة في الفترة الأولى و الثانية، ثم منعدمة في باقي الفترات الأخرى، أما استجابة معدل التضخم (INF_UAE) لصدمة عشوائية في مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P_UAE) فهي استجابة سالبة جد ضعيفة في الفترة الأولى، و منعدمة على طول الفترات المتبقية، و فيما يخص استجابة معدل التضخم (INF_UAE) لصدمة عشوائية في متغير نفسه، فتكون استجابة قوية موجبة في الفترة الأولى، و سالبة جد ضعيفة في الفترة الثانية، و منعدمة خلال كل الفترات الأخرى المتبقية.

من خلال مقارنة مختلف استجابات معدل التضخم (صدمة الطلب) لصدمة العشوائية بين كل دول مجلس التعاون الخليجي ، نلاحظ غياب وجود تماثل في الصدمات سواء بالنسبة لدرجة الاستجابة لصدمة أو سرعة الاستجابة كذلك، و حتى في فترة الاستجابة، و بالتالي دول مجلس التعاون الخليجي تتعرض لصددمات طلب غير متماثلة.

5.2.5 اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال هذا العنصر سوف نظهر نتائج اختبار فرضيات الدراسة، و ذلك انطلاقاً من نتائج التحليل القياسي:

أ. الفرضية الأولى:

لقد أثبتت طريقة معطيات السلة أو البيانات الزمنية المقطعية (datad Panel) أن النموذج المدروس الذي يمثل دول مجلس التعاون الخليجي، هو نموذج التأثيرات الفردية، الذي يعنى تطابق في معاملات المتغيرات المفسرة (معدل التضخم (INF))، و مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P)) للنموذج، بين كل أعضاء مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات)، و اختلاف في معاملات المتغيرات الأخرى المفسرة المعبر عليها بالحد الثابت، مما يفسر بتقارب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، و بالتالي تأكيد صحة الفرضية الأولى المطروحة في بداية الدراسة، و المتمثلة في كون هناك تقارب كبير بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي سواء في الجانب الحقيقي أو الجانب النقدي، الأمر الذي يسمح لها بتطبيق سياسات اقتصادية موحدة (مالية و نقدية)، ويرفع من احتمال تعرضها لصددمات متماثلة.

ب. الفرضية الثانية:

لقد توصلنا من تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بكل من المتغيرات: الناتج الداخلي الخام (PIB) و معدل التضخم (INF) و مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P)، و التي تعبر عن صدمات الطلب و صدمات العرض، إلى أن هناك عدم تماثل بين كل من صدمات الطلب (مؤشر حجم الوساطة المالية و معدل التضخم)، و صدمات العرض (الناتج الداخلي الخام) التي تصيب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، و بالتالي نفي الفرضية الثانية المطروحة في البداية الدراسة، و التي ترى بأن هناك تماثل في الصدمات (صدمات العرض و صدمات الطلب) التي تصيب دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يساعدها على تبني تدابير مشتركة فيما بينها لتعامل مع هذه الصدمات و امتصاصها أثرها، مما يعنى عدم إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي .

خاتمة الفصل:

تبين نتائج الدراسة القياسية التي جاءت في هذا الفصل تقارب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي مع بعضها البعض في كلا من الجانب الحقيقي و الجانب النقدي، و هذا مثبت بواسطة اختبار (Hsiao) لتجانس الذي تم على كل من الناتج الداخلي الخام (PIB)، و مؤشر حجم الوساطة المالية (M2P)، و معدل التضخم (INF)، و خلص الاختبار إلى تطابق دول مجلس التعاون الخليجي في معاملات المتغيرات المفسرة و اختلافها في معاملات المتغيرات الأخرى الممثلة في الحد الثابت، مما يعني تأكيد صحة الفرضية الأولى للدراسة.

كما سمح تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل الخاصة بمتغيرات الدراسة السابقة الذكر، و التي تمثل كل من صدمات العرض و صدمات الطلب من تحديد مسار الصدمات و حجمها و مقارنتها مع بعضها البعض في دول مجلس التعاون الخليجي، و تم التأكد من عدم تماثلها، و مما يعني كذلك نفي الفرضية الثانية للدراسة.

لقد حاولنا في هذه الدراسة اختبار ما مدى إمكانية دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة منطقة نقد مثلى عن طريق تحليل تماثل الصدمات ، بحيث قدمنا عرض نظري يحرص كل ما يتعلق بالتكامل الاقتصادي و النقدي و مقارنة المنطقة النقدية المثلى ، و التطورات الحاصلة في مسار التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، و المشروع النقدي الخليجي، و تم إجراء دراسة قياسية من أجل الإجابة على الإشكالية باستعمال معطيات البانل و نماذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، و في الأخير انتهت بهذا الفصل الذي يهدف إلى تقديم حوصلة لنتائج هذه الدراسة و أهم التوصيات التي قد تفيد أصحاب القرار في دول مجلس التعاون الخليجي .

1.6 النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يعد التكامل النقدي أهم مرحلة في التكامل الاقتصادي ، فقيام صور و مراحل التكامل الاقتصادي الأخرى من اتحاد جمركي و سوق مشتركة، و ما يترتب عنهما من تحرير التجارة البينية و انتقالات عناصر الإنتاج سوف يصطدم بمشكلة توفر وسيلة إتمام المعاملات و تحويل الأجور و عوائد عناصر الإنتاج داخل منطقة التكامل ، فعدم وجودها يمنع الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي من بلوغ الغايات المسطرة من وراء الانضمام لتكامل الاقتصادي، و بالتالي فان التكامل النقدي هو عبارة عن مجموعة من الترتيبات و التدابير الهادفة إلى تسهيل إتمام

المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

2. يترتب عن إقامة تكامل نقدي أو منطقة نقدية بين مجموعة من الدول خلق مؤسسة نقدية مركزية واحدة ، تتولي مهمة إصدار العملة واحدة مشتركة التي تستعمل داخل نطاق المنطقة، أو تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء فيما بينها بصورة كاملة لا رجعة فيها (Werner1970)، فالتكامل النقدي ينطوي على البعد المؤسسي و البعد العملي، البعد المؤسسي يشير إلى إقامة كيان ملموس مستقل يتمثل في البنك المركزي خاصة بالمنطقة النقدية تتمثل مهمته في التنسيق السياسات النقدية و ضمان استقرار أسعار الصرف، و البعد العملي هو بعد مركب يقوم على توحيد سياسات النقدية و تبني سياسة مشتركة لأسعار الصرف في مواجهة باقي الدول الأخرى الغير أعضاء في التكامل.

3. تستفيد الدول الأعضاء في المناطق النقدية من عديد المنافع الاقتصادية، على غرار تقليص تكاليف المعاملات للتجارة البينية، و اعتماد سعر موحد للسلع في كل الأسواق المحلية للمنطقة التكتل، مما يترتب عنه من تطوير و تحسين حجم التجارة البينية لدول الأعضاء، و الرفع من مستويات الرفاهية للمستهلكين، كما تسمح العملة المشتركة بتحفيز معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في التكتل، من خلال تقليص مخاطر الصرف الأجنبي و التكاليف المرتبطة بها، كما يسمح التكامل النقدي للشركات المساهمة بتعبئة رؤوس الأموال من خلال مختلف أسواق المال الموجودة في الدول الأعضاء في المنطقة النقدية، و يرفع الضغوط على إدارات الشركات الأمر لذي يجعلها ترفع من مستويات أدائها، نظرا لتداول أدواتها المالية في مختلف أسواق التكتل

و ليس في سوق واحد فقط، كما يوفر التكامل النقدي القوة التفاوضية الكبيرة للمنطقة النقدية ككل، و يسمح بالتقليل من التكلفة الإدارية المرتبطة بالتحويلات المالية حيث يتم توزيعها على الدول الأعضاء.

4. يوجد صيغتين لإقامة أي منطقة نقدية بين مجموعة من الدول، و هما الصيغة المباشرة و الصيغة الغير المباشرة، بحيث تعتمد الصيغة المباشرة على إصدار عملة المشتركة مباشرة، تكون متداولة بين كل الدول الأعضاء في التكامل النقدي بدون المرور بمرحلة انتقالية أو أي شكل تدريجي أخرى، بينما الصيغة الغير مباشرة في إقامة مناطق النقدية تعتمد على إتباع الأسلوب التدريجي، فدخل الدول في هذه الصيغة لا يعني التنازل عن استقلاليتها الاقتصادية و النقدية بشكل مباشر، و إنما تبقى محتفظة بها من أجل محاولة إحداث نوع من التوافق في اقتصادياتها يسهل عليها فيما بعد إقامة تكامل نقدي تام بينها، و يمكن أن تأخذ هذه الصيغة عدة أشكال على غرار: اتحاد المدفوعات، التنسيق النقدي، مجمع الاحتياطي الأجنبي، تنسيق أسعار الصرف البيئية، العملة الموازية، تكامل أسواق رأس المال، و توحيد السياسات اتجاه التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال.

5. لقد كان إنشاء مجلس التعاون الخليجي ترجمة للإرادة السياسة القوية لأعضائه و طموح الكبير للشعوب دول المنطقة في إقامة كيان اقتصادي و سياسي يضمهم و يوحدهم في مواجهة مختلف التحديات، و مما ساعد على تحقق هذا المشروع على أرض الواقع هو السمات مشتركة التي يتمتع بها أعضائه، المتمثلة في تشابه أنظمتها، و وحدة تراثها و تماثل تكوينها السياسي و الاجتماعي و السكاني و تقاربها الثقافي و الحضاري .

6. لقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي مراحل جد متقدمة في مسار تكاملها الاقتصادي، حيث نجحت في إطلاق منطقة التجارة الحرة الخليجية ابتداء من سنة 1983، ثم قامت بتحويلها إلى اتحاد جمركي في سنة 2003 تمهيدا لإقامة سوق مشتركة مستقبلا، و التي تم المصادقة عليها في نهاية سنة 2007، وهي تمثل انجاز كبير في هذا المسار، و المرحلة التي تسبق إقامة التكامل النقدي الخليجي و إصدار العملة الخليجية المشتركة، لتكتمل بهذا ملامح صورة التكامل الاقتصادي الخليجي، و الذي من شأنه أن يعود بعدة فوائد على مختلف القطاعات الاقتصادية الخليجية خاصة التجارة البينية و السياحة و الاستثمارات و القطاع المالي و المصرفي الخليجي.

7. يوجد الكثير من التشابه في السمات الاقتصادية و المالية و النقدية بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الستة(البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات)، بحيث هناك تقارب في المؤشرات النقدية و تشابه في السياسات النقدية المعتمدة في دول المجلس و المؤشرات أداء الأسواق المالية الخليجية، و تماثل في السياسة المالية بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

8. لقد نجحت كل دول مجلس التعاون الخليجي تقريبا في استيفاء معايير تقارب الأداء الاقتصادي المعتمد في إطار إقامة التكامل النقدي الخليجي، و التي هي متطابقة في أغلبها مع معايير التقارب المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي (باستثناء استبدال معيار أسعار الصرف المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي بمعيار كفاية احتياطي العملات الأجنبية)، و لكن لا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبار أن هذه المعايير محدد أساسي لنجاح التكامل النقدي الخليجي، فهي فقط

عبارة عن متطلبات يجب على الأعضاء استيفائها من أجل السماح لهم بالانضمام إلى وحدة النقدية الخليجية.

9. هناك الكثير من الخطوات التي تحققت في مسار التكامل النقدي الخليجي و التي على رأسها إقامة المجلس النقدي الخليجي، و اعتماد معايير التقارب الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي، و إقرار جدول زمني لتكامل النقدي الخليجي، و لكن تبقي بعض الصعوبات المسجلة في هذا الجانب كانسحاب سلطنة عمان من الاتحاد النقدي بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماته و شروطه، و عدم اعتماد الكويت لدولار كعملة ربط كما كان متفق عليه بين دول مجلس التعاون الخليجي، و خروج الإمارات من الاتحاد النقدي بسبب عدم احتضانها لمقر البنك المركزي الخليجي.

10. بالرغم من تعدد المعايير الخاص بمقاربة المنطقة النقدية المثلى ، و التي يرجع الفضل في هذا التعدد إلى إسهامات العديد من الاقتصاديين على غرار (Mundell1961) (Mckinnon1963) (Kenen1969) (Ingram1962) ، إلا أنه يبقى أهم معيار في مقارنة منطقة النقد المثلى هو معايير تماثل الصدمات ، وذلك لكون تحققه يمكن من الاستغناء عن الكثير من المعايير الأخرى كمعيار حركية عوامل الإنتاج ، و الانفتاح الاقتصادي، و التكامل المالي، و تحققه يعني تحقق معيار تقارب معدلات التضخم و معيار تجانس الاختيارات و التفضيلات، بالإضافة لكون هذا المعيار من المعايير الحديثة في هذه النظرية و أكثر استعمالا في الدراسات الحديثة الخاصة باختبار مثالية المناطق النقدية في العالم، و أكثر قابلية للقياس مقارنة بمعيار التكاليف والمنافع ، الذي يصعب قياسه و تحققه مرهون بالمستقبل.

11. بين التحليل الوصفي الخاص بدراسة توافر معايير مقارنة المنطقة النقدية المثلى في التكامل النقدي الخليجي ، عدم إمكانية دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الظروف الحالية على إقامة منطقة نقد مثلى، و ذلك لاستحالة استيفائها أغلب معايير مقارنة المنطقة النقدية المثلى، فهي لم تحقق معيار حركية عوامل الإنتاج و مرونة الأجور و الأسعار ، وكذلك لا تتوفر على معيار الانفتاح الاقتصادي، و تتميز اقتصادياتها باعتمادها على قطاع واحد المتمثل في المحروقات، مما يعني عدم قدرتها على تحقيق معيار التنوع ، كما يقي مستوى التكامل المالي المحقق بينها ضعيف و تحت المستوى المطلوب.

12. أظهرت الدراسة القياسية التي أجريت في الفصل الخامس باستعمال البيانات الزمنية المقطعية أو معطيات البانل (datad Panel)، و نماذج متجه الانحدار الذاتي " Vector AutoRegression" (VAR) و تحليل دوال الاستجابة للمتغيرات، بأن دول مجلس التعاون الخليجي الستة (البحرين، الكويت ، عمان،قطر، السعودية، الإمارات)، يوجد بينها تقارب اقتصادي الأمر الذي يسمح لها باعتماد سياسات اقتصادية مشتركة في إطار التكامل الاقتصادي و النقدي، و لكن أظهرت كذلك الدراسة عدم وجود تماثل في الصدمات التي تتعرض لها اقتصادياتها، و هو عكس الاعتقاد الذي كان سائد في الدراسات الوصفية التي كان تعتبر الصدمات في الدول الخليجية متماثلة لكونها اقتصاديات لها نفس النمط الإنتاجي المتمثل في المحروقات، فعدم تماثل الصدمات بين هذه الدول يستحيل معه تطبيق و انتهاج نفس التدابير و الإجراءات، من أجل مواجهة هذه الصدمات و امتصاص أثرها، مما يعني أن المنطقة النقدية الخليجية منطقة نقد غير مثلى.

13. يجب التأكيد على ضرورة توفر الرغبة و القناعة السياسية عند الدخول في أي مشروع تكامل نقدي، فحتى لو تحققت كل المعايير الخاصة بمقاربة المنطقة النقدية المثلى مع غياب الرغبة و القناعة السياسية لا يمكن نجاح هذا المشروع النقدي و العكس صحيح، و خير مثال على ذلك المشروع النقدي الأوروبي، على الرغم من عدم قدرته على تحقيق هذه المعايير في بداية انطلاقها و حتى يومنا هذا، إلا انه نجح في إطلاق عملة مشتركة فرضت نفسها على الصعيد العالمي، و تمكنت من الاستمرار بالرغم من كل الأزمات و المشاكل التي عصفت بها، و ذلك راجع لتوفر إرادة قوية و وعى سياسة كبير لدى أعضائه بالأهمية و المنافع المتولدة من وراء خلق تكامل نقدي بينهم يتوج مسيرة التكامل الاقتصادي و يعزز المكاسب المتولدة من ورائه.

2.6 التوصيات:

و بناء على النتائج المتوصل بها من هذه الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي و التقليل من الاعتماد على القطاع النفطي، من أجل تحسين حجم التجارة البينية الخليجية.
2. توحيد الجهود بين دول مجلس التعاون الخليجي من أجل التغلب على المشاكل و العقبات التي تواجه المراحل المحققة في إطار التكامل الاقتصادي الخليجي، من منطقة تبادل حر خليجية و اتحاد جمركي خليجي و سوق مشتركة خليجية، حتى تكون أداة داعمة لمشروع النقدي الخليجي.

3. الرفع من مستوى التنسيق و الرقابة في اعتماد السياسات الاقتصادية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من أجل ضمان إطلاق عملة ناجحة و قادرة على الاستمرار.
4. استبدال الدولار كعملة الربط المعتمد من طرف دول مجلس التعاون الخليجي، بسلة من العملات التي تمثل أهم الشركاء الاقتصاديين لتكتل الخليجي في التجارة الخارجية.
5. خلق صندوق خليجي مشترك تكون مهمته الأساسية التدخل في حالة الأزمات بتوفير التمويل اللازم لدول الأعضاء التي تعاني من اختلال في التوازن الكلي، فهذا الصندوق بمثابة جهاز تأمين ضد الصدمات الخارجية التي قد تهدد سلامة و استقرار العملة الخليجية المشتركة.
6. الشروع في إطلاق العملة الخليجية المشتركة في أسرع وقت ممكن ، و عدم الانتظار حتى تتحقق كل المعايير الخاصة بنظرية المنطقة النقدية المثلى، و العمل فيما بعد على استيفائها مثل ما حدث مع التجربة النقدية الأوروبية.
7. الرفع من درجة التكامل الأسواق المالية الخليجية، عن طريق سن القوانين و الإجراءات التي تسهل انسياب رؤوس الأموال بين دول مجلس التعاون خليجي.
8. اعتماد القوانين و الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في الرفع من مرونة سوق العمل الخليجي خاصة بالنسبة لأجور و انتقال اليد العاملة الأجنبية و المحلية.
9. إنشاء جهاز إحصائي مشترك على مستوى المجلس النقدي الخليجي، تكون مهمته جمع البيانات و الإحصاءات الخاصة بالوضع النقدية و المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، لتسهيل عملية رسم السياسة النقدية و المالية المشتركة للمنطقة النقدية الخليجية.

10. تشجيع البحوث الأكاديمية في مجال التكامل النقدي الخليجي، لأجل توفير حلول مناسبة

للمشاكل التي قد تواجه التكامل النقدي الخليجي مستقبلا.

11. الإهتمام بمستوى تكوين الإطارات العاملة في مختلف هياكل التكامل النقدي لضمان

الفعالية و الكفاءة في أدائهم.

12. و في الأخير يجب التأكيد على توفر الرغبة السياسية الجادة، و الإقتناع و الإرادة الشعبية

الأكيدة بالمشروع النقدي الخليجي لأجل ضمان نجاح خلق منطقة نقدية خليجية قوية.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

1. أحمد الخليلي و علي آل ريشان، "GCC Monetary Union"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الجمعية الاقتصادية السعودية، 26/ 27 ماي 2009، الرياض.
2. أحمد الكواز، "السوق الخليجية المشتركة"، سلسلة الخبراء المعهد العربي للتخطيط، العدد 34، الكويت 2009
3. احمد الكواز، "مناطق التجارة الحرة"، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط العدد 22 ابريل 2010، الكويت.
4. أحمد صدام عبد الصاحب، "العلاقة بين الانكشاف التجاري و التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجموعة أبحاث مطروحة تحت عنوان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الراهن و أسئلة المستقبل مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، 2008.
5. إدارة البحوث و الدراسات للمجلس التعاون الخليجي، "السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع"، سنة 2009، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org. تاريخ الاطلاع: 15/01/2012.
6. اروى ياسين "الفجوة المتزايدة بين النمو الاقتصادي و سوق العمل الخليجي" مركز الخليج لأبحاث، جدة، الرياض 2009، متوفر على الربط التالي: <http://www.grc.net> تاريخ الاطلاع : (2013/06/25)
7. أكبر عمر محي الدين الجباري، "إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة : الإمكانيات و المعوقات"، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة و الاقتصاد الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011.
8. إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة مذبولي للطباعة و النشر، القاهرة، 2005.
9. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، "من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة للمجلس التعاون الخليجي لسنة 2001"، الأمانة العامة، الرياض 2002، متوفرة على الربط التالي: <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2013/04/12)
10. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، "مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول

- الخليج العربية 2002-2012"، الشؤون الاقتصادية - إدارة الاتحاد الجمركي، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2013 .
11. السواعي، خالد محمد، "أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام Eviews"، دار الكتاب الثقافي، الأردن، سنة 2011
12. ألفريدو ميديو، "التكامل النقدي العربي فوائده و عقباته الاقتصادية و صيغ تحقيقه"، التكامل النقدي العربي: المبررات-المشاكل-الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، الإمارات، 1987.
13. ألويس عبوش هدايا، عماد حسن النجفي، " أثر التغيرات الهيكلية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير التجارة البينية " مجلة تنمية الرافدين عدد 111 بغداد 2010 .
14. أمانة مجلس التعاون الخليجي " الاتفاقية النقدية للمجلس التعاون الخليجي"، الأمانة العامة، الرياض سنة 2010، متوفر على مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي: <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2013/05/20)
15. أمانة مجلس التعاون الخليجي " انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي 2002-2010" الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض 2010، متوفرة على موقع الأمانة العامة على الربط التالي: <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2013/04/12).
16. أمانة مجلس التعاون الخليجي " لسوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام"، الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض، إصدار ديسمبر 2013، متوفر على موقع الأمانة: <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2014/06/20)
17. أمانة مجلس التعاون الخليجي " لمحة إحصائية"، قطاع شؤون المعلومات، الأمانة العامة الرياض، سنة 2010، متوفرة على موقع الأمانة <http://sites.gcc-sg.org/DLibrary> تاريخ الاطلاع (2013/09/15)
18. أمانة مجلس التعاون الخليجي، "التعاون من أجل التنمية و السلام في خمسة و عشرين سنة" الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض، 2006 سنة
19. أمانة مجلس التعاون الخليجي، "انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التعاون المالي و الاقتصادي 2002-2010"، الشؤون الاقتصادية، الأمانة

- العامة، الرياض، 2011 متوفرة على موقع أمانة المجلس التعاون لدول الخليج العربية
/http://sites.gcc-sg.org/DLibrary تاريخ الاطلاع 2013/031/16
20. أمانة مجلس التعاون الخليجي، " المسيرة و الانجاز بعد خمسة و عشرين عاما"، مركز المعلومات، الأمانة العامة، الرياض، سنة 2006، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org. / تاريخ الاطلاع: 2012/01/15 .
21. أمانة مجلس التعاون الخليجي، " المسيرة و الانجاز " الطبعة الخامسة 2011 الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة ، الرياض متوفر على موقع الأمانة- http://sites.gcc-sg.org/DLibrary تاريخ الاطلاع (2013/05/20) .
22. أمانة مجلس التعاون الخليجي، " النظام الأساسي للمجلس التعاون"، الأمانة العامة ، الرياض، سنة 1981، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary تاريخ الاطلاع: 2012/01/15 .
23. أمانة مجلس التعاون الخليجي، " دول مجلس التعاون لمحّة إحصائية"، إدارة الإحصاء، الأمانة العامة ، مارس 2014 ، متوفر على الربط التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary تاريخ الاطلاع (2013/12/12).
24. أمانة مجلس التعاون الخليجي، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية : عشرون عاما من الانجازات"، الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة ، الرياض سنة 2005 .
25. أمانة مجلس التعاون الخليجي،" السوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام"، إدارة الإحصاء، قطاع شؤون المعلومات ، الأمانة العامة، الرياض، ديسمبر 2013، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org. / تاريخ الاطلاع: 2012/01/15 .
26. أمانة مجلس التعاون الخليجي،" السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع" ، إدارة البحوث و الدراسات للمجلس التعاون الخليجي ، الأمانة العامة، الرياض ، سنة 2009 ، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org. / تاريخ الاطلاع: 2012/01/15 .
27. أمانة مجلس التعاون الخليجي، "مجلس التعاون الخليجي المسيرة و الانجاز" ، الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض ، سنة 2007،
28. أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،"مجلس التعاون لدول الخليج العربية : عشرون عاما من الانجازات"، الشؤون الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض ، سنة 2002، متوفر على موقع

- الأمانة: www.gcc-sg.org: تاريخ الاطلاع: 2012/01/15.
29. أمانة مجلس التعاون، " السوق الخليجية المشتركة حقائق و أرقام"، إدارة الإحصاء، قطاع شؤون المعلومات، الأمانة العامة، الرياض، ديسمبر 2013، متوفر على موقع الأمانة الربط التالي: www.gcc-sg.org / تاريخ الاطلاع: 2012/01/15
30. أنور القرعان، " التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون... القطاع النفطي لا يزل الأبرز"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 105، الدوحة، قطر، 2013، متوفرة على الربط التالي: <http://www.goic.org.qa> / تاريخ الاطلاع (2014/04/5)
31. بشارة عبد الله يعقوب، " دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية"، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 1985.
32. بلفاطمي عباس، "محددات، إمكانات و آثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي"، رسالة دكتوراه جامعة سطيف، الجزائر، 2011
33. بيلا بلاسا، " نظرية التكامل الاقتصادي"، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، 1964.
34. ترجمة كامل المرعاش عن كميل الساري، " الاختلالات البنوية و السياسات النقدية و المالية الدولية: الأسباب الحقيقية، أي تداعيات على العالم العربي؟"، دار كابوروا، باريس 2010.
35. تقرير الاقتصادي العربي الموحد، " الفصل العاشر تطور الأداء و الإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، سنة 2008
36. تقرير صندوق النقد الدولي، " اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تعظيم النتائج الاقتصادية في عالم يسوده عدم اليقين"، سنة 2011
37. تقرير مجموعة سامبا المالية السعودية، "الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي التقدم المحرز و المسائل العالقة"، سنة 2009، متوفرة على موقع البنك www.samba.com تاريخ الاطلاع: (2013/5/07).
38. جابر محمد عبد الجواد، " التكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة"، مطابع الأهرام، مصر، 2006.
39. جاسم بن محمد القاسي، " التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون إنجازاته و تحدياته"، دار طلاس سوريا، الطبعة الأولى، 1987.
40. جاسم حسين " التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات أوت 2014

41. جون وليامسون، "التكامل النقدي العربي : المبررات، المشاكل، الوسائل"، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، سنة 1986.
42. حبيب محمود، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي"، مجلة جامعة دمشق المجلد 16 العدد الثاني، 2000.
43. حسن كريم حمزة، "العملة المالية و النمو الاقتصادي"، دار صفاء، الأردن، سنة 2011
44. خالد بن راشد الخاطر، "الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون و التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي: التطلعات و التحديات و المكاسب الإستراتيجية بعيدة المدى"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، 2012 متوفرة على موقع المركز www.dohainstitute.org تاريخ الاطلاع 2013/06/15
45. خالد محمد السواعي، "أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام EVIEWS"، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2011.
46. خلفية موارد، "التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية : تجارب و تحديات"، رسالة ماجستير كلية العلوم الإدارية جامعة باتنة، 2006،
47. دينا عبد الله الدباس، "التكامل النقدي العربي"، البنك المركزي الأردني دائر الأبحاث و الدراسات، الأردن، سنة 1987.
48. دينا عبد الله الدباس، "التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات البنك المركزي الأردني، عمان، سنة 1996.
49. رجا مناحي المرزوقي، "العملة الخليجية الموحدة.. احتمالات النجاح و تداعيات التطبيق"، المركز العربي للدراسات الإنسانية، العدد السادس، مصر 2009.
50. رويدة بنت عبد الرحمن، "تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة ماجستير كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود، 1999.
51. زكريا يحيى، "اختبار النموذج في نماذج الطولية الثابتة و العشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العراق، 2010
52. سالم بن ناصر آل قطيع، "الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون : البعد الاستراتيجي"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الجمعية الاقتصادية السعودية، 27/26 ماي 2009، الرياض
53. سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، "النقود و التمويل الدولي"، دار المريخ الرياض، 2007 .
54. سيف سعيد السويدي، "أفاق إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي

- "، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، سنة 1993
55. سيف سعيد السويدي ، " أفاق إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي
- "، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، سنة 1993 .
56. صبيحة بخوش، " اتحاد لمغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007"، دار الحامد، الأردن، 2010.
57. عبد الحسين جليل، " سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، سنة 2011،
58. عبد الرحمن بن محمد السلطان ، " مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي"، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية " التكامل الاقتصادي الخليجي الواقع و المأمول" الرياض 2009.
59. عبد الكريم جابر العيساوي، " التمويل الدولي : مدخل حديث "، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012 حسين عمر، " التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية و التطبيق"، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.
60. عبد الله فاضل الحيايلى، " أفاق التكامل النقدي: دراسة في تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة دراسات إقليمية جامعة الموصل العراق، 2004.
61. عبد المطلب عبد الحميد ، " اقتصاديات المشاركة الدولية: من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر، 2006
62. عبد المطلب عبد الحميد ، " السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة"، الطبعة الأولى، القاهرة ، سنة 2003 .
63. عبد المطلب عبد الحميد، " اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز" الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006.
64. عبد المنعم السيد على ، " الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة "، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008 .
65. عبد المنعم السيد على ، " الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2009 .
66. عبد الوهاب رميدي، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية : دراسة تجارب مختلفة"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة

- الجزائر، 2007.
67. عزت بلوك فناوي حسن، " التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق "، دار العلم للنشر و التوزيع، مصر، 2005.
68. على عبد الله المناعي، " التكتلات الاقتصادية و دورها في تطوير التجارة البينية: تقييم تجارة مملكة البحرين البينية مع دول المجلس التعاون الخليجي "، مركز البحرين للدراسات و البحوث، البحرين، 2005.
69. علي شفيق، " مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية "، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.
70. علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات "، دار المسيرة، الأردن، 2010.
71. عمر التقي، " رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي في ظل تجربة الاتحاد الأوربي "، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث و المعلومات، القاهرة، 2005.
72. عمر صقر، " سياسات التجارة الخارجية "، دار المهندس، القاهرة 2005.
73. غلايدالان، بول ستيفنز، فيليكس برويستون، " ترشيد استخدام الثروة النفطية في الخليج : إنجازات و تحديات "، تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) افريل 2014،
74. قتيبة عبد الرحمن العاني، " تأثير الاتحاد النقدي الخليجي في السياسات المالية و النقدية "، مجلة مركز الخليج لأبحاث ، جد السعودية ، نوفمبر 2006.
75. كامل بكري، " التكامل الاقتصادي "، المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر ، الإسكندرية، 1983.
76. محسن الندوي، " تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة "، منشورات الحلبي، بيروت، 2011.
77. محمد إبراهيم السقا ، مساعد عبد الله بن عيد ، " العملة الخليجية الموحدة: تحليل بانل لروابط التجارة البينية و النشاط الاقتصادي " ، مجلة الدراسات الخليجية و الجزيرة العربية العدد 132 يناير ، سنة 2009
78. محمد حمد القطاطشة، " النظام الاقتصادي السياسي الدولي " ، دار وائل للنشر ، عمان، 2013.
79. محمد عبد العزيز عجمية، "الاقتصاد الدولي : دراسة نظرية و تطبيقية"، جامعة الإسكندرية،

- الإسكندرية، 2000.
80. محمد محمود المكاوي، "التكامل الاقتصادي العربي: رؤية إسلامية"، دار الفكر و القانون، مصر، 2013.
81. محمد ناجي التوني، "تطور التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 101، قطر، 2013.
82. محمود حسن و ونيس فرح مترجمة عن سى بول هالوود و رونالد ماكدونالد، "النقود و التمويل الدولي"، دار المريخ المملكة السعودية، سنة 2007.
83. محمود سقباني، "التكامل النقدي العربي: الإمكانيات، و الصيغ، و قضايا عملية"، مركز دراسات الوحدة العربية، صندوق النقد العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، سنة 1987.
84. مدحت أيوب، "مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود على إنشائه.. ورؤية مستقبلية"، مجلة شؤون خليجية العدد 64.
85. مركز دبي المالي العالمي "الاطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي" اصدار 2008، متوفر على الموقع الالكتروني ص 14 <http://www.difc.ae> تاريخ الاطلاع (2013/06/30)
86. مشهور هذلول بربور "العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن" رسالة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الأردن 2008.
87. مصطفى عبد العزيز مرسي، "التكامل الاقتصادي و الوظيفية الجديدة مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية"، حوليات الآداب و العلوم الاجتماعية رقم 23، مصر، 2003.
88. مقدم عبيرات، "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2002.
89. نزيه عبد المقصود مبروك، "التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
90. هاشم محمود الاقداحي، "العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
91. هشام محمود الاقداحي، "معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

92. هيل عجمي جميل، "إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الإمارات 2005
93. وليد عبد المولاه، "التجارة البينة الخليجية " سلسلة الخبراء جسر التنمية العدد 38 ، الكويت 2010.
94. ياسر محمد جاد و سيد عبد الفضل، "الأفاق المستقبلية لأداء أسواق الأوراق المالية العربية في ظل العولمة العربية "، ورقة مقدمة في إطار المنتدى الدولي حول الأسواق المالية و البورصات أفاق و تحديات في غرفة تجارة و صناعة دبي أيام 6-8 مارس 2007، حامد صالح السيف، " دور اتحاد الشركات الاستثمارية في تفعيل إنشاء هيئة أسواق المال في دولة الكويت "، ورقة مقدمة للمؤتمر الثاني: تطوير السوق الرأسمالي في الكويت "مشروع هيئة أسواق المال" الكويت، 2008،
95. يوسف خليفة اليوسف، "مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

.II المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alex William Trew, "Finance and Growth : A critical Survey" centre for Dynamic Macroeconomic Analysis ,Working Paper Series2003
2. Alturki, Fahd mohammed, "Essays on Optimum Currency Area", Ph.D Thesis, Department of economics, University of Oregon, USA, 2007.
3. ANALYSIS OF THE MACROECONOMIC SHOCKS ", Economic Research Forum , 2009 p4,
4. AtifLafi, " Economic Diversification in arab gulf countries Ruls and Guidelines Approoch" ,Journal of the Gulf economic 2013
5. Available at the following URL:http://www.erf.org.eg/cms.php?id=home_page, (Accessed 06/06/2013)
6. BELHADJ Aram , JEDLANE Nabil, BANGAKE Chrysost " Théorie et histoire des unions monétaires : leçons et perspectives pour le Maghreb" Troisième Colloque International « Nouvelle politique de voisinage NPV » HAMMAMET TUNISIE 1,2 Juin 2007,
7. BOURBONNAIS Régis et Michel TERRAZA," Analyse des séries temporelles en économie"France: PUF, 1er ED, 1998
8. Buitter Willem H, "Economic, Political, and Institutional Prerequisites for Monetary Union among the members of the Gulf Cooperation Council", Paper prepared for presentation at the Seminar "Preparing for GCC Currency Union: Institutional Framework and Policy Options", November 20-21, 2007 in Dubai,
9. Christophe Hurlin, Valérie Mignon ," Une Synthèse des Tests de Cointégration sur Données de Panel ",Archive ouverte HAL ,2006 , Disponible sur l'URL suivant:: http://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/cointegration_v5.pdf,(Consulté le 06/04/2013)
- 10.Christophe Hurlin, Valérie Mignon ," Une Synthèse des Tests de Racine Unitaire sur Données de Panel",HAL Id: halshs-00078770 ,Archive ouverte HAL ,2006 ,Disponible sur l'URL suivant::<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00078770>,(Consulté le 06/04/2013)
- 11.Cyriac GUILLAUMIN "LA FORMATION D'UNE ZONE MONÉTAIRE EN ASIE DE L'ESTUNE APPLICATION DE LA THÉORIE DESZONES MONÉTAIRES OPTIMALES "Thèse de Doctorat ès Sciences ÉconomiquesUNIVERSITÉ PARIS NORDsoutenue novembre 2007
- 12.DEGOL MENDES,"ANALYSE DES EFFETS DE L'ADHESION DE LA GUINEE-BISSAU A L'UEMOA " CEIDET – Centro de Estudos em Inovação, Dinâmicas Empresariais e Territoriais, Departamento de Ambiente e Ordenamento da Universidade de Aveiro Campus Universitário de Santiago, 3810-193 Aveiro (Portugal),p08,Disponible sur l'URL suivant :www.integeco.u-bordeaux4.fr/Degol.doc (Consulté le 06/03/2013.)
- 13.EL HAG Sherine, "GCC's Countries Common Currency and its relationship

- to the Optimum Currency Area”, *European Journal of Scientific Research*, Vol° 17 N°3, 2007, pp-329-337
- 14.Emilie J. Rutledge , "Monetary Union in the Gulf: Prospects for a Single Currency in the Arabian Peninsula" ,Durham Modern Middle East and Islamic World Series, University of Durham ,2008,
 - 15.Fasano-Filho,U& A. Schaechter , " Monetary Union Among the Member Countries of the Gulf Cooperation Council," IMF Occasional Paper 223, Wasington,D.C. Inernational Monetary Fund. 2003.
 - 16.Frankel J. A. & A. K. Rose , "The Endogeneity of the Optimum Currency Area Criteria", *The Economic Journal*, vol. 108, no. 449.2007
 - 17.George D .Demopoulos and Nicholas A. yannacopoulos" On the Optimality of a currency area of a given Size" *Journal of policy mdeling*23 ,2001, Available at the following URL: www.elsevier.com, (Accessed 06/06/2013)
 - 18.Harris Dellas, George S. Tavlas," An optimum-currency-area odyssey;" *BANK OF GREECE, Economic Research Department – Special Studies Division* ,2009,, Available at the following URL: <http://www.bankofgreece.gr/BogEkdoseis/Paper2009102.pdf> , (Accessed 06/06/2013)
 - 19.HasanSahin, "MENA countries as optimal currency areas: Reality or dreamn", *Journal of Policy Modeling* 28 (2006) , Available at the following URL:www.elsevier.com/locate/jpm(Accessed 06/06/2013)
 - 20.Ingram J.C ",Regional Payments Mechanisms: The Case of Puerto Rico". University of Carolina Press, Ralleigh.2006
 - 21.International Monetary Fund ",Gulf Cooperation Council Countries (GCC): Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global Economy" , 2011
 - 22.Jean . François Mittaine, François Pequerul, "les unions économiques régionales" Paris, Armand Colin 1999
 - 23.Johansen, S;" Statistical Analysis of Cointegrating Vectors, *Journal of Economic Dynamics and Control*, vol. 12,.1988
 - 24.KenenP.B , The Theory of Optimum Currency Areas: An Eclectic View, in Mundell.R.A&A.K.Swoboda (eds.): *Monetary Problems of the International Economy*, University Of Chicago Press,1969
 - 25.LaabasBelkacem and LimamImad, “Are AGCC Countries Ready for Currency Union?”,Arab
 - 26.Lambert N’galadjoBamba "Analyse du Processus de ConvergenceDans la Zone UEMOA" *Research Paper No2004/18*, World Institute For Development Economics Research ,2004
 - 27.M. Fleming, " On Exchange Rate Unification", *Economic Journal*,v.81September1971 ,p488
 - 28.MADDALA .G.S, "Introduction to econometrics,"USA : Macmillan Publishing Company, 2nd Ed, 1992
 - 29.Manix W. Hédreville, "La théorie des zones monétaires optimales et la thèse de l’endogénéité des ritères d’optimalité : Les enseignements de l’Union

- Monétaire Scandinave.(1873-1914)", P04,Disponible sur l'URL suivant :www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/Activ/hedreville.pdf (Consulté le 06/03/2013)
- 30.Martin Hvidt," Economic diversification in GCC countries: Past records and future trends", London School of Economics and Political Science, January 2013, No. 27
 - 31.Michael Bleaney&Manuela Francisco," Exchange Rate Regimes. Inflation and Growth in Developing Countries – An Assessment", The B.E. Journal of Macroeconomics, Vol 7,iss 1.2007
 - 32.Mohamed Ben Abdallah&ZouheirBouchaddakhON" , THE OPTIMALITY OF THE MAGHREB AREA: AN ANALYSIS OF THE MACROECONOMIC SHOCKS ", Economic Research Forum 2009 p1,Available at the following URL :http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publications_landing_page(Accessed 10/06/2013)
 - 33.Phillips, P.C.B and Peron, P, "Testing for a Unit Root in Time Series Regression",.Biometrika, 75, pp. 335-346, 1988
 - 34.Planning Institute Working Paper, No. 32, (API/WPS 0203), 2002.
 - 35.Régis Bourbonnais , « économétrie , Manuel et exercices corrigés » Dunod , Paris , 7 édition , 2009 ,
 - 36.Reuven Glick and Andrew K. Ros, " Does a Currency Union affect Trade? The Time Series",2001A current (PDF) version of this paper and the STATA data set used in,the paper are available at <http://haas.berkeley.edu/~arose> , (Accessed 06/06/2013)
 - 37.Ricci L. A, “Un modèle simple de Zone Monétaire Optimale”, Economie et Prévision, n° 128.1997
 - 38.Rock-Antoine Mehanna and M. Kabir Hassan, “Readiness of The Gulf Monetary Union: Revisited”, conomic Research ForumWorking Paper, No. 441, 2008. Available at the following URL: <http://www.theijbm.com/> (17/06/2013)http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=1114 (17/06/2013)
 - 39.SEVESTRE Patrick, "Econonmétrie des données de panel", France : Dunod, 2002
 - 40.Steven K Buigut and Neven.T.Valen"Is the proposed East African Monetary Union An Optimal Currency Area? A structural Vector Autoregression Analysis",World Development vol 33 ,2005 , Available at the following URL www.elsevier.com/locate/worlddev (Accessed 05/06/2013)
 - 41.Thorpe, M. W. “The suitability of the GCC for Monetary Union.”International Journal of Business and Management 3 (2): 71-83, 2008. Available at the following URL: <http://www.theijbm.com/> (17/06/2013)
 - 42.Vinals , José ," Europe Monetary Integration: A narrow or a Wide EMU?", European Economic Review , vol.40,1996

- 43.W.A Razzak," In the Middle of the Heat: the GCC Countries Between Rising Oil Prices and the Sliding Greenback ", Department of Labor, Arab Planning Institute, Kuwait 2007
- 44.Xiaodan Zhao "Is The CFA Franc Zone an Optimum Currency Area? World Development vol.44:2009,,Available at the following URL: www.elsevier.com/locate/worlddev, (Accessed 05/06/2013)
- 45.Yoonbai Kim Hwee Kwan Chow "Optimum Currency are in Europe :an alternative assessment" economics letters 81 ,2003, Available at the following URL:www.elsevier.com/locate/worlddev, (Accessed 05/06/2013)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في إقامة منطقة نقد مثلى، من خلال تحليل تماثل الصدمات، حيث تضمنت الأدبيات الخاصة بالتكامل الاقتصادي و النقدي ، و المقاربة النظرية لمنطقة النقد المثلى، و التكامل الاقتصادي و النقدي الخليجي، و انتهت إلى إجراء دراسة قياسية باستعمال معطيات البانل و نماذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) من أجل الإجابة على الإشكالية . فخلصت الدراسة إلى وجود تقارب بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مع انعدام التماثل في صدمات العرض و صدمات الطلب التي تتعرض لها هذه الاقتصاديات، مما يعنى عدم قدرتها على إقامة منطقة نقد مثلى في ظل الظروف الحالية.

الكلمات الدالة: مجلس التعاون الخليجي، نظرية منطقة النقد المثلى، التكامل النقدي الخليجي، العملة المشتركة، تماثل الصدمات، نماذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، معطيات البانل.

Résumé :

L'objet de cette thèse est de tester la réussite de l'instauration de la zone monétaire optimale par les pays du conseil de coopération du golf à travers l'analyse de l'asymétrie des chocs. L'étude comporte une littérature de l'intégration économique et monétaire, l'approche théorique de la zone monétaire optimale, l'intégration économique et monétaire du golfe arabe et enfin se termine par une étude économétrique en utilisant un panel de données et les modèles VAR afin de répondre à la problématique.

L'étude se conclue par l'existence d'une cohérence des économies des pays du conseil du golf arabe et l'absence de l'asymétrie des chocs de l'offre et les chocs de la demande que subissent ces économies, ce qui explique l'incapacité de l'établissement d'une zone monétaire optimale dans les conditions actuelles.

Mots clés : conseil de coopération du golf- théorie de la zone monétaire optimale- l'intégration monétaire- monnaie commune –symétrie de chocs – modèles VAR – données de panel

Abstract :

The main objective of this research is to to what extent has the GCC countries succeeded in making an optimal currency area (OCA) by analysing their shock asymetry . The study starts with a theoretical foundation of economic and monetary integration with a main focus on the theory of the optimum currency area (OCA) followed by analysing the GCC monetary and economic integration. The study employs a VAR computation technique using panel data.

Our main results show the presence of somekind of convergence between the GCC (Gulf Cooperation Council) countries, but with a lack of anysymmetricalshockseither in the supplyside or in the demandside, whichmeans the inability to establish an optimal currency area (OCA) under the currentcircumstances.

Key Words : Gulf Cooperation Council- The theory of optimum currency area- monetaryintegration – commoncurrency–symetricshocks – VAR models – Panel data.